

سجلات المؤتمر العام

الدورة التاسعة عشرة

نيروبي ٢٦ أكتوبر - ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦

المجلد الأول

# قرارات

منظمة

الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة

## سجلات المؤتمر العام

تصدر سجلات الدورة العشرين للمؤتمر العام في مجلدين :

المجلد الحالي ، ويحتوى على القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام وقائمة بالرؤساء ونواب الرؤساء والمقررين المنتخبين للمؤتمر العام وهيئاته ( المجلد الأول ) ؛

مجلد محاضر الجلسات ، ويحتوى على المحاضر الحرفية للجلسات العامة وقائمة بالمشاركين في المؤتمر العام ( المجلد الثاني ) .

## ترقيم القرارات

وردت القرارات تحت أرقام سلسلة ، ويحسن عند الاشارة اليها استخدام احدى الصيغتين التاليتين :

– القرار ٢٦ ر٤ الذى اعتمده المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة

– القرار ٢٦/م١٩ ر٤ .

ISBN 92-3-601496-8

Edition anglaise : 92-3-101496-X

Edition française : 92-3-201496-3

Edition espagnole : 92-3-301496-7

Edition russe : 92-3-401496-0

صدر عام ١٩٧٧

عن منظمة الامم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة

٧ – ميدان فوانتوا ، ٧٥٧٠٠ باريس

طبع بمطابع Imprimerie Union, Paris

© اليونسكو ١٩٧٧

## المحتويات

٩	تنظيم الدورة، قبول دولة عضو جديدة، انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي، قرار بشكر شعب كينيا وحكومتها
٩	٠١ فحص أوراق الاعتماد
١٠	٠٢ الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والتي تستند فيها إلى أحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسي
١١	٠٣ اقرار جدول الأعمال
١٤	٠٤ تشكيل مكتب المؤتمر العام
١٤	٠٥ تنظيم أعمال الدورة
١٥	٠٦ قبول مراقبين من منظمات دولية غير حكومية في الدورة التاسعة عشرة
١٥	٠٧ قبول دولة عضو جديدة
١٥	٠٨ انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي
١٦	٠٩ قرار بشكر شعب كينيا وحكومتها
١٧	ثانيا الخطة متوسطة الأجل ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ )
١٧	١٠٠ الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ( ١٩/م٤ )
٢٧	ثالثا البرنامج ( ١٩٧٧ - ١٩٧٨ )
٢٧	١ التربية
٢٧	١١١ السياسة التربوية وتخطيط التربية وإدارتها وتدبير شؤونها
٢٧	١١٢ المعهد الدولي لتخطيط التربية
٢٧	١١٣ تمويل التربية
٢٨	١١٤ تكافؤ فرص التعليم والبرامج الخاصة
٢٨	١١٥ بنى التربية ومضامينها وأساليبها وتقنياتها
٢٩	١١٦ تعليم العلوم والتعليم التقني والمهني
٣٠	١١٧ تطبيق التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين
٣١	١١٨ التعليم العالي وتدريب العاملين في التربية
٣١	١١٩ محو الأمية والتنمية الريفية
٣٢	١ (أ) مكتب التربية الدولي
٣٣	٢ العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات التنمية
٣٣	٢٠١ قرار عام بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا
٣٥	٢١١ العلم في العالم المعاصر
٣٦	٢١٢ السياسات العلمية والتكنولوجية
٣٧	٢١٣ البحوث والتعليم العالي في مجال العلوم
٣٧	٢١٤ البحوث والتعليم العالي في مجال التكنولوجيا

٣٧	٢١٥ العلوم الايكولوجية	
٣٨	٢١٦ علوم الأرض	
٣٨	٢١٧ علوم المياه	
٣٩	٢١٨ علوم البحار	
٤٠	العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها	٣
٤٠	٣٠١ قرار عام بشأن برنامج العلوم الاجتماعية	
٤١	٣١١ دراسة التنمية	
٤٢	٣١٢ تطوير العلوم الاجتماعية على الصعيد الدولي	
٤٢	٣١٣ التحليل الاجتماعي الاقتصادي	
٤٢	٣١٤ المستقرات البشرية والبيئة الاجتماعية الثقافية	
٤٢	٣١٥ السكان	
٤٢	٣١٦ الشباب	
٤٣	٣١٧ حقوق الانسان والسلام	
٤٤	٣١٨ الفلسفة والتعاون بين فروع العلم	
٤٥	الثقافة والاعلام	٤
٤٥	٤١١ دراسة الثقافات وتداولها	
٤٥	٤١٢ صون تراث الانسانية الثقافي وحيائه	
٥٠	٤١٣ التنمية الثقافية	
٥٢	٤١٤ حرية تداول المعلومات والسياسات الاعلامية	
٥٣	٤١٥ تطوير نظم الاعلام وتطبيقها	
٥٣	٤١٦ النهوض بالكتاب	
٥٣	البرنامج العام للمعلومات	٥
٥٦	حقوق المؤلف والاحصاءات وخدمات البرنامج	٦
٥٦	٦١١ المعايير الدولية وحقوق المؤلف	
٥٦	٦١١ المعايير الدولية	
٥٨	٦١٢ حقوق المؤلف والحقوق المسماة بالماثلة	
٥٩	٦٢٢ الاحصاءات	
٥٩	٦٢٣ نظم معالجة البيانات والتوثيق	
٦٠	٦٢٤ اعلام الجمهور	
٦٠	٦٢٥ سياسة المطبوعات وتطبيقها	
٦٣	التعاون من أجل التنمية والعلاقات الخارجية	٧
٦٣	٧١ المنهج القطري والتعاون الاقليمي	
٦٤	٧٢ الخدمات المساندة للأنشطة الميدانية	
٦٤	٧٣ التعاون مع المنظمات والبرامج الدولية الحكومية وغير الحكومية	
٦٦	٧٤ التعاون مع اللجان الوطنية	
٦٧	٧٥ برنامج المساهمة	
٦٩	٧ (أ) الاعتماد العام للأنشطة الميدانية	
٧١		رابعا الميزانية
٧١	٨١ قرار بفتح الاعتمادات المالية للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨	
٧٥	٨٢ تقديرات اضافية لعامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦	
٧٧		خامسا قرارات عامة
٧٧	٩ اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وعقد التنمية الثاني	٩
٧٧	٩١ اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد	

٢٦	٩٢	عقد التنمية الثاني
٨٢	١٠	تدابير خاصة لصالح البلاد النامية ولا سيما البلاد الأقل تطورا
٨٢	١١	السهل والوسائل الجديدة لجمع موارد مالية إضافية لبرنامج اليونسكو
٨٣	١٢	اسهام اليونسكو في اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية ؛ البرنامج طويل الأجل لاسهام اليونسكو في صون السلام
٨٧	١٣	دور اليونسكو في تكوين رأى عام مؤيد لوقف سباق التسلح والانتقال الى مرحلة نزع السلاح
٨٨	١٤	التدابير التي اتخذتها المنظمة تنفيذا للقرار ١١ر٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة
٨٨	١٥	المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضى العربية المحتلة
٩٠	١٦	اسهام اليونسكو في تحسين أوضاع المرأة
٩٢		سادسا المسائل الدستورية والقانونية
٩٢	١٧	ادخال تعديلات في الميثاق التأسيسي وفي النظام الداخلي للمؤتمر العام
٩٣		سابعا المسائل المالية
٩٣	١٨	التقارير المالية
٩٤	١٩	اشتراكات الدول الأعضاء
٩٦	٢٠	رأس المال العالمى : مقداره وادارته
٩٧	٢٠ر٢	رصيد مساعدة الدول الأعضاء على اقتناء المواد التعليمية والعلمية اللازمة للتنمية التكنولوجية
٩٧	٢١	المراجعة الخارجية للحسابات
٩٨	٢٢	تعديل النظام المالى
٩٩		ثامنا مسائل الموظفين
٩٩	٢٣	نظام ولائحة الموظفين
٩٩	٢٤	المحكمة الادارية : الاجراءات التي تتخذ عند انتهاء مدة ولايتها
٩٩	٢٥	حشد الموظفين وتجديدهم
١٠٠	٢٦	التوزيع الجغرافى للموظفين
١٠١	٢٧	لجنة الخدمة المدنية الدولية : التدابير التي اتخذها المدير العام للتمكن اليونسكو من المشاركة في أعمال اللجنة
١٠٢	٢٨	المرتبات والعلاوات وغيرها من مزايا الموظفين
١٠٣	٢٩	المعاشات
١٠٣	٣٠	صندوق التأمين الصحى : حالة الصندوق
١٠٥		تاسعا المسائل المتعلقة بالمقر
١٠٥	٣١	مباني المقر - التوسع في الحل متوسط الأجل
١٠٦	٣٢	مباني المقر - الحل طويل الأجل
١٠٦	٣٣	لجنة المقر
١٠٧		عاشرا تقارير الدول الأعضاء
١٠٧	٣٤	التقارير الخاصة الأولى المقدمة من الدول الأعضاء، عما اتخذته من تدابير بصدد التوصيات التى اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة
١١١		حادى عشر أساليب عمل المنظمة
	٣٥	العلاقة بين الخطة متوسطة الأجل والبرنامج والميزانية لفترة العامين والجدول الزمنى الواجب اتباعه في ١٩٧٧-١٩٧٨ لاعداد مشروع البرنامج والميزانية ولاعداد وثيقة بشأن التعديلات

١١١	التي قد يتعين ادخالها على الخطة متوسطة الأجل	
١١٢	التنسيق بين دورات التخطيط ودورات الميزانية في وكالات منظومة الأمم المتحدة	٣٦
١١٣	تحديد المناطق فيما يتعلق بنهوض المنظمة بتنفيذ الأنشطة الإقليمية	٣٧
١١٤	لغات العمل بالمنظمة	٣٨
١١٥	تشكيل الهيئات التي يتعين على المؤتمر العام انتخاب أعضائها أو تعيينهم	٣٩
١١٥	أسفار أعضاء المجلس التنفيذي	٤٠
١١٥	التفتيش المشترك	٤١
١١٦	ثاني عشر الدورة العشرون للمؤتمر العام	
١١٦	مكان انعقاد الدورة العشرين	٤٢
١١٦	تشكيل اللجان للدورة العشرين	٤٣
	الملحق الأول التوصيات الموجهة للدول الأعضاء وبروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية	
١١٧		
١١٧	توصية بشأن تنمية تعليم الكبار	
١٣٣	توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية	
١٣٧	توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة	
١٤٦	توصية بشأن مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة الثقافية واسهامها فيها	
١٥٧	توصية بشأن الحماية القانونية للمترجمين والترجمات والوسائل العملية لتحسين أوضاع المترجمين	
١٦٢	توصية بشأن التوحيد الدولي لاصحاحات الاذاعة والتلفزيون	
١٧٣	بروتوكول للاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية	
١٨٣	الملحق الثاني الرؤساء ونواب الرؤساء والمقررون المنتخبون للمؤتمر العام وهيئاته .	

أولاً - تنظيم الدورة ، قبول دولة عضو جديدة ،  
 إنتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ،  
 قرار بشكر شعب كينيا وحكومتها

٠١٠ فحص أوراق الاعتماد

٠١١ شكل المؤتمر العام في جلسته العامة الأولى في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ ، لجنة لفحص أوراق الاعتماد تضم ممثلي الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كوادور ، بولندا ، تونس ، السويد ، سيبيراليون ، الفلبين ، المكسيك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٠١٢ وبناءً على تقرير لجنة فحص أوراق الاعتماد ، أو على التقارير التي قدمتها رئيسة اللجنة بتفويض خاص منها ، أقر المؤتمر العام بصحة أوراق اعتماد :

( أ ) وفود الدول الأعضاء التالية :

جابون	باربادوس	اتحاد الجمهوريات
جامايكا	باكستان	الاشتراكية السوفياتية
جامبيا	البحرين	أثيوبيا
الجزائر	البرازيل	الأراضي الواطئة
جواتيمالا	البرتغال	الأرجنتين
الدنمارك	بلجيكا	الأردن
رواندا	بلغاريا	أسبانيا
رومانيا	بناما	استراليا
زائير	بنجلاديش	اسرائيل
زامبيا	بورما	أفغانستان
ساحل العاج	بوروندى	اكوادور
سان مارينو	بولندا	جمهورية ألمانيا الاتحادية
سرى لانكا	بوليفيا	جمهورية ألمانيا
المملكة العربية السعودية	بيرو	الديمقراطية
السلفادور	جمهورية بيلوروسيا	الامارات العربية المتحدة
السنغال	الاشتراكية السوفياتية	اندونيسيا
السودان	بنين	أوروغواي
الجمهورية العربية السورية	جمهورية تانزانيا المتحدة	أوغندا
سورينام	تايلاند	جمهورية أوكرانيا
السويد	تركيا	الاشتراكية السوفياتية
سويسرا	ترينيداد وتوباغو	ايران
سيشل	تشاد	أيرلندا
سيبيراليون	تشيكوسلوفاكيا	أيسلندا
شيلي	توجو	ايطاليا
الصومال	تونس	بابواغينيا الجديدة

الصين	كولومبيا	موريس
العراق	الكونغو	موزامبيق
عمان	الكويت	موناكو
غانا	كينيا	مونغوليا
غيانا	جمهورية لاو الديمقراطية	النرويج
غينيا	الشعبية	النمسا
غينيا بيساو	لوكسمبورج	نيبال
فرنسا	الجمهورية العربية الليبية	النيجر
الفلبين	ليبيريا	نيجيريا
فنزويلا	ليسوتو	نيكاراجوا
فنلندا	مالاوى	نيوزيلاندا
فولتا العليا	مالطه	هايتى
جمهورية فيتنام الاشتراكية	مالى	الهند
قبرص	ماليزيا	هندوراس
قطر	المجر	جمهورية وسط أفريقيا
جمهورية الكامرون المتحدة	مدغشقر	الولايات المتحدة الأمريكية
كندا	مصر	اليابان
كوبا	المغرب	اليمن
جمهورية كوريا	المكسيك	اليمن الديمقراطية
جمهورية كوريا الشعبية	المملكة المتحدة لبريطانيا	يوغسلافيا
الديمقراطية	العظمى وايرلند الشمالية	اليونان
كوستاريكا	موريتانيا	

(ب) مراقبو الدول غير الأعضاء التالية :

جزر القمر

الكرسى البابوى

سوازيلاند

## ٢٠٢ الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والتي تستند فيها الى أحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسى

٢٠٢١ قرر المؤتمر العام فى جلسته العامة الثانية فى ٢٦ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ ، بعد أن فحص تقرير المجلس التنفيذى عن الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والتي تستند فيها الى أحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسى ( ٢٢/١٩٩ ) ، وتطبيقاً لأحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسى ، أن يرخص لوفود الدول الأعضاء الواردة أسماؤها بالوثيقة المذكورة بالاشتراك فى التصويت أثناء الدورة التاسعة عشرة .

٢٠٢٢ ان المؤتمر العام ، ( ١ )

وقد درس الرسالة الواردة من وفد جمهورية وسط أفريقيا ، وأخذ علماً بأن جمهورية وسط أفريقيا تتخذ الخطوات اللازمة لتسديد اشتراكاتها المتأخرة فى ميزانية المنظمة ، يقرر بناءً على السلطات التى تخولها اياه الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسى ، الترخيص لهذه الدولة العضو بالاشتراك فى التصويت .

٢٠٢٣ ان المؤتمر العام ، ( ٢ )

وقد درس الرسالة الواردة من وفد السلفادور ، يقرر بناءً على السلطات التى تخولها اياه الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسى ، الترخيص لهذه الدولة العضو بالاشتراك فى التصويت .

( ١ ) اعتمد هذا القرار بناءً على تقرير اللجنة الادارية ، فى الجلسة العامة الثامنة ، فى ٢٩ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ .

( ٢ ) اعتمد هذا القرار بناءً على تقرير اللجنة الادارية ، فى الجلسة العامة الثالثة عشرة ، فى ٢ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

## إقرار جدول الأعمال

بعد أن درس المؤتمر العام في جلسته العامة الثانية بتاريخ ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ جدول الأعمال المؤقت والمعدل الذي أعدّه المجلس التنفيذي (١٩٧٦/١/١)، أقر جدول الأعمال المعدل التالي، باستثناء البند ٧٨ الذي أقره في جلسته العامة السادسة بتاريخ ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦، والبندين ٧٩ و ٨٠ اللذين أقرهما في جلسته العامة الثانية والثلاثين بتاريخ ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.

## أولاً - تنظيم الدورة

- ١٦٣٣ الباب الثالث: مساندة البرنامج والشؤون الإدارية.
- ١٦٣٤ الباب الرابع: خدمات المطبوعات والمؤتمرات واللغات والوثائق.
- ١٦٣٥ الباب الخامس: المصروفات العمومية.
- ١٦٣٦ الباب السادس: احتياطي الميزانية.
- ١٦٣٧ الباب السابع: المصروفات الرأسمالية.
- ١٦٣٨ الباب الثامن: اعتماد تقلبات سعر العملة.
- (١٧) اعتماد قرار فتح الاعتمادات لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨.

## رابعاً - المسائل الدستورية والقانونية

- (١٨) تقرير المدير العام عن نتائج المشاورات الخاصة بمشروعات تعديل المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي ومشروعات التعديل المقابلة لها في النظام الداخلي للمؤتمر العام، المقدمة من السويد.
- (١٩) مشروع تعديل الفقرة ٤ من المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي ومشروع التعديل المقابل له بالمادة ٩٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، المقدمان من بيرو.
- (٢٠) مشروع تعديل الفقرة ٤ من المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي ومشروع التعديل المقابل له بالمادة ٩٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، المقدمان من المكسيك.
- (٢٠٠) مشروع تعديل مقدم من إيطاليا لمشروع التعديل المقدم من المكسيك.
- (٢١) مشروع تعديل الفقرة ١ من المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي، مقدم من بورما.
- (٢١٠) مشروع تعديل مقدم من رواندا لمشروع التعديل المقدم من بورما.
- (٢٢) الاجراءات المتعلقة بالتقارير الخاصة الأولى المقدمة من الدول الأعضاء عما اتخذته من تدابير تطبيقاً للاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العام - دراسة أعدها المدير العام بناءً على طلب اللجنة القانونية في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام.

- (١) افتتاح الدورة: رئيس وفد المجر يفتتح الدورة.
- (٢) تشكيل لجنة فحص وثائق الاعتماد وتقرير اللجنة الى المؤتمر العام.
- (٣) الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والتي تستند فيها الى أحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة (ج) من الميثاق التأسيسي.
- (٤) اقرار جدول الأعمال.
- (٥) انتخاب رئيس المؤتمر العام ونواب الرئيس ورؤساء اللجان ونوابهم والمقررين.
- (٦) تنظيم أعمال الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام.
- (٧) قبول مراقبين من المنظمات الدولية غير الحكومية لحضور الدورة التاسعة عشرة، بناءً على توصية المجلس التنفيذي.

## ثانياً - التقارير عن أوجه نشاط المنظمة ومسائل السياسة العامة

- (٨) تقرير المدير العام عن أوجه نشاط المنظمة في عام ١٩٧٤.
- (٩) تطبيق القرار ١١٠ الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام بشأن اسهام اليونسكو في اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية.
- (١٠) البرنامج طويل الأجل لاسهام اليونسكو في صون السلام.
- (١١) اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
- (١٢) تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ الى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام.

## ثالثاً - البرنامج والميزانية

- (١٣) مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢.
- (١٤) دراسة عامة لمشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨.
- (١٥) اعتماد الحد الأقصى المؤقت لميزانية عامي ١٩٧٧-١٩٧٨.
- (١٦) دراسة البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨.
- ١٦٣١ الباب الأول: السياسة العامة.
- ١٦٣٢ الباب الثاني: تنفيذ البرنامج.

خامسا - الاتفاقيات والتوصيات وغيرها من الوثائق الدولية

(أ) تطبيق الوثائق الحالية

- (٢٣) التقارير الخاصة الأولى المقدمة من الدول الأعضاء عما اتخذته من تدابير بصد التوصية الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في موضوع حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والتوصية المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني، والتوصية الخاصة بأوضاع المشتغلين بالبحث العلمي التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة.
- (٢٤) التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين: تقرير اللجنة المشتركة بين اليونسكو والآيلو.

(ب) اقرار وثائق جديدة

- (٢٥) مشروع توصية بشأن تنمية تعليم الكبار.
- (٢٦) مشروع توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية.
- (٢٧) مشروع توصية بشأن صون المناطق التاريخية وورها في الحياة المعاصرة.
- (٢٨) مشروع توصية بشأن التدابير اللازمة لاتاحة الفرص أمام عامة الناس للارتفاع الحر والديمقراطي بالثقافة والمشاركة الايجابية في حياة المجتمع الثقافية.
- (٢٩) مشروع بروتوكول للاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية.
- (٣٠) مشروع توصية بشأن التوحيد الدولي لاصحاصات الاذاعة والتلفزيون.
- (٣١) مشروع توصية بشأن الحماية القانونية للمترجمين والترجمات والوسائل العلمية لتحسين أوضاع المترجمين.

(ج) مقترحات باعداد وثائق جديدة

- (٣٢) حالة الفنان ووضعها الاجتماعي.
- (٣٣) ملاءمة تعديل التوصية الخاصة بالمسابقات الدولية للهندسة المعمارية وتخطيط المدن التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته التاسعة.
- (٣٤) ملاءمة اعتماد وثيقة دولية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة وتأمينها من الأخطار التي تتعرض لها.
- (٣٥) ملاءمة تعديل التوصية الخاصة بالتوحيد الدولي لاصحاصات التربية التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته العاشرة.
- (٣٦) ملاءمة اعتماد وثيقة دولية بشأن اصحاصات العلم والتكنولوجيا.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى

- (٣٧) التقرير السداسي للمجلس التنفيذي عما أسهمت به في نشاط اليونسكو والمنظمات الدولية غير الحكومية من الفئتين (أ) و (ب).
- (٣٨) تقرير المدير العام عما طرأ من تعديلات على تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية.

سابعا - أساليب العمل في المنظمة

- (٣٩) العلاقة بين الخطة متوسطة الأجل والبرنامج والميزانية لفترة العامين والجدول الزمني الواجب اتباعه في ١٩٧٧-١٩٧٨ لاعداد مشروع البرنامج والميزانية واعداد وثيقة بشأن التعديلات التي قد يتعين ادخالها على الخطة متوسطة الأجل.
- (٤٠) السبل والوسائل الكفيلة بجمع موارد مالية إضافية لبرنامج اليونسكو.
- (٤١) سياسة اليونسكو في مجال المطبوعات وتطبيق هذه السياسة - تقرير المدير العام.
- (٤٢) تقرير المدير العام عن خدمات معالجة البيانات وتنميتها.
- (٤٣) لغات العمل بالمنظمة.
- (٤٣١) التوسع في استخدام اللغة الأسبانية.
- (٤٣٢) التوسع في استخدام اللغة العربية.
- (٤٤) تدابير تستهدف زيادة فعالية تنفيذ برنامج اليونسكو - تقرير المدير العام.
- (٤٥) تحديد المناطق فيما يتعلق بنهوض المنظمة بتنفيذ الأنشطة الاقليمية - تقرير المدير العام.
- (٤٦) تقرير المجلس التنفيذي عن اجراءات الانتخاب الجديدة لمجلس مكتب التربية الدولي.

ثامنا - المسائل المالية

- (٤٧) التقارير المالية.
- (٤٧١) تقرير مراجع الحسابات الخارجي والتقرير المالي للمدير العام عن حسابات المنظمة لفترة العامين المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤.
- (٤٧٢) تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالي للمدير العام عن حسابات اليونسكو المؤقتة والمقابلة في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٥ لفترة العامين التي تنتهي في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٦.
- (٤٧٣) تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالي للمدير العام والبيانات المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٥.
- (٤٧٤) تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالي للمدير العام والبيانات المالية الخاصة

حادى عشر – الانتخابات

- (٦٢) انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي .  
 (٦٣) انتخاب أعضاء لجان المؤتمر العام للدورة العشرين .  
 (٦٣ر١) اللجنة القانونية .  
 (٦٣ر٢) لجنة المقر .  
 (٦٤) انتخاب أعضاء الهيئات الأخرى :  
 (٦٤ر١) انتخاب أعضاء مجلس مكتب التربية لدولى .  
 (٦٤ر٢) انتخاب أعضاء اللجنة التوجيهية لليونيسكو .  
 (٦٤ر٣) انتخاب أعضاء مجلس التنسيق الدولى لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى .  
 (٦٤ر٤) انتخاب أعضاء المجلس الدولى الحكومى للبرنامج الهيدرولوجى الدولى .  
 (٦٤ر٥) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة .  
 (٦٤ر٦) انتخاب أربعة من أعضاء اللجنة التوفيق والمساعى الحميدة المنوط بها تسوية ماقد ينشأ من خلافات بين الدول الأطراف فى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم .

ثانى عشر – الدورة العشرون للمؤتمر العام

- (٦٥) مكان انعقاد الدورة العشرين للمؤتمر العام وتنظيمها .

ثالث عشر – مسائل أخرى

- (٦٦) العام الدولى للعلم والتكنولوجيا (بنداقترحه المدير العام) .  
 (٦٧) عقد التنمية الثانى – تقرير المدير العام عما احرز من تقدم حتى منتصف العقد .  
 (٦٨) مشروع اعلان عالمى عن العنصر والتحيز العنصرى .  
 (٦٩) مشروع اعلان بشأن المبادئ الأساسية لاستخدام وسائل اعلام الجماهير فى دعم السلام والتفاهم الدولى وفى مكافحة الدعاية للحرب ومناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية .  
 (٧٠) تطبيق القرار ١٣ الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة بشأن المؤسسات التعليمية والثقافية فى الأراضى العربية المحتلة – تقرير المدير العام .  
 (٧١) موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية التى لها علاقات باليونيسكو ولها فروع أو أقسام أو أعضاء على اتصال بزمرة تشانج وتتنحل اسم الصين بطريقة غير مشروعة (بنداقترحته الصين) .  
 (٧٢) دور اليونيسكو فى تكوين رأى عام مؤيد لوقف سباق التسلح ، وتخفيض مخزونات الأسلحة المتراكمة ،

برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١

ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ .

- (٤٨) اشتراكات الدول الأعضاء .  
 (٤٨ر١) جدول توزيع الاشتراكات .  
 (٤٨ر٢) العملة التى تؤدى بها الاشتراكات .  
 (٤٨ر٣) تحصيل الاشتراكات .  
 (٤٩) رأس المال العامل : مقداره وادارته .  
 (٥٠) المراجعة الخارجية للحسابات : مقترحات المدير العام ، بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجى أو تجديد تفويضه .  
 (٥١) التقديرات الاضافية لعامى ١٩٧٥ – ١٩٧٦ (بنداقترحه المدير العام) .

تاسعا – شؤون الموظفين

- (٥٢) نظام الموظفين .  
 (٥٣) المحكمة الادارية : الاجراءات التى تتخذ عن انتهاء مدة ولايتها .  
 (٥٤) حشد الموظفين وتجديدهم .  
 (٥٤ر١) الخطة العامة طويلة الأجل لحشد الموظفين وتجديدهم : دراسة وتطبيق قرارات المؤتمر العام بشأن كافة جوانب ومشكلات سياسة شؤون الموظفين .  
 (٥٤ر٢) التوزيع الجغرافى للوظائف .  
 (٥٥) منح عقود غير محددة الأجل لموظفى الفئة المهنية .  
 (٥٦) لجنة الخدمة المدنية الدولية : التدابير التى اتخذها المدير العام لتمكين اليونيسكو من المشاركة فى أعمال اللجنة .  
 (٥٧) المرتبات والعلاوات وغيرها من مزايا الموظفين .  
 (٥٧ر١) الفئة المهنية وما فوقها .  
 (٥٧ر٢) فئة الخدمة العامة .  
 (٥٨) الصندوق المشترك لمعاشات موظفى الأمم المتحدة .  
 (٥٨ر١) تقرير المدير العام .  
 (٥٨ر٢) الحقوق الخاصة بالمعاش : التزامات المنظمة فيما يتعلق بالخدمة خلال السنوات ١٩٤٧ – ١٩٥٠ .  
 (٥٩) لجنة معاشات موظفى اليونيسكو : انتخاب ممثلى الدول الأعضاء لعامى ١٩٧٧ – ١٩٧٨ .  
 (٦٠) صندوق التأمين الصحى – تقرير المدير العام عن حالة الصندوق .

عاشرا – المسائل المتعلقة بالمقر

- (٦١) تقرير لجنة المقر .  
 (٦١ر١) مبانى المقر : التوسع فى الحل متوسط الأجل – تقرير المدير العام .  
 (٦١ر٢) مبانى المقر : الحل طويل الأجل – تقرير المدير العام .

- والحد المنتظم من النفقات العسكرية ، والانتقال الى مرحلة نزع السلاح (بند اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .
- ( ٧٣ ) التعاون الثقافي والعلمي على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة باعتباره عاملا من عوامل تعزيز السلام والصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب (بند اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .
- ( ٧٤ ) التفكير بالوسائل والأساليب الكفيلة باضفاء الاستقرار على ميزانية اليونسكو ( بند اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) .
- ( ٧٥ ) بند محذوف .
- ( ٧٦ ) تقرير عن التدابير التي اتخذتها المنظمة تنفيذاً للقرار ( ١١٣١ ) الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ( بند اقترحه الجزائر والعراق وكوبا ويوغسلافيا ) .
- ( ٧٧ ) موضوع القدس وتنفيذ القرار ٢٧٤٤ الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، (بند مقدم من الأردن وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان والجمهورية العربية لليبية ومصر والمغرب) .
- ( ٧٨ ) طلب جمهورية أنجولا الشعبية الانضمام لعضوية اليونسكو .
- ( ٧٩ ) زيادة عدد أعضاء مجلس مكتب التربية الدولي .
- ( ٨٠ ) زيادة عدد أعضاء مجلس التنسيق الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي .

## تشكيل مكتب المؤتمر العام

٠٤٤

بناءً على تقرير لجنة الترشيحات التي عرضت عليها اقتراحات المجلس التنفيذي وبعد أن أوقف المؤتمر العام لمدة انعقاد دورته التاسعة عشرة تطبيق أحكام المواد ٣٠ (الفقرة ١) و ٣٤ ( الفقرة ١) و ٣٨ ( الفقرة ١) من نظامه الداخلي من حيث تعلق هذه الأحكام بعدد نواب رئيس المؤتمر العام ، شكل في جلسته العامة الثالثة بتاريخ ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦ هيئة مكتبه (١) على النحو التالي :

رئيس المؤتمر العام : السيد تاييتا توويت ( كينيا )

نواب رئيس المؤتمر العام : رؤساء وفود الدول الأعضاء التالية :

اتحاد الجمهوريات	الدنمارك	فنزويلا
الاشتراكية السوفياتية	زائير	كندا
الأراضي الواطئة	ساحل العاج	الجمهورية العربية الليبية
الأرجنتين	سرى لانكا	المغرب
جمهورية ألمانيا الاتحادية	الجمهورية العربية السورية	نيبال
أوروغواي	الصين	اليابان
جامايكا	غانا	يوغسلافيا
الجزائر	فرنسا	

رئيس لجنة البرنامج الأولى : السيد عبد الوهاب البرلسي ( مصر )

رئيس لجنة البرنامج الثانية : السيد نيقولاى تود وروف (بلغاريا)

رئيس لجنة البرنامج الثالثة : السيد جابرييل بتانكور - ميخيا (كولومبيا)

رئيس اللجنة الادارية : السيد ليونارد ش.ج . مارتن (المملكة المتحدة)

رئيس لجنة الترشيحات : السيد نسوجان اجيلمانيون ( توجو)

رئيس اللجنة القانونية : السيد وليام ب. جونز ( الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيسة لجنة فحص أوراق الاعتماد : السيدة استفانيا الدايا - ليم ( الفلبين )

رئيس لجنة المقرر : السيد شارل هومل ( سويسرا )

## تنظيم أعمال الدورة

٠٥٥

وافق المؤتمر العام في جلسته العاشرة والرابعة والعاشرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول و ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ على التوالي ، على خطة تنظيم أعمال الدورة المقدمة من المجلس التنفيذي ( ١٩٠/م ٢ و ١٩٠/م ٢ ضمیمة ) .

٠٥٥١ عين المؤتمر العام في جلسته العامة التاسعة ، في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ، الدول الأعضاء التالية أعضاء في فريق الصياغة والتفاوض :

( ١ ) ترد القائمة الكاملة بأسماء رؤساء ونواب رؤساء ومقرري المؤتمر العام وأجهزته في الملحق الثاني لهذا المجلد .

العراق	جمهورية بيلوروسيا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
فرنسا	الاشتراكية السوفيتية	السوفيتية
كوبا	تازانيا	الأرجنتين
كولومبيا	جابون	الامارات العربية المتحدة
الكويت	رومانيا	ايطاليا
النرويج	المملكة العربية السعودية	البرازيل
نيجيريا	السنغال	بلجيكا
الهند	السودان	بنين
اليابان	الصين	بورما

## ٠٦٦ قبول مراقبين من منظمات دولية غير حكومية في الدورة التاسعة عشرة

٠٦٦١ قرر المؤتمر العام في جلسته العامة المنعقدة في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ قبول ممثلين عن منظمين دوليتين غير حكوميتين بصفة مراقبين ، وهما : رابطة اعداد المعلمين في أفريقيا واتحاد المحامين العرب .

## ٠٧٧ قبول دولة عضو جديدة

٠٧٧١ ان المؤتمر العام ، ( ١ )  
نظرا لأن جمهورية أنجولا الشعبية قد طلبت في ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٧٦ الانضمام الى عضوية اليونسكو ،  
ونظرا كذلك لأن هذه الجمهورية قد أعلنت عند تقديم طلبها التزامها التقيد بالميثاق التأسيسي لليونسكو ،  
 وقبول الالتزامات التي ينطوي عليها ، والاسهام في مصروفات المنظمة ،  
وقد أخذ علما بأن المجلس التنفيذي قد أوصى في دورته المائة بقبول جمهورية أنجولا الشعبية دولة عضوا  
 باليونسكو ،  
 يقرر قبول جمهورية أنجولا الشعبية دولة عضوا باليونسكو .

## ٠٨٨ انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

٠٨٨١ ان المؤتمر العام ، ( ٢ )  
نظرا لأن الدول الآتية بيانها :

غينيا بيساو	سورينام	بابواغينيا الجديدة
موزمبيق	سيشل	جرينادا

سان مارينو  
 قد أصبحت أعضاء باليونسكو بعد أن اعتمد في دورته الثامنة عشرة القرار ٠٨٢٠ بشأن تقسيم الدول الأعضاء الى مجموعات لأغراض انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ،  
ونظرا لأنه يجب بالتالي توزيع هذه الدول الأعضاء على المجموعات الانتخابية التي أنشأها المؤتمر العام في دورته الخامسة عشرة وعدلها في دورته السابعة عشرة والثامنة عشرة ،

يقرر :

( أ ) إضافة بابواغينيا الجديدة الى المجموعة الرابعة

( ب ) إضافة جرينادا الى المجموعة الثالثة

( ج ) إضافة سان مارينو الى المجموعة الأولى

( د ) إضافة سورينام الى المجموعة الثالثة

( هـ ) إضافة سيشل الى المجموعة الخامسة

( و ) إضافة غينيا بيساو الى المجموعة الخامسة

( ز ) إضافة موزمبيق الى المجموعة الخامسة

( ١ ) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الحادية عشرة في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .  
 ( ٢ ) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة السادسة والعشرين في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

قام المؤتمر العام في جلسته العامة السادسة والعشرين بتاريخ ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، وبناءً على تقرير لجنة الترشيحات، بانتخاب ٢٥ عضواً من أعضاء المجلس التنفيذي. وقد حصل المرشحون التالية أسماؤهم (مدرجة بالترتيب الهجائي) على الأغلبية المطلوبة من الأصوات المعطاة، ومن ثم أعلن انتخابهم في الاقتراع الأول :

- السيد جونثالو أباد جريخالفا (أكوادور)  
 السيد ريجينالد س. ج. أجيويو - كيمر (نيجيريا)  
 السيد أرتورو أوسلار بيتري (فنزويلا)  
 السيد فيكتور برفو أهدوخا (المكسيك)  
 السيد آرثر توماس بورتر (سميراليسون)  
 السيد أوراثيريو بوستامانته جوميز - بالاسيوس (بناما)  
 السيد يانس بيترسن (جمهورية ألمانيا الاتحادية)  
 السيد والتر أ. بيرك (بربادوس)  
 السيد شريف تاجيب (أندونيسيا)  
 السيد ديسماس جاشيجو (رواندا)  
 السيد سارفييالي جوبال (الهند)  
 السيد علي فهمي خشيم (الجمهورية العربية الليبية)  
 السيد خليل السالم (الأردن)  
 السيد لويس ريجيس شابرون (موريس)  
 السيد ألبرتو فاجنر دي رينا (بيرو)  
 السيدة يوجينيا كراسوفسكا (بولندا)  
 السيدة ماري دي لورد يش بنتاسيلجو (البرتغال)  
 السيد فالنتين ليباتي (رومانيا)  
 السيد فيتوريو ماتيو (إيطاليا)  
 السيد تيموثي نجاكوتو (تشاد)  
 السيد ادفيرتوس أ. هوف (ليبيريا)  
 السيد شارل هومل (سويسرا)  
 السيد شمس الدين الوكيل (مصر)  
 السيد بول ياواكوتو (ساحل العاج)  
 السيدة يانج يون - يو (الصين)

## قرار بشكر شعب كينيا وحكومتها

ان المؤتمر العام، (١)

مجتمعاً في دورته التاسعة عشرة بنيروبي، كينيا، من ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني بناءً على دعوة حكومة كينيا،

ان يدرك أن أول دورة له تعقد بأفريقيا قد أتاحت لجميع مندوبي الدول الأعضاء فرصة فريدة لكي يشاهدوا بأنفسهم ما تبذله بلاد أفريقيا من جهود في سبيل التنمية في مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام، ويعرب عن امتنانه لشعب كينيا وحكومتها لكل ما قاما به من أجل تسهيل سير العمل بهذا المؤتمر في جو مؤات هياؤه مركز جومو كينيا للمؤتمرات الدولية،

ويقدر كل التقدير مالمقيه من حفاوة وبالغة وما اخذ في سبيله من مبادرات قيمة من جانب السلطات الحكومية والبلدية والدوائر الكينية المعنية بالتنمية في مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام، والتي نظمت لقاءات ومحاضرات وزيارات وأنشطة ثقافية أخرى كثيرة أتاحت لوفود الدول الأعضاء أن تتعرف بصورة أفضل على التراث الفني والثقافي الوفير وعلى أصالة الشعب الكيني،

١- يعرب عن امتنانه العميق لفخامة مزي جوموكينيا تاريس جمهورية كينيا، للاهتمام الذي تفضل فحبا به المؤتمر العام بأن عزز بحضوره الجلسة الافتتاحية من هيبية هذه الدورة المنعقدة في نيروبي،

٢- ويعرب عن بالغ شكره لسعادة السيدة تاييتا توييت عضو البرلمان ووزير التربية لقبوله رئاسة هذه الدورة من دورات المؤتمر العام واضطلاعه بمهامها بكفاءة ومقدرة،

٣- ويعرب عن جميل عرفانه وامتنانه لمختلف المصالح الادارية وهيئات الاتصال الكينية وعن عميق وده نحوو شعب كينيا قاطبة، الذين لم يدخروا وسعا في البذل من علمهم وعلمهم وطاقاتهم للمؤتمر العام فأسهموا بذلك في انجاحه بروح "هارامبي" (التضامن).

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة التاسعة والثلاثين في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦.

## ثانيا - الخطة متوسطة الأجل (١٩٧٧ - ١٩٨٢)

### الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ (١٩/م/٤)

ان المؤتمر العام (١)،

أ

وقد درس مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ (٤/م/١٩) الذي أعده المدير العام ، والذي عرض على المؤتمر مشفوعا بملاحظات المجلس التنفيذي وتوصياته (١١/م/١٩) ، وان يحصر على التنويه بنوعية الوثيقة ٤/م/١٩ وأهميتها ومداهان تستجيب في مجموعها وعلى أفضل وجه ممكن للتوجيهات التي أصدرها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ، ولاسيما في قراره ١٠.١/م/١٩ ، ١ - يعتبر أن الوثيقة ٤/م/١٩ تسجل مرحلة هامة في تطور أساليب البرمجة باليونسكو ؛ ٢ - ويهنئ المدير العام لوضعه وثيقة حافزة للتفكير تستند الى تحليل متعمق للمشكلات العالمية الكبرى وتسهم بقسط وافر في جهود التأمل التي يضطلع بها المجتمع الدولي ليجد له هذه المشكلات حلولا تنهض ، فيما تنهض عليه ، على الحرص على العدالة والمساواة ؛ ٣ - ويرى أن هذه الوثيقة تتيح وضع عمل اليونسكو في منظور شامل بالنسبة لأهم مشكلات العالم المعاصر وتسهم بذلك في مواءمة برامج المنظمة مع الأمن والتطلعات الحقيقية للمجتمع الدولي ؛

٤ - ويتبنى التصور الشامل للمشكلات العالمية الذي استرشدت به الوثيقة ٤/م/١٩ ، وينوه على الأخص بصلات التكافل التي تربط بين تعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، والبحث عن سلام عادل ودائم وبناء ، ومواصلة تنمية غايتها الانسان بكافة جوانبه والبشر جميعا في اطار من العدالة والمساواة والتضامن ؛

٥ - ويوافق بصفة عامة على التوجيهات الكبرى للوثيقة ٤/م/١٩ ، ان يرى أن من شأنها :

(١) دعم عمل اليونسكو من أجل حقوق الانسان والسلام ؛

(٢) الاسهام في اقرار وتعزيز وتنفيذ مفهوم للتنمية يتفق والمثل العليا للمنظمة بقدر ما يتفق وتفتح الانسان وتقدم المجتمعات ؛

(٣) الاسهام في تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يولي الاعتبار الكافي للجوانب الاجتماعية والثقافية التي لا يمكن فصلها عن أي جهد يرمى الى اقامة علاقات أكثر انصافا بين الأمم مع احترام الذاتية الثقافية لكل مجتمع ، ويستهدف القضاء على أوجه التفاوت بين الأفراد وبين الشعوب واحراز التقدم نحو عالم أكثر عدلا وأكثر اخاء ؛

ب

٦ - وينوه بأهمية التحليلات المقدمة والأنشطة المنصوص عليها في اطار الأهداف المتعلقة بتعزيز حقوق الانسان ، ويسجل بارتياح المكان الذي أفسحته للنضال ضد الاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية والتمييز بكافة أشكاله ، ولتأييد حركات التحرير الوطنية ؛

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة السابعة والثلاثين في ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٦ .

٧ - ويعتبر أن جهود المنظمة في سبيل تعزيز حقوق الانسان ترتبط بمجموع الأنشطة التي تعتمز اليونسكو تنفيذها للتصدي للمشكلات الكبرى التي تطرح اليوم في مجالات اختصاصها، وأنها ينبغي أن تضع في اعتبارها السياق الجديد الذي هيأه نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الآونة الأخيرة ؛

٨ - ويرى أن مشكلات اقامة صرح السلام وثيقة الارتباط بجميع المشكلات الكبرى لعصرنا وأنه يجدر التأكيد في آن معا على ما يسهم به عمل اليونسكو في مجموعه في اقرار السلام والأمن وعلى أهمية البرامج المحددة التي تتضمن فيما تتضمنه دراسات وبحوث علمية عن السلام ونزع السلاح، وتعزيز القانون الدولي ، ودعم التعليم بالمدرسة وخارجها ، وتوعية الرأي العام ؛

٩ - ويسجل تأييده لمفهوم التنمية باعتبارها عملية شاملة ومتعددة الأبعاد ومتنوعة تتسم في جوهرها بالطابع الذاتي وترتبط بالقيم الخاصة لكل مجتمع وتقتضي المشاركة الايجابية من جانب الأفراد والجماعات الذين هم موضوعها والمستفيدون منها ؛

١٠ - ويحرص على تأكيد الدور الأساسي الذي يتعين على العلوم الاجتماعية أن تنهض به في توضيح قضية التنمية وينوه بأن اسهام اليونسكو في تعزيز عملية التنمية في خدمة الانسان يقتضي في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد معرفة محددة بغايات التنمية وسبلها ، وابتكار أدوات للتحليل الاجتماعي الاقتصادي تفي بالغرض المنشود منها وتستند الى تأملات وبحوث جامعة لعدة فروع علمية، ويتطلب تحليلا نقديا ومتعمقا للنماذج التي كانت تطبق حتى الآن صراحة أو ضمنا ولظروف تطبيقها ونتائجها ولنظريات التنمية التي ترتبط بها هذه النماذج ؛

١١ - ويذكر بأن مهمة اليونسكو في اطار منظومة الأمم المتحدة هي أن تشجع في العالم أجمع تطبيق العلوم الاجتماعية على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعمليات التنمية ، وخاصة بالاسهام في دعم الوسائل المتوافرة لمختلف البلاد للشروع في دراسة هذه المشكلات كل من منظوره الخاص، وبتيسير تقدم البحث والتعاون في العلوم الاجتماعية على الصعيد الدولي ؛

١٢ - ويؤكد على البعد الثقافي للتنمية التي ينبغي لكي تكون متناسقة أن تنهض على احترام القيم وطرائق التفكير الخاصة بكل شعب ، وعلى التأكيد الدينامي والصريح للذاتية الثقافية ، الفردية والجماعية ، وعلى التقدير المتبادل للثقافات ، ويرى أن صون التراث الثقافي للانسانية وحيائها، والمشاركة على أوسع نطاق في الحياة الثقافية ، وتنشيط الابداع الفني والفكري هي العوامل الأساسية لتحقيق تنمية ثقافية مبنية على التكافل والتكامل بين مختلف الثقافات واحترام تنوعها ؛

١٣ - وينوه بضرورة التنمية العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية عموما واشباع الحاجات البشرية، ويرى أن التقدم في هذا المجال يقتضي نمو القدرات الوطنية عن طريق دعم البنى الأساسية في البلاد النامية وقيام تضامن دولي متزايد ؛

١٤ - وينوه على الأخص بأهمية تفهم أفضل من جانب السكان عامة للتفاعلات بين العلم والمجتمع، وذلك في سبيل اندماج العلم والتكنولوجيا في الحياة الاجتماعية والثقافية ، ولاسيما من أجل ارساء الأسس العلمية والتقنية اللازمة لكي يتسنى لكل بلد استغلال موارده الطبيعية على نحو أفضل ؛

١٥ - ويتبنى الفكرة القائلة بأن النشاط التعليمي ، وهو وثيق الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ينبغي أن يتسم بطابع ذاتي ، وبأن كل مجتمع ينبغي أن يكفل النهوض بالتعليم عن طريق أساليب تتفق مع البنى والقيم الخاصة به ؛

١٦ - ويؤكد على أنه ينبغي توثيق الروابط بين التربية والمجتمع ، ولاسيما عن طريق ادخال العمل المنتج في العملية التعليمية ، وشارك المدرسة باعتبارها عنصرا أساسيا وان لم تكن العنصر الوحيد للنشاط التعليمي ، مع سائر المؤسسات والهيئات التعليمية ومع وسائل اعلام الجماهير في تحقيق تربية مستديمة تيسر اكتمال الشخصية الانسانية ومشاركة الجميع في جهود التنمية ؛

١٧ - ويوافق بصورة عامة على الاتجاهات المقترحة فيما يتعلق بمكافحة الأمية التي ينبغي للدول المعنية بذل جهود قوية من أجل دعمها ؛

١٨ - ويقر بالأهمية القصوى للجهود الرامية الى التنمية الريفية باعتبارها عملية متكاملة تتطلب المشاركة الايجابية من جانب السكان المعنيين ، ويرى أن مما يبسر نجاح هذه الجهود تكثيف الدراسات وتبادل المعلومات عن التجارب المتعلقة ببنى وطرائق التربية في الأوساط الريفية ؛

١٩ - ويوصي المدير العام مع ذلك بأن يعيد النظر في موضع الأهداف الواردة في الفصل السادس من الوثيقة ٤/م١٩ وأن يقترح ، عند الاقتضاء ، في اطار تعديلات الخطة متوسطة الأجل التي سترد في الوثيقة ٤/م٢٠ ، تجميع تلك الأهداف مع الأهداف التي تتعلق مباشرة بالنشاط التعليمي وبالتنمية ، ويؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل ومشارك بين القطاعات ازاء هذه الأهداف، يضم العلوم الاجتماعية والطبيعية والثقافة والاعلام والتربية ؛

- ٢٠ - ويعلق أهمية أساسية على تنمية البرامج العلمية الدولية الحكومية الكبرى المتعلقة بالأهداف الخاصة بالإنسان وبيئته، ويؤكد على ضرورة تحقيق أقصى درجة ممكنة من التكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية في السعي إلى إيجاد حلول لمشكلات البيئة؛
- ٢١ - ويرى أن تقدم المعارف المتعلقة بالظواهر السكانية يقتضى التركيز على العلاقات بين تلك الظواهر وبين التنمية، وعلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ووحدة الثقافات؛
- ٢٢ - ويؤكد على أهمية قيام تداول حر ومتوازن للمعلومات وضرورة مضاعفة الجهود على نحو فعال بغية وضع حد لما تتسم به العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من اختلال من حيث القدرة على بث المعلومات واستقبالها، وذلك بمساعدة البلدان النامية على إقامة ودعم بنى أساسية وشبكات خاصة بها للأعلام والمعلومات بما يعزز تنميتها؛ وخاصة تنميتها التربوية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، وقدرتها على المشاركة الكاملة في نشر المعلومات على الصعيد الدولي؛
- ٢٣ - ويرى أن هذه الجهود ينبغي أن تهتدى بتأمل متعمق تراعى فيه شتى مشكلات الأعلام في المجتمع، مع مراعاة مقتضيات إقامة نظام اقتصادى دولى جديد؛
- ٢٤ - ويوافق على النهج المتبع في مجال نقل المعلومات وتبادلها ويلاحظ بارتياح أن التحليلات والأهداف المباشرة المقترحة من شأنها أن تكفل توجيه أنشطة المنظمة في مجال شبكات المعلومات ومرافقها على نحو مترابط، بعد أن جمعت في برنامج عام للمعلومات يغطي مختلف مجالات المعلومات ولاسيما المعلومات العلمية والتكنولوجية، وجوانبها الوطنية والدولية على السواء، وبنائها الأساسية المختلفة، وخاصة المكتبات والمحفوظات.

### ج

٢٥ - ويقرر أن تكون أهداف الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ هي التالية:

### أولا

- ١١١ تعزيز البحث في التدابير التي تستهدف كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، وفي مظاهر انتهاك حقوق الإنسان وأسبابه ونتائجه مع التركيز على العنصرية والاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية، وفي تطبيق حقوق الإنسان في التعليم والعلم والثقافة والأعلام واتخاذ التدابير التقنية لدعم هذه الحقوق؛
- ١١٢ تعزيز تقدير واحترام الذاتية الثقافية للأفراد والجماعات والأمم والمناطق؛
- ١١٣ تحسين أوضاع المرأة؛
- ١١٤ تنمية أنشطة تقديم المعونة للاجئين وحركات التحرير الوطنى في مجالات اختصاص اليونسكو؛
- ١١٥ تعزيز التعليم وتوسيع نطاق الأعلام في مجال حقوق الإنسان؛

### ثانيا

- ٢١١ تشجيع بحوث السلام، ولاسيما البحوث في مظاهر انتهاك السلام والأسباب التى تحول دون تحقيقه والسبل والوسائل الكفيلة بإزالة هذه الأسباب والتدابير اللازمة لصون ودعم سلام عادل ودائم وبنّاء على مستوى الجماعات والمجتمعات والعالم بأسره؛
- ٢١٢ تعزيز دراسة دور القانون الدولى والمنظمات الدولية فى إقامة نظام عالمى يسوده السلام؛
- ٢١٣ تنمية البرامج التعليمية بالمدرسة وخارجها وتنمية الأعلام، وذلك بهدف تعزيز السلام والتفاهم الدولى؛

### ثالثا

- ٣١١ تعزيز وضع تفسير شامل للتنمية يجمع بين عدة فروع علمية، مع مراعاة العلاقات

- ٣٢٢ اجراء دراسات عن الظروف الاجتماعية الثقافية ، ونظم القيم ، وحوافز وطرائق مشاركة السكان التي يمكن أن تيسر شتى عمليات التنمية الذاتية وتستجيب لواقع المجتمعات المختلفة واحتياجاتها ؛
- ٣٢٣ الاسهام في تنمية البنى الأساسية وبرامج العلوم الاجتماعية لزيادة القدرة لدى المجتمعات المختلفة على تبين الحلول للمشكلات الاجتماعية والانسانية ؛
- ٣٢٤ تطوير وتطبيق الأدوات والمناهج الخاصة بالتحليل الاجتماعي الاقتصادى وتخطيط التنمية ؛
- ٣٢٥ تعزيز المشاركة في الحياة الثقافية على نطاق أوسع والتشجيع على القيام بأنشطة ثقافية ذاتية ؛
- ٣٢٦ تنشيط الابداع الفنى والفكرى ؛

#### رابعا

- ٤١١ تقصى التفاعلات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع وتقصى متضمنات التطور العلمى والتقنى بالنسبة للانسان ، فى اطار تنمية العلم والتكنولوجيا فى المدى البعيد بما يتناسب مع التقدم الاجتماعى وتطور أساليب الحياة ؛
- ٤١٢ تعزيز وضع وتطبيق السياسات وتحسين التخطيط والتمويل فى مجالات العلم والتكنولوجيا ؛
- ٤١٣ تنمية البحوث والتدريب فى العلم والتكنولوجيا وتعزيز التعاون الدولى والاقليمى فى هذا المجال بهدف زيادة القدرات الذاتية على الابداع العلمى والتكنولوجى بما يسمح خاصة بوضع تكنولوجيات ملائمة أو تطويع التكنولوجيا القائمة ؛
- ٤١٤ تنمية تفهم أفضل لطبيعة العلم والتكنولوجيا ولدورها فى مجتمع متغير ، عن طريق تدريسها فى المدرسة وخارجها بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع وعن طريق تعزيز إعلام الجمهور فى هذه المجالات ؛

#### خامسا

- ٥١١ تعزيز صياغة وتطبيق السياسات وتحسين التخطيط فى مجال التربية ؛
- ٥١٢ تحسين ادارة التربية وتدريب شؤونها ؛
- ٥١٣ الاسهام فى اقامة بنى تربية كاملة ومنوعة ومرنة ؛
- ٥١٤ تحسين مضامين التعليم وأساليبه وتقنياته ؛
- ٥١٥ النهوض بتدريب العاملين فى التربية ؛
- ٥١٦ تعزيز ودعم تعليم الكبار ؛
- ٥١٧ تعزيز دور التعليم العالى فى المجتمع ؛

#### سادسا

- ٦١١ دعم جهود مكافحة الأمية ؛
- ٦١٢ توسيع نطاق اسهام اليونسكو فى التنمية الريفية المتكاملة ؛
- ٦١٣ تعزيز مشاركة المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- ٦١٤ تنمية دور الشباب فى النشاط التربوى والاجتماعى والثقافى ؛
- ٦١٥ الاسهام فى وضع نهج متكاملة لمواجهة مشكلات التنافر الاجتماعى ؛

#### سابعا

- ٧١١ تحسين فهم العمليات التى تتحكم فى تطور القشرة الأرضية ، ولاسيما فيما يتعلق بمنشأ ومقدار الموارد المعدنية وموارد الطاقة الموجودة فى الأرض والاستخدام الرشيد لهذه الموارد ؛

- ٧٢٢ تحسين المعرفة بالموارد البيولوجية الأرضية والعلاقات المتبادلة بين الأنشطة البشرية والنظم الايكولوجية الأرضية ؛
- ٧٢٣ تحسين المعرفة بالموارد المائية ووضع الأساس العلمى اللازم لفهم العلاقات المتبادلة بين الأنشطة البشرية والنظام الهيدرولوجى وتنمية الادارة الرشيدة للموارد المائية ؛
- ٧٢٤ تنمية الأساس العلمى اللازم لفهم وتحسين العلاقات بين الانسان والنظم الطبيعية البحرية والمحيطية والساحلية ؛
- ٧٢٥ تحسين المعرفة بالجوانب الايكولوجية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية للعلاقات المتبادلة بين الانسان وبيئته ، والسعى الى وضع مفهوم أفضل للمستقرات البشرية ؛
- ٧٢٦ تعزيز صون واحياء تراث الانسانية الثقافى والطبيعى ؛
- ٧٢٧ الاسهام ، عن طريق التعليم العام واعلام الجمهور ، فى تحسين السلوك الفردى والجماعى تجاه البيئة البشرية ، وفى ادراك نوعيتها ؛

#### ثامنا

- ٨١ تنمية المعرفة بالظواهر السكانية والوعى بالقضايا التى تطرحها ؛

#### تاسعا

- ٩١ تعزيز التبادل الحر والمتوازن للمعلومات والتبادل الدولى ؛
- ٩٢ تعزيز حقوق المؤلف وتعزيز الانتفاع بالأعمال المشمولة بحماية حقوق المؤلف ؛
- ٩٣ تعزيز فهم وتقدير عملية الاعلام ودوره فى المجتمع ووضع معايير مهنية رفيعة ؛
- ٩٤ تعزيز السياسات والبنى الأساسية والتدريب فى مجال الاتصال والتشجيع على استخدام أفضل لوسائل الاعلام لغايات اجتماعية ؛

#### عاشرا

- ١٠١ تنمية وتعزيز شبكات المعلومات ومرافقها على كل من المستوى الوطنى والاقليمى والدولى ؛
- ١٠٢ تحسين جمع وتحليل البيانات الاحصائية ، ومناهج وتقنيات الاحصاء ، وقابلية الاحصاء للمقارنة على الصعيد الدولى لاستخدامها فى التخطيط والبحوث والادارة والتقييم ؛
- ٢٦- ويوافق بالنسبة للأهداف المذكورة أعلاه على بيانات الموارد المدرجة فى الجدول الوارد بالملحق ١ لهذا القرار ؛
- ٢٧- ويدعو المدير العام الى أن يراعى لدى اعداده الوثيقتين ٥/م٢٠ و ٥/م٢١ ، قائمة الأهداف المذكورة أعلاه وبيانات الموارد الواردة بالملحق ١ لهذا القرار والمذكرات التوجيهية التى يتضمنها الملحق ٢ .

د

- ٢٨- ويدعو المدير العام الى مراعاة الاعتبارات التالية لدى تحديد أنشطة البرنامج المتصلة بالأهداف المقررة ، وذلك بهدف زيادة تركيز البرنامج :
- (أ) ان من الأهمية القصوى ضمان أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة لليونسكو وتركيز الجهود فى هذا السبيل على أنشطة البرنامج المذكورة فى الوثيقة ٤/م١٩ أو التى تقترحها الدول الأعضاء فيما بعد أو يقترحها المدير العام فى اطار التعديلات على الخطة متوسطة الأجل - والتى تسهم أفضل اسهام فى بلوغ الأهداف المحددة وفقا للأولويات التى أسفرت عنها مناقشات الدورة الحالية للمؤتمر العام أو ستؤكد نتيجة للمشاورات التى ستجرى مع الدول الأعضاء خلال فترة العامين المقبلة ؛
- (ب) ينبغى لبرنامج اليونسكو ، شأنه شأن برنامج الأمم المتحدة وسائر الوكالات المتخصصة ، أن يستهدف بدرجة أكبر تلبية الاحتياجات الأساسية ولاسيما احتياجات الفئات الأكثر حرمانا نظرا لأن السياسات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية هى عنصر أساسى من عناصر الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية وينبغى أن تكون محور استراتيجية عقد التنمية الثالث ؛

(ج) ينبغي الاهتمام على سبيل الأولوية بأوضاع البلاد النامية واحتياجاتها ، ولاسيما البلاد الأقل تطورا ، وينبغي اتخاذ تدابير عملية لصالح هذه البلاد وفقا لروح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٣٦ (٢٧) و ٣١٦٨ و ٣١٧٤ (٢٨) الخاصة بالعمل لصالح البلاد النامية الأقل تطورا ، والاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الثالث لوزراء مجموعة الدول الـ ٧٧ (مانيلا ، ١٩٧٦) ، ومع مراعاة نتائج اجتماع كبار موظفي وزارات التربية بالدول الأقل تطورا الذي عقد في باريس من ٨ الى ١٦ سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ ؛

٢٩ - ويدعو المدير العام لهذه الغاية لأن يحرص باهتمامه في اطار كل هدف ، ولاسيما عن طريق توزيع موارد الميزانية ، أنشطة البرنامج التي تسمح بالاستجابة لهذه الاهتمامات بأكثر قدر من الفعالية ، وأن يعطى في سبيل ذلك الأولوية للأنشطة التي تدعم مباشرة القدرات الذاتية للدول الأعضاء في مجالات التربية والبحوث في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وتطبيقها وتنمية الثقافة والاعلام ؛

هـ

٣٠ - ويدعو المدير العام الى مواصلة جهوده الرامية لتحسين البرمجة متوسطة الأجل للمنظمة ، وذلك بالحرص على أن تتسم وثائق التخطيط المقبلة بالطابع العملي الملموس الذي يتطلبه ضمان أكبر قدر من الفعالية لهذه الوثائق التي توجه عمل المنظمة ؛

٣١ - ويطلب من المدير العام ، بهذه الروح ، أن يتابع على ضوء الخبرة التي ستكتسب في تنفيذ الوثيقة ١٩م/٤ دراسة ما ينشده ادخاله من تحسينات منهجية ولاسيما فيما يتعلق ب (١) عرض أنشطة البرنامج بصورة تبرز على نحو أفضل ملاءمة الوسائل للغايات المنشودة و (٢) وضع المناهج المناسبة لتقييم أو تقدير البرامج الجارية والنتائج المحققة ؛

و

٣٢ - ويدعو الدول الأعضاء لأن تولى أهداف الخطة متوسطة الأجل للمنظمة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ كل عنايتها لدى اضطلاعها بأنشطتها الوطنية والاقليمية وتعاونها على المستوى الدولي في ميادين اختصاص اليونسكو ؛

٣٣ - ويعتبر أن نص الخطة متوسطة الأجل ، الذي يدل على رؤية ثابتة للوضع العالمي الراهن ، يمكن أن يقدم لجمهور عريض صورة كاملة وعميقة المغزى لسياسة المنظمة وبرنامجها وللناطق الكامن وراءها ومن ثم فانه ينبغي أن يصدر في شكل ملام كمطبوع يوزع على نطاق واسع .

الملحق ١  
جدول إجمالي  
المشكلات والأهداف وبيانات الموارد  
( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ )

متوسط النمو لكل فترة عامين	النسب المئوية الى اعتمادات البرنامج ( الباب الثاني من البرنامج العادي (١) )				١٩٧٦ - ١٩٧٥	المشكلات
	١٩٨٢ - ١٩٧٧	١٩٨٢ - ١٩٧٧	١٩٨٢ - ١٩٨١	١٩٨٢ - ١٩٨١		
افتراض أعلى	افتراض أعلى	افتراض أعلى	افتراض أعلى	افتراض أعلى	الأهداف،	
١٧٤٧	١٦٤٦	١٧٠٦	١٧١٢	١٧١٢	٠.٨٤	١ احترام حقوق الانسان
٧٠٠	٦٠٨	٤٨٦	٤٧٧	٤٧٦	٥.٧٤	٢ تقدير واحترام اللداية الثقافية أوضاع المرأة
١٤٠٠	١٣٠١	٠٤١	٠٤٥	٠٤٥	٣.٧	٣ مساعدة اللاجئيين وحركات التحرير الوطني
٠٨٩	٠٨٩	٢٣٩	٢٢١	٢٢٧	٢٦.٣	٤ التعليم والاعلام في مجال حقوق الانسان
١٣٩٨	١٣٠٠	٠٦٤	٠٧١	٠٧١	٥.٩	
٧١٨	٦٤٨	٩٣٦	٩٣٨	٩٣٧	١٨.٨	المجموع الغرض :
١٧٤٧	١٦٤٦	٠٦٨	٠٧١	٠٧١	٤.٤	٢١ بحوث السلام
٠٠	٠٠	٠١٧	٠٢٠	٠٢١	٤.٢	٢٢ دراسة دور القانون الدولي التعليم والاعلام بهدف تعزيز السلام والتفاهم الدولي
١٤٠٠	١٣٠٢	٠٥٩	٠٦٦	٠٦٦	٤.٥	
١٣١٦	١٢٣١	١٤٤	١٤٤	١٥٨	٣.٣	المجموع الغرض :
١٥٩٢	١٤٩٢	٠٧٦	٠٧٦	٠٨٠	٢.٢	٢٣ وضع تفسير شامل للتنمية دراسة الظروف الاجتماعية الثقافية التي تبين عمليات التنمية الذاتية والمنوعة
٢٥١٦	٢٤٣٠.٨	٠٤٤	٠٤٤	٠٤٦	٢.٩	٢٣٣ البنين الأساسية و برامج المعلم الاجتماعية
٧٠٠	٦٠٨	٢٨٤	٢٨٣	٢٨٢	٢.٢	٢٣٤ آراء ومناهج التحليل الاجتماعي الاقتصادي
٠٠	٠٠	٠٦٧	٠٦٢	٠٦٤	٧.٦	٢٣٥ المشاركة في الحياة الثقافية
٦٠٠	٥٠٩	٣٥٣	٣٥٢	٣٦٠	٧.٠	٢٣٦ الابدياع الفني والفكري
٠٠	٠٠	١٣٤	١٣٦	١٣٦	٤.٥	
٦٣٢	٥٥٩	٩٥٨	٩٥٩	٩٦١	٧.٣	المجموع الغرض :



المعرفة بالنظم البحرية ، المحيطية والساحلية  
 ٤٢٦  
 العلاقات بين البيئة وفهم المجتمعات البشرية  
 ٧٥٢  
 صون واحياء التراث الثقافي والطبيعي  
 ٦٢٦  
 التعليم والاعلام في مجال البيئة  
 ٧٢٧

المجموع الفرعي :

المعرفة بالطواهر السمكائية ٨

المجموع الفرعي :

تداول المعلومات والبيانات الدولية ٩

حقوق المؤلف ٩٢

عملية الاعلام ونوره ٩٣

السياسات والبنى الأساسية والتنسيق في مجال الاعلام ٩٤

شبكات المعلومات ومراقبتها ١٠

المجموع الفرعي :

تحليل البيانات الاحصائية وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي ١٠٢

المجموع الفرعي :

المجموع الفرعي :

المجموع

المجموع

مذكرات ترويجية ٢ الملحق ٢

تمت المذكرات التوجيهية التي ينفذ مرافقها منذ اعداد مشروعات البرناج والميزانية المقولة في الخطة متوسطة الاجل الممتدة للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ .

(١) باستثناء :

(١) الأقسام الخاصة بمكتب ساعدى المدير العام والوزارة بباب الثاني .

(٢) الأقسام " المعاصر الدولية " و " نظام معالجة البيانات والتوثيق " و " اعلام الجمهور "

(٣) الفصل السادس " التعاون من أجل التنمية والعلاقات الخارجية " .



## ثالثا - البرنامج لعامى ( ١٩٧٧ - ١٩٧٨ )

### ١ التربية<sup>(١)</sup>

١١١ السياسة التربوية وتخطيط التربية وإدارتها وتدبير شؤونها

١١١١ ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ برنامج التعاون الدولى الرامى الى النهوض بالسياسات التربوية وتخطيط التربية وإدارتها وتدبير شؤونها فى الدول الأعضاء - بما فى ذلك عقد مؤتمرات اقليميين لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى ، أحدهما فى الدول العربية فى ١٩٧٧ ، والثانى فى آسيا فى ١٩٧٨ - مع اىلاء اهتمام خاص لجمع ونشر المعلومات عن السياسات التربوية الجديدة التى تستهدف تجديد نظم التعليم واصلاحها ، وتلبى الاحتياجات الوطنية المحددة على أساس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة ، كما تستهدف تعزيز ديمقراطية تلك النظم فى اطار التربية المستديمة .

١١٢ المعهد الدولى لتخطيط التربية

١١٢١ ان المؤتمر العام ،

١- يدعو الدول الأعضاء الى تقديم مساهمات طوعية الى المعهد الدولى لتخطيط التربية أو تجديد مساهماتها ، وفقا لأحكام المادة الثامنة من نظامه الأساسى ، كى يتمكن بفضل حصوله على موارد اضافية ويفضل المبنى الذى قدمته له الحكومة الفرنسية كمقر له ، من الوفاء بدرجة أكبر بالاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء فى مجال التدريب والبحوث فى تخطيط التربية وإدارتها ؛

٢- يرخص للمدير العام باتخاذ التدابير اللازمة ، بما فى ذلك تقديم معونة مالية للمعهد مقدارها . . . ٢٣٣١ دولار ( على أساس قيمة ثابتة للدولار ) ، لتأمين اضطلاع المعهد بالأنشطة التالية :

( أ ) التدريب ؛

( ب ) البحوث ؛

( ج ) نشر المعلومات المتعلقة بالمفاهيم والأساليب والتقنيات فى مجال تخطيط التربية وإدارتها .

١١٣ تمويل التربية

١١٣١ ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بمواصلة برامج التعاون مع البنك الدولى وللانشاء والتعمير ( بيرد ) والرابطة الدولوية للتنمية ( ايدا ) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ( اليونيسيف ) وبرنامج الأغذية العالمى ( باع ) بغرض زيادة حجم الموارد المتوفرة للدول الأعضاء لتنمية التربية ، مع التركيز على تجديدها وعلى اعداد أنواع جديدة من التدريب .

( ١ ) اعتمدت هذه القرارات بناء على تقرير لجنة البرنامج الثانية فى الجلسة العامة الرابعة والثلاثين فى ٢٦ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

## ١١٤ تكافؤ فرص التعليم والبرامج الخاصة

١١٤١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بتنفيذ برامج أنشطة تهدف الى تشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة ، وازالة جميع أشكال التمييز في مجال التعليم ، ولاسيما بالنسبة للنساء والفتيات والعمال المهاجرين وأولادهم والتأكيد على المساواة في اطار السياسة التربوية مما يعنى الاعتراف بأهمية رفع التعليم الأساسى الى أعلى مستوى ممكن للجميع ؛ وبدعم التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية ؛ وتطوير الأنشطة التعليمية التى تتيح تفهما أفضل للدور الذى تلعبه الظواهر السكانية فى تنمية المجتمعات ؛ وأخيرا بدعم دور التربية فى مكافحة سوء استعمال المخدرات ؛ علما بأن هذه الأحكام لا تتضمن الترخيص باعداد وثيقة دولية تكميلية تحدد المعايير ، الخ . . . لتحسين الكتب المدرسية والمواد التعليمية .

١١٤٢ ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بأحكام القرارات ١١١١ و ١٣١١ و ١١٤١ التى اعتمدها فى دورته الثامنة عشرة ، والتى تتعلق على التوالى باسهام اليونسكو فى اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية ، وبحق سكان الأراضى العربية المحتلة فى التعليم والثقافة بما يحفظ لهم شخصيتهم الوطنية ، وتمويل برنامج تعليم اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى الذى ينفذ بالاشتراك بين وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم ( الاونروا ) واليونسكو ؛  
١- يدعو الدول الأعضاء الى :

( أ ) الاسهام فى تمويل برنامج تعليم اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى الذى ينفذ بالاشتراك بين وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم ( الأونروا ) واليونسكو ؛  
( ب ) الاسهام فى أموال الودائع التى تديرها اليونسكو لتمويل برامج التعليم التى تنفذ بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية لصالح اللاجئين والشعوب التى تناضل من أجل استقلالها ومن أجل الكرامة الانسانية وحقوق الانسان وضد التفرقة العنصرية وسائر أشكال الاستعمار والعنصرية أو الطغیان أو السيطرة الأجنبية ؛  
٢- ويرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ ومضاعفة الأنشطة الداخلة فى مجالات اختصاص اليونسكو لمساعدة حركات التحرير الأفريقية التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تعترف بها جامعة الدول العربية ، والتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم ( الأونروا ) فى البرنامج الخاص باللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ، ومع المفوض السامى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفولاج ) وسائر الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الحكومية الاقليمية المعنية بتقديم الخدمات للاجئين وحركات ومنظمات التحرير .

## ١١٥ بنى التربية ومضامينها وأساليبها وتقنياتها

١١٥١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بأن يبدأ أو يواصل برنامج أنشطة تستهدف تعزيز التجديد فى بنى كل من التعليم المدرسى والتعليم خارج المدرسة ومضامينه وأساليبه وتقنياته وتحسينها ، فى اطار التربية المستديمة ، ووضعها فى خدمة التنمية مع مراعاة توصية اليونسكو الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية والاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء .

١١٥٢ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بأن يواصل تنفيذ برامج تعزيز تعليم الكبار فى اطار التربية المستديمة مع التركيز على التبادل الدولى للمعلومات والموظفين وعلى دراسة وصياغة السياسات المتعلقة بتعليم الكبار وتحسين جوانبه النوعية بهدف مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بتعليم الكبار باعتباره الأساس الضرورى لمشاركة السكان فى تنفيذ كافة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يتطلبها انشاء نظام اقتصادى دولى جديد .

١١٥٣ ان المؤتمر العام ،  
وقد أخذ علما بالتقرير النهائى للمؤتمر الدولى الأول للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة فى اعداد الشباب ،  
ودرس تقرير المدير العام عن التدابير التى ينبغى اتخاذها متابعة لتوصيات هذا المؤتمر ،

- ١- يدعو المدير العام الى اتخاذ التدابير اللازمة لاعداد مشروع نظام أساسى لجهاز د ولى حكومى دائم فى مجال التربية البدنية والرياضة وعرضه على المؤتمر العام لاعتماده فى دورته العشرين ؛
- ٢- ويدعو المدير العام الى اتخاذ التدابير اللازمة لاعداد مشروع نظام أساسى لصندوق د ولى لتنمية التربية البدنية والرياضة وعرضه على المؤتمر العام لاعتماده فى دورته العشرين ، ويجوز عند الاقتضاء أن تسند ادارة هـ هذا الصندوق الى الجهاز الد ولى الحكومى المذكور بالفقرة ١ أعلاه ؛
- ٣- ويرخص للمدير العام بانشاء صندوق مؤقت تدفع فيه المساهمات التى قد تقدمها الدول الأعضاء من أجل تنمية التربية البدنية والرياضة قبل انشاء الصندوق والد ولى المشار اليه بالفقرة السابقة ؛
- ٤- ويقرر أن تنشأ لفترة عامى ١٩٧٧-١٩٧٨ لجنة د ولية حكومية مؤقتة تكلف بمتابعة تنفيذ التدابير المعتمدة خلال هذه الفترة بغية وضع توصيات الوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة موضع التطبيق ، على أن تضطلع تحقيقا لهذه الغاية بما يلي بوجه خاص :
- ( أ ) اعداد مشروع نظام أساسى للجهاز الد ولى الحكومى الدائم فى مجال التربية البدنية والرياضة ؛
- ( ب ) اعداد مشروع نظام أساسى للصندوق الد ولى لتنمية التربية البدنية والرياضة ؛
- ( ج ) دراسة مقترحات المدير العام تمهيدا لوضع مشروع ميثاق د ولى للتربية البدنية والرياضة ؛
- ( د ) تحليل الصعوبات التى يصادفها على نحو متزايد فى العالم تنظيم وسير المباريات الرياضية الد ولية ، ودراسة المبادئ التى يمكن على أساسها تدليل هذه الصعوبات عن طريق عمل متكافل بين الحكومات ، وذلك بالتعاون مع الهيئات الرياضية الد ولية المعنية ؛
- ( هـ ) اسداء المشورة للمدير العام عند الاقتضاء بصد د ادارة صندوق مؤقت لتنمية التربية البدنية والرياضة ؛
- ( و ) اسداء المشورة للمدير العام فيما يتصل باعداد مشروع برنامج عمل فى مجال التربية البدنية والرياضة لعامى ١٩٧٩-١٩٨٠ ؛
- ( ز ) النظر فى تنفيذ برنامج العمل هذا واعداد الميثاق الد ولى للتربية البدنية والرياضة بالتشاور مع الهيئات الد ولية المختصة فى هذا الشأن ، والتى يمكن للجنة الد ولية الحكومية أن تستعين بها ؛
- هـ- ويعين الدول الأعضاء الثلاثين المبينة أدناه للاشتراك فى عضوية هذه اللجنة الد ولية الحكومية المؤقتة :

اتحاد الجمهوريات	تونس	الكوئغو
الاشتراكية السوفيتية	جايون	المغرب
الأراضى الواطئة	الجزائر	المملكة المتحدة
الأرجنتين	جواتيمالا	نيبال
جمهورية ألمانيا الاتحادية	السنغال	نيجيريا
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	سويسرا	الهند
أوروغواى	غانا	الولايات المتحدة
باكستان	فرنسا	الأمريكية
بينين	فنلندا	اليابان
جمهورية تانزانيا المتحدة	كوبا	يوغسلافيا
تايلاند	كولومبيا	

ان المؤتمر العام ،

١٥٤

- ١- يدعو الدول الأعضاء الى تقديم مساهمات طوعية الى معهد اليونسكو للتربية بهامبورج تكملة لمساهمة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفقا للمادة السابعة من الميثاق التأسيسى للمعهد ، وذلك لمساعدته على تلبية الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على خدمات البحوث والتنمية ونشر المعلومات فى مجال التربية المستديمة ؛
- ٢- ويرخص للمدير العام بدعم معهد اليونسكو للتربية بهامبورج ، بما فى ذلك تزويده بخدمات مدير ، حتى ينهض بالبحوث الانمائية الجامعة لفروع العلم فى مجال التربية المستديمة ، ولاسيما فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ، مساهمة منه فى تجديد النظم التعليمية .

تعليم العلوم والتعليم التقنى والمهنى

١٦

ان المؤتمر العام ،

١٦١

- يرخص للمدير العام بأن يباشر أنشطة تهدف الى تعزيز التقدم العام لتعليم العلوم والتكنولوجيا فى المراحل قبل الجامعية فى الدول الأعضاء ، والعمل خاصة على تحسين برامج التعليم بالمدارس وخارجها فى مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا ، بما فى ذلك عقد مؤتمر د ولى حكومى حول موضوع التربية البيئية خلال ١٩٧٧ ، مع توجيه اهتمام خاص الى امكانية اسهام تعليم العلوم والتكنولوجيا فى ارساء نظام اقتصادى د ولى جديد .

١١٢٧ تطبيق التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين

١١٢٨ ان المؤتمر العام ، ( ١ )

ان يذكر بالقرار ١١٣١١ الذي اعتمده في دورته الرابعة عشرة ( ١٩٦٦ ) بشأن تطبيق التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين ،

وقد أخذ علما بتقرير لجنة الخبراء المشتركة بين الآيلو واليونسكو بشأن تطبيق هذه التوصية ، وملاحظات المجلس التنفيذي ( ٢٣/م١٩٩ وضميمة ) ،

وان يدرك أهمية وقيمة الجهد الذي بذلته الدول الأعضاء التي بعثت بتقارير عن تطبيق التوصية ،

ويأسف ، من ناحية أخرى ، لأن كثيرا من الدول الأعضاء لم ترد على الاستبيان الذي أرسل اليها ، ولأن كثيرا من الاجابات الواردة كانت غير وافية ،

واقترنا منه بأن تقييم منظمة العمل الدولية واليونسكو لمدى تطبيق الدول الأعضاء للتوصية يشكل جانبا أساسيا من النشاط التقني الذي بشأنه أوضاع المدرسين ،

١- يونهو بكتير من الارتياح بالعمل الذي أنجزته لجنة الخبراء المشتركة بين الآيلو واليونسكو ، ويتبنى بوجه خاص ملاحظات المجلس التنفيذي التالية :

( أ ) من المشجع أن نلاحظ ما أحرز من تقدم في تطبيق أحكام التوصية فيما يتعلق بمستوى اعداد مدرسي المرحلة الأولى وما قبلها ؛ وبالتوسع والتنوع في برامج التدريب أثناء الخدمة لمدرسي المرحلة الأولى وما قبلها والمرحلة الثانية ؛ والاسهام الفعلي من جانب منظمات المدرسين في اعداد سياسات وبرامج التعليم وفي تجديد التربية وفي التربية المستديمة لأعضائها .

( ب ) وفيما يتعلق بنوعية الاعداد الأساسية للمدرسين ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لامة هذا الاعداد فحسب ، ولكن أيضا ملائمة البرامج والأساليب المستخدمة .

( ج ) وطبقا لما نصت عليه التوصية صراحة ، ينبغي تشجيع المشاركة الايجابية من جانب منظمات المدرسين في الأنشطة الحكومية الرامية الى تجديد التعليم ورفع مستواه . وتحققا لهذه الغاية ينبغي بذل جهود لتشجيع اجراءات التشاور مع هذه المنظمات في عدد متزايد باطراد من الدول الأعضاء ولتيسير أنشطتها التربوية ، مثل المجالات التربوية ، والدراسات والاستقصاءات ، والدورات الدراسية ، الخ .

( د ) ولما كانت الأساليب التقليدية للتدريب تبد وغير كافية للتغلب على العجز في عدد المدرسين ، الذي يتفاقم في بعض البلاد ، فان من الضروري البحث عن حلول جديدة لمواجهة الاحتياجات التعليمية والاستعانة بفئات جديدة من المربين .

( هـ ) وينبغي ألا تكون نوعية التدريب التربوي لمدرسي المدارس التقنية أدنى من نوعية التدريب الذي يتلقاه المدرسون الذين يعملون في معاهد التعليم العام .

( و ) ويجدر الحرص على اتاحة الفرصة أمام المدرسين والمدارس للاشتراك على قدم المساواة في برامج التدريب أثناء الخدمة واتخاذ تدابير عملية لتعزيز المشاركة الفعلية من جانب المدرسات في هذه البرامج ، وتمكينهن عمليا من التمتع بفرص متكافئة في حياتهن الوظيفية .

( ز ) وعلى الرغم من أن هناك تسليما عاما بضرورة تدريب المدرسين على اختلاف فئاتهم أثناء الخدمة حرصا على صالح التعليم ، فان الحكم الوارد بالتوصية والذي يقضى بوجود توفير مرافق التدريب أثناء الخدمة لجميع المدرسين مجانا لم يوضع بعد موضع التنفيذ في معظم البلاد . ومع ذلك فان هذا يشكل هدفا هاما ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل وسعها لبلوغه بالتدرج مع مراعاة وضعها الاقتصادي والاجتماعي .

( ح ) ومن المرغوب فيه تشجيع التقارب والتنسيق بين برامج التدريب المعدة لمدرسي المرحلة الأولى وما قبلها والمرحلة الثانية بغية تحسين نوعية التعليم والمعاونة على تخفيض الفوارق القائمة بين أوضاع المدرسين بمختلف مراحل التعليم .

( ط ) وطبقا للفقرة ٧٣ من التوصية ، ينبغي لمنظمات المدرسين أن تضع القواعد الاخلاقية أو قواعد السلوك المهني لأن مثل هذه القواعد تسهم في حفظ هيبة المهنة والنهوض بالواجبات المهنية وفقا لمبادئ متفق عليها .

٢- ويدعو الدول الأعضاء من جديد الى تطبيق أحكام التوصية في مجموعها على أن تأخذ في اعتبارها ملاحظات المجلس التنفيذي بصدور تقرير اللجنة المشتركة ؛

٣- ويدعو المدير العام لا بلاغ تقرير اللجنة المشتركة وملاحظات المجلس التنفيذي بشأنه للدول الأعضاء ولجانها الوطنية ، ولمنظمات المدرسين التي لها علاقات مع اليونسكو ، ولمنظمة الأمم المتحدة ؛

٤- ويدعو المدير العام الى تعزيز تطبيق توصيات اللجنة المشتركة في اطار برامج اليونسكو المعنية في مجال التربية ، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية ومنظمات المدرسين ؛

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة السادسة والعشرين في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٦ .

- ٥- ويدعو الدول الأعضاء لأن تقدم في (١٩٨١) تقارير جديدة عن تطبيق التوصية على أساس الاستبيان الذي ستعده سكرتارينا الآيلو واليونسكو بالتعاون الوثيق مع اللجنة المشتركة ومع مراعاة مقترحاتها المنهجية في هذا الشأن. وستتناول الاستبيان، شريطة موافقة الآيلو على ذلك، عددا محددا من المجالات التي تغطيها التوصية. ومع مراعاة ما يقره المؤتمر العام في دورته العشرين، يمكن أن تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا في عام ١٩٧٩ لفحص دراسة دولية تعدها اليونسكو عن حريات المدرسين المهنية والدراسة التي تجريها الآيلو عن مرتباتهم، ولتيسير عملية وضع الاستبيان؛
- ٦- ويدعو المجلس التنفيذي والمدير العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بعد التشاور مع منظمة العمل الدولية، كي تواصل اللجنة المشتركة بين الآيلو واليونسكو أعمالها بحيث يمكن تقديم تقرير من هذه اللجنة إلى المؤتمر العام في دورته الثانية والعشرين عام ١٩٨٢؛
- ٧- ويرخص للمدير العام بأن يدرس، بالتشاور مع المدير العام للآيلو، مسألة احتمال تعديل التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين وتقديم نتائج هذه الدراسة إلى المجلس في الوقت المناسب؛
- ٨- ويؤكد من جديد الدور الأساسي الذي يؤديه المدرسون في العملية التعليمية ومسؤولياتهم المتزايدة في الوقت الحالي من أجل تيسير اندماج الأطفال والشباب في مجتمع دائم التطور؛
- ٩- ويدعو جميع المعنيين، وبخاصة الحكومات، إلى مواصلة جهودهم الرامية إلى موازنة أعداد المدرسين مع مقتضيات التطور العلمي والاجتماعي، والسهر على تناسب أوضاع المدرسين وأجورهم وظروف عملهم مع مدى أهمية وظيفة التدريس بالنسبة للمجتمع، وتشجيع مشاركة المدرسين ومنظماتهم في إعداد إصلاحات التعليم والتجديدات التربوية.

## التعليم العالي وتدريب العاملين في التربية

١١٨٨

ان المؤتمر العام،

١١٨٨١

- ١- ويرخص للمدير العام بمواصلة الأنشطة المتعلقة بالتعليم العالي وتدريب العاملين في التربية بفيضة مساعدة الدول الأعضاء على تطوير تعليمها العالي باعتباره قوة دينامية تستهدف تعزيز التنمية الوطنية وتنزع نحو حل المشكلات العملية وتستجيب بفعالية متزايدة لمتطلبات تحقيق ديمقراطية التعليم؛ وبوضع المعايير ووسائل التطبيق العملي فيما يتعلق بانتقال الأشخاص داخل أطار التعليم العالي، ولا سيما الاعتراف بالدراسات والشهادات وإعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في بلادهم الأصلية، وبتيسير تطبيق التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين وبحث إمكانية توسيع نطاقها لتشمل فئات أخرى من المربين المتفرغين أو غير المتفرغين، وبترسيم سياسات متكاملة للتدريب المبدئي والمستديم لمختلف فئات العاملين في التربية، وتنص على تحسين البرامج والأساليب؛
- ٢- يقرر عقد مؤتمر دولي على مستوى الدول (الفئة ١) في عام ١٩٧٨، بغية إقرار اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، ولهذا الغرض، يكلف المجلس التنفيذي والمدير العام باتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك عقد اجتماع لجنة خبراء تحضيرية دولية حكومية في ١٩٧٧؛
- ٣- يطلب من المدير العام أن يعقد اجتماعا لخبراء حكوميين (الفئة ٢) في عام ١٩٧٨، يناط به إعداد مشروع اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول الأوروبية لعرضه على مؤتمر دولي على مستوى الدول (الفئة ١) يعقد في ١٩٧٩؛
- ٤- يطلب من المدير العام:
- (أ) أن يجمع وينشر المعلومات المتعلقة بالخبرات التي اكتسبتها الدول الأعضاء في مجال "خدمة المجتمع" \*؛
- (ب) وأن يتخذ التدابير اللازمة لتقديم تقرير تحليلي عام ١٩٧٨ إلى كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، عن خبرة الدول الأعضاء في مجال "خدمة المجتمع" في التعليم العالي، بما في ذلك إعداد توصيات بشأن الدور الذي تضطلع به اليونسكو مستقبلا في هذا الميدان؛
- (ج) وأن يبسر التبادل المباشر بين الدول الأعضاء لما اكتسبته من خبرة في مجال "خدمة المجتمع".

## محو الأمية والتنمية الريفية

١١٩

ان المؤتمر العام،

١١٩١

- يرخص للمدير العام بتنفيذ برنامج من الأنشطة الرامية إلى مضاعفة الجهود في مجال مكافحة الأمية والسي تعزيز التنمية الريفية، ولا سيما التشجيع لهذا الغرض على وضع استراتيجيات ومناهج لمحو الأمية ولمرحلة ما بعد محو الأمية في المناطق الريفية، على أن تؤخذ في الاعتبار، في أطار خطط التنمية الوطنية، مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يستعان على أوسع نطاق ممكن بمشاركة المجتمعات المعنية.

١٩٩٢

ان المؤتمر العام ،

اذ يرى أن حالة الأمية التي يعيش فيها حوالي المليار من سكان العالم هي وصمة عار للبشرية جمعاء ،  
ويدرك أن الأميين هم ضحايا التمييز من كل النواحي لأنهم ليسوا في وضع يمكنهم من الاستفادة من ثمرات  
الإنسانية الثقافية ،

وقد أخذ علما بارتياح بأن اليونسكو بذلت خلال العقود الثلاثة الماضية من وجودها جهودا كبيرة في سبيل  
مكافحة الأمية ، ولا سيما في مجال محو الأمية الوظيفي ،

وأخذ علما أيضا بأن أعمال محو الأمية ، وبخاصة في البلاد التي هي في أشد الحاجة إليها ، لا تتقدم بالسرعة  
المنشودة ،

١- يناشد الدول الأعضاء المعنية أن تدعم بمزيد من القوة جهودها الخاصة في سعيها لمحو الأمية ،  
مستندة في ذلك إلى مبادئ إعلان برسيبوليس ( ٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ ) ،

٢- ويدعو المدير العام لأن يضمن الوثيقة ٢٠/م ٥ ما من شأنه التعجيل كثيرا بمكافحة الأمية ، مع النظر في  
إمكان إعلان عقد لليونسكو لمحو الأمية ؛

٣- ويدعو المدير العام أيضا لأن يدرس إمكانية إنشاء صندوق دولي لمحو الأمية ، ويعلم المؤتمر العام في  
دورته العشرين بنتائج هذه الدراسة .

## ١(أ) مكتب التربية الدولي

ان المؤتمر العام ،

١٥١

يرخص للمدير العام بالعمل على استمرار نشاط مكتب التربية الدولي ، وبأن يرتبط في سبيل ذلك بمبلغ  
٠٠٠ ٥٢٨ ٢ دولار في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ في إطار الميزانية العادية ، وأن يسعى للحصول على موارد من  
خارج الميزانية بغرض الاسهام في تنمية التربية في الدول الأعضاء عن طريق :

( أ ) تنظيم المؤتمر الدولي للتربية المقرر عقد دورته السادسة والثلاثين في جنيف في ١٩٧٧ حول

الاتجاهات الكبرى للتربية والموضوع الخاص " مشكلة الاعلام على الصعيدين الوطني والدولي كما

يطرحها النهوض بالنظم التعليمية " ؛ والتحضير للدورة السابعة والثلاثين حول موضوع " تحسين

تنظيم وإدارة نظم التعليم كوسيلة لزيادة فعاليتها من أجل تعزيز الحق في التعليم " ؛

( ب ) اجراء دراسات نظرية ومقارنة مع التركيز خاصة على اصلاح التعليم وتجديده وتطوير المناهج وتقييمها ؛

( ج ) العمل على اقامة شبكة عالمية لتبادل المعلومات التربوية ترتكز على شبكة من المراكز الوطنية والاقليمية

للتوثيق والبحوث في مجال التربية ؛

( د ) تقديم الخدمات للدول الأعضاء لدعم تنمية البنى الأساسية للبحوث والاعلام في مجال التربية .

زيادة عدد أعضاء مجلس مكتب التربية الدولي

١٥٢

ان المؤتمر العام ، ( ١ )

١٥٢١

نظرا لأنه اعتمد النظام الأساسي لمكتب التربية الدولي بالقرار ١٤١ الصادر في دورته الخامسة عشرة وأن

هذا النظام الأساسي أصبح نافذا اعتبارا من أول يناير/كانون الثاني ١٩٦٩ ،

ونظرا لأن هذا النظام الأساسي حدد عدد أعضاء مجلس مكتب التربية الدولي بواحد وعشرين عضوا ،

ونظرا لأنه مراعاة لزيادة عدد الدول الأعضاء بالمنظمة منذ اعتماد هذا النظام الأساسي ، فإنه يحسن زيادة

عدد أعضاء مجلس مكتب التربية الدولي ،

يقرر تعديل الفقرة ١ من المادة الثالثة من النظام الأساسي لمكتب التربية الدولي كما يلي :

يستبدل بعبارة " ٢١ دولة عضوا " عبارة " ٢٤ دولة عضوا " .

انتخاب أعضاء مجلس مكتب التربية الدولي

١٥٣

طبقا للفقرتين ١ و ٣ من المادة الثالثة من النظام الأساسي لمكتب التربية الدولي ، انتخب المؤتمر العام في

١٥٣١

جلسته العامة الخامسة والثلاثين يوم ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، بناء على اقتراح لجنة الترشيحات ، الدول

( ١ ) اعتمد هذا القرار بناء على تقرير لجنة الترشيحات في الجلسة العامة الخامسة والثلاثين في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

الأعضاء التالية أعضاء بمجلس المكتب (١) :

الأردن	توجو	كولومبيا
أسيانيا	السويد	ماليزيا
بلغاريا	فرنسا	المغرب
جمهورية تانزانيا	فنزويلا	جمهورية وسط أفريقيا
المتحدة	كوبا	الولايات المتحدة الأمريكية

## ٢ العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات التنمية

٢٠١ قرار عام بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا

ان المؤتمر العام  
ان يدرك أن التنمية عملية متكاملة متعددة الأبعاد، ترتبط فيها العوامل العلمية والتكنولوجية وكذلك العوامل الاجتماعية الثقافية والسياسية ارتباطا لا تنفصم عراه ،  
واقترعا منه بأن لتقدم العلم والتكنولوجيا أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع تنمية تتساق مع قيمه وتتضمن تعدد النماذج والمسالك التي يمكن الأخذ بها ،  
وان يؤكد أن مفهوم التنمية الذاتية ينطبق على جميع المجتمعات سواء بسواء ويعنى تغييرا في محور الاهتمام بالنسبة للغاية القصى ولطرائق التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا ،  
ويعتبر أن من أسس مظاهر التضامن البشري التعاون الدولي العلمي والتكنولوجي من أجل تقدم العلم والتكنولوجيا لصالح جميع الشعوب وعلى نحو يتيح للجميع المشاركة فيه ،  
واقترعا منه أيضا بأن مثل هذا التعاون الدولي يجب أن يلقي مزيدا من الدعم وأن يعد على أساس مشترك بحيث يسمو على فكرة المساعدة التي تمنحها البلاد الصناعية بين حين وحين للبلاد التي تحتاج الى المعونة ،  
وان يلاحظ أن التنمية العلمية والتكنولوجية مجال يبرز فيه التفاوت بين البلدان والمجتمعات واضحا بدرجة خطيرة فيعوق بالتالي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وقيام مجتمع دولي أكثر عدالة،  
ويرحب بالاعتراف الجديد المتزايد الذي أخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي يمنحانه في السنوات الأخيرة لأهمية العلم والتكنولوجيا باعتبارهما من بين العوامل التي يمكن أن تمارس تأثيرا قويا في توجيه التنمية وسرعة سيرها ونوعيتها ،  
ويذكر بوجه خاص بأن القرار ١٨٢٦ (د - ٥٥) الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد بقرارها ٣١٦٨ (د - ٢٨) ، طالب بتنسيق التخطيط لأنشطة مختلف المنظمات التابعة لمنظمة الامم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وبادماجها تدريجيا في سياسة للأمم المتحدة المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا\* ،  
ويؤكد من جديد دور اليونسكو الطبيعي ومسؤوليتها داخل منظومة الامم المتحدة في :  
(أ) تحديد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي تلبيتها عن طريق تطبيق المعارف العلمية الجديدة ،  
(ب) تعزيز تقدم العلم والتكنولوجيا وفقا لهذه الاحتياجات ،  
(ج) تشجيع تطبيق أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التنمية ،  
ويضع نصب عينيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٦٢ (دأ - ٧) الخاص بالدعوة الى مؤتمر للأمم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية يعقد في ١٩٧٨ أو ١٩٧٩ ،  
ويلاحظ أن الأهداف الرئيسية والخطوط العريضة لجدول الأعمال التي اقترحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا المؤتمر تعنى اليونسكو وتهمها بدرجة كبيرة ،  
ويلاحظ أيضا أن من المقرر تشكيل سكرتارية ذلك المؤتمر من مكتب الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا ومن أخصائيين على مستوى عال تندبهم لها الهيئات والمنظمات المختصة بمنظومة الأمم المتحدة ،

(١) فيما يلي أسماء الدول الأخرى التي كانت قد انتخبت أعضاء بالمكتب في الدورة الثامنة عشرة وستنتهي مدة عضويتها بانتهاء الدورة العشرين للمؤتمر العام : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أندونيسيا ، بيرو ، الجزائر ، السنغال ، سويسرا ، كينيا ، نيجيريا ، الهند ، اليابان .  
(٢) اعتمدت هذه القرارات ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الأولى ، في الجلستين العامتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين ، في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ويضع في اعتباره القرار ١٢ الذى اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بشأن اسهام اليونسكو في الجهود المشتركة الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ولا سيما الفقرة ١١ الخاصة بدور العلم والتكنولوجيا في تحديد وتوضيح عوائق التنمية ،

١- بقرار

(أ) أن الفكرة الرئيسية التى ستهتدى بها اليونسكو فيما تظطلع به من أعمال في مجال العلوم الطبيعية وتطبيقها على التنمية ، تتمثل في تعزيز تقدم العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمى ، والتطبيق الفعال للمنجزات العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الشعوب ، مع التركيز بصفة خاصة على الأقطار النامية ، ومن أجل دعم السلام وتوطيد الصداقة بين الشعوب واستبعاد استخدامها لما فيه اضرار بالتنمية المجتمع البشرى أو البيئة البشرية ؛

(ب) أن تعمل اليونسكو بنشاط على تنمية التعاون الدولى في مجال العلم والتكنولوجيا على أساس احترام الخصائص الوطنية لكل قطر من الأقطار ؛

(ج) أن تسهم اليونسكو اسهاما ايجابيا في صياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا لمنظومة الأمم المتحدة تستهدف خاصة العمل على اقامة نظام اقتصادى دولى جديد (١) وفى الاستعراض الدورى لخطة العمل العالمية للأمم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (٢) ؛

(د) أن تسهم اليونسكو بشتى الطرق الممكنة فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وفى تنظيمه ومتابعته (٣) ، وكذلك فى غيره من مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا فى مجالات محددة من مجالات التنمية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ومؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر .

(هـ) أن توسع اليونسكو نطاق مساعداتها للدول الأعضاء بدرجة ملموسة ، وذلك بزيادة عدد وتحسين مضمون برامجها المحددة التى تهدف الى :

(١) اتاحة المجال للبلاد النامية للانتفاع بمنجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين والاسهام

فى مواءمتها مع أهداف المجتمع واحتياجاته ؛

(٢) تعزيز نقل العلم والتكنولوجيا مع اعطاء الأولوية للبلاد الأقل تطورا ؛

(٣) دعم برامج البحوث والتنمية التجريبية فى البلاد النامية ؛

(٤) تشجيع ايجاد تكنولوجيا محلية ملائمة وتحسين الصناعات والحرف التقليدية ؛

(٥) الاسراع بالتنمية الريفية ؛

(و) أن تتولى اليونسكو استحداث سبل ووسائل جديدة لدعم مساعداتها للدول الأعضاء مع توجيه اهتمام خاص نحو تزويدها بالمعدات والمنح التدريبية التى تحتاج اليها لتنفيذ برامجها الانمائية فى ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

(ز) أن تعمل اليونسكو على تعزيز التعاون الدولى فى البحوث والتنمية التجريبية التى تهدف الى الكشف عن الموارد الطبيعية وجميع مصادر الطاقة وصونها واستغلالها استغلالا رشيدا ؛

٢- يرخص بالتالى للمدير العام بما يلى :

(أ) أن يعزز ، على سبيل الأولوية ، برنامج اليونسكو للعلم والتكنولوجيا بزيادة موارده من حيث الأموال والقوى العاملة والمعلومات والرفاق والمعدات ؛

(ب) أن يعهد الى عدد كاف من الموظفين المؤهلين بالاسهام فى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، وذلك بإنشاء الوظائف الاضافية اللازمة ، على أساس مؤقت ، فى الحدود المنصوص عليها فى قرار فتح الاعتمادات المالية للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ؛

(ج) أن يولى اهتماما خاصا لبرامج فى ميدان العلم والتكنولوجيا تهدف الى :

(١) تعزيز القدرات الوطنية فى مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات ؛

(٢) اقامة البنى الأساسية التنظيمية ودعمها ؛

(٣) تدريب القوى العاملة العلمية والتقنية ؛

(٤) تطوير التكنولوجيات الملائمة ، المتقدمة والمتوسطة ، وتطويرها ؛

(٥) تنمية قدرات الدول الأعضاء وبنائها الأساسية من أجل الكشف عن مواردها الطبيعية وصونها واستغلالها استغلالا رشيدا ؛

وأن يساعد الأقطار النامية فى مساعيها لتحقيق هذه الأهداف ؛

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-أ) ، ٣٢٠٢ (د-أ) ، ٣٣٦٢ (د-أ) ، ٣٥٠٧ (د-أ) ، ٣٥٠٨ (د-أ) .

(٢) انظر القرار ١٩٠٠ (د-٥) الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-أ) والقرارين ٢٠٢٨ و ٢٠٣٥ (د-٦١) الصادرين عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

- (د) أن يطور البرامج العلمية الدولية الحكومية التي تضطلع بها المنظمة في مجالات الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة مع الاهتمام خاصة بالمشكلات التي تواجه المناطق القاحلة فى العالم ؛
- (هـ) أن يدعم أنشطة المنظمة بتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية ونشرها على الصعيدين الاقليمي والدولى ؛
- ٣- يطلب من المدير العام ان يحيط المجلس التنفيذى علما بانتظام خلال فترة عامى ١٩٧٧-١٩٧٨ بالتدابير التي يتخذها لدعم برنامج اليونسكو للعلم والتكنولوجيا ؛
- ٤- يقترح اتخاذ تدابير لاجراء تقييم دورى لبرامج اليونسكو فى مجال العلم والتكنولوجيا لضمان بدء المشروعات التي لها أقصى درجة من الأهمية ومن التأثير الاجتماعى الاقتصادى وتطوير هذه المشروعات وتنفيذها ؛
- ٥- يدعو حكومات الدول الأعضاء الى :
- (أ) أن تعمل على تطوير ودعم البنى الأساسية الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وحفز التعاون الدولى العلمى والتكنولوجى فى تنفيذ البرامج والمشروعات العلمية الدولية التى تتسم بأكبر قدر من الأهمية على الصعيد الوطنى والتي ينتظر أن يعزز الاسهام الوطنى فيها التقدم العام للعلم والتكنولوجيا لصالح شعوب العالم قاطبة ؛
- (ب) أن تحت الهيئات المسؤولة عن وضع سياستها الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وغيرها من المؤسسات العلمية المختصة ، على أن تتعاون مع اليونسكو بالصورة الملائمة فى الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ؛
- (ج) أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان المشاركة الفعالة فى المؤتمر المذكور أعلاه بأن تجرى تحليلا انتقائيا للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية التى يمكن حلها بالاستعانة بالعلم والتكنولوجيا ، وتدرس ما يمكن أن يحققه فى سبيل حل هذه المشكلات لصالح شعوبها وشعوب البلاد الأخرى ، وتتدبر أشكال التعاون الدولى التى تتطلبها مثل هذه الحلول ؛
- (د) أن تتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء ، لا سيما الدول التى تنتمى الى منطقتها ، فى التحضير للمؤتمر على النحو المناسب ، ولا سيما بانتقاء عدد محدود من مجالات المشكلات ذات المتضمنات الاجتماعية الاقتصادية ، والتى تتميز بأهميتها لتنمية المنطقة وتتطلب تطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا يجمع بين عدة فروع علمية ؛
- ٦- يؤكد للسكترير العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية التأييد الحار الذى يستطيع أن يعول عليه من جانب الأجهزة الرئاسية لليونسكو ، ومديرها العام ، وسكرتاريتها ؛
- ٧- يدعو مجتمع العلماء والتكنولوجيين فى العالم ، والمنظمات التى تمثلهم وتتمتع بعلاقات تشاور مع اليونسكو ، الى التعاون الكامل مع المنظمة كلما طلب اليهم ذلك لتحضير اسهامات موضوعية فى مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ؛
- ٨- يحث المدير العام لليونسكو على أن يبلغ نص هذا القرار الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحادية والثلاثين ، والى الرؤساء التنفيذيين لكل المنظمات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة .

## العلم فى العالم المعاصر

٢١١

### ان المؤتمر العام ،

٢١١١

يرخص للمدير العام بدراسة التفاعلات بين التقدم العلمى والتكنولوجى وتطور الانسان والمجتمع فى سياق مختلف الثقافات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، مع مراعاة مصالح الجنس البشرى الأساسية فى المدى البعيد والتأكيد بصفة خاصة على احتياجات البلاد النامية ، وتعزيز وعى الجماهير بطبيعتها ومغزى التحول العلمى والتكنولوجى وتأثيره على التنمية العلمية والتكنولوجية .

### ان المؤتمر العام ،

٢١١٢

ان يدرك الدور الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا فى المجتمع المعاصر كما يدرك أهميتهما الكبرى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم فى اطار نظام اقتصادى دولى جديد ، واقتراناً منه بأهمية تحقيق الفهم على أوسع نطاق ممكن للقدرات الايجابية للعلم والتكنولوجيا على حل المشكلات العالمية ، والوعى بضرورة تطبيقهما تطبيقاً رشيداً وانسانيا لصالح التنمية المتناسقة ،

١- يوافق من حيث المبدأ على فكرة تنظيم عام دولى للعلم والتكنولوجيا تحت رعاية اليونسكو ؛

٢- ويدعو المدير العام الى اخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاقتران طبقاً للقرار (ر١٨) الذى أصدره المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة والى التشاور مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ؛

- ٣- ويدعو المدير العام أيضا لأن يقدم للمجلس التنفيذي تقريرا عن نتائج الأخطار والمشاوير المذكورة ؛  
 ٤- كما يدعو المدير العام لأن يضمن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩-١٩٨٠ ( ٥ / ٢٠ )  
 التدابير اللازمة للتحضير لهذا العام الدولي ، وذلك على ضوء ملاحظات المجلس التنفيذي .

## ٢١٢ السياسات العلمية والتكنولوجية

- ٢١٢١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بأن يواصل تنفيذ برنامج يهدف الى ما يلي :  
 (١) مساعدة الدول الأعضاء على وضع السياسات والتخطيط وتنظيم برامج البحوث والتنمية ((ب) و(ت)) بحسب الأهداف ، والتمويل في مجالات العلم والتكنولوجيا ، ولا سيما بتقديم الخدمات الاستشارية عند الطلب وتنفيذ ما يلزم من البحوث والدراسات وأنشطة تبادل المعلومات؛ علما بأن برنامج السياسات العلمية والتكنولوجية سيضم العناصر المناسبة من العلوم الاجتماعية والانسانية وتطبيقاتها ؛  
 (٢) تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال رسم سياسات العلم والتكنولوجيا وتطبيقها العملي، ولاسيما عن طريق عقد مؤتمر في ١٩٧٨ للوزراء المسؤولين عن السياسة العلمية والتكنولوجية بمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية ؛  
 (٣) ضمان مشاركة اليونسكو الفعالة في صياغة سياسة متكاملة للعلم والتكنولوجيا لمنظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما عن طريق المشاركة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا وفي أعمال هذا المؤتمر .

٢١٢٢

- ان المؤتمر العام ،  
بالنظر الى التوصيات التي أصدرها مؤتمر كاستعرب ، ولاسيما التوصية رقم ٢ التي تطلب من اليونسكو تنفيذ حد أدنى من الأنشطة متابعة للمؤتمر ، والتوصية رقم ٣٦ التي تطلب منها تأمين سكرتارية اللجنة الدائمة لكاستعرب بالتعاون مع أليكسو ،  
وان يلاحظ من الوثيقة ١٠٨/م١٩ أن أكثر توصيات كاستعرب ، وان كانت تتطلب جهودا كبيرة من قبل اليونسكو ، يمكن تنفيذها في اطار الاعتمادات العامة المدرجة في البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ،  
ويلاحظ أيضا أن تنفيذ اليونسكو لعدد من توصيات كاستعرب ، كالتوصيات أرقام ٨ و ١٢ و ٢٦ و ٣٥ ، وبصفة خاصة التوصيتين رقمي ٣٦ و ٣٨ المتعلقتين بأجهزة متابعة كاستعرب ، سوف يتطلب قدرا كبيرا من الأموال الاضافية ،  
ويثنى على قرار مؤتمر كاستعرب بانشاء :

(أ) مؤتمر دائم لكاستعرب ،

(ب) لجنة دائمة لكاستعرب ،

(ج) صندوق عربي للبحوث العلمية والتكنولوجية ،

- ١ - يدعو المدير العام الى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ التوصيات التي تدخل في اطار البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ وفقا للتحليل الوارد في الوثيقة ١٠٨/م١٩ لتوصيات كاستعرب ؛

- ٢ - ويدعو الدول الأعضاء ، ولاسيما المنتمة منها الى منطقة الدول العربية ، والصناديق العربية القائمة ، الى أن تقدم لليونسكو اسهامات خارجة عن الميزانية من أجل تنفيذ أنشطة متابعة كاستعرب التي لم يدرج لها أو لا يمكن أن يدرج لها اعتمادات في البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ؛  
 ٣ - ويرخص للمدير العام باتخاذ التدابير اللازمة في حدود الموارد التي تضعها تحت تصرفه اللجنة الدائمة لكاستعرب وبالتشاور معها ، وذلك لتمكين المنظمة من :

(أ) تأمين سكرتارية اللجنة الدائمة لكاستعرب بالتعاون مع أليكسو ؛

(ب) المشاركة في الدراسة الفنية الخاصة بانشاء الصندوق العربي للبحوث العلمية والتكنولوجية ؛

(ج) التحضير لمؤتمر كاستعرب الثاني الذي سيعقد في خلال السنوات الثلاث المقبلة ؛

- ٤ - ويرخص للمدير العام بأن يتخذ التدابير اللازمة ، في حدود الموارد الخارجة عن الميزانية والتي ستزود بها اليونسكو بموجب الفقرة ٢ ، لتمكين المنظمة من تنفيذ الأنشطة المطلوبة في توصيات كاستعرب وفقا لما جاء في الوثيقة ١٠٨/م١٩ ؛

٥ - ويدعو المدير العام الى :

(أ) مواصلة الجهود الرامية الى اقامة تعاون وثيق مع أليكسو وسائر المنظمات الدولية أو

أو الاقليمية المختصة والمشاركة في أنشطة متابعة كاستعرب ؛

(ب) تقديم تقرير الى المؤتمر العام في دورته العشرين عن الوضع فيما يتعلق بتنفيذ توصيات كاستعرب التي تهتم اليونسكو .

٢٠١٢٣

ان المؤتمر العام

يرخص للمدير العام بالشروع في برنامج رائد للتبادل الدولي للمعلومات بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، مع التأكيد بشكل خاص على الكتابات والبيانات الأساسية التي لها صلة مباشرة برسم سياسات العلم والتكنولوجيا وإدارة شؤونهما ونقلهما وتقييمهما .

البحوث والتعليم العالي في مجال العلوم

٢٠١٣

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٣١

يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتقديم البحوث العلمية وتدريب القوى العاملة من العلميين ذوي المستوى العالي في مجالات علوم الحياة والعلوم الكيميائية والفيزيائية والرياضيات ومعالجة البيانات وعلوم الحساب الالكتروني ، مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلاد النامية ، ويرخص له بالدعوة في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، بالاشتراك مع المكتب الدولي الحكومي لمعالجة البيانات ، لعقد مؤتمر دولي حكومي بشأن استراتيجيات معالجة البيانات وسياساتها .

البحوث والتعليم العالي في مجال التكنولوجيا

٢٠١٤

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٤١

يرخص للمدير العام بتنفيذ برنامج البحوث والتدريب في مجال التكنولوجيا مع اعطاء الأولوية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في تنمية مصادر جديدة للطاقة ، ولاسيما الطاقة الشمسية ، وفي الاسكان وتحسين البيئة من جهة ، ولدعم البنى الأساسية الوطنية للبحوث وتدريب المهندسين والتقنيين بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية من جهة أخرى ، مع ايلاء اهتمام خاص لحاجة البلاد النامية للتقليل من اعتمادها على المراكز المتقدمة وتحقيق توازن مرض بين تنمية تكنولوجياتها الخاصة وبين نقل التكنولوجيات الأخرى واستيعابها .

العلوم الايكولوجية

٢٠١٥

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٥١

وقد درس تقرير المجلس الدولي لتنسيق برنامج الانسان والمحيط الحيوى (الماب) وتعليقات المدير العام عليه ( ١٩٧٩/٨٢ ) ،  
١ - يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ برنامج الانسان والمحيط الحيوى وغيره من الأنشطة التعاونية والجامعة بين الفروع العلمية في مجال البحوث الايكولوجية والتدريب فيها وتبادل المعلومات بشأنها ، عن طريق تطبيق نهج يستهدف حل المشكلات ، ومع مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية للبيئة البشرية ، واعطاء الأولوية المناسبة لمشكلات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الاستوائية الرطبة فضلا عن انشاء شبكة من المناطق المحمية بالمحيط الحيوى ؛  
٢ - ويطلب من المدير العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لابرز اختصاص اليونسكو في العلوم الايكولوجية ، ولاسيما النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة ، بصورة جلية في مؤتمر الأمم المتحدة عن التنوع (١٩٧٧) وأن يضطلع بدور ايجابي في تنفيذ ما قد يقره المؤتمر من توصيات .

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٥٢

نظرا لأنه أقر النظام الأساسي لمجلس تنسيق برنامج الانسان والمحيط الحيوى بموجب القرار ٢٣١٣ الذي اعتمده في دورته السادسة عشرة ،  
ونظرا لأن هذا النظام الأساسي قد حدد أعضاء مجلس التنسيق بخمسة وعشرين عضوا ،  
وان يرى أنه نظرا لزيادة عدد الدول الأعضاء بالمنظمة منذ اعتماد هذا النظام الأساسي ولما يثيره هذا البرنامج من اهتمام لدى الدول الأعضاء ، فانه يحسن زيادة عدد أعضاء مجلس التنسيق ،  
يقرر تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس تنسيق برنامج الانسان والمحيط الحيوى كما يلي :  
تستبدل بكلمتي " خمسة وعشرين " كلمة " ثلاثين " .

٢٠١٥٣

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالقرار ٢٠٣١٣ الذي اعتمده في دورته السادسة عشرة وأقر بمقتضاه الشروع في برنامج دولي حكومي طويل الأجل وجامع لعدة فروع علمية عن الانسان والمحيط الحيوى ، وأنشأ بموجبه مجلسا دوليا للتنسيق تناط به مسؤولية تخطيط هذا البرنامج وتنفيذه ،  
يُنْتَخَبُ بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثانية من النظام الأساسى للدول الأعضاء التالية أعضاء بالمجلس الدولى للتنسيق فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	السودان	المجر
اسبانيا	شيلي	مدغشقر
استراليا	الصين	مصر
ايران	العراق	المكسيك
ايطاليا	فرنسا	النمسا
البرازيل	الفلبين	نيجيريا
بولندا	فنلندا	الهند
تونس	فولتا العليا	الولايات المتحدة
جامايكا	كندا	الأمريكية
زائير	كولومبيا	اليابان
	الكونغو	

## علوم الأرض

٢٠١٦

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٦١

وقد درس تقرير مجلس البرنامج الدولى للمطابقة الجيولوجية ( مطاجيو ) وتعليقات المدير العام عليه ( ١٩ / م ) ، ( ٨٣ ) ،

١- يدعو الدول الأعضاء الى الاسهام على نحو فعال فى البرنامج الدولى للمطابقة الجيولوجية ، ويناشد الدول الأعضاء التى لم تنشئ بعد لجانا وطنية لمطاجيو أن تفعل ذلك وتنهض بدور ايجابى فى مشروعات مطاجيو التى تنطوى على أهمية بالنسبة لها ،  
٢- ويطلب من المدير العام أن يدرس ، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالاتحاد مع الاتحاد الدولى للعلوم الجيولوجية ، الترتيبات التنظيمية للبرنامج الدولى للمطابقة الجيولوجية ، ويقدم توصيات مناسبة الى المؤتمر العام فى دورته العشرين ؛

٣- ويرخص للمدير العام بتطوير برنامج علوم الأرض بغية التوصل الى فهم أكمل للقشرة الأرضية والموارد المعدنية والوقود الموجودة فيها توطئة لايجاد أساس علمى لتحقيق الانتفاع الرشيد بها ، ولتحسين الدراية بالأخطار الجيوفيزيكية ووسائل الوقاية منها ؛

٤- ويدعو المدير العام الى العمل عند تنفيذ هذا البرنامج ، على تعزيز استخدام التقنيات الحديثة للاستشعار عن بعد وللمعالجة البيانات الجيولوجية ، دون أن يعنى ذلك اهمال تقنيات التنقيب المتعارف عليها ، مع ايلاء عناية خاصة لمساعدة البلاد النامية على تحقيق إمكاناتها فى الكشف عن موارد المعدنية وتقييمها وتدبير شؤونها وعلى تدريب موظفيها الفنيين اللازمين لذلك .

## علوم المياه

٢٠١٧

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٧١

وقد درس تقرير المجلس الدولى الحكومى للبرنامج الهيدرولوجى الدولى ( بهد ) وتعليقات المدير العام عليه ( ١٩ / م ) ، ( ٨٥ ) ،

١- يدعو الدول الأعضاء الى المشاركة الايجابية فى البرنامج الهيدرولوجى الدولى ، ويناشد بصفة خاصة الدول الأعضاء التى لم تنشئ بعد لجانا وطنية لبهد أن تفعل ذلك وتتخذ التدابير اللازمة لضمان سير عملها بصورة فعالة ؛

٢- ويطلب الى المجلس الدولى الحكومى لبهد أن يركز جهوده على المشروعات ذات الأولوية وفقا لما أشار به المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة ، وذلك لزيادة فعالية عمل البرنامج ؛

٣- ويرخص للمدير العام :

( أ ) بمواصلة دعم تنفيذ البرنامج الهيدرولوجى الدولى وفقا لمعالم خطة ١٩٧٥-١٩٨٠ التى

- اعتمد هذا المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ، والاسهام في تقدم علوم المياه في اطار الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وصونها ،  
 (ب) بمساعدة الدول الأعضاء على انشاء و/ أو تنمية مراكز أو معاهد اقليمية للبحوث والتعليم فـسـى مشكلات المياه ، ولاسيما في المناطق النامية ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ،  
 (ج) بتعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال ؛  
 ٤ - ويكلف المدير العام باتخاذ التدابير اللازمة لضمان ابراز اختصاص اليونسكو في مجال علوم المياه بحـلـاء تام في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ( ١٩٧٧ ) والاضطلاع بدور ايجابي في تنفيذ القرارات التي قد يعتمد هذا ذلك المؤتمر .

٢٠١٧٢

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالمادة الثانية من النظام الأساسي للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي وافق عليه في قراره ٢٢٣٢ بالدورة الثامنة عشرة ،  
 ينتخب الدول الأعضاء الآتي بيانها أعضاء في المجلس الدولي الحكومي للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ :

اتحاد الجمهوريات	تركيا	كينيا
الاشتراكية السوفيتية	تشيكوسلوفاكيا	ماليزيا
استراليا	جامايكا	مدغشقر
جمهورية ألمانيا الاتحادية	الجمهورية العربية السورية	مصر
اندونيسيا	السويد	المغرب
ايران	سويسرا	المكسيك
باكستان	العراق	المملكة المتحدة
البرازيل	غانا	جمهورية وسط أفريقيا
بلجيكا	فنلندا	اليابان
بناما	فولتا العليا	يوسفلافيا
بينين	كوبا	

علوم البحار

٢٠١٨

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٨١

يرخص للمدير العام بأن يستمر في تنفيذ البرنامج الهادف الى تشجيع التقدم في مجال علوم البحار بغية ارساء أساس علمي لاستخدام وتدبير البيئة البحرية ومواردها على نحو رشيد ، ودعم قدرات الدول الأعضاء ولاسيما البلاد النامية في مجال علوم البحار مع الاهتمام خاصة بمشكلات المناطق الساحلية .

ان المؤتمر العام ،

٢٠١٨٢

وقد درس التقرير الملخص للدورة التاسعة لجمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وتقرير اللجنة عن أنشطتها ( ٨٦/م١٩ ) وتعليقات المدير العام بهذا الشأن ،  
 ١- يرخص للمدير العام بأن يستمر في تقديم خدمات السكرتارية الى اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ( كوى ) والى هيئاتها الفرعية ، وتقديم الخدمات المساندة للبرنامج لتمكين السكرتارية من تنفيذ قرارات اللجنة المتعلقة ببرنامجها طويل الأجل والموسع لاستكشاف المحيطات وبحوشها ( ليبور ) ، ولاسيما المتعلقة منها بالمشروعات الخاصة بعلوم المحيطات والمنفذة في اطار برنامج العقد الدولي لاستكشاف المحيطات ( ايدوى ) ، والتحقيق العالمي عن التلوث في البيئة البحرية ، والتحقيقات التعاونية الاقليمية ، والجزء المتصل بعلوم المحيطات من البرنامج العالمي لبحوث الجو ، والخريطة العامة لقياس أعماق المحيطات ، وبالخدمات المحيطية مثل الشبكة العالمية المتكاملة لمحطات المحيطات ، ومراقبة تلوث البحار ، وإدارة شؤون البيانات البحرية ، وشبكة انذارات الموجات السنامية في المحيط الهادى ، وذلك عن طريق تنسيق البحوث والتدريب والتعليم وتقديم المساعدة فـسـى هذه المجالات ، على أن يجرى التأكيد في هذه الأنشطة على المساعدات المقدمة للبلدان النامية ،  
 ٢- ويدعو الدول الأعضاء المشتركة في برامج كوى الى تقديم نسخ من كل البيانات التي تجمعها ، فـأقصر مهلة ممكنة للمراكز العالمية لبيانات علوم المحيطات وفقا للأساليب التي تتبعها كوى ، على أن يستمر وضع هذه البيانات تحت تصرف جميع الدول الأعضاء .

ان المؤتمر العام ، (١)

ان يذكر بأحكام المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لليونسكو التي تحدد مهام المنظمة في مجال احترام حقوق الانسان ،  
ونظرا لأن سياسة التفرقة العنصرية جريمة ترتكب ضد ضمير الانسان وكرامته ، وقد أجمع المجتمع الدولي بأسره على استهجانها ،

ويؤكد من جديد أن التفرقة العنصرية تقف عائقا خطيرا في سبيل تطور التربية والعلم والثقافة والاعلام في المناطق التي تمارس فيها ، ولا سيما بحرمان الغالبية العظمى من السكان من الانتفاع بالتقدم العلمي والتكنولوجي ،  
ونظرا لأن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ، وفقا للفقرة ١ من المادة ١ من نظامها الأساسي ، قد انشئت في اطار اليونسكو ، ولأنها تحرص على خدمة غايات المنظمات الدولية التي تتعاون معها ، ولأن مصروفاتها تمول من الاعتمادات التي يخصصها المؤتمر العام لليونسكو لهذا الغرض ( المادة ١٠ من نظامها الأساسي ) ،  
ويذكر بالقرار ٣٠٥٧ ( د - ٢٨ ) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يدعو كافة أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الى اتخاذ تدابير ملائمة ضد التفرقة العنصرية ،  
ويذكر على الأخص بالقرار ١١١١ الصادر عن دورته الثامنة عشرة والذي لا يقتصر على أن يطلب من اليونسكو عدم دعوة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية الى المشاركة في أنشطة المنظمة ، بل يدعو الدول الأعضاء باليونسكو أيضا الى اقصاء جمهورية جنوب أفريقيا من جميع الاجتماعات أو الأنشطة التي تهم المنظمة ، مالم تضع سلطات هذا البلد حدا لسياسة التمييز العنصري التي تنتهجها ،  
وقد عرض عليه المجلس التنفيذي قرارا ( ١٠٠ م ت / ٧٣ ) يوصى فيه باتخاذ تدابير ملائمة من أجل اقصاء جمهورية جنوب أفريقيا من جميع اجتماعات وأنشطة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ،  
يطلب من المدير العام أن لا يدعو جمهورية جنوب أفريقيا الى المشاركة في الاجتماعات والأنشطة التي تنظمها اليونسكو وتعددها أو تضطلع بها اللجنة الدولية لعلوم المحيطات ، وذلك الى أن تضع سلطات هذا البلد حدا لسياسة التمييز العنصري التي تنتهجها .

## ٣ العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها (٢)

### قرار عام بشأن برنامج العلوم الاجتماعية

ان المؤتمر العام ،

ان يدرك الأهمية المركزية للعلوم الاجتماعية بالنسبة لتخطيط التنمية وبصورة أعم لرسم سياسات لتحسين نوعية الحياة للناس في كل مكان ،  
ويعترف بأنه وان كانت العلوم الاجتماعية تحتوي على عناصر عالمية فانه لا يمكن تهذيبها وتطبيقها الا على ضوء قيم كل مجتمع وبنيتة ومداركة واحتياجاته ، ومن ثم فان التنمية الذاتية للعلوم الاجتماعية أمر ضروري للغاية ،  
ويعترف أيضا بأنه بالرغم من أن خبرة العالم الخارجي قد لا تكون ذات فائدة مباشرة لمواطن أهتمام مجتمع بعينه ، فان الوقوف على الأساليب والنماذج المتبعة في مجتمعات أخرى أمر ضروري لتعميق الفكر واستلهام اتجاهات في البحث يتضح فيما بعد أنها جلييلة الفائدة ،  
ويعيد التأكيد ، بالتالي ، على أهمية قيام ارتباط وتعاون وتبادل على الصعيد الدولي بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ،  
ويذكر بأن اليونسكو هي المنوط بها ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، الاهتمام بالعلوم الاجتماعية باعتبارها في وقت معا ، فروع علمية ومجالات جامعة لفروع العلم ،  
١ - يرحب بانشاء قطاع متميز مكرس بالدرجة الأولى للعلوم الاجتماعية ، ويتعيين مساعد للمدير العام تكون مسؤوليته الرئيسية الاهتمام ببرنامج العلوم الاجتماعية ؛

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين ، في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، بناء على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض.

(٢) اعتمدت هذه القرارات ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الأولى ، في الجلستين العامتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين ، في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- ٢- ويدعو المدير العام لأن يولى عند زيادة تطوير برنامج العلوم الاجتماعية أهمية عظمى للأنشطة التي تعد ذات جدوى مهنية مباشرة لاختصاصي ومؤسسات العلوم الاجتماعية المشتغلين بدراسة مشكلات عملية في الدول الأعضاء، ولاسيما البلاد النامية؛ وينبغي لهذه الأنشطة أن تشمل على ما يلي ولكن ليس بالضرورة على سبيل الحصر:
- (أ) الحفز والتشاور والتعاون في مجال البحوث العلمية مع الاستعانة بأساليب تكفل تعزيز الأنشطة المتكافئة بين المؤسسات والاختصاصيين في مختلف البلاد على غرار الأساليب المتبعة في برنامج الانسان والمحيط الحيوي؛
- (ب) التدريب والتطوير المهني؛
- (ج) اجراء مبادلات بين الاختصاصيين، ولاسيما عن طريق اجتماعات وبرامج ومطبوعات المؤسسات والمنظمات العلمية الاقليمية والدولية المختصة؛
- ٣- كما يدعو المدير العام، عند وضعه هذا القرار موضع التنفيذ، الى أن يواصل تعاونه الوثيق مع المنظمات المهنية الاقليمية والدولية العاملة في حقل العلوم الاجتماعية؛
- ٤- ويسجل بارتياح أن الفصول المعنية من مشروع الخطة متوسطة الأجل (١٩٩٤/٤) ومن مشروع البرنامج والميزانية (١٩٩٥/٥) تختلف بعض الشيء عما جرى به العمل من قبل، الأمر الذي يشكل أولى الخطوات في الاتجاه الذي يدعو اليه هذا القرار.

### دراسة التنمية

٣١١١

ان المؤتمر العام،

٣١١١١

يرخص للمدير العام؛

- (أ) بتنفيذ برنامج للبحث والتدريب في موضوع التنمية، يهدف الى استجلاء المشكلات المتصلة بمفهومها وادارتها عن طريق وضع تفسير شامل لها يجمع بين عدة فروع علمية؛
- (ب) ابراز ما تنتم به عمليات التنمية من طابع الذاتية والتنوع، مع مراعاة الجوانب الأساسية للتنمية مثل الانصاف والعدالة الاجتماعية وتمتع الجميع بثمار النمو، وكذلك مراعاة تأثير العوامل الخارجية مثل بنى العلاقات الدولية، ومع التأكيد على الأخص على العلاقة الوثيقة بين السلم والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي والشروط اللازمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الناجحة للدول جميعا، والعمل بصفة خاصة على دراسة مختلف جوانب تأثير الشركات عبر الوطنية على عملية التنمية، وكذلك مشكلات انتقال المعرفة أثناء التنمية، ومواصلة التحليل السوسولوجي لبعض مشكلات التكيف الاجتماعي والترقي الاجتماعي المقترنة بالتحويلات السريعة للمجتمعات المعاصرة.

ان المؤتمر العام،

٣١١١٢

ان يذكر بالقرار ٣٢٣٢ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة،

- ويعرب عن ارتياحه للتدابير التي اتخذت تنفيذاً لهذا القرار، وخاصة النتائج والتوصيات التي أسفر عنها اجتماع الخبراء الذي عقد بالمقر في يونيو/حزيران ١٩٧٦ (١٩٧٦/٧٦)،
- ويرى أهمية وضرورة الدراسة والمتابعة المتعمقة والمنهجية لما تحدثه الشركات عبر الوطنية من تأثير في مجالات اختصاص اليونسكو،
- يطلب من المدير العام؛

- (أ) تشجيع ومساعدة مؤسسات البلاد النامية وخاصة البلاد الأقل تطوراً فيما تجر به من بحوث عن نشاط وتأثير الشركات عبر الوطنية في مجالات اختصاص اليونسكو، وذلك وفقاً لروح اجتماع الخبراء الذي عقد بالمقر في يونيو/حزيران ١٩٧٦ وطبقاً لنتائج وتوصياته؛
- (ب) أن يخصص مزيداً من الأموال في الميزانية العادية، وخاصة في برنامج المساهمة، ومن المصادر الخارجة عن الميزانية بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لكي يقدم، بناءً على طلب الدول الأعضاء المساعدة المالية اللازمة للمؤسسات المعنية والأفراد المعنيين باجراء البحوث في المجالات المذكورة أعلاه؛
- (ج) أن يتخذ التدابير اللازمة لكي توضع تحت تصرف هذه المؤسسات المعونة الفكرية الملائمة وكذلك الوثائق المتوفرة لدى السكرتارية؛
- (د) أن يبلغ المؤتمر العام في دورته العشرين بما يتخذ من تدابير وما يحرز من نتائج في هذا الشأن.

- ٣١٢ تطوير العلوم الاجتماعية على الصعيد الدولي
- ٣١٢١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ البرنامج الرامى الى المساهمة فى تطوير العلوم الاجتماعية فى الدول  
الأعضاء على الصعيد الدولى ، مع التركيز على البحوث واقامة المؤتمرات والتدريب وجمع المعلومات والوثائق ونشرها ،  
بغية تحسين قدراتها على اجراء التحليل وايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى فى مختلف المجتمعات ،  
لاسيما المشكلات الناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية .
- ٣١٣ التحليل الاجتماعى الاقتصادى
- ٣١٣١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بمواصلة برنامج البحث والتطبيق والتدريب فى مجال التحليل الاجتماعى الاقتصادى ،  
وتطويره بما يلبى متطلبات تخطيط التنمية وتقييمها ويفى بالحاجة الى تحديد نوعية البيئة الاجتماعية الثقافية ، من  
خلال تطوير وتطويع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية ، ومؤشرات ادراك نوعية الحياة ، وتحليل النظم الدينامية ،  
وتقييم البرامج ، وكذلك عن طريق تطبيق تلك المؤشرات على نطاق واسع على تخطيط التنمية فى مجالات اختصاص  
اليونسكو ، وعن طريق تدريب أخصائى التخطيط على استخدامات تلبية لأغراض الدول الأعضاء .
- ٣١٤ المستقرات البشرية والبيئة الاجتماعية الثقافية
- ٣١٤١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بانشاء برنامج للبحث والتدريب يجمع بين عدة فروع علمية ويهدف بصفة خاصة الى :  
( ١ ) التوصل الى معرفة أفضل بالعوامل البشرية التى تتدخل فى التفاعلات بين الانسان وبيئته وبين المجتمع  
والبيئة ؛  
( ٢ ) الاسهام فى مواءمة وتحسين أساليب تدبير البيئة ، بما فى ذلك النظم البيئية المتشعبة ، وطرق اشراك  
الجمهور فى القرارات الخاصة بالبيئة ؛  
( ٣ ) ابراز القيم الثقافية التى تؤثر فى المستقرات البشرية ؛  
( ٤ ) تعزيز تدريب أفضل للموظفين المعنيين بهذا العمل بغية تحقيق الانسجام بين الانسان وبيئته فى  
اطار المجتمعات المختلفة .
- ٣١٤٢ ان المؤتمر العام ،  
ان يأخذ فى اعتباره أحكام النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالتفقيات الد ولية  
المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسى ،  
وقد فحص الدراسة التمهيدية التى أجراها المدير العام ( الوثيقة ١٩٧/م١٩ ) عن ملائمة تعديل التوصية  
الخاصة بالمسابقات الدولية لفن العمارة وتخطيط المدن التى اعتمدها المؤتمر العام فى دورته التاسعة عام  
١٩٥٦ ،  
١- يرى أن من الملائم تعديل هذه التوصية ،  
٢- ويرخص للمدير العام باعداد مشروع توصية معدلة وعرضه على المؤتمر العام فى دورته العشرين .
- ٣١٥ السكان
- ٣١٥١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بأن يواصل ، بالتعاون مع الهيئات المختصة فى منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات  
الدولية والاقليمية والوطنية الأخرى ، ومع مراعاة حقوق الانسان والقيم الثقافية والسيادة الوطنية ، تنفيذ برنامج  
البحوث وأنواع أخرى من الأنشطة المتعلقة بالسكان ، بما فى ذلك تقديم المعونة للدول الأعضاء ، مع ايلاء عناية  
خاصة للجوانب الاجتماعية الاقتصادية للموضوع .
- ٣١٦ الشباب
- ٣١٦١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بأن يشرع فى تنفيذ برنامج للمشاوورات والدراسات وأنشطة التوجيه التى من شأنها أن  
تيسر تنمية دور الشباب فى العمل التربوى والاجتماعى والثقافى على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى ، وبأن

يستكشف، آخذاً في اعتباره الأوضاع الاجتماعية المحددة، سبل العمل التي تتيح اشراك الشباب على نحو أفضل في حل المشكلات المطروحة في مختلف هذه الأوضاع، وتكفل التعاون بين الشباب في مختلف بقاع العالم بغية تعزيز السلام والتفاهم الدولي، وتحت الشباب على أن يلعب دوراً أكثر ايجابية في مكافحة الاستعمار والعنصرية، وتعمل على اشراك منظمات الشباب في جهود التنمية المرتبطة باقامة نظام اقتصادي واجتماعي دولي جديد، ولا سيما الجهود التي يمكن أن يضطلع بها في صالح فئات الشباب الأقل حظوة، بمن فيهم شباب العمال والشباب الريفي.

٣١٦٢

ان المؤتمر العام،

يرخص للمدير العام بأن يفتح حساباً خاصاً للشباب يمول من موارد من خارج الميزانية ويتيح تنفيذ مشروعات الشباب على المستويين الحكومي وغير الحكومي.

حقوق الانسان والسلام

٣١٧

ان المؤتمر العام،

٣١٧١

يرخص للمدير العام بأن يشرع، لاسيما في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، في تنفيذ برنامج بحوث جامعة لعلوم ومبادئ ومطبوعات وأنشطة ترويجية بهدف تحسين تحديد التدابير الكفيلة بضممان حقوق الانسان وتحسين أوضاع المرأة وتأمين الاسهام الفعال في النهوض بسلام عادل ودائم وبناء، والتعريف بهذه التدابير على نطاق أوسع.

ان المؤتمر العام،

٣١٧٢

ان يذكر بأن اليونسكو تستهدف طبقة لنص ميثاقها التأسيسي "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس"،  
ويذكر أيضاً بأن الميثاق التأسيسي المذكور ينص على أنه "لما كان السلم المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب الى الالتزام به التزاماً اجماعياً ثابتاً مخلصاً، وكان من المحتمل بالتالي أن يقوم هذا السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر"،  
واقناعاً منه بأنه لن يتسنى بلوغ هذه الأهداف الا اذا صممت برامج اليونسكو ونفذت مع مراعاة التعددية في الدول الأعضاء والتنوع في ثقافتها ونظم حكمها ومفاهيمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،  
وان يحرص على التمييز بشكل قاطع بين اختصاص اليونسكو في هذا المجال واختصاصات الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتي تسهم بدورها، من نواح مختلفة، في المحافظة على السلام،  
ونظراً لأنه وان كان نشاط اليونسكو برمته يسهم في المحافظة على السلام والأمن، فمن المفيد مع ذلك اعداد وتنفيذ أنشطة محددة من شأنها أن تساعد على تحقيق هذا الهدف،  
وان يبري، فضلاً عن ذلك، أن هذه الأنشطة يجب أن تكون ذات طابع علمي وموضوعي بحث، خاصة فيما يتعلق بالمطبوعات التي تصدرها المنظمة،

١- يدعو المدير العام لأن يضع في اعتباره الى أقصى حد المبادئ آتفة الذكر، سواء عند تنفيذ برنامج العاميين أو عند اعداد البرامج المقبلة المنصوص عليها في الخطة متوسطة الأجل؛  
٢- ويدعو المدير العام أيضاً لايلاء اهتمام خاص للأنشطة المتصلة بما يلي:  
(أ) اسهام القانون الدولي في المحافظة على السلام ودعمه؛  
(ب) تشجيع الدراسات والبحوث التي تجريها بشأن المشكلات الخاصة بالسلام هيئات جامعية أو علمية مؤهلة؛  
(ج) مساعدة الدول الأعضاء على انشاء أو تنمية مراكز للاعلام أو التوثيق أو البحوث فيما يتعلق بالسلام، وعلى معالجة واستخدام شتى أشكال الوثائق التي تنتجها وكالات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال؛  
(د) دعم برامج التعليم المدرسي وغير المدرسي الكفيلة بتعزيز التفاهم الدولي، ولا سيما عن طريق الاستعانة بالكتب الدراسية المستخدمة في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

ان المؤتمر العام، (١)

٣١٧٣

ان يذكر بقراريه ١٧/م/١٠١ و ١٨/م/١١٠٥ وبالمناقشات التي جرت في دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة،

(١) اعتمد هذا القرار، بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثالثة، في الجلسة العامة الثامنة والعشرين في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.

- ويؤكد من جديد ضرورة اقرار اعلان عن العنصر والتحيز العنصرى على وجه السرعة ،  
 ويأخذ في الاعتبار قرار المجلس التنفيذي ١٠٠ م ت / (٤٤ ر ه ،  
 ويضع نصب عينيه الملاحظات والآراء التي أبدت خلال المناقشات التي جرت بشأن هذه القضية بالمؤتمر العام  
 والمجلس التنفيذي على السواء ،
- ١- يوافق على المفاهيم الواردة بالمشروع الأولى للاعلان الذي أعده المدير العام على أساس بيان ١٩٦٧ عن  
 العنصر والتحيز العنصرى ، كما يوافق على مضمونه العام ؛
- ٢- ويرى ، مع ذلك ، أنه لا بد من مزيد من العمل للتوصل الى اعلان :  
 ( أ ) يخاطب قطاعات واسعة من الرأى العام فى جميع أنحاء العالم ؛  
 ( ب ) ويصلح كوثيقة رئيسية لتحديد وتحليل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي تتسم بمظاهرها العنصرية  
 أو تفضى اليها ؛  
 ( ج ) ويشكل أداة قوية لتعبئة الجماهير والمنظمات والحكومات لكي تستطيع اتخاذ التدابير الاجتماعية  
 والقانونية الكفيلة باستئصال أسباب وآثار العنصرية والتحيز العنصرى بجميع صورهما ومظاهرها ،
- ٣- ويدعو المدير العام لأن يعد نصا جديدا على أساس المشروع الأولى الحالى واستنادا الى ما يراه مناسباً  
 من المصادر الاضافية ، أيا كانت ، وينبغي أن يتألف المشروع من بيان بالمبادئ يصاغ فى عبارات وجيزة وواضحة ،  
 ومن معلومات توضح للحكومات والمنظمات وأفراد الشعب التدابير اللازمة لتطبيق المبادئ ، يعقبها عرض للبيانات  
 الأساسية التي تقدمها العلوم الطبيعية والاجتماعية والمفاهيم الأخلاقية التي استمدت منها تلك المبادئ ؛
- ٤- ويطلب من المدير العام أن يعرض مشروعه الأولى المعدل للاعلان المذكور على اجتماع ( الفئة ٢ ) لممثلى  
 الحكومات يعقد خلال عام ١٩٧٧ ، ويعهد اليه بمهمة اعداد مشروع نهائى يعرض على المؤتمر العام فى دورته  
 العشرين ؛
- ٥- ويدعو الدول الأعضاء ولجانها الوطنية الى توعية الرأى العام فيها بالقضايا الرئيسية للعنصرية بكافة  
 الوسائل ، بما فى ذلك وسائل اعلام الجماهير ، والى استشارة المنظمات والأفراد المعنيين بالأمر على أوسع نطاق  
 ممكن عند تهيئة وتوجيه ممثليها فى الاجتماع ؛
- ٦- ويوصى بأن تعين الدول الأعضاء ، ضمن ممثليها فى الاجتماع ، علماء اجتماع على مستوى رفيع من الكفاءة  
 وغيرهم من الأشخاص المؤهلين بنوع خاص فى الجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية  
 والعلمية للمشكلة ؛
- ٧- ويدعو المدير العام لأن يقدم للمجلس التنفيذي فى دورته الرابعة بعد المائة تقريرا عن مدى التقدم  
 فى اعداد مشروع الاعلان ؛
- ٨- ويلج على أن يقدم مشروع الاعلان فى صورته النهائية لمناقشته واقراره فى الدورة العشرين للمؤتمر العام .

## ٣١٨٨ الفلسفة والتعاون بين فروع العلم

- ٣١٨٨١ ان المؤتمر العام ،  
 يرخص للمدير العام بأن يستعين ، فى خدمة المثل العليا لليونسكو ، بإمكانيات التفكير الفلسفى والجامع  
 لفروع العلم بغية تحليل أسس وغايات عمل المنظمة ، مع ايلاء العناية للنهوض بأفكار جميع الشعوب وقيمها من جهة ،  
 ومن جهة أخرى ، لنظام أخلاقى قوامه مبدأ الانصاف ومبدأ الحقوق والواجبات التي يعترف بها جميع الأفراد  
 والجماعات ويمارسونها على قدم المساواة ، ومن شأنه أن يمهد سبيل العمل على اقامة نظام اقتصادى وثقافى  
 دولى جديد .

- ٣١٨٨٢ ان المؤتمر العام ،  
 ان يذكر باهتمامه منذ دورته الثالثة عشرة بموضوع التفكير الفلسفى والتعاون بين فروع العلم ،  
 ويذكر أيضا بالاسهامات الهامة التي قدمها قسم الفلسفة فى دراسة المشكلات الأساسية الراهنة المتعلقة  
 بمستقبل البشرية ،  
 ويعترف بأهمية الاستعانة بإمكانيات التفكير الفلسفى والجامع لفروع العلم من أجل تحليل أسس وغايات عمل  
 المنظمة ،  
 ويرى أن اصلاح بنى السكرتارية الجارى حاليا يجب أن يعزز فعالية الأنشطة المتصلة بالفلسفة والتعاون بين  
 فروع العلم ،  
 يدعو المدير العام الى ما يلى :

- ( أ ) أن يكفل للفلسفة والتعاون بين فروع العلم ، منذ بداية فترة السنتين المقبلة (١٩٧٧-١٩٧٨) ،  
 وضعا يتلاءم مع المهام المذكورة فى الفقرة ٧٩ من مقدمة الوثيقة ١٩ م / ٥ ؛

(ب) أن يقدم لهما عند الاقتضاء وسائل العمل التي تتيح النهوض بهذه المهام .

ان المؤتمر العام ،  
ان يلاحظ أن حكومة اليونان تعتزم الاحتفال في عام ١٩٧٨ بمرور ٢٣٠٠ سنة على وفاة الفيلسوف اليوناني أرسطو ،  
ونظراً لأن أفكار أرسطو كان لها أثر كبير على التفكير الفلسفي والعلمي في العالم أجمع ، سواء في ماضي الانسانية أو في الأزمان الحديثة ،  
يدعو المدير العام لاشراك اليونسكو بأكثر السبل ملاءمة في الاحتفال بمرور ٢٣ قرناً على وفاة أرسطو ، ولاسيما في نطاق المؤتمر العالمي الذي تنظمه حكومة اليونان عام ١٩٧٨ عن " أرسطو والفكر المعاصر " .

٣١٨٣

## الثقافة والاعلام

٤

### دراسة الثقافات وتداولها

٤١١

ان المؤتمر العام ،

٤١١١

يرخص للمدير العام بمواصلة الاضطلاع ببرنامج الدراسات الثقافية وتداول الأعمال الثقافية بهدف تعزيز تقدير الذاتية الثقافية واحترامها ، بما في ذلك مختلف التقاليد وأساليب الحياة واللغات والقيم والتطلعات الثقافية والتميز النوعي للأفراد والجماعات والأمم والمناطق ، وذلك في اطار استراتيجية شاملة للتنمية وبغية تعزيز التضامن بين شعوب العالم .

### صون تراث الانسانية الثقافي وحيائه

٤١٢

ان المؤتمر العام ،

٤١٢١

يرخص للمدير العام بالاستمرار في تنفيذ البرنامج الخاص بصون تراث الانسانية الثقافي وحيائه وتنمية المتاحف في الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق اعداد الوثائق الدولية والمساعدة على تنفيذها ، وتحسين المستويات في هذا المجال عن طريق حفز وتشجيع الدراسات وتبادل المعلومات ونشرها ، وتعزيز توعية السكان المحليين بضرورة الدفاع عن التراث الثقافي وحيائه والمشاركة فيه ، وتعبئة التضامن الدولي لصون الآثار والمواقع التاريخية البارزة ، وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ، وتأمين وجود اليونسكو في القدس .

ان المؤتمر العام ،

٤١٢٢

ان يذكر بالقرار ١٨/م١٠/٦١٠ الذي يدعو الدول الأعضاء لأن تنضم ، اذا لم تكن قد انضمت بعد ، الى الاتفاقيات الدولية التي أقرها المؤتمر العام وأن تطبق أحكام التوصيات الموجهة للدول الأعضاء ،  
ويبلغ النظر الى القرار ٢٨/٣٤ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة والذي دعا فيه الدول الأعضاء بصفة خاصة الى التصديق على الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة ،  
ويأخذ في اعتباره المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي والمادة ١٦ من النظام الخاص بالتوصيات الموجهة للدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية وكلاهما تنص على تقديم تقارير بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات والاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ،  
واقتراناً منه بالحاجة الملحة الى اتخاذ التدابير ضد الاتجار غير المشروع الذي يشكل خطراً متزايداً على الممتلكات الثقافية في كافة أرجاء العالم ،  
يطلب من الدول الأعضاء أن تقدم اليه للدراسة في دورته العشرين تقارير عما اتخذته من تدابير لتنفيذ التوصية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٦٤) والاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠) .

(١) اعتمدت هذه القرارات ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثانية ، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين ، في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

٤١٢٣ ان المؤتمر العام ،  
ان يأخذ في اعتباره النظام الخاص بالتوصيات الموجهة للدول الأعضاء وبالتفقيات الدولية المنصوص عليها  
في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ،  
وقد فحص الدراسة التمهيدية التي أعدها المدير العام بشأن ملاءمة اعتماد وثيقة دولية بشأن حماية  
الممتلكات الثقافية المنقولة وتأمينها ضد الأخطار التي تنتهددها ( الوثيقة ٣٥/م١٩ ) ،  
١- يرى أن من المرغوب فيه اعداد وثيقتين دوليتين بهذا الصدد ؛  
٢- ويقرر أن تتخذ هاتان الوثيقتان الدوليتان شكل توصية موجهة الى الدول الأعضاء واتفاقية دولية طبقا  
لمفهوم الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ،  
٣- ويرخص للمدير العام بأن يعهد الى اللجنة الخاصة المنصوص عليها بالفقرة ٤ من المادة ١٠ من النظام  
المذكور أعلاه ، باعداد مشروع توصية ، ومشروع اتفاقية اذا أمكن ذلك ، لعرضها على المؤتمر العام في دورته  
العشرين .

٤١٢٤ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس تقرير اللجنة التنفيذية للحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة ، وتقرير المدير العام عن هذا الموضوع  
( ٩٠/م١٩ ) ،  
وان يعرب عن ارتياحه لتقدم عمليات الانقاذ التي تنفذ بكفاءة فنية رفيعة المستوى ،  
ويعرب عن تقديره للتبرعات التي وردت من مختلف الدول الأعضاء ومن المصادر الخاصة وبرنامج الغذاء  
العالمي ،  
ويلاحظ أيضا بارتياح ضخامة الاسهامات الواردة الى صندوق الأموال المودعة نتيجة للمعارض التي نظمت  
بالتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وعدد من المؤسسات في أنحاء مختلفة من العالم ،  
ويعرب عن امتنانه للحكومة المصرية التي كان اسهامها في انقاذ آثار النوبة عاملا حاسما في نجاح المشروع ،  
يأخذ علما بأن الحملة الدولية لصون آثار فيله تحرز تقدما مرضيا .

٤١٢٤١ فيما يتعلق بصون آثار فيله ، وبناء على تقرير لجنة الترشيحات ، انتخب المؤتمر العام في جلسته الخامسة والثلاثين  
يوم ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، الدول الأعضاء الآتية أعضاء باللجنة التنفيذية للحملة الدولية لانقاذ آثار  
النوبة :

اتحاد الجمهوريات	البرازيل	مصر
الاشتراكية السوفيتية	بلجيكا	نيجيريا
الأراضي الواطئة	توجو	الهند
أسبانيا	السودان	الولايات المتحدة
جمهورية ألمانيا الاتحادية	السويد	الأمريكية
باكستان	فرنسا	

٤١٢٥ ان المؤتمر العام ،  
نظرا لأهمية آثار اكربول أثينا لتاريخ البشرية جمعاء وحضارتها ،  
ونظرا لحالة التدهور الراهنة للآثار ، الراجعة أساسا لتلوث الجو وعمليات ترميم سابقة غير مجدية ،  
وادراكا منه لضرورة الاضطلاع ببرنامج للصون يضمن انقاذها ،  
يرخص للمدير العام بأن يشرع في حملة عالمية لجمع المساعدات العامة والخاصة من أجل انقاذ الاكروبول  
ومبانيه الأثرية تحت رعاية اليونسكو وبالتعاون مع حكومة اليونان .

٤١٢٦ ان المؤتمر العام ،  
وقد تلقى من دول كثيرة مقترحات للمشروع في حملات دولية من أجل :  
- انقاذ مدينة فاس واحياؤها ( المغرب )  
- صون هيرات واحياؤها ( افغانستان )  
- ترميم التراث المعماري : جواتيمالا  
- صون واحياء التراث الثقافي لاثيوبيا وأوغندا وجمهورية تانزانيا المتحدة وكينيا  
- صون سوكتاي واحياؤها ( تايلاند )  
يرخص للمدير العام في حدود موارد الميزانية بما يلي :  
( أ ) اتخاذا التدابير اللازمة لكي يعد مع الحكومات المعنية ، وبلاستناد الى الأعمال التي انجزت فعلا  
بنجاح ، خطة عمل لكل من هذه المشروعات ؛

(ب) أن يقوم بحملة، تحت رعاية اليونسكو وبالتعاون مع كل من الحكومات المعنية، لتعبئة التضامن الدولي.

٤١٢٧

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بمختلف التوصيات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية وتيسير التردد على المتاحف ،  
ونظرا لأهمية الممتلكات الثقافية بوصفها تعبيراً عن الذاتية الثقافية الوطنية وجزءاً من التراث الثقافي  
للشعبية بأسرها ،

وان يلاحظ ازدياد الاهتمام المتبادل بين شعوب العالم بتراثها الثقافي ورغبتها في مزيد من فرص  
الاستمتاع بالآثار الثقافية ،

وينوه بأن التعاون الدولي أمر مرغوب فيه في مجال علم الآثار فيما يتعلق بالحفائر والبحوث، ويدرك أن  
البشرية ستفقد عدداً متزايداً باطراد من الآثار الثقافية النفيسة ما لم تصن بطريقة سليمة وتؤوى على نحو ملائم ،  
وادراكاً منه للصعوبات التي تواجه أغلبية البلدان النامية فيما يتعلق بصون الآثار الثقافية وبيئاتها ،

وان يقر بضرورة الشروع فوراً في اتخاذ تدابير تكفل صون وايواء الآثار الثقافية في البلدان النامية ،  
١- يدعو الدول الأعضاء ، ولاسيما الدول التي تعمل بنشاط في مجال الآثار ، الى وضع تدابير تكفل صون  
وايواء الآثار الثقافية في البلدان النامية باعتبار ذلك امتداداً طبيعياً للحفائر والبحوث الأثرية الدولية حتى  
لا تفقد البشرية ما اكتشف من آثار بل على العكس من ذلك تحفظ وتؤوى على نحو سليم في البلد الذي تكتشف  
فيه ؛

٢- ويطلب من المدير العام أن يدرس مشكلة ايواء الممتلكات الثقافية المذكورة، ويفضل أن يكون ذلك في  
متحف محلي أو وطني ، مع الاستعانة بجميع الأطراف المعنية على شئ حملة مشتركة في مجال الآثار ، وأن ينشر  
تلك الدراسة في جميع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة العشرين للمؤتمر العام .

٤١٢٨

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالقرار ٢٨/٣٤ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لاعادة  
المصنفات الفنية الى البلاد التي فقدتها نتيجة الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي ،

ويأخذ في اعتباره التوصية رقم ٢١ التي وجه بمقتضاها المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات  
الثقافية في أفريقيا ( أكرا ، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول - ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٥ ) نداءاً الى الدول  
الأعضاء للتعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية ولمساندة الجهود التي تبذلها اليونسكو  
للاسهام في عملية اعادة المصنفات الفنية الى بلادها الأصلية ،

ويأخذ علماً بارتياح بالأنشطة التي اضطلع بها المدير العام لتنفيذ القرار ٢٨/٣٤ والتي ورد  
بيانها بالوثيقة ١٩/م/١٠٩ ، ولاسيما أعمال لجنة الخبراء التي اجتمعت بالبندقية من ٢٩ مارس/آذار الى  
٢ أبريل/نيسان ١٩٧٦ لدراسة مسألة اعادة المصنفات الفنية ؛

ونظراً لضرورة خلق وعي عام بالأهمية التي تمثلها بالنسبة لبلادها الأصلية عودة الممتلكات ذات المغزى  
الأساسي من حيث القيم الروحية والتراث الثقافي للشعب المعنى ،

ونظراً لأن الدول الأعضاء ينبغي أن تتعاون بروح من التضامن الدولي لابرام اتفاقات ثنائية عادلة  
تسمح بعودة هذه الممتلكات الى بلادها الأصلية ،

يدعو المدير العام لليونسكو الى :

( أ ) اتخاذ كافة التدابير اللازمة كي ينشئ المؤتمر العام في دورته العشرين لجنة دولية حكومية يعهد  
اليها بالبحث عن سبل ووسائل تسهيل المفاوضات الثنائية لرد أو اعادة الممتلكات الثقافية للبلاد  
التي فقدتها نتيجة للاحتلال الاستعماري أو الأجنبي ، والدعوة لهذه الغاية الى عقد لجنة  
خبراء تكلف بتحديد تفويض اللجنة سالف الذكر ووسائل وطرق عملها ؛

( ب ) توجيه نداء الى الدول الأعضاء كي تتخذ كافة التدابير التي من شأنها خلق روح مؤاتية لعودة  
الممتلكات الثقافية الى بلادها الأصلية ، ولاسيما بمعاونة من وسائل اعلام الجماهير والمؤسسات  
التربوية والثقافية ؛

( ج ) الاسترشاد بالتوصية الخاصة بالتبادل الدولي للممتلكات الثقافية ( ٢٥/١٩ ) ؛

( د ) الاسترشاد أيضاً ، في هذا الصدد ، بالملفات الفنية التي سيوكل اعدادها للمنظمات غير الحكومية  
المختصة ، مثل المجلس الدولي للمتاحف .

٤١٢٨١

ان المؤتمر العام ،

يطلب من الدول الأعضاء أن تعلن أن أي نقل للوثائق انتهاكاً للقوانين التي تحميها في تلك الدول يعد  
عملاً غير مشروع ومجرداً من أي مفعول قانوني .

ان المؤتمر العام ،

نظرا لأهمية دور اليونسكو ، طبقا لميثاقها التأسيسي ، في مجال حماية وصون التراث العالمي من الآثار التي لها أهمية تاريخية أو علمية ،  
ونظرا للأهمية الاستثنائية التي تتسم بها الممتلكات الثقافية الواقعة في مدينة القدس القديمة ، لا بالنسبة للبلاد المعنية مباشرة فحسب ، وإنما أيضا للإنسانية جمعاء بسبب ما لهذه الآثار من قيمة فريدة من النواحي الثقافية والتاريخية والدينية ،

وان يذكر بالمادة ٣٢ من التوصية الخاصة بالمبادئ الدولية في مجال الحفائر الأثرية ، التي أقرها المؤتمر العام في دورته التاسعة في نيودلهي عام ١٩٥٦ ، والتي تنص على أنه ، في حالة قيام نزاع مسلح ، يتعين على كل دولة عضو تحتل أراضي دولة أخرى أن تمتنع عن اجراء حفائر أثرية في الأراضي المحتلة ،  
ونظرا لأن اسرائيل استغلت احتلالها العسكري للأراضي وشرعت من جانب واحد ، مخالفة جميع القوانين المسلم بها في تغيير معالم مدينة القدس ووضعها ،

ونظرا لأن هذا الوضع الناجم عن عملية غزو مسلح يصدم ضمير المجتمع الدولي بأسره ، يهدد فرص عودة السلام الذي تتمثل رسالة اليونسكو في السعى لتحقيقه ، ولأنه أثار استنكار جميع الشعوب ،  
ونظرا لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٢٢٥٣ ( د ط - ٥ ) الذي اعتمده في جلسة عامة بتاريخ ٤ يوليو/تموز ١٩٦٧ بشأن التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس ، قد طالبت اسرائيل " بالغاء جميع التدابير التي اتخذتها بالفعل وبالامتناع فورا عن أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس" ،  
ونظرا لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ١٤ يوليو/تموز ١٩٦٧ في جلستها العامة الخمسمائة والرابعة والخمسين بعد الألف ،

" وقد تلقت التقرير الذي قدمه الأمين العام ،

وأخذت علما بأبلغ الأسى وأشد القلق لعدم امتثال اسرائيل للقرار ٢٢٥٣ ( د ط - ٥ )

- ١- أعربت عن أسفها الشديد لعدم تنفيذ اسرائيل لقرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ ( د ط - ٥ ) ،
- ٢- وكررت الطلب الذي وجهته الى اسرائيل في هذا القرار بأن تلغى جميع التدابير التي اتخذت بالفعل وتمتنع فورا عن أى عمل من شأنه أن يغير وضع القدس ؛
- ٣- وطلبت من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن والى الجمعية العامة عن الموقف وعن تنفيذ هذا القرار " ،

ونظرا لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعتمد في ٢١ مايو/آيار ١٩٦٨ القرار ٢٥٢ ( ١٩٦٨ ) دون معارضة في جلسته الأربعمائة والسادسة والعشرين بعد الألف ، بعد أن عرض عليه خطاب من الممثل الدائم للأردن وتقرير الأمين العام ( S 8146 ) ، ونص فيه على :  
" وقد لاحظ أن اسرائيل قد اتخذت منذ اعتماد القرارين [ ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ ] تدابير واجراءات أخرى مخالفة لهما ،

ووضع نصب عينيه ضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم ،

وأكد من جديد أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الغزو العسكري أمر غير مقبول ،

- ١- أعرب عن أسفه الشديد لعدم امتثال اسرائيل لقرارى الجمعية العامة سالفى الذكر ؛
- ٢- واعتبر أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل ، بما فيها مصادرة الأراضي والعقارات ، بهدف تغيير الوضع القانونى للقدس هي تدابير واجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير هذا الوضع ؛

٣- ووجه لاسرائيل طلبا عاجلا بالغاء جميع التدابير التي اتخذت من هذا القبيل والامتناع فورا عن اتيان أية أعمال جديدة من شأنها أن تغير وضع القدس " ،

ونظرا لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في ٣ يوليو/تموز ١٩٦٩ في جلسته الأربعمائة والخامسة والثمانين بعد الألف ، ان لاحظ في قراره ٢٦٧ ( ١٩٦٩ ) ، ان اسرائيل تواصل ، متحدية القرارات سالفة الذكر ، اتخاذ تدابير تهدف الى تغيير وضع مدينة القدس ،

" وأكد من جديد المبدأ الذي ينص على أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الغزو العسكري أمر غير مقبول ،

- ١- أكد من جديد قراره ٢٥٢ ( ١٩٦٨ ) ،
- ٢- وأعرب عن أسفه الشديد لأن اسرائيل لم تعبأ مطلقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن آنفة الذكر ؛
- ٣- وانتقد بأقوى العبارات الممكنة جميع التدابير التي اتخذت لتغيير وضع مدينة القدس ؛
- ٤- وأكد أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل وينجم عنها تغيير وضع القدس ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والعقارات ، هي تدابير واجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير هذا الوضع ؛

- ٥- ووجه الى اسرائيل مرة أخرى طلبا عاجلا بأن تلتفى على الفور جميع التدابير التي اتخذتها والتي يمكن أن تؤدي الى تغيير وضع مدينة القدس ، وأن تمتنع مستقبلا عن اتخاذ أى تدابير يمكن أن ينجم عنها مثل هذا الأثر ،
- ٦- وطلب من اسرائيل أن تبلغ مجلس الأمن ، دون توان ، بنواياها فيما يتصل بتطبيق أحكام هذا القرار ؛
- ٧- وقرر أن يجتمع المجلس من جديد على الفور، في حالة رد اسرائيل بالنفى أو عدم ردها ، لبحث ما ينبغي اتخاذه من اجراءات أخرى بهذا الشأن ؛
- ٨- وطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن عن تطبيق هذا القرار ” ،  
ونظرا لأن هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعتمد بالاجماع ،  
ونظرا لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أعرب من جديد بقراره ٢٩٨ ( ١٩٧١ ) الذي أصدره دون معارضة في جلسته الخمسمائة والثانية والثمانين بعد الألف، عن أسفه الشديد على أن اسرائيل لم تأبه مطلقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن السابقة، وأكد بمنتهى الوضوح مضمون هذه القرارات ،  
وبالنظر اخيرا الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذاتها، بقرارها رقم ٢٩٤٩ (د-٢٧) بشأن الموقف في الشرق الأوسط، الذي أصدرته في جلستها العامة المائة والخمسة بعد الألفين بتاريخ ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٢ ، قد نصت خاصة على مايلي :
- ” ان تؤكد من جديد أن اراضى أية دولة من الدول لا يجب أن تكون موضع احتلال أو استيلاء من جانب أية دولة أخرى نتيجة للتهديد بالقوة أو لاستخدامها ،  
وتؤكد أن التغييرات التي أجريت على الطابع المادى أو التركيب السكانى للأراضى المحتلة تنافس أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما تخالف أحكام الاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق في هذا الشأن ،  
واقناعا منها بأن الموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ،  
وان تؤكد من جديد أن منظمة الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية اعادة السلام والأمن الى الشرق الأوسط في المستقبل العاجل ،

.....

٧- تعلن أن التغييرات التي أحدثتها اسرائيل في الأراضى العربية المحتلة، منتهكة بذلك اتفاقيتي جنيف المبرمتين في ١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩ ، هي تغييرات باطلة وغير مشروعة ،  
وتطلب من اسرائيل أن تبادر بالغاء جميع هذه التدابير فوراً والتخلى عن كل السياسات والممارسات التي يكون من شأنها أن تغير الطابع المادى أو التركيب السكانى للأراضى العربية المحتلة ؛

٨- وتطلب من جميع الدول عدم الاعتراف بالتغييرات التي أحدثتها اسرائيل وبالتدابير التي اتخذتها في داخل الأراضى العربية المحتلة، كما تدعوها لأن تمتنع عن أية تصرفات يمكن أن تشكل اعترافا بهذا الاحتلال ، بما في ذلك تقديم المعونات ؛

٩- وتقر بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لاغنى عنه لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ” ،

وان يذكر بأنه منذ الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام ( ١٩٦٨ ) وجهت المنظمة ندوات عاجلة الى اسرائيل لتمتنع عن أى حفاثر أثرية في مدينة القدس، وعن أى تغيير في معالمها أو طابعها الثقافي والتاريخي ، وخاصة فيما يتعلق بالمعالم الدينية المسيحية والاسلامية ( ١٥٥/م/قرارات ٣٣٤٢ و ٣٣٤٣ ؛ ٨٢م/ت/قرار ٤٢٤٢٢ ؛ ٨٣م/ت/قرار ٤٣١٤٣ ؛ ٨٨م/ت/قرار ٤٣١٤٣ ؛ ٨٩م/ت/قرار ٤٣١٤٣ ؛ ٩٠م/ت/قرار ٤٣١٤٣ ؛ ١٧م/ت/قرار ٤٣١٤٣ ) ،

ويأخذ في الاعتبار أن المؤتمر العام بقراره ٣٤٢٢ الذي أصدره في دورته السابعة عشرة :

( أ ) لاحظ ” ان اسرائيل ماضية في انتهاك القرارات الصادرة في هذا الصدد ، وأن موقفها هذا يمنع المنظمة من أداء الرسالة التي يعهد بها اليها ميثاقها التأسيسي ” ،

( ب ) ودعا ” المدير العام الى مواصلة جهودة لتحقيق وجود اليونسكو وجودا حقيقيا في مدينة القدس من أجل ضمان التنفيذ الفعلى للقرارات التي اعتمدها في هذا الصدد كل من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ” ،

وبالنظر الى أن المؤتمر العام لليونسكو قد عمد في دورته الثامنة عشرة، على نحو بالغ الشرعية واستنادا الى هذه القرارات البالغة الوضوح التي تكرر اصدارها بصبر متصل أطلته الحاجة الى صون السلام، وتمشيا مع نص وروح القرارات آنفة الذكر الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الى ادانة اسرائيل في قراره ٣٤٢٧ بعد أن ذكر بما سبق أن اعتمده من قرارات في هذا الصدد وأكد عليها من جديد ، لموقفها

المناقض للأهداف التي تتوخاها المنظمة كما وردت في ميثاقها التأسيسي، باستمرارها في تغيير معالم مدينته القدس التاريخية وفي اجراء الحفريات التي تشكل خطراً على آثارها، وذلك عقب احتلالها غير الشرعي لهـذه المدينة"، والى دعوة "المدير العام الى عدم تقديم أى عون في ميادين التربية والعلم والثقافة الى اسرائيل، وذلك الى أن تحترم بدقة القرارات المشار اليها آنفاً".

وبالنظر الى أن رفع الامتناع عن تقديم المعونة حسبما طلب من المدير العام انما يتوقف على ارادة اسرائيل وحدها،

وبالنظر الى أن هذا التحدى الذى لا يطاق لكرامة الدول الأعضاء الأخرى يمنع المنظمة من أن تضطلع بصورة فعالة بالرسالة المنوطة بها بموجب ميثاقها التأسيسى،

وبالنظر الى أن من العبث الادعاء، كما فعل وفد اسرائيل، أن الحكومة الاسرائيلية، احتراماً منها للحريات الجامعية، ليست مؤهلة للأمر بايقاف الحفائر الأثرية الجارية في القدس، والتي تعرض للخطر صون الممتلكات الثقافية الثمينة التي لا تدخل في مجال خطط بحوث اسرائيل، وتهدد السلام بالمنطقة،

وان يؤكد رسمياً حق كل شعب في أن لا يحرم من الشواهد الهامة على ماضيه باسم البحث عن آثار ثقافة أخرى، ويرى أن أى مجتمع، مهما كان متحرراً، لا يمكن أن يتمثل في مجتمع فوضوى، وأنه في اسرائيل أكثر من أى مكان آخر لا تستطيع السلطات الجامعية أن تنتهك حرمة المنازل أو الممتلكات أو الأراضي الأجنبية دون عقوبة تحت قناع استقلال الجامعة،

وبالنظر الى أنه لم يكن في الامكان اجراء هذه الحفائر الأثرية الا بعد موافقة وترخيص الحكومة التي اتخذت لهذا الغرض تدابير تشريعية وتنظيمية واجراءات لنزع الملكية، أذنتها كلها صراحة الأمم المتحدة وطالبت بالغاءها مختلف أجهزتها،

وبالنظر الى أن كافة الدول الأعضاء لايسعها الا أن تعرب عن أسفها البالغ، وأن تحذو حذو والجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٥٢٥ (د-٣٠) بتاريخ ١٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥، "فتدين السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تستهدف ضم أجزاء معينة من الأراضي المحتلة... وتدمير المنازل العربية وهدمها... ونهب التراث الأثرى والثقافى...".

وان يسترشد بالقرارات السابقة التي اعتمدها المؤتمر العام منذ دورته الرابعة عشرة (القرارات ١١/م١٤)؛

١٥/١٢/١٩١٢ و ١٤/١٢/١٩١٤؛ ٨/١٦/١٩١٧؛ ١٠/١٧/١٩١٨؛ ٣٢٧/١٨/١٩٤٣،

١- يؤكد من جديد جميع القرارات سالف الذكر بشأن القدس، ولاسيما القرار ١٨/م١٧/٣٢٧، ويصر على ضرورة تطبيقها؛

٢- ويوجه نداءً رسمياً الى اسرائيل لتمتنع، دون توان، عن مواصلة الحفائر الأثرية الجارية بصورة غير مشروعة وعن مواصلة اتخاذ التدابير التي تغير من طابع مدينة القدس ومن وضعها؛

٣- ويطلب من جميع الدول الأعضاء بالألا تعترف بأية تغييرات أو بأية تدابير اتخذتها اسرائيل في القدس منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة واليونسكو، ولاسيما بالامتناع عن التعاون معها في ذلك؛

٤- ويؤكد مع الأسف العميق أن اسرائيل، باصرارها على خرق القرارات المعتمدة على كل المستويات، من جانب منظمة الأمم المتحدة ومن جانب المؤتمر العام والمجلس التنفيذى لليونسكو، بهدف الحفاظ على الممتلكات الثقافية لمدينة القدس، فانها تتحمل مسؤولية التشكيك في صدق رغبتها في المشاركة في مجتمع الدول الأعضاء، وتعرض نفسها بذلك للعزلة؛

٥- ويطلب من المدير العام أن يضاعف الجهود لبلوغ الأهداف المحددة في قرارات الأمم المتحدة واليونسكو على السواء، والتي ذكرت وأعيد تأكيدها فيما تقدم، وأن يحيط المجلس التنفيذى علماً بتطورات الموقف؛

٦- ويقرر أن يتناول هذه المسألة في دورته العشرين لكي يدرس ويتخذ التدابير التي تتطلبها الظروف بناء على نتائج تقرير المدير العام.

### ٤١٣ التنمية الثقافية

ان المؤتمر العام،

يرخص للمدير العام بتنفيذ برنامج يتعلق بالتنمية الثقافية المتكاملة للدول الأعضاء بغية الاسهام في اثبات الذاتية الثقافية وتشجيع ازدهار القيم الثقافية بوصفها من عوامل التنمية الذاتية للأمم. ويساعد هذا البرنامج خاصة على تحقيق الديمقراطية لوسائل العمل الثقافى وأدواته لكى تتاح للجميع، ولاسيما الأقل حظوة، فرص الاسهام الكامل والحر فى الابداع الثقافى والانتفاع به وتنمية قدراتهم الابداعية. وسيُنظم خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ مؤتمر دولى حكومى بشأن السياسات الثقافية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ان المؤتمر العام،

بالنظر الى ماللفنانين من مكانة ذات أهمية خاصة فى الحياة المعاصرة بوصفهم مبدعين وحاملى قيم ثقافية وذوى دور متميز فى المجتمع،

وبالنظر الى أن وضع الفنانين الاقتصادى والاجتماعى والمعنوى مزعزع الى درجة تبعث على القلق وتتعين معالجته بصورة عاجلة ،

وان يذكر بأن المؤتمر الدولى الحكومى الخاص بالجوانب التنظيمية والادارية والمالية للسياسات الثقافية الذى عقد فى البندقية عام ١٩٧٠ ، وكذ لك جميع المؤتمرات الدولية الحكومية الاقليمية قد أعربت عن قلقها ازاء المصير الذى يلقاه الفنان فى المجتمعات المعاصرة ، وطلبت من اليونسكو أن تتخذ تدابير من شأنها دعم دور الفنانين فى المجتمع وتوفير رعاية اجتماعية أفضل لهم وكفالة الظروف التى تيسر لهم ممارسة نشاطهم الابداعى ،  
ويذكر أيضا بأن ندوة ١٩٧٤ عن الفنان فى المجتمع المعاصر ، وندوة ١٩٧٦ عن مكانة الفن ووظيفته فى الحياة المعاصرة ، قد كشفتنا عن الصعوبات التى يلاقيها الفنانون اليوم فى عالم يظل اسهامهم فيه أساسيا على الرغم من ذلك ، وأكدتا من جديد على ضرورة اتخاذ تدابير فى صالحهم ،

ويذكر بأن المؤتمر العام ، وقد حثه اهتمام ماثل ، قد اعتمد فى دورته الثامنة عشرة القرار (٣٣٢) الذى يرخص للمدير العام " بتنشيط الابداع الفنى . . . عن طريق دراسة . . . حالة الفنان ووضع الاجتماعى " ،  
أخذ علما ويخطه العمل لعامى ١٩٧٥-١٩٧٦ ( ١٨/م ٥ الفقرة ٣٢٠٥ ) التى تنص على أن تجرى بالتشاور مع مكتب العمل الدولى دراسة تمهيدية . . . تتناول الجوانب الفنية والقانونية والادارية للمشكلة ، وعلى أن تعرض هذه الدراسة على المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة لكى يقرر ما اذا كان ينبغى اقرار وثيقة دولية فى هذا الشأن ،

ويأخذ فى الاعتبار العمل الهام الذى قامت به السكرتارية بناء على ذلك بالتعاون مع مكتب العمل الدولى ، وخاصة " الدراسة التمهيدية عن الجوانب الفنية والقانونية والادارية لاعداد وثيقة دولية بشأن حالة الفنان ووضع الاجتماعى " التى قدمت للمجلس التنفيذى فى دورته التاسعة والتسعين ( الوثيقة ١٢/م ٩٩ ) ،  
يدعو المدير العام الى تنظيم اجتماع لخبراء من مختلف المناطق الجغرافية الثقافية ، وخصائين ممن مختلف فروع الفن بغية اعداد دراسة أولية جديدة ، تعرض على المجلس التنفيذى فى دورته الرابعة بعد المائة .

ان المؤتمر العام ،

٤١٣٣

نظرا لرغبة اليونسكو فى تشجيع تعليم الفنانين وجمهورهم والنهوض به من أجل تحقيق مشاركة الجميع فى الحياة الثقافية ،

ويذكر جدوى تأشير المهرجانات باعتبارها وسيلة بالغة القيمة فى الانعاش والتبادل الثقافيين ، ويضع فى اعتباره توصيات المؤتمر الدولى الحكومى بشأن السياسات الثقافية بأفريقيا ( ثقافريقيا ) ، الذى أكد على ضرورة اضطلاع اليونسكو " بمساعدة الدول الأعضاء على أن تضاهى بصفة دورية خبراتها فى مجال العمل الثقافى الجماهيرى ، عن طريق مدها على الأخص بالأطر المناسبة ، مثل تنظيم ندوات ومهرجانات وحلقات مناقشة أو اصدار مجلة تخصص للانعاش الثقافى " ( التوصية رقم ٢٧ لثقافريقيا ) ،  
ونظرا لأن مهرجانا افريقيا للسينما ( فسباكو ) يعقد كل عامين منذ ١٩٦٩ ،  
يدعو المدير العام الى مايلى :

( أ ) أن يأخذ علما بوجود هذا المهرجان السينمائى الأفريقى ، ويدعى المهرجان الأفريقى للسينما بواجاد وجو ( فسباكو ) ، وأن يسجله باعتباره مؤسسة يمكن أن تسهم بفعالية فى العمل الثقافى الجماهيرى ، وذلك بغية تيسير تنسيق أنشطته مع أنشطة مهرجانات أخرى بالمعنى الوارد بالفقرة ( ١٤٤ ) من الوثيقة ٥/م ١٩ ؛

( ب ) أن يمنح بقدر الامكان معونة لعقد هذا المهرجان فى اطار الأنشطة المعنية لليونسكو ؛  
( ج ) أن ينظر فى امكانية تضمين برنامج الفترة القادمة ( ٥/م ٢٠ ) جائزة للسينما الأفريقية تمنح باسم اليونسكو بمناسبة انعقاد المهرجان الافريقى بواجاد وجو .

ان المؤتمر العام ،

٤١٣٤

ان يرى أن ترسيخ الذاتية الثقافية يتطلب أن تلم مختلف الشعوب بتراثها الثقافى وأن تطبق مختلف الدول سياسات ثقافية قومية تهدف الى صون هذا التراث وحيائه ،  
ويضع فى اعتباره ، من ناحية ، حاجة الدول الأعضاء للنهوض بالبحوث المتعلقة بالتنمية الثقافية وتشجيعها كى يتسنى لها تعزيز سياساتها الثقافية ودعمها ، ومن ناحية أخرى المصاعب التى تواجه الباحثين فى أمريكا اللاتينية بالنسبة لانشاء مجموعة من الوثائق عن التنمية الثقافية ،

يطلب من المدير العام ، فى حدود ماتسمح به الموارد المتاحة ، وفى نطاق الأنشطة المدرجة فى الفقرتين ٤١٣٢ و ٤١٥٧ من الوثيقة ٥/م ١٩ ، وينا على طلب الدول الأعضاء المعنية ، فى اطار مشروع معاونة الدول الأعضاء ( الفقرة ١٥٩ من الوثيقة ٥/م ١٩ ) ، أن يسهم فى تنظيم المركز الاقليمى للبحوث والتوثيق من أجل التنمية الثقافية فى أمريكا اللاتينية ( كريدك ) ، وبصفة رئيسية :

- ( أ ) بأن يقدم للدول المعنية المساعدة الفكرية والتقنية اللازمة ؛  
 ( ب ) بأن يعاون في تزويد مركز كريدك بالوسائل السمعية البصرية وفي انشاء مكتبة متخصصة ؛  
 ( ج ) بأن يقدم لهذا المركز منحا دراسية قصيرة في مجال المعلومات والبحوث والتوثيق .

## ٤١٤ حرية تداول المعلومات والسياسات الاعلامية

٤١٤١ ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ البرنامج الرامى الى تعزيز التداول الحر والمتوازن للمعلومات وتيسير انتقال الأشخاص والمواد ، وتشجيع البحوث عن دور الاعلام فى المجتمع ، ودعم المعايير المهنية فى استخدام وسائل اعلام الجماهير ، ومعاونة الدول الأعضاء فى وضع السياسات الوطنية فى مجال الاعلام وتنفيذها ، بما فى ذلك عقد مؤتمر دولى حكومى عن سياسات الاعلام فى آسيا فى ١٩٧٨ .

٤١٤٢ ان المؤتمر العام ،

اقتناعاً منه بالدور الهام الذى يمكن أن تضطلع به اليونسكو عن طريق مساندة جهود الدول النامية التى تسعى الى انشاء ودعم نظم للمعلومات والاعلام خاصة بها وتفى باحتياجاتها ،  
 واقتناعاً منه أيضاً بأن اليونسكو تدير واحدة من وكالات الأمم المتحدة القادرة على الاسهام فى تحرير البلدان النامية من حالة التبعية التى خلفتها ظروف تاريخية معينة ، والتى لاتزال تعاني منها نظم الاعلام والمعلومات فى تلك البلدان ،

يدعو المدير العام الى :

( أ ) أن يولى اهتماماً خاصاً لأنشطة الهيئتين ( مجلس التنسيق الخاص ببلدان عدم الانحياز ولجنة التنسيق التابعة لمجمع وكالات الأنباء ببلدان عدم الانحياز ) المكلفتين بتنسيق وتنفيذ برنامج بلدان عدم الانحياز فى مجال المعلومات ، وهو برنامج نشأ عن التوصيات المتعلقة بالمعلومات والاعلام والتى اعتمدها ندوة بلدان عدم الانحياز بشأن المعلومات ( تونس ، مارس/آذار ١٩٧٦ ) من جهة ، والمؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز بشأن مجمع وكالات الأنباء ( نيودلهى ، يوليو/تموز ١٩٧٦ ) من جهة أخرى ، ووافق عليها مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز فى كولومبو ( أغسطس/آب ١٩٧٦ ) ؛

( ب ) أن يعطى الأولوية لأنشطة البرنامج العادى التى تتسجم مع هذه التوصيات ؛

( ج ) أن يعزز الموارد الفكرية والفنية والمالية المنصوص عليها فى البرنامج العادى ، سواء بتحقيق زيادة ملحوظة وملائمة فى معدل نمو الاعتمادات المخصصة لأنشطة الاعلام والمعلومات ، أو بتدبير أموال من خارج الميزانية ، أو باتخاذ تدابير أخرى مناسبة .

٤١٤٣ ان المؤتمر العام ، ( ١ )

ادراكاً منه للدور الهام الذى تلعبه وسائل اعلام الجماهير فى دعم السلام وتعزيز التفاهم الدولى وفى مكافحة الدعاية للحرب ومناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية ،  
 واذ يذكر بالقرارين ٤١١٣ ( الفقرة ٣ ) و ٤١١٤ اللذين اعتمدهما فى دورته السابعة عشرة والثامنة عشرة على التوالى ،

ويأخذ فى الاعتبار المناقشات التى جرت بهذا الشأن تحت رعاية اليونسكو ،

ويأخذ أيضاً فى الاعتبار مشروع الاعلان الوارد فى الوثيقة ٩١/م ١٩ والتعليقات التى أبدت عليه خلال الدورة التاسعة عشرة ووثيقتى العمل اللتين درسهما فريق الصياغة والتفاوض ( ١٩/م ٢٠ و ١٩/م ٢١ ) ،  
 وبناءً على القرارات المختلفة الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام بشأن تحقيق انتشار دولى متوازن للمعلومات وضرورة تقديم العون للبلدان النامية فى هذا المجال ،

١- يدعو المدير العام بأن يجرى المزيد من المشاورات مع الخبراء بغية اعداد مشروع اعلان نهائى يحظى بالتأييد على أوسع نطاق ممكن بشأن " المبادئ الأساسية لاستخدام وسائل اعلام الجماهير فى دعم السلام والتفاهم الدولى وفى مكافحة الدعاية للحرب ومناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية " ، وبأن يقترح أية تدابير أخرى قد تكون ضرورية على ضوء تلك المشاورات ؛

٢- ويطلب من المدير العام أن يعرض مشروع الاعلان المذكور وأية مقترحات قد يرى ابداءها على الدول الأعضاء فى نهاية ١٩٧٧ أو أوائل ١٩٧٨ ؛

٣- ويقرر ادراج هذا البند فى جدول أعمال دورته العشرين .

(١) اعتمد هذا القرار ، بناءً على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض ، فى الجلسة العامة السادسة والثلاثين ، فى ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٦ .

٤١٥ تطوير نظم الاعلام وتطبيقها

٤١٥١ ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ البرنامج الرامى الى تطوير نظم الاعلام وتطبيقها فى الدول الأعضاء استنادا الى مناهج التخطيط العلمى والأخذ بالتقنيات الجديدة التى تظهر فى هذا المجال ، وذلك لزيادة معدلات التقدم الاجتماعى والاقتصادى والعمل على زيادة انتفاع الجماهير عامة بالعملية الاعلامية وزيادة مشاركتها فيها .

٤١٦ النهوض بالكتاب

٤١٦١ ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بمواصلة تنفيذ برنامج للنهوض بالكتاب وتشجيع القراءة يتركز على انتاج مواد للقراءة وتوزيعها فى جميع الدول الأعضاء ولاسيما البلاد النامية ، لتشجيع النمو التربوى والثقافى للأفراد والاسهام بهذا فى التفاهم والتعاون الدوليين .

## ٥ البرنامج العام للمعلومات حقوق

٤١٥ ان المؤتمر العام (١)

ان يذكر بقراره ٢١٨/٢٢١ وقراراته ١٧/٢١٣١ ، و ١٨/٢١٣١ و ١٨/٢٠١/٤٢ ، و ١١/٤٢١٢ ،

ويذكر بالمؤتمر الدولى الحكومى الخاص باقامة شبكة عالمية للاعلام العلمى (اليونيسيسست) (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١) وبالمؤتمر الدولى الحكومى الخاص بتخطيط البنى الأساسية الوطنية فى مجال التوثيق والمكتبات والمحفوظات (ناتيس) ، (سبتمبر/أيلول ١٩٧٤) ،

وقد وافق على الهدف ١٠١ من مشروع الخطة متوسطة الأجل ، وعنوانه "تنمية وتعزيز شبكات المعلومات ومرافقها على كل من المستوى الوطنى والاقليمى والدولى" ، كما عرض فى الوثيقة ١٩/٤١٩ ، ويذكر بتوصية اجتماع الخبراء بشأن بنى البرنامج فى مجال نظم المعلومات والتوثيق والمكتبات والمحفوظات (يونيو/حزيران ١٩٧٥) ، حيث اقترح أن يكون لليونسكو، "سياسة عامة واحدة وبرنامج واحد فى مجال المعلومات يطبقان على كافة مجالات اختصاص اليونسكو"، وتراعى فيهما "ضرورة تنمية عناصر البرنامج المتعلقة بالمكتبات والمحفوظات والمرافق المتخصصة فى المعلومات" ، وأكدت على "ضرورة التنسيق الشامل منعا للازدواج وضمانا للتكامل بين برامج المعلومات الحالية وشبكاتها ومرافقها" ، ورؤى أنه ينبغي أن تكون للبرنامج لجنة توجيهية دولية حكومية واحدة وهيئة استشارية واحدة ،

وقد فحص تقرير المدير العام عن البرنامج الشامل فى مجال المعلومات (الوثيقة ١٩/٤٢ وملاحقها، بما فى ذلك التقرير الخاص بأنشطة اللجنة التوجيهية لليونيسيسست ،

ودرس أيضا القسمين ٢١٣ (الاعلام والتوثيق فى مجال العلم والتكنولوجيا) و ١٦/٤١٦ أولا (التوثيق والمكتبات والمحفوظات) من مشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٧٧-١٩٧٨ (الوثيقة ١٩/٥) ،

ونظرا لأن نقل المعلومات وتبادلها ، وخاصة فى مجال العلم والتكنولوجيا ، أمر حيوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا للأهمية المتزايدة للمعلومات باعتبارها موردا ، والتعقد المطرد للتكنولوجيا فى هذا المجال ، وضرورة تعزيز الشبكات الدولية للمعلومات ،

وبالنظر للأهمية التى تتسم بها فى جميع الأقطار ، ولاسيما النامية منها ، مشكلات تخطيط وتنمية الشبكات الوطنية التكاملة للمعلومات ، ونظرا للحاجة الملحة الى تدارك أوجه النقص فى مجال المعلومات والى انشاء وتطوير البنى الأساسية اللازمة لتلك الأقطار ،

وبالنظر كذلك للالتزام الذى أخذته اليونسكو على عاتقها بأن تسهم فى تنمية الشبكات والمرافق الدولية والاقليمية والوطنية للمعلومات ، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر التعاون الدولى والتنمىة الوطنية ،

وبالنظر ، أخيرا ، للدور الهام الذى يؤول فى نطاق تلك الشبكات الى المكتبات ومرافق المحفوظات التى يجب التنويه أيضا باسهامها فى التنمية الثقافية ،

وان يذكر النتائج الهامة التى حققها حتى الآن برنامج اليونيسيسست فى مجال الاعلام العلمى والتقى ، وأهمية اسهامه العام فى تنمية شبكات المعلومات والربط بينها ،

(١) اعتمد هذا القرار ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، فى الجلسة العامة السابعة والعشرين ، فى ٢٢ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

- ١ - يقر مبادئ وتوجيهات البرنامج العام للمعلومات كما عرضها المدير العام في الوثيقة ١٩/م١٩ / ٤٢ ، ويقرر أن يغطي البرنامج العام للمعلومات بصفة أساسية أنشطة المنظمة في ميادين الاعلام العلمي والتقني والتوثيق والمكتبات والمحفوظات ، وهي الأنشطة التي يشملها القسمان ٢١٣ و ٤١٦ (أولا) من مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ (٥/م١٩) ؛
- ٢ - ويقر النظام الأساسي للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج العام للمعلومات الوارد في ملحق هذا القرار ؛
- ٣ - ويختب ، طبقا للمادة ٢ من النظام الأساسي ، الدول الأعضاء الثلاثين التالية لعضوية المجلس في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ :

اتحاد الجمهوريات	البرازيل	كولومبيا
الاشتراكية السوفيتية	بلجيكا	الكونغو
الأراضي الواطئة	بيرو	مصر
الأرجنتين	الجزائر	المغرب
جمهورية ألمانيا	زائير	المملكة المتحدة
الاتحادية	السنغال	النرويج
جمهورية ألمانيا	الصين	نيجيريا
الديمقراطية	غانا	الهند
اندونيسيا	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
أوغندا	فولتا العليا	اليابان
ايران	كوبا	يونسلافيا

- ٤ - ويكلف المجلس ، طبقا لنظامه الأساسي ، بأن يوجه تخطيط البرنامج العام للمعلومات وتنفيذه لصالح تنمية التربية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ، بغية تحقيق ما يلي :
- ( أ ) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اطار هذا البرنامج ؛
- ( ب ) ضمان استمرار وتطوير العمل الجارى في نطاق برنامج اليونسيسست ، مع التوصية خاصة بمراعاة استخدام هذه التسمية في موضعها ؛
- ( ج ) تعزيز مفهوم التخطيط الشامل لنظم المعلومات الوطنية (ناتيس) ، وتشجيع التدابير التي تكفل معاونة الدول الأعضاء على تخطيط وتطوير هذه النظم بحيث يمكنها أن تشتترك اشتراكا ايجابيا في التعاون الدولي ، مع توجيه اهتمام خاص الى :
- ( ١ ) دعم المساهمة التي لاغنى عنها من جانب المكتبات في تنمية التربية والعلم والثقافة ؛
- ( ٢ ) تعزيز تنمية مرافق المحفوظات ، وخاصة باعتبارها أداة للكفاءة الادارية وعامل لصون وتنمية التراث الثقافى والذاتية الوطنية ؛
- ٥ - ويرخص للمدير العام بالعمل على تيسير تنفيذ البرنامج العام للمعلومات ، مع الحرص على ضمان التكامل بين الأنشطة بغية تحقيق ما يلي :
- ( أ ) تعزيز صياغة سياسات المعلومات وخططها ؛
- ( ب ) تعزيز وضع الأساليب والمعايير وتطبيقها ؛
- ( ج ) المعاونة في تنمية البنى الأساسية للمعلومات وتطبيق التقنيات الحديثة لجمع البيانات ومعالجتها ونقلها واستنساخها ،
- ( د ) تعزيز التدريب النظرى والعملى للمهنيين في مجال المعلومات وللمنتفعين بها ، على أن تولي عناية خاصة لاحتياجات البلاد النامية ، ولا سيما في مجال المشكلات المتعلقة بنقل المعلومات والبيانات من البلاد المتقدمة تقنيا الى البلاد النامية ؛
- ٦ - ويرخص للمدير العام بانشاء لجنة استشارية تتألف من خبراء واطصاصيين في فروع العلم والمهن المعنية ، يجرى اختيارهم على نحو يكفل تمثيلا جغرافيا عادلا ؛
- ٧ - ويرى أن البرنامج العام للمعلومات يجب أن يؤلف فضلا مستقلا في اطار الباب الثانى (تنفيذ البرنامج) من برنامج وميزانية اليونسكو ؛
- ٨ - ويكلف المدير العام باتخاذ التدابير الضرورية لكي يشكل البرنامج العام للمعلومات ، ولا سيما من خلال تطوير المشروعات التي يجرى الاضطلاع بها في نطاق برنامج اليونسيسست ، اطارا فكريا لنظم المعلومات التي تنشئها وكالات الأمم المتحدة ، وخاصة لمجموع الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو في مجال المعلومات .

المادة ١

(ب) دراسة المقترحات المتعلقة بتطوير البرنامج وتعديله ؛

(ج) التوصية بترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة أو مجموعات الأنشطة الداخلة في البرنامج ؛

(د) دراسة النتائج المتحققة وتحديد المجالات الأساسية التي تتطلب تعاوناً دولياً ؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على الاشتراك في البرنامج العام لليونسكو في مجال المعلومات ، وتنسيق أنشطتها لهذا الغرض .  
٢- يمارس المجلس هذه المهام بصفة خاصة فيما يتعلق ببرنامج اليونسكو في مجال المعلومات وفقاً لأحكام المادة الرابعة من النظام الأساسي للجنة التوجيهية لليونسكو الملحق بالقرار ١٧/م(١٣)١٦ وهي اللجنة التي سيحل المجلس الحالي محلها .  
يسعى المجلس لمدى ممارسته لمهامه التي أن يأخذ في الاعتبار ، كلما اقتضى الأمر ذلك ، سائر البرامج الدولية للمعلومات .

المادة ٥

١- للمجلس أن ينشئ لجاناً خاصاً لدراسة مسائل معينة تتعلق بنشاطه ، طبقاً لما ورد بيانه بالفقرة ١ من المادة ٤ . ويحق أيضاً للدول الأعضاء في اليونسكو وغير الممثلة في المجلس أن تنضم إلى عضوية هذه اللجان الخاصة .  
٢- للمجلس أن يخول أيّاً من هذه اللجان الخاصة ما قد تحتاجه من صلاحيات فيما يتعلق بالمشكلة التي أنشئت من أجلها .

المادة ٦

١- ينتخب المجلس في بدء دورته الأولى رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً وعضوين آخرين يشكلون معاً مكتب المجلس .  
٢- يؤدي المكتب ما يكلفه به المجلس من مهام .  
٣- للمكتب أن يعقد اجتماعات خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس ، وذلك بناءً على طلب المجلس ذاته أو طلب المدير العام لليونسكو أو أي عضو من أعضاء المكتب .  
٤- ينتخب المجلس مكتباً جديداً كلما غير المؤتمر العام تشكيل المجلس بموجب المادة ٢ أعلاه .

المادة ٧

١- لممثلي الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها من غير أعضاء المجلس أن يحضروا جميعاً اجتماعات المجلس ولجانها الخاصة بصفة مراقبين .

ينشأ في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مجلس دولي حكومي للبرنامج العام للمعلومات ، يشار إليه فيما يلي بـ " المجلس " .

المادة ٢

١- يتألف المجلس من ثلاثين دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ينتخبها المؤتمر العام لمدة عامين في كل دورة من دوراته العادية ، مع مراعاة عدالة التوزيع الجغرافي ، وضرورة ضمان التناوب المناسب بين الدول الأعضاء ، ومدى تمثيلها لمختلف القارات من وجهة نظر المشكلات المختلفة التي تطرحها أنشطة المعلومات ، ومقدار مساهماتها في برنامج اليونسكو في مجال المعلومات .  
٢- يحق لأعضاء المجلس أن يعاودوا ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس فور انتهاء مدة عضويتهم به .  
٣- للمجلس أن يقدم إلى المؤتمر العام توصيات بشأن عضويته .  
٤- يفضل أن يكون الأشخاص الذين تعينهم الدول الأعضاء لتمثيلها في المجلس خبراء متخصصين في الميادين التي يشملها برنامج اليونسكو للمعلومات ، وأن يجري اختيارهم من بين من ينهضون بـ دور رئيسي في تخطيط أو تطبيق مختلف جوانب السياسات الوطنية للمعلومات ، وفي تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبرنامج في الدول الأعضاء المذكورة .

المادة ٣

١- يعقد المجلس دورة عامة مرة واحدة على الأقل أو مرتين على الأكثر كل سنتين . ويجوز دعوة المجلس إلى الانعقاد في دورات استثنائية وفقاً للشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي .  
٢- لكل عضوفي المجلس صوت واحد ، لكن له أن يوفد إلى دورات المجلس أي عدد يراه ضرورياً من الخبراء أو المستشارين .  
٣- يعتمد المجلس نظامه الداخلي .

المادة ٤

١- يناط بالمجلس ما يلي :  
( أ ) توجيه تصميم وتخطيط برنامج اليونسكو العام للمعلومات ، ولا سيما عن طريق وضع توصيات بشأن الخطة متوسطة الأجل وتعديلها ، ومضمون البرامج والميزانيات المقبلة التي ستعرض على المؤتمر العام ؛

المجلس ، وتتخذ التدابير اللازمة لانعقاد هذه الدورات .

٤- تتولى السكرتارية جمع كل الاقتراحات والتعليقات التي تبديها الدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات الدولية المعنية بشأن البرنامج العام للمعلومات في مجموعته وبشأن صياغة المشروعات المحددة، كما تتولى تهيئة هذه الاقتراحات والتعليقات للفحص من قبل المجلس .

#### المادة ٩

١- تتحمل الدول الأعضاء نفقات اشتراك ممثليها في دورات انعقاد المجلس وأجهزته الفرعية . وتمول نفقات تشغيل المجلس وأجهزته الفرعية من الاعتمادات التي يخصصها لهذا الغرض المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٢- يجوز قبول المساهمات الطوعية وفتح حسابات ودائع لها وفقا للنظام المالي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويتولى المدير العام للمنظمة ادارة تلك الحسابات . ويقدم المجلس للمدير العام توصيات بشأن تخصيص هذه المساهمات للمشروعات الدولية الداخلة في البرنامج .

#### المادة ١٠

يرفع المجلس تقارير عن نشاطه الى المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في كل دورة من دوراته العادية .

٢- لممثلي الأمم المتحدة وسائر المنظمات التابعة لها أن يشتركوا في كافة اجتماعات المجلس ولجانته الخاصة، دون أن يكون لهم حق التصويت .

٣- لرئيس اللجنة الاستشارية التي ينشئها المدير العام لبرنامج اليونسكو الشامل في مجال المعلومات أن يشترك في كافة اجتماعات المجلس ولجانته الخاصة، دون أن يكون له حق التصويت .

٤- لممثلي المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمجلس الدولي للمحفوظات والاتحاد الدولي لرابطات أممنا المكتبات والاتحاد الدولي للتوثيق والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أن يشتركوا في كافة اجتماعات المجلس ولجانته الخاصة، دون أن يكون لهم حق التصويت .

٥- يحدد المجلس الشروط التي بموجبها تدعى منظمات دولية أخرى، حكومية أو غير حكومية، لحضور اجتماعات المجلس دون أن يكون لها حق التصويت .

#### المادة ٨

١- يتولى المدير العام لليونسكو توفير السكرتارية اللازمة للمجلس، ويضع تحت تصرف المجلس ما يلزم من موظفين وامكانيات لأداء عمله .

٢- تنهض السكرتارية بالخدمات اللازمة لسدورات المجلس واجتماعات مكتبه ولجانته الخاصة .

٣- تتخذ السكرتارية ما يلزم من تدابير يومية لتنسيق تنفيذ البرنامج العام للمعلومات، وتتولى تحديد مواعيد انعقاد دورات المجلس وفقا لتعليمات مكتسب

## ٦ حقوق المؤلف والاحصاءات وخدمات البرنامج<sup>(١)</sup>

٦١) المعايير الدولية وحقوق المؤلف

٦١١) المعايير الدولية

٦١١١) ان المؤتمر العام ،

يرخص للمدير العام بأن يقدم ، طبقا لأحكام الميثاق التأسيسي والأنظمة والقواعد السارية، الخدمات اللازمة لصياغة وإقرار وتعديل الوثائق التقنية الدولية وفقا لما يقره المؤتمر العام، ولتنفيذ اجراءات مراقبة تطبيق هذه الوثائق ، ولضمان المزيد من الاحترام لحقوق الانسان في ميادين اختصاص اليونسكو؛ وتشمل هذه الخدمات على وجه الخصوص : الاسهام في تنسيق أنشطة وضع المعايير التي تضطلع بها المنظمات الدولية في اطار منظومة الأمم المتحدة وخارجه ؛ وتطبيق الاجراءات التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين بشأن التصرف في البلاغات التي ترد الى المنظمة عن حالات معينة تمس فيها حقوق الانسان في ميادين اختصاص اليونسكو ؛ والتعاون مع المنظمات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

(١) اعتمدت هذه القرارات، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثالثة، في الجلستين العامين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين، في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ان المؤتمر العام ،

ان يلاحظ أن اليونسكو شرعت منذ عام ١٩٧٠ ، ولاسيما منذ الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، في صياغة عدد متزايد من الاتفاقيات والتوصيات والاعلانات وغيرها من الوثائق ذات الطابع التقني ،  
ويلاحظ أن الادارات المختصة بالدول الأعضاء تجد بالتالي صعوبة متزايدة في دراسة تلك الوثائق واتخاذ تدابير بشأنها ،  
ويلاحظ أن الاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء والتنوع الشديد للحالات تحمل على مراعاة مجموعة شتى من العوامل ،

ويلاحظ تبعا لذلك أن النصوص المقترحة تبلغ ، في حالات معينة ، من الحجم والتعقيد ما يجعل معالجتها أمرا عسيرا وتشكل خليطا غير مستساغ من المبادئ العامة والطرائق الخاصة ينال من قوتها ،  
ويتبنى ملاحظة المجلس التنفيذي بالفقرة ٣٦ للوثيقة ٦/م١٩ " توصيات المجلس التنفيذي بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، التي بموجبها " ينبغي التركيز في المجال التقني على الكيف أكثر من الكم " ،

واستنادا الى ما أقر به المجلس التنفيذي في دورته المائة من ضرورة مواصلة البحوث الكفيلة بتحسين النشاط التقني للمنظمة ،

١- يرى أن من الضروري إيلاء عناية متزايدة ، عند اعداد مشروعات النصوص وفي جميع مراحل العمل اللاحقة ، الى الجوانب القانونية لتحرير الوثائق ؛

٢- ويدعو المدير العام الى :

( أ ) أن يقترح ، بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ، مجموعة من المعايير التي تضمن للوثيقة المعدة أوسع قبول ممن توجه اليهم ، وأن يقدم تقريرا بذلك الى المؤتمر العام في دورته العشرين ؛  
( ب ) أن يدرس امكانية تعديل تصميم مشروعات التوصيات وطريقة عرضها بحيث تكون أكثر تلاؤما مع غايتها الحقيقية ، وخاصة بالتمييز بوضوح بين مجموعة التعاريف ومجموعة المبادئ العالمية المرعى من جهة ، وبين الملاحظات والتحديات الخاصة بالأساليب والمواد والموظفين الأكثر قدرة على ضمان تطبيقها من جهة أخرى ؛

٣- ويدعو المدير العام ، بهدف التوفيق بين القيود التي تخضع لها أعمال السكرتارية والمصالح الواضحة للدول الأعضاء ، الى أن يدرس وضع اجراءات مرنة تتيح بصفة خاصة تكريس وقت لدراسة كل نص من النصوص المعروضة يتناسب مع درجة تعقيد الموضوع محل البحث ودرجة الحاجه ؛

٤- ويناشد الدول الأعضاء أن تساهم في تطبيق الوثائق القائمة واحترامها ، فتسهل بالتالي المهام الملقاة على عاتق المدير العام .

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بأن اليونسكو ، طبقا لاحكام ميثاقها التأسيسي ، قد أنشئت " لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب " ،

وبالنظر الى أن المنظمة تعتمز لهذه الغاية تنمية التعاون والتفاهم بين الأمم في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاعلام ،

وان يؤكد مجددا الرسالة العالمية لليونسكو في نطاق احترام تعدد النظم الاقتصادية والبنى الاجتماعية والقيم الثقافية للدول التي تتألف منها المنظمة ،

ويذكر بأن على اليونسكو أن تسهر ، في مجالات اختصاصها ، على تعزيز وضمان الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي حقوق متكافئة فيما بينها من حيث المبدأ والممارسة ، وذلك بوجه خاص عن طريق دراسة الأسس التاريخية والفلسفية والسوسولوجية والقانونية التي تستند اليها حقوق الانسان ،

ويأخذ علما بالقرارات ٩٨ م/ت/٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩ م/ت/٩٤ و ٩٥ التي اعتمدها المجلس التنفيذي على التوالي في دورته الثامنة والتسعين والتاسعة والتسعين ،

وحرصا منه على تمكين المنظمة من ممارسة مهمتها في مجال حقوق الانسان على أكمل وجه ممكن ووفقا لمبادئه وتفضيه المبادئ التي ألهمتها ميثاقها التأسيسي ،

يدعو المجلس التنفيذي والمدير العام لدراسة الاجراءات التي ينبغي اتباعها في دراسة الحالات والمسائل التي قد تعرض على اليونسكو بصدد ممارسة حقوق الانسان في المحالات التي تدخل في اختصاصها ، بغية زيادة فعالية جهودها .

## أولا

بالنظر الى أن المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي تقضى بأن ترسل كل دولة عضو الى المنظمة، في المواعيد وبالشكل الذي يقرره المؤتمر العام، تقارير " عما تتخذه من تدابير بشأن التوصيات والاتفاقيات المشار اليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة " من الميثاق التأسيسي ،

وبالنظر الى أن هذه التقارير تقارير خاصة، وفقا للمادة ١٦ من النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء والاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ، والى وجوب ارسال تقرير خاص أول عن كل اتفاقية أو توصية معتمدة قبل افتتاح دورة المؤتمر العام العادية التالية للدورة التي جرى فيها اعتماد الاتفاقية أو التوصية بشهرين على الأقل ،

وان يذكر بأحكام القرار . ٥ الذي اعتمده في دورته العاشرة ،

ويلاحظ أن المؤتمر العام قد اعتمد في دورته التاسعة عشرة الوثائق التالية :

توصية بشأن تنمية تعليم الكبار

توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية

توصية بشأن صون المناطق التاريخية وورها في الحياة المعاصرة

توصية بشأن مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة الثقافية واسهامها فيها

توصية بشأن الحماية القانونية للمترجمين والترجمات والوسائل العملية لتحسين أوضاع المترجمين

توصية بشأن التوحيد الدولي لاحصاءات الاذاعة والتلفزيون

١- يذكر الدول الأعضاء بالتزامها بأن ترسل اليه، قبل افتتاح دورته العشرين بشهرين على الأقل ، التقارير الخاصة الأولى عن التدابير التي تتخذها بشأن هذه الوثائق وأن تضمن هذه التقارير معلومات عن النقاط الواردة في الفقرة ٤ من القرار . ٥ المذكور أعلاه ؛

## ثانيا

وان يذكر بالقرار الذي اتخذه في دورته الخامسة عشرة والمتعلق باستنساخ المعلومات الواردة في التقارير الخاصة الأولى المقدمة من الدول الأعضاء ( ٥ م/قرارات ، القسم ج/٢ ، الفقرة ٢٤ ) .

٢- يرخص للمدير العام بالاستمرار في استنساخ المعلومات المتعلقة بالفقرات الفرعية ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) من الفقرة ٤ من القرار . ٥ آنف الذكر دون غيرها من المعلومات الواردة في التقارير الخاصة الأولى المقدمة من الدول الأعضاء .

٦١١٥

طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول الخاص بإنشاء لجنة التوفيق والمساعدة الحميدة المنوط بها السعي لتسوية ما قد ينشأ من خلافات بين الدول المنضمة الى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ، ينتخب المؤتمر العام الأشخاص التالي بيانهم أعضاء في اللجنة المذكورة كلا منهم لمدة ست سنوات :

السيد اسماعيل انطونيو فارغاس بونيليا ( كوستاريكا )

السيد فانسان امستين ديباسكوالى ( مالطة )

السيد حلليم ابراهيم جريس ( مصر )

السيد جوزيف أ . لوريز ( المملكة المتحدة )

## حقوق المؤلف والحقوق المسماة بالمماثلة

٦١٢

ان المؤتمر العام ،

٦١٢١

يرخص للمدير العام بأن يطبق الاتفاقيات متعددة الأطراف القائمة في مجال حقوق المؤلف وحماية فناني الاداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة، والتي تعنى اليونسكو، وأن يساعد الدول الأعضاء على وضع أو تعديل تشريعاتها الوطنية بهذا الصدد ، لكي يتاح للابداع الفكري ، وهو عامل أساسي في تنمية المعرفة الانسانية ، أن يعزز دوره كمصدر للمعرفة والتقدم عن طريق حمايته حمالة فعالة وكافية ، وبأن يدرس طرائق أعمال حقوق المؤلف ازاء تطور تقنيات النشر واقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ان المؤتمر العام ،

٦١٢٢

يرخص للمدير العام بمواصلة تقديم خدمات المركز الدولي للاعلام بشأن حقوق المؤلف وتطويرها ، ولا سيما لتيسير انتفاع البلاد النامية بالمؤلفات التي من شأنها تشجيع النهوض بالتربية والعلم والثقافة .

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالقرار ٦١٧ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة بشأن احتمال الدعوة لعقد مؤتمر ولسى فى ١٩٧٥-١٩٧٦ لوضع وقرار وثيقة دولية لتلافى الازدواج الضريبي على جعائل حقوق التأليف التى تحول من بلد لآخر ،

١- يقرر أن يدعى فى ١٩٧٧ بالاشترك مع المنظمة العالمية الملكية الفكرية ، لعقد مؤتمر ولسى على مستوى الدول لوضع وقرار الوثيقة المعنية ؛

٢- ويرخص للمجلس التنفيذى باتخاذ الخطوات التالية على أساس التفويض الحالى :

( أ ) اتخاذ قرار بتحديد الدول والمنظمات التى ينبغى دعوتها لهذا المؤتمر الدولى الحكومى ؛

( ب ) تحديد موعد انعقاد المؤتمر ومكانه بالتعاون مع المدير العام ؛

( ج ) وضع جدول أعمال المؤتمر ونظامه الداخلى المؤقت بالتعاون مع المدير العام ؛

٣- ويرجوا المدير العام أن يتخذ كل التدابير الأخرى اللازمة للتحضير للمؤتمر وتنظيمه ؛

٤- ويرخص للمجلس التنفيذى بالعدل عن تنفيذ هذا القرار اذا رأى ذلك على ضوء نتائج أعمال لجنة الخبراء الحكوميين المنصوص عليها فى القرار ٦١٧ الآنف الذكر ؛

٥- كما يطلب الى اللجنة الثانية للخبراء الحكوميين بشأن الازدواج الضريبي على جعائل حقوق المؤلف أن تنظر فى امكانية صياغة اتفاق ثنائى نموذجى يهدف الى تلافى الازدواج الضريبي على جعائل حقوق المؤلف التى تحول من بلد لآخر .

## الاحصاءات

٦١٢

ان المؤتمر العام ،

٦١٢١

يرخص للمدير العام باستمرار تنفيذ البرنامج الخاص بجمع الاحصاءات وتحليلها ونشرها وتحسينها وتوحيدها، ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير خدماتها الاحصائية، وذلك فى مجالات اختصاص المنظمة .

ان المؤتمر العام ،

٦١٢٢

ان يضع فى اعتباره أحكام النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالتفقيات الدولية المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسى ،

وقد بحث الدراسة المبدئية المقدمة من المدير العام عن ملائمة اعتماد وثيقة دولية بشأن توحيد الاحصاءات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا على الصعيد الدولى ( ٣٧/م١٩ ) ،

١- يرى أن من المرغوب فيه أن تعد وثيقة دولية لهذا الغرض ؛

٢- ويقرر أن تتخذ هذه الوثيقة شكل توصية موجهة الى الدول الأعضاء بالمعنى الوارد بالفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسى ؛

٣- ويرخص للمدير العام بأن يدعو، بمقتضى الفقرة ٤ من المادة ١٠ من النظام، لجنة خاصة تكلف باعداد مشروع توصية عن هذا الموضوع يعرض على المؤتمر العام فى دورته العشرين .

ان المؤتمر العام ،

٦١٢٣

ان يضع فى اعتباره أحكام النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالتفقيات الدولية المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسى ،

وقد بحث الدراسة المبدئية المقدمة من المدير العام عن الجوانب الفنية والقانونية المتعلقة بتعديل التوصية الخاصة بتوحيد الاحصاءات التربوية على الصعيد الدولى، التى أقرها المؤتمر العام فى دورته العاشرة فى ١٩٥٨ ( ٣٦/م١٩ ) ،

١- يرى أن من المرغوب فيه تعديل هذه التوصية ؛

٢- ويرخص للمدير العام باعداد مشروع توصية معدلة لعرضها على المؤتمر العام فى دورته العشرين .

## نظم معالجة البيانات والتوثيق

٦١٣

ان المؤتمر العام ،

٦١٣١

يرخص للمدير العام بالاستمرار فى مباشرة وتطوير عمليات نظم معالجة البيانات والتوثيق بغية توفير خدمات المعلومات والتوثيق للدول الأعضاء ومساندة الأنشطة الادارية والبرنامجية للمنظمة .

- ٦٣٢ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٤٣/م١٩ ،  
١- يرى ان انشاء مكتب نظم معالجة البيانات والتوثيق يتفق وقراره ٢١٨/م١٩٢١ ، حيث أن من شأن هذا المكتب أن يسهل تداول المعلومات بين جميع قطاعات السكرتارية ،  
٢- ويسجل بارتياح الكيفية التي تم بها نقل الأنشطة الى الجهاز الجديد ؛  
٣- ويوافق على الزيادة التدريجية في أنشطة المكتب الجديد مساندة للبرنامج ؛  
٤- ويدعو المدير العام الى تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في ١٩٧٨ عما يطرأ على الموقف من تطورات فيما يتعلق بنظم معالجة البيانات والتوثيق .

## ٦٤٤ اعلام الجمهور

- ٦٤٤١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بتشغيل دائرة لاعلام الجمهور تستهدف تعزيز التفاهم الدولي وحقوق الانسان ، وقرار سلام دائم قائم على العدل وارساء نظام اقتصادى دولى جديد ، عن طريق تعريف عامة الجمهور على نحو أفضل بأهداف المنظمة ومثلها العليا وجهودها وانجازتها ، ولا سيما باصدار مطبوعات تشمل " أنباء اليونسكو" و " وقائع اليونسكو" و " رسالة اليونسكو" وبالتشجيع على انشاء أندية اليونسكو ورباطاتها فى الدول الأعضاء ، ومواصلة برنامج قسائم اليونسكو ، وبالاحتفال بذكرى الشخصيات البارزة والأحداث التاريخية الهامة .

## ٦٤٥ سياسة المطبوعات وتطبيقها

- ٦٥١١ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٤١/م١٩ ،  
ولاحظ أن سياسة المنظمة بشأن المطبوعات تقوم على أساس الكثير من قرارات المؤتمر العام وقرارات المجلس التنفيذى ، وبصفة خاصة القرار ٧١٨/م١٩٢١ .  
وان يأخذ فى الاعتبار الخبرة المكتسبة من تطبيق هذه القرارات على النحو المبين فى التقرير الموجز بشأن تطبيق سياسة المطبوعات الوارد بالوثيقة ٤١/م١٩ ،  
ونظرا للحاجة الى تحديث هذه النصوص المختلفة وتطويرها للتطورات التى جرت على تقنيات النشر ، وكذلك الى التوليف بينها وجمعها فى وثيقة واحدة تحل ابتداء من الدورة الحالية محل القرارات السابقة عليها ،  
١- يعتمد ال" توجيهات بشأن سياسة اليونسكو فى مجال المطبوعات" الملحقة بهذا القرار ؛  
٢- ويدعو المدير العام الى اتخاذ التدابير التى تكفل تطبيق هذه التوجيهات .

## ملحق توجيهات بشأن سياسة اليونسكو فى مجال المطبوعات

- ١- ان اليونسكو ان تقوم بنشر الكتب ، والدوريات وأوية مصنفاة أخرى انما تتوخى تحقيق الأهداف التالية :  
( أ ) نشر المعلومات عن أهدافها وأنشطتها ؛  
( ب ) تيسير عمليات تبادل المعلومات بين الأخصائيين ؛  
( ج ) نشر نتائج البحوث والدراسات التى تجريها المنظمة بين الجمهور الذى يعنيه الأمر ؛  
وبأنسب الوسائل ؛  
( د ) القيام بدور الناشر والموزع بالنسبة للمخطوطات التى تصدر السكرتارية تكليفا باعدادها عن موضوعات معاصرة ذات أهمية كبرى وذات صلة بأنشطة اليونسكو وموجهة الى جمهور عريض من غير المتخصصين .  
٢- وتحقيقا لهذه الأهداف ، يمكن لليونسكو أيضا :  
( أ ) أن تقوم بدور وكيل أعمال النشر المنوط به نشر المصنفاة التى يحوزها فى صورة ملكية فكرية ، عن طريق حوالة الحق الى هيئات أو جهات عامة أو خاصة تركز نفسها على النشر والدراسات ، ولتنشر المعلومات والمعارف بجميع طرق التعبير الخطى الأخرى ؛  
( ب ) أن تقدم مساعدها ، فى صورة خدمات أو اعانات ، الى أعمال يتولى نشرها أفراد أو منظمات خارجية فى استطاعتهم المساعدة فى تنفيذ برنامج مطبوعات المنظمة ؛  
( ج ) دراسة واقترح تنفيذ أية صور أخرى للنشر - موجودة أو ممكنة - بخلاف النشر على صورة مادة مطبوعة .  
٣- وينبغى أن تسهم المطبوعات فى تحقيق أهداف

فتتجنب كل ما ينال من روح التفاهم والتعاون الدولي وبين أوبتعارض مع القرارات التي اعتمدها اليونسكو وأية وكالة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

- ١- وفيما عدا المطبوعات التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للمنظمة، يستهل كل من المطبوعات الأخرى بكلمة تمهيدية مناسبة تعرض الأسباب التي من أجلها قررت المنظمة إصداره وتعلن عدم مسؤولية المنظمة عن وجهات النظر التي يعتنقها المؤلف أو المؤلفون، وعن الوقائع المعروضة أو الآراء المعرب عنها بخصوص تلك الوقائع.
- ١١- ومن الأمور الهامة أن يجري اختيار مؤلفي النصوص أو المصنفات الأصلية على أوسع قاعدة ممكنة، وينبغي أن يمثل المؤلفون جميع المناطق الجغرافية والثقافية، وكذلك جميع النظم الاجتماعية في العالم، بما في ذلك البلاد حديثة العهد بالاستقلال.
- ١٢- ويمكن نشر المواد الإعلامية الرسمية التي تصدر عن المنظمة باللغات الرسمية، أما في طبعات مستقلة أو في طبعة متعددة اللغات، وبالنسبة للمطبوعات المقرر توزيعها عن طريق الشبكات التقليدية للنشر والبيع، أما مباشرة أو بالتعاون مع ناشر خاص، فإنها تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، حسبما يقتضيه مضمونها واحتياجات الجمهور الذي تخاطبه. وينبغي إجراء دراسات فنية كي تصدر بأقل ثمن ممكن جميع طبعات اللغات المختلفة لبعض المطبوعات، ولا سيما الدوريات.
- ١٣- وينبغي لليونسكو، بالتعاون مع مؤسسات عامة أو خاصة تكلف بترجمة المؤلفات وإصدارها وبضمان أمانة الترجمة، أن تسعى جاهدة لتشجيع نشر بعض المؤلفات باللغات الأقل ذيوغا أو في البلاد التي تتطلب معونة كبيرة في صورة مؤلفات متعلقة بالتدريب أو البحوث.
- ١٤- وتعطى أولوية الحصول على المعونة في إطار برنامج المساهمة للبلاد النامية، وتتضمن، فضلا عن منح الأموال، تقديم المعونة الفنية التي لاغنى عنها في عمليات الترجمة والانتاج والتوزيع.
- ١٥- ويمكن أن يزيد تحويل حقوق المؤلف إلى ناشرين خارجيين من توزيع مطبوعات اليونسكو في العالم أجمع زيادة محسوسة. ويمتج أكبر قدر من التسهيلات الخاصة بتحويل هذه الحقوق للناشرين من البلاد النامية، وللمؤسسات التي لا تستهدف الربح للنشر بلغات أقل ذيوغا، وذلك نظرا للمناطق المحدود للانتاج بتلك اللغات.
- ١٦- وتحمل مطبوعات اليونسكو شعار المنظمة الوحيد، أو شعار الناشر في حالة وجود اتفاق تعاقدى مع ناشر خارجي، على أن يشار على النحو الواجب إلى دور اليونسكو وأسماها في اعداد المصنف، وإلى الملكية الأدبية للمنظمة.
- ١٧- وينبغي ألا يشار في المطبوعات التي تعدها السكرتارية إلى إحدى وحدات البرنامج أو إلى أحد الموظفين باعتبارهم مؤلفي تلك المطبوعات، إلا في حالات خاصة يحددها المدير العام.

المنظمة، كما وردت في الميثاق التأسيسي، وخاصة في ديباجته، ولا سيما أهداف السلم الدولي وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري ودعم الصداقة والتفاهم بين الشعوب. كما ينبغي أن يتحدد مضمونها بصفة أساسية على ضوء البرنامج الذي يعتمده المؤتمر العام وأن ينصب على الموضوعات الكبرى التي يقرها.

٤- وتنقسم مطبوعات اليونسكو إلى الفئات التالية :

- ( أ ) مواد إعلامية ؛
  - ( ب ) دراسات متخصصة ؛
  - ( ج ) دراسات حول موضوعات معينة للنشر بين عامة الجمهور ؛
  - ( د ) مؤلفات عامة للنشر بين عامة الجمهور ؛
  - ( هـ ) مراجع ؛
  - ( و ) خرائط علمية ؛
  - ( ز ) دوريات متخصصة ؛
  - ( ح ) دوريات للنشر بين عامة الجمهور .
- ٥- ان الطابع الدينامي للمنظمة، ونمو التقدم العلمي في عصر يتميز بالتطور الدائم، والمرونة التي يجب ان يتسم بها نشر المعرفة في العالم أجمع بأسرع الطرق وأفضلها وأكثرها اقتصادا، تسمح بالقول بأنه سيكون من الأمور الأساسية في المستقبل القريب النظر في استخدام أشكال أخرى من المطبوعات والوسائل الخطية. وسيكون من بين التزامات اليونسكو أن تكون دائمة اليقظة وأن تسهم عند الحاجة بخبرتها في تطبيق أساليب جديدة صالحة من الناحية الاقتصادية لنشر المعرفة ونتائج البحوث في مجالات التربية والعلم والثقافة.
- ٦- ومن الأمور الأساسية عند اقتراح أحد المطبوعات، بعد مراعاة الخصائص التقنية المقترحة أو النتيجة النهائية المأمولة، التأكد من أنه يمثل أسسب الوسائل وأكثرها فعالية لتحقيق أهداف المنظمة، وأنه يليى احتياجات الجمهور.
- ٧- ومن الضروري أيضا قبل اتخاذ القرار باصدار أحد المطبوعات، التثبت من أنه لا يمكن إصداره بصورة أكثر ملاءمة وفي ظروف مماثلة أو أكثر فعالية من قبل إحدى الدول الأعضاء أو إحدى المنظمات غير الحكومية أو ناشر خاص، وأن إصداره لن يندرج خارج ارجح بينه وبين مصنف آخر سبق إصداره خارج اليونسكو.
- ٨- وينبغي الحرص على أن يكون مضمون مطبوعات اليونسكو بحيث يهتم أكبر عدد ممكن من البلاد والثقافات. ويكون نشر الدراسات المونوغرافية المخصصة للحل بعض المشكلات على الصعيد الوطني أو لبعض الأوضاع المحلية أمرا له ما يبرره إذا كان موضوع الدراسة يتصل مباشرة بتنفيذ بعض البرامج التي اعتمدها المؤتمر العام، وكانت مثل هذه الدراسات المونوغرافية تدخل ضمن خطة محددة وضعتها السكرتارية وتنتشر في إطار مجموعة موجودة بالفعل.
- ٩- ويجب أن تستلم المطبوعات مبدأ الاحترام المتبادل فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك بينها وبين المنظمة،

يجب ألا يغيب عن البال ما ينطوي عليه مبدأ التمويل الذاتي من دلالة على حسن الإدارة وشاهد للتوزيع الأمثل للمطبوعات . وطبيعي ألا تستند هذه القدرة على تحقيق العائد الى عناصر مالية فحسب، وإنما أيضا الى فعالية المطبوعات من حيث دورها في تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة .

٢١- وينبغي للسكرتارية عند تنفيذ برنامجها الخاص بالمطبوعات أن تتعاون وتعاوننا وثيقا في جميع الدول الأعضاء مع اللجان الوطنية، والمنظمات الدولية ولية الحكومية وغير الحكومية، والرابطات المهنية المتخصصة التي تعمل في مجالات اختصاص اليونسكو، وكذلك مع المنظمات التي تمثل صناعات نشر الكتب وتوزيعها .

١٨- وتدرج الكتب والدراسات التي تنوي اليونسكو نشرها خلال فترة مالية معينة في مشروع خطة المطبوعات (الذي الأول للوثيقة م/٥) . ويقوم مجلس المطبوعات بدراسة خطة المطبوعات ، ثم يوافق عليها المدير العام قبل عرضها على المؤتمر العام .

١٩- وينبغي أن تلتزم المنظمة بالقواعد العامة لانتاج الكتب وتوزيعها وبضرورة تطويع تلك السياسة لاحتياجات الدول الأعضاء ، ولا سيما البلاد الأشد احتياجا في المجالات التعليمية والثقافية والعلمية .

٢٠- ويتوقف حسن تنفيذ برنامج المطبوعات على الدعم المالي لصندوق المطبوعات الذي يستهدف ضمان وتشجيع ترويج كتب اليونسكو وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن . ولئن كانت سياسة المطبوعات لاتخضع من الناحية الاقتصادية لمبدأ تحقيق الربح ، فإنه

ان المؤتمر العام ،

٦٥٢

ان يأخذ في الاعتبار أهمية أنشطة مطبوعات اليونسكو من أجل تحقيق أهداف المنظمة وفي سبيل نجاح الأنشطة التي يضطلع بها تنفيذها لبرنامجها ، وبالنظر لما لتنفيذ خطة المطبوعات من أثر ملحوظ على الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو سواء في الدول الأعضاء أو على الصعيد الاقليمي أو الدولي ، وادراكا منه لضرورة تعزيز تعاون الدول الأعضاء ولجانها الوطنية مع اليونسكو في مجال المطبوعات ، سواء على مستوى تخطيط الأنشطة أو على مستوى تنفيذها ، وان يقدر أنه يتعين على المنظمة أن تشجع وتساعد على ترويج المطبوعات في لغات أقل ذيوعا مما يسهم في دعم اللغات والثقافات المختلفة وفي تعزيز التعاون الدولي ونجاح الأنشطة التي يضطلع بها في مجالات اختصاص اليونسكو ،

وان تحده الرغبة في بذل جهود ملموسة تستهدف تحقيق الديمقراطية في تنفيذ برنامج المنظمة ،

يدعو المدير العام الى ،

( أ ) أن يدرس امكانية ايلاء قدر أكبر من الاهتمام ، لدى تنفيذ البرنامج ، لترجمة ونشر كتب اليونسكو ودورياتها . . . الخ ، باللغات الأقل ذيوعا من لغات العمل بالمنظمة ؛  
( ب ) أن يدرس السبل الكفيلة بإشراك الدول الأعضاء بشكل أوثق في سياسة المطبوعات في اليونسكو ، وأن يطلع المؤتمر العام في دورته العشرين على نتائج هذه الدراسة .

ان المؤتمر العام ،

٦٥٣

نظرا لأن اليونسكو استطاعت من خلال نشر الكتب والدراسات أن تنهض بصورة فعالة بدور وكيل أعمال النشر المنوط به نشر الأعمال التي يحوزها في صورة ملكية فكرية ، ومن ناحية أخرى درست واقترحت تنفيذ كل صور النشر الأخرى ، ولكنها لم تقدم مساعدها على نحو ملموس الى مصنفات يتولى نشرها أفراد أو منظمات خارجية ، وان يؤكد دور المطبوعات في تنفيذ برنامج اليونسكو في مجموعه وضرورة تطبيق سياسة في مجال النشر تأخذ في الاعتبار المتطلبات المحددة لمختلف قطاعات البرنامج ،

وبالاحظ أن أهمية البرامج المتعلقة بالتربية تنعكس من حيث الكم في نسبة الكتب والدراسات المخصصة لقطاع التربية على نحو ما يرد بيانه في مشروع خطة المطبوعات ( ١٩/٥ ، الذي الأول ) ،

ويذكر بأن القوة الذاتية الكامنة في طبيعة التربية تتجلى عادة على الصعيد التقني تبعاً للأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بمختلف البلدان ، وأن هذه الخصوصية التي تتسم بها الأوضاع تتطلب تقديم مساهمة متعددة الأشكال ،

ويؤكد على ضرورة توسيع نطاق تبادل المعلومات ليشمل اسهام الاخصائيين الذين لاتدخل لغاتهم في عداد لغات العمل باليونسكو، ومن ثم يتاح توسيع نطاق الحوار بين مختلف الثقافات ،

يدعو المدير العام لأن يدرس بالتشاور مع المجلس التنفيذي سبل تدبير الأموال اللازمة لذلك عن طريق الغاء عدد من الطباعات المعادة ومن المؤلفات التي تعرض نتائج أبحاث سبق أن أنجزتها مؤسسات علمية متخصصة .

## ٧ التعاون من أجل التنمية والعلاقات الخارجية<sup>(١)</sup>

### ٧١ المنهج القطري والتعاون الاقليمي

٧١١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بمواصلة جهوده لتطبيق منهج متماسك ، على مستوى الأقطار والمناطق ، لتعاون  
اليونسكو مع الدول الأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة مع مراعاة :  
( ١ ) موارد البرنامج العادي ؛  
( ٢ ) البرامج القطرية والاقليمية المعانة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؛  
( ٣ ) البرامج الأخرى التي تمول من موارد خارجة عن الميزانية خلاف بامت ؛  
وبأن يسعى ، بالاتفاق مع الدول الأعضاء المعنية ، الى تنسيق الأنشطة الثنائية مع الأنشطة متعددة الأطراف  
في مجالات اختصاص المنظمة .

### ٧١٢ ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالقرار ٦٧١ بشأن التعاون الأوروبي الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة ( باريس ١٩٧٤ ) ،  
ويأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كما وردت بالوثيقة الختامية للمؤتمر ،  
ويلاحظ الى ضرورة ايجاد تعاون واسع النطاق في أوروبا في مجالات اختصاص اليونسكو ، وذلك على أساس  
الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي وتطبيقاً لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ،  
وان يرى أن هذا التعاون الاقليمي ، مع ما يوازيه من التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتدابير الثنائية  
وفيرها من المبادرات ، هو جزء لا يتجزأ من التعاون الثقافي الدولي ، وأنه يسهم بهذه المثابة في دعم السلام  
والأمن العالميين وتعزيز الحقوق الأساسية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاهية لجميع الشعوب ،  
ويقدر أهمية الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو بالفعل على الصعيد الأوروبي ، سواء عن طريق المؤتمرات  
الاقليمية التي تعقدتها على مستوى الوزراء ، أو من خلال نشاط مراكزها الأوروبية ، أو عن طريق الأعمال التي تقوم  
بها اللجان الوطنية لليونسكو ،  
ويرى أن مثل هذا التعاون ، الذي يركز على التقدير المتبادل للمقيم الثقافية لكل بلد ، ينبغي أن يسهم في  
ايجاد جو من السلام والتفاهم يؤدي بالتالي الى دعم الأمن والانفراج في أوروبا ،  
ويذكر بالقرار ٩٣ الذي اتخذته المجلس التنفيذي في هذا الصدد في دورته التاسعة والتسعين ،  
١- يسجل بارتياح الارادة التي عبرت عنها الدول الأوروبية الأعضاء لأن تنمي ، كل في اطار علاقاتها مع  
سائر الدول ، تعاوناً لا يفتأ يزداد توثقاً في مجال التربية والعلم والثقافة ، ولأن تجرى تقييماً دورياً للنتائج التي  
تتحقق ؛  
٢- وينوه بالدور الذي قد تدعى اليونسكو لأن تنهضه في تنفيذ الأحكام المناسبة من الوثيقة الختامية  
الصادرة عن مؤتمر هلسنكي ، بغية الاسهام في تنمية التعاون الاقليمي في مجالات اختصاصها ، طبقاً لروح الوثيقة  
الختامية ونصها ؛

### ٣- ويوصي الدول الأعضاء بالمنطقة الأوروبية بما يلي :

( أ ) توسيع نطاق التعاون بكل السبل والوسائل المناسبة ، على أساس اتفاقات وترتيبات اذا اقتضى  
الأمر ذلك ؛

( ب ) مواصلة الأنشطة الاقليمية التي ينص عليها برنامج وميزانية اليونسكو لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ على  
أساس اقتراحات مقبولة من الاطراف المعنية وبمشاركة كل المعنيين بالأنشطة التربوية والعلمية  
والثقافية وأنشطة الشباب ، الخ . . . . . على أوسع نطاق ممكن ؛

( ج ) تقديم مقترحات الى المدير العام في الوقت المناسب وباتفاق مشترك ، بشأن أشكال جديدة من  
التعاون الأوروبي بضمنها مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩-١٩٨٠ ، لكي تسهم في تنفيذ  
أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ؛

### ٤- ويدعو المدير العام الى :

( أ ) أن يتخذ التدابير اللازمة ويولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ مشروعات التعاون الأوروبي والأنشطة  
المتصلة بالمساهمة التي تستطيع اليونسكو تقديمها في سبيل تنفيذ الأحكام المتصلة بمجال عملها  
والواردة بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي والتي اتفقت الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية على أن  
بضمنها مشروع البرنامج لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ؛

( ١ ) اعتمدت هذه القرارات ، بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، في الجلستين العامين السابعة والعشرين والثامنة  
والعشرين ، في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- (ب) أن يعد تقريراً عن مساهمة اليونسكو في تنفيذ الأحكام المتصلة بمجال عملها والواردة بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، يقدم لاجتماع بلغراد الذي تنص الوثيقة الختامية على عقده في ١٩٢٧ ، في حالة ما إذا دعاه الاجتماع الى ذلك ؛
- (ج) أن يشجع ويدعم المبادرات التي قد تتخذها الدول الأعضاء ولجانها الوطنية بهدف تعزيز التعاون الأوروبي على الصعيد بين الاقليمي وشبه الاقليمي في مجالات اختصاص اليونسكو ، وطبقاً لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي .

## ٧٢٢ الخدمات المساندة للأنشطة الميدانية

- ٧٢٢١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام باتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي يتم في حينه وعلى نحو فعال تنفيذ المشروعات الميدانية التي يخطط لها بالدول الأعضاء في مجالات اختصاص اليونسكو وتمول من الميزانية العادية للمنظمة أو من مصادر خارجية عن الميزانية .
- ٧٢٢٢ ان المؤتمر العام ،  
ان يضع في اعتباره الرغبة السائدة بين الدول الأعضاء في اضافة مزيد من اللامركزية على أنشطة اليونسكو ، والخطوات التي اتخذها المدير العام فعلاً في هذا الصدد ،  
١- يوصي المدير العام ، كجزء من سياسة اللامركزية هذه ، بما يلي :  
( أ ) أن يتشاور بصورة متزايدة مع الدول الأعضاء ولجانها الوطنية ، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة كلما كان ذلك ملائماً ، لتحقيق مزيد من المشاركة في صياغة برامج اليونسكو وتقييم أنشطة برنامجها ؛  
( ب ) أن يشرك الدول الأعضاء ولجانها الوطنية بصورة متزايدة في تنفيذ أنشطة برنامج اليونسكو ، عن طريق منح عقود من الباطن أو غير ذلك من أساليب التنفيذ الملائمة ؛  
( ج ) أن يواصل دعم المكاتب والمراكز الاقليمية وأن يزودها بالموظفين اللازمين دون تجاوز الحدود الأقصى لاجمالي عدد الوظائف ، خاصة عن طريق انتهاج سياسة لاعادة توزيع الموظفين ، لكسب يتسنى لهذه المكاتب والمراكز تلبية احتياجات الدول الأعضاء بصورة أفضل ؛  
( د ) أن يعتمد ، في اختيار الخبراء والمستشارين اللازمين لمشروعات اليونسكو في منطقة ما ، الى الاستعانة الى أقصى حد ممكن بالخبراء الموجودين في المنطقة المعنية ذاتها ؛  
٢- يتشاور الدول الأعضاء أن ترد بسرعة على كافة الاستشارات التي تتلقاها من المدير العام .

## ٧٢٣ التعاون مع المنظمات والبرامج الدولية الحكومية وغير الحكومية

- ٧٢٣١ ان المؤتمر العام ،  
يرخص للمدير العام بما يلي :  
( ١ ) الاستمرار في التنسيق بين أنشطة اليونسكو وأنشطة سائر الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والاقليمية والوطنية بغية التوصل الى عمل متكامل ، وبصفة خاصة وضع مناهج ورسم استراتيجيات قطاعية تستهدف تسريع عملية التنمية وتحسين التعاون الدولي ولا سيما عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واقامة الاتصالات مع مصادر التمويل الدولية والاقليمية والوطنية الحكومية وغير الحكومية والتعاون معها للاسهام في تعزيز الأنشطة الميدانية بالدول الأعضاء ؛  
( ٢ ) تنمية التعاون بين اليونسكو والمنظمات الدولية غير الحكومية المختصة عن طريق اشرافها بصورة مستمرة في اعداد البرنامج وتنفيذه .
- ٧٢٣٢ ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بالتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي أقرها في دورته الحادية عشرة وعدها في دورته الرابعة عشرة ، ولا سيما المادة السادسة -٧ المتعلقة بالاعانات ،  
١- يقرر ألا يتجاوز المبلغ الاجمالي للاعانات التي تقدم للمنظمات الدولية غير الحكومية لكل فصل من فصول البرنامج المبالغ التالية :

٢٠٢ ٠٠٠	الفصل الأول : التربية
٥٢٣ ٨٠٠	الفصل الثاني : العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات التنمية
٤٩٥ ٠٠٠	الفصل الثالث : العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها
١١٣٣ ٠٠٠	الفصل الرابع : الثقافة والاعلام
١٠٢ ٨٠٠	الفصل الخامس : البرنامج العام للمعلومات
٣٨ ٧٠٠	الفصل السادس : حقوق المؤلف والاحصاءات وخدمات البرنامج
٢٤٩٥ ٣٠٠	المجموع

٢- ويطلب من المدير العام أن يعهد الى المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة، بالقدر الذي يتناسب مع حسن تنفيذ البرنامج، بالقيام بمهام محددة بموجب ترتيبات تعاقدية لتنفيذ أنشطة معينة وافق عليها المؤتمر العام.

٧٣٣

ان المؤتمر العام ،

وقد درس التقرير السداسي للمجلس التنفيذي بشأن المنظمات الدولية غير الحكومية من الفئتين (أ) و (ب) (٣٨/م١٩) ،

وان يذكر بالمادة الحادية عشرة، الفقرة ٤، من الميثاق التأسيسي بشأن الترتيبات المناسبة " لتسهيل التشاور وتأمين التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية " ،

١- يعرب عن ارتياحه لما تتسم به الوثيقة من ايجاز في العرض ولما تتضمنه من تعليقات وتقييمات ؛  
٢- ويعرب أيضا عن ارتياحه للاسهام الذي قدمته المنظمات الدولية غير الحكومية من الفئتين (أ) و (ب) في مجموعها لأنشطة اليونسكو ؛

٣- ويلاحظ أن الاعانات التي منحت للمنظمات الدولية غير الحكومية الأربع والأربعين أثناء الفترة موضع الدراسة قد أتاحت لها تقديم " مساهمة فعالة في تحقيق أهداف اليونسكو كما حددها الميثاق التأسيسي وفي تنفيذ جزء هام من برنامج اليونسكو " ، وفقا للمادة السادسة-١ من التوجيهات الخاصة بمنح تلك الاعانات ؛  
٤- كما يلاحظ أن العقود المبرمة مع المنظمات الدولية غير الحكومية خلال هذه الفترة كانت أداة فعالة في تنفيذ برنامج اليونسكو ؛

٥- ويرى أن المنظمات الدولية غير الحكومية ينبغي أن تخضع للفحص الدقيق، كل حالة على حدة ،على ضوء التوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية ؛  
٦- ويرى أن تستمر اليونسكو في منح المنظمات الدولية غير الحكومية اعانات لا يقل مجموعها الكلي عما هو عليه ، وأن يخضع ما تتلقاه من اعانات للفحص الدقيق لكل حالة على حدة على ضوء التوجيهات التي تحدد شروط منحها ؛

٧- ويطلب مواصلة وتطوير سياسة التعاقد مع المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة من أجل تنفيذ البرنامج ، على ألا تخفض الاعانات التي تتلقاها الآن بالفعل ؛

٨- ويشكر المنظمات الدولية غير الحكومية للطريقة الفعالة التي استخدمت بها مالدبيها من موارد ومكانيات لاشراك مختلف الدوائر العلمية والثقافية والتعليمية التي تمثلها في تنفيذ برنامج اليونسكو ولتعريف أعضائها باستمرار ببرامج اليونسكو وأنشطتها ؛

٩- ويدعو المنظمات الدولية غير الحكومية التي يستشيرها المدير العام بشأن اعداد مشروع البرنامج والميزانية ، لأن ترد بمزيد من السرعة وبأعداد أكبر على هذه الاستشارات ؛

١٠- ويعرب عن أمله في أن تعكس المنظمات الدولية غير الحكومية في مجموعها، وعلى نحو متزايد ، جميع مجالات النشاط الفكري المرتبطة بعمل اليونسكو والتي يشكل تنوعها سمة تميز الأوضاع العالمية الراهنة ، وأن تشارك تلك المنظمات بمزيد من الايجابية في تنفيذ البرامج الكبرى لليونسكو ؛

١١- ويعرب من جد يدع عن أمله في أن تضاعف المنظمات الدولية غير الحكومية جهودها لتوسيع نطاق شمولها الجغرافي سواء بالنسبة لتشكيلها أو أنشطتها ؛

١٢- ويدعو المدير العام الى مواصلة دراسة التدابير الكفيلة بتشجيع توسيع نطاق الشمول الجغرافي للمنظمات الدولية غير الحكومية ؛

١٣- ويدعو المدير العام الى أن يشرك المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة أوثق، كل في مجالات اختصاصها، في تنفيذ بعض جوانب برنامج اليونسكو، مع الحرص على التزامها بسلك يتفق مع قرارات المؤتمر العام التي تخصها فضلا عن الالتزام بمبادئ الميثاق التأسيسي والمعايير المقررة ؛

١٤- ويطلب من المدير العام دراسة المعايير المنظمة لمنح الاعانات ورفع تقرير بذلك الى المجلس التنفيذي قبل الدورة العشرين للمؤتمر العام.

ان المؤتمر العام ،

٧٣٤

ان يذكر بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧١ " باعادة كل حقوق جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة اليها وبطرد ممثلي تشانج كاي شيك فوراً من المكان الذي يحتلونه بطريقة غير شرعية في منظمة الأمم المتحدة وفي كل المنظمات المتصلة بها" ، ويذكر في الوقت نفسه بالقرار ٦٥١ الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة بشأن المنظمات الدولية غير الحكومية التي لهاعلاقات مع اليونسكو ولها هيئات أو عناصر على اتصال بتشانج كاي تشييك وتنتحل اسم الصين بطريقة غير مشروعة ، ويسجل بارتياح أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد استبعدت بالفعل ، تطبيقاً للقرارات الصادرة عن اليونسكو بهذا الشأن ، الهيئات والعناصر المتصلة بزمرة تشانج ، ويلاحظ بعين القلق ، أن هناك هيئات أو عناصر على صلة بزمرة تشانج وتنتحل اسم الصين أو تستخدم أسماء أخرى بطريقة غير مشروعة تواصل ممارسة نشاطات غير شرعية داخل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات مع اليونسكو ،

١- يعيد بناء على ذلك تأكيد القرار ١٨/م ١/٦٥١ ويطلب من جميع المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات مع اليونسكو والتي مازالت تشترك فيها هيئات أو عناصر على اتصال بزمرة تشانج وتنتحل اسم الصين أو تستخدم أسماء أخرى بطريقة غير مشروعة ، باتخاذ التدابير لاستبعاد هذه الهيئات أو العناصر فوراً وقطع كل علاقاتها مع اليونسكو ،

٢- ويدعو المدير العام الى أن :

- ( أ ) يبلغ هذا القرار الى كل المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات مع اليونسكو ؛  
 ( ب ) ويطلب من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية أن تبلغه ماتتخذه من اجراءات تنفيذ هذا القرار ؛  
 ( ج ) ويتخذ التدابير الأخرى التي يراها ضرورية لحث المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية على اتخاذ الاجراءات استجابة لهذا القرار ؛  
 ( د ) ويرفع تقريراً عن هذا الموضوع الى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة بعد المائة .

## التعاون مع اللجان الوطنية

٧٣٤

ان المؤتمر العام ،

٧٣٤١

ان يأخذ في اعتباره تنوع تنظيمات اللجان الوطنية وأساليب عملها ، وحق كل بلد في وضع الترتيبات التي تتلاءم وظروفه الخاصة ،

ونظراً لأهمية اللجان الوطنية باعتبارها هيئات للمشورة والاتصال والتنفيذ والاعلام على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ، وبخاصة في اطار العلاقات فيما بين الدول الأعضاء وبينها وبين السكرتارية ، ونظراً كذلك لدورها التجديدي في مجالات برنامج المنظمة ،

١- يدعو الدول الأعضاء الى :

- ( أ ) أن تنفذ المادة السابعة من الميثاق التأسيسي بشأن انشاء اللجان الوطنية تنفيذاً كما مـلا ، بأن تكفل في نطاق اللجان المذكورة تمثيلاً واسعاً للسلطات الحكومية والمنظمات المهنية الوطنية والمؤسسات الجامعية وجماعات العمال المنظمة ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين التربية والعلم والثقافة والاعلام والمعنية بشؤون التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية وتعزيز حقوق الانسان ؛  
 ( ب ) أن تستعين بصورة متزايدة وعلى جميع المستويات باللجان الوطنية في اعداد برنامج اليونسكو وتنفيذه وتقييمه ؛  
 ( ج ) أن تزود لجانها الوطنية بقدر كاف من الموظفين الدائمين والموارد المالية والسلطة لكي تتيح لها أداء مهامها بكفاءة حقيقية ، وتمكنها بالتالي من زيادة مشاركتها في أنشطة المنظمة  
 ( د ) أن تدعم الصلات بين اللجان الوطنية والوفود الدائمة لبلادها لدى اليونسكو ؛

٢- ويرخص للمدير العام بما يلي :

- ( أ ) أن يساعد بكافة الوسائل الممكنة وبناء على طلب الدول الأعضاء ، في انشاء وتطوير اللجان الوطنية بهدف زيادة كفاءتها في مباشرة مسؤولياتها باعتبارها هيئات للمشورة والاتصال والتنفيذ والاعلام ، ودعم مشاركتها في اعداد برنامج اليونسكو وتنفيذه وتقييمه ؛

(ب) أن يعد بالتشاور مع اللجان الوطنية ، مشروع ميثاق للجان الوطنية يعرض من خلال المجلس التنفيذي على المؤتمر العام في دورته العشرين لاعتماده .

٧٤٢

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بأن اللجان الوطنية تشكل أداة فريدة نص عليها ميثاق اليونسكو التأسيسي لكي تعمل ، ضمن مهامها الأخرى ، على تعزيز التعاون داخل الدول الأعضاء وفيما بينها في مجالات التربية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والثقافة والاعلام ،

ويضع في الاعتبار أهمية اللجان الوطنية بوصفها هيئات للمشورة والاتصال والاعلام والتنفيذ على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ،

ويلاحظ أن توصيات الاجتماعات والمؤتمرات شبه الاقليمية والاقليمية للجان الوطنية تنص على تدابير عملى محددة ومدروسة جيدا تنعكس فيها آراء طليعة اخصائى التربية والعلوم والثقافة والاعلام وآراء الأوساط الاكاديمية فى مختلف بلاد المنطقة ،

ويقر بأن المدير العام قد أحدث زيادة كبيرة فى المبالغ المخصصة للتعاون مع اللجان الوطنية ،

١- يحث الدول الأعضاء والمدير العام على تعزيز ومضاعفة الأنشطة الهادفة الى تنفيذ توصيات الاجتماعات والمؤتمرات الأخيرة شبه الاقليمية والاقليمية والمشاركة بين المناطق للجان الوطنية؛

٢- ويدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس بجدية التوصيات التى صدرت عن تلك الاجتماعات والمؤتمرات ، وتحديث زيادة مناسبة فى الموارد المخصصة للجان الوطنية من أموال وسوظفين كي يتسنى لها تنفيذ التوصيات الموجهة اليها ؛

٣- ويدعو المدير العام الى العمل على أن تنعكس الى أقصى حد ممكن فى البرامج والميزانيات المقبلة توصيات هذه الاجتماعات والمؤتمرات فيما يتعلق بكل من قطاعات اليونسكو، وذلك فى القرارات المقترحة للقطاعات المعنية وخطط عملها ؛

٤- ويطلب من المدير العام أن يواصل توطيد أو اصر التعاون بين اللجان الوطنية وبين مراكز اليونسكو ومكاتبها الاقليمية ؛

٥- ويدعو المدير العام الى السعى فى اطار البرنامج والميزانية الحاليتين الى تنفيذ التوصيات التى صدرت عن اجتماعات اللجان الوطنية ومؤتمراتها شبه الاقليمية والاقليمية والمشاركة بين المناطق .

## برنامج المساهمة

٧٥

ان المؤتمر العام ،

٧٥١

يرخص للمدير العام بالمشاركة فى أنشطة الدول الأعضاء على المستوى الوطنى أو الاقليمى أو الدولى وفقا للمبادئ والشروط التالية :

### أ- المبادئ

١- يحق لجميع الدول الأعضاء طلب معونة فى اطار هذا البرنامج فى المجالات المبينة فى البرنامج الذى يعتمده المؤتمر العام .

٢- لا يجوز تقديم المعونة الا بناء على طلب كتابى توجهه الى المدير العام دولة عضواً أو مجموعة من الدول الأعضاء أو منظمة دولية حكومية .

٣- يجوز منح المعونة الى :

( أ ) دول أعضاء أو أعضاء منتسبة ؛

( ب ) أقاليم لا تتمتع بالاستقلال الذاتى ، أو أقاليم تحت الوصاية ، عندما تطلب ذلك كتابيا الدولة المسؤولة عن تسيير شؤون العلاقات الخارجية للاقليم المعنى ؛

( ج ) مؤسسات غير حكومية ، وطنية أو دولية أو اقليمية ، تعمل فى مجالات اختصاص اليونسكو ، بشرط أن يوجه الطلب الى المدير العام نيابة عن المؤسسة الوطنية من حكومة الدولة العضو التى توجد المؤسسة فى أراضيها ، ونيابة عن المؤسسة الدولية أو الاقليمية من حكومة أو حكومات دولة أو أكثر من الدول الأعضاء المعنية ؛

( د ) منظمات دولية حكومية عندما تستهدف المعونة المطلوبة الاسهام فى أنشطة تعنى مباشرة عدة دول أعضاء وحين تكون هذه المعونة ذات صلة مباشرة ببرنامج اليونسكو ؛

- (هـ) منظمة الوحدة الأفريقية عند ما تستهدف المعونة المطلوبة الاسهام فى أنشطة تعنى مباشرة حركات التحرير الأفريقية التى تعترف بها المنظمة المذكورة وحين تكون هذه المعونة ذات صلة مباشرة ببرنامج اليونسكو ؛
- (و) جامعة الدول العربية عند ما تستهدف المعونة المطلوبة الاسهام فى أنشطة تعنى مباشرة منظومة التحرير الفلسطينية التى اعترفت بها الجامعة المذكورة وحين تكون هذه المعونة ذات صلة مباشرة ببرنامج اليونسكو .
- ٤- لا تقدم المعونة الا على أساس اتفاق كتابى بين اليونسكو والحكومة أو الحكومات أو المنظمة الدولية الحكومية المعنية . ويجوز أيضا عقد هذه الاتفاقات مع لجان وطنية لليونسكو حينما تكون هذه اللجان قد خولت رسميا هذا الحق من قبل حكومة الدولة العضو أو العضو المنتسب التى يصدر عنها الطلب . وتحدد الاتفاقات شكل المعونة وطرائقها ، وتتضمن كجزء لا يتجزأ من الاتفاق ذاته شروط المساهمة المذكورة فى القسم (ب) أدناه كما تتضمن جميع الشروط الأخرى التى تحدد بالاتفاق بين الطرفين .
- ٥- يجوز أن تتمثل المعونة فى ايفاد اخصائين أو تقديم منح دراسية أو فى التزويد بالمواد والوثائق . واذ كان الأمر يتعلق بحلقات دراسية أو باجتماعات أو مؤتمرات ، يمكن أيضا أن تتمثل المعونة فى تقديم خدمات الترجمة التحريرية والفورية ، أو تحمل نفقات سفر المشتركين ، أو ايفاد مستشارين أو تقديم خدمات أخرى .
- ٦- ويجوز أيضا أن تمنح معونة لمشروعات محددة فى شكل مساهمة مالية ، بشرط :  
( أ ) ألا يتجاوز مقدار المساهمة مبلغ . . . ١٥ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ؛  
( ب ) أن يقرر المدير العام أن مثل هذه المعونة هى أنجع وسيلة لتنفيذ برنامج اليونسكو فى المجالات التى يحدد ها المؤتمر العام ؛  
( ج ) أن تقدم تقديرات مالية مناسبة للمشروعات المزمع تنفيذها .
- ٧- يسترشد المدير العام ، فى اختيار الطلبات التى يستجاب لها فى اطار هذا البرنامج ، بما يلى :  
( أ ) احتمالات أن تيسر المعونة المشاركة الايجابية من جانب الجهة المستفيدة فى برنامج اليونسكو وأن تسهم فى التعاون بين الدول وتعزز النشاط التجريبي والتجديدي ؛  
( ب ) الرغبة فى تحقيق توزيع جغرافى عادل للمعونة التى تقدم فى اطار هذا البرنامج .

#### ب- الشروط

- ٨- يعلق منح المعونة على قبول الدولة العضو أو الهيئة المستفيدة الشروط التالية :
- ( أ ) أن تتحمل المسؤولية المالية والادارية الكاملة عن تنفيذ الخطط والبرامج التى تقدم لها المعونة ؛  
( ب ) أن تقدم الدولة العضو أو الهيئة المعنية الى المدير العام فى حالة تقديم مساهمة مالية ، عقب انتهاء المشروع ، بيانا مؤداه أن الأموال قد استخدمت لتنفيذ المشروع ، وأن ترد الى اليونسكو الرصيد الذى لم يستخدم من هذه الأموال ؛  
( ج ) أن تتكفل ، اذا كانت المعونة تتمثل فى تقديم منح دراسية ، بنفقات جوازات السفر والتأشيرات والفحص الطبى للمستفيدين بالمنح ، وبدفع مرتباتهم أثناء اقامتهم فى الخارج ، وأن تضمن لهم بعد عودتهم عملا فى المجال الذى يكونون قد تلقوا تدريبا للعمل فيه ؛  
( د ) أن تتولى صيانة كل ما تقدمه اليونسكو من معدات أو مواد والتأمين عليها ضد جميع الأخطار من وقت وصولها الى غايتها . وتظل هذه المعدات وهذه المواد ملكا لليونسكو مالم تقرر اليونسكو صراحة وكتابة غير ذلك ؛  
( هـ ) أن تتولى تسوية جميع الدعاوى المقدمة من الغير ضد اليونسكو أو ضد موظفيها أو غيرهم من الأشخاص الذين تستخدمهم لتنفيذ هذا القرار وأن تجعل اليونسكو والأشخاص سالفى الذكر فى حل من أية دعاوى أو مسؤوليات تنشأ عن العمليات المشار اليها فى هذا القرار ، فيما عدا الحالات التى تنفق فيها اليونسكو والدولة العضو المعنية على أن هذه الدعاوى أو المسؤوليات قد نجمت عن اهمال جسيم أو خطأ متعمد من جانب الأشخاص المذكورين ؛  
( و ) أن تمنح موظفى برنامج المساهمة الذين هم من موظفى اليونسكو الامتيازات والحصانات المنصوص عليها بالمادتين ٦ و ٧ من الاتفاقية الخاصة بالامتيازات والحصانات التى تتمتع بها الوكالات المتخصصة ، وأن تمنح موظفى برنامج المساهمة الذين ليسوا موظفين باليونسكو ، الامتيازات والحصانات المشار اليها فى الفقرة ٣ من الملحق الرابع بالاتفاقية المذكورة ، وأن تعفى أجورهم من الضرائب ولا تخضعهم للتدابير التقييدية المتعلقة بالهجرة اليها أو لاجراءات تسجيل الأجانب . وألا يوضع أى قيد على الحق فى دخول البلد والاقامة فيه للأشخاص الوارد ذكرهم فى هذه الفقرة الفرعية وكذلك جميع الأشخاص الذين يدعون الى الاشتراك فى اجتماعات أو حلقات دراسية أو مؤتمرات أو دورات تدريبية ، كما لا يوضع أى قيد على حق هؤلاء الأشخاص فى مغادرة البلد ، الا فى حالة اتيان أو اغفال أعمال لا تتعلق ببرنامج اليونسكو للمساهمة .

٩- اذا طلبت الدولة العضو المعنية تزويدها بموظفين للمعونة التنفيذية (يونسكو باس) لتنفيذ مشروع من المشروعات الداخلة في برنامج المساهمة ، يجوز للمدير العام أن يوقف تطبيق ما قد تدعو الضرورة الى ايقاف تطبيقه من أحكام هذا القرار.

## ٧ (أ) الاعتماد العام للأنشطة الميدانية

٧٧١

ان المؤتمر العام ،

ان يدرك الحاجة الى الاستجابة بمزيد من السرعة لطلبات المعونة الفنية التي تقدمها الدول الأعضاء ، ولا سيما الدول حديثة الاستقلال ، من أجل تخطيط الأنشطة الميدانية والشروع فيها في مجالات استراتيجية وشيقة الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث لا تتوفر تلك المعونة على الفور في اطار البرامج الحالية للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ،  
ويأخذ علما بالرأى الذى أعرب عنه المجلس التنفيذى في دورته الثامنة والتسعين بأن من المرغوب فيه انشاء اعتماد لتلبية الطلبات العاجلة التي تقدمها الدول الأعضاء للحصول على المعونة ( ٩٨ م/قرار ٤٢ ، الفقرة ٤١ ) ،

١- يرخص للمدير العام بأن ينشئ في اطار الميزانية العادية اعتمادا عاما بمبلغ . . . . ١٠٠ دولار ، يجوز تجديده حيثما أمكن من موارد خارجة عن الميزانية ، لتلبية الطلبات العاجلة من الدول الأعضاء للحصول على معونة فنية للأنشطة الميدانية ؛

٢- ويطلب من المدير العام أن يقدم بيانات عن استخدام هذا الاعتماد في تقريره الذى يقدمه كل عامين الى المؤتمر العام والمجلس التنفيذى عن أوجه نشاط المنظمة .



٨ر١ قرار بفتح الاعتمادات المالية للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨

٨ر١١ يقرر المؤتمر العام ما يلي :

أولاً - البرنامج العادي

أ - الاعتمادات المالية

(أ) يعتمد بموجب القرار مبلغ ٤١٣.٠٠٠ ٢٢٤ دولار للفترة المالية ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، من أجل الأغراض المبينة في جدول الاعتمادات التالي :

المبلغ دولار	أبواب الاعتمادات
	<u>الباب الأول - السياسة العامة</u>
١ ٦١٦ ٠٠٠	١ - المؤتمر العام
٤ ٠٩٧ ٠٠٠	٢ - المجلس التنفيذي
٦٨٩ ٠٠٠	٣ - مكتب المدير العام
٢١١ ٠٠٠	٤ - المراجعة الخارجية للحسابات
١٩٥ ٠٠٠	٥ - التفتيش المشترك
٣٣٥ ٠٠٠	٦ - الاسهام في لجنة الخدمة المدنية الدولية
٧ ١٤٣ ٠٠٠	المجموع ( الباب الأول )
	<u>الباب الثاني - تنفيذ البرنامج</u>
٤٣ ٦٧٦ ٠٠٠	١ - التربية
٢ ٥٢٨ ٠٠٠	أ - مكتب التربية الدولي
٢٥ ٧٢٣ ٠٠٠	٢ - العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات التنمية
١١ ٩١٧ ٠٠٠	٣ - العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها
٢٠ ٧١١ ٠٠٠	٤ - الثقافة والاعلام
٥ ٢٥٦ ٠٠٠	٥ - البرنامج العام للمعلومات
١٩ ٣٣٣ ٠٠٠	٦ - حقوق المؤلف والاحصاءات وخدمات البرنامج
١٦ ٧٥٣ ٠٠٠	٧ - التعاون من أجل التنمية والعلاقات الخارجية
١٢٥ ٠٠٠	٧أ - اعتماد عام للأنشطة الميدانية
١٤٦ ٠٢٢ ٠٠٠	المجموع ( الباب الثاني )

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الخامسة والثلاثين ، في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

الباب الثالث - مساندة البرنامج والشؤون الادارية

٢٠ ٨٣١ ٠٠٠

الباب الرابع - خدمات المطبوعات والمؤتمرات واللغات والوثائق

١ - مكتب مطبوعات اليونسكو

٢ - مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق

٣ ٨٠٦ ٠٠٠

١٤ ٠٩٣ ٠٠٠

١٧ ٨٩٩ ٠٠٠

المجموع ( الباب الرابع )

١٦ ٨١١ ٠٠٠

الباب الخامس - المصروفات العمومية

٢٠٨ ٧٠٦ ٠٠٠ المجموع الفرعى ( الابواب من الاول الى الخامس)

١٣ ٤٤٠ ٠٠٠

الباب السادس - احتياطي الميزانية

٥ ٧٥٤ ٠٠٠

الباب السابع - المصروفات الرأسمالية

٢٢٧ ٩٠٠ ٠٠٠ المجموع الفرعى ( الابواب من الاول الى السابع)

( ٣ ٤٨٧ ٠٠٠ )

الباب الثامن - اعتماد تقلبات أسعار العملة

٢٢٤ ٤١٣ ٠٠٠ المجموع الكلى للاعتمادات

(ب) يمكن الارتباط بمصروفات فى حدود مجموع الاعتمادات المقررة، وذلك وفقا لقرارات المؤتمر العام ولوائح المنظمة، علما بأنه :

(١) لا يجوز استخدام احتياطي الميزانية المدرج بالباب السادس الا بعد استنفاد جميع امكانيات نقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية من الأول الى الخامس، وبشرط موافقة المجلس التنفيذي، على أن يكون ذلك قاصرا على الغرضين التاليين :

مواجهة زيادة النفقات التى تطرأ خلال فترة العامين - وفقا لقرارات المؤتمر العام - على تكاليف الموظفين المدرجة فى الابواب من الأول الى الخامس من الميزانية ؛

مواجهة الزيادة التى تطرأ خلال فترة العامين على نفقات السلع والخدمات المدرجة فى الابواب من الأول الى الخامس من الميزانية .

وينقل أى مبلغ يستخدم بمقتضى هذا الترخيص من هذا الباب من أبواب الميزانية الى بند الاعتمادات المعنى باتفاقه .

(٢) يعتمد المدير العام اثناء تنفيذ الميزانية الى تخفيض الاعتمادات المدرجة بالابواب من الاول الى السابع بجدول الاعتمادات المشار اليه فى (أ) اعلاه من أجل تصفية التسوية السلبية فى الباب الثامن من جدول الاعتمادات . واذا أعطى سعر الصرف المعمول به فى الامم المتحدة بين الدولار الأمريكى والفرنك الفرنسى مقدارا من الفرنكات الفرنسية أكبر مما يعطيه السعر ( ٩٠ فرنك فرنسى ) المتخذ اساسا لوضع اجمالى الاعتمادات ، فان المبالغ المتوفرة فى الابواب من الاول الى السابع ينقلها المدير العام الى الباب الثامن .

أما اذا أعطى سعر الصرف المعمول به مقدارا من الفرنكات الفرنسية أقل مما يعطيه السعر المتخذ اساسا ، فيجوز للمدير العام أن ينقل أى اموال متجمعة فى الباب الثامن لتغطية ما يطرأ من عجز فى الابواب من الأول الى السابع .

على أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتاح اموال من الباب الثامن للنقل لاغراض أخرى ، على الرغم من أحكام الفقرتين (ج) و (د) أدناه .

(ج) مع مراعاة أحكام الفقرة (د) أدناه، يجوز للمدير العام، بعد موافقة المجلس التنفيذي، أن ينقل اعتمادات من باب إلى آخر في الميزانية. إلا أنه يجوز للمدير العام في الحالات الخاصة العاجلة أن يجري نقل الاعتمادات من باب إلى آخر في الميزانية على أن يقدم بشأنها بيانات مكتوبة إلى أعضاء المجلس التنفيذي لدى انعقاد دورة المجلس التالية لهذا الاجراء يطلعهم فيها على تفاصيل عمليات النقل هذه والاسباب التي أوجبتها.

(د) يرخص للمدير العام بأن ينقل اعتمادات من باب إلى آخر في الميزانية فيما يتصل بالنفقات العامة للموظفين، إذا تجاوزت الاحتياجات الفعلية في احد الابواب مبلغ الاعتمادات المخصصة لذلك. وعلى المدير العام في هذه الحالة أن يطلع المجلس التنفيذي في دورته التالية على تفاصيل المبالغ المنقولة بموجب هذا الترخيص.

(هـ) يرخص للمدير العام، بموافقة المجلس التنفيذي، بأن يضيف الى الاعتمادات التي أقرت بالفقرة (أ) أعلاه، النفقات المتعلقة بالخدمات الادارية والميدانية اللازمة لتنفيذ مشروعات برنامج الامم المتحدة للتنمية، يقدر ما يثبت أن حجم تلك المشروعات قد زاد عما كان متوقعا وأن الخدمات الاضافية اللازمة لمساندتها يمكن تمويلها من المساهمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الى اليونسكو على سبيل النفقات الادارية للوكالة المنفذة خلال عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ فضلا عن المبلغ المبين بالفقرة (٣) من الملاحظة رقم ١ على هذا القرار. أما اذا ثبت أن حجم المشروعات ومقدار الخدمات اللازمة لمساندتها أقل مما كان متوقعا، فإنه يرخص للمدير العام بأن يتخذ، بموافقة المجلس التنفيذي، التدابير الكفيلة بخفض الاعتمادات التي أقرت بالفقرة (أ) أعلاه.

(و) يرخص للمدير العام، بموافقة المجلس التنفيذي، بأن يضيف الى الاعتمادات التي أقرت بمقتضى الفقرة (أ) أعلاه، أية أموال ترد من الهبات والمساهمات الخاصة، للاتفاق على أنشطة ينص عليها البرنامج المعتمد للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨.

(ز) لا يجوز أن يتجاوز العدد الاجمالي للوظائف الثابتة بالمقر الرئيسي للمنظمة وبالميدان، والمحملة على الاعتمادات الواردة بالفقرة (أ) أعلاه، ٢٤٦٢ وظيفة في ١٩٧٧ و ٢٤٧٥ في ١٩٧٨ (انظر الملاحظة رقم ٢ أدناه). إلا انه يجوز للمدير العام أن ينشئ وظائف اضافية بصفة مؤقتة بما يتجاوز ذلك المجموع، اذا اقتنع بان هذه الوظائف لازمة لتنفيذ البرنامج ولحسن سير العمل بالمنظمة، ولا تستوجب نقل اعتمادات يقتضى الحصول على موافقة المجلس التنفيذي.

#### ب - الإيرادات المتنوع

(ح) للتمكن من حساب اشتراكات الدول الاعضاء، يعتمد تقدير الإيرادات المتنوعة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ بمبلغ ١١٣.٠٠٠ دولار (انظر الملاحظة رقم ١ أدناه).

#### ج - اشتراكات الدول الأعضاء

(ط) وعلى ذلك، وطبقا للمادة ١٥ والمادة ٢٥ من النظام المالي، تقدر اشتراكات الدول الاعضاء على أساس مبلغ ٢١٦.٣٠٠.٠٠٠ دولار.

#### د - التقديرات الاضافية

(ي) بالنسبة للمصروفات الاضطرارية غير المتوقعة التي تنشأ خلال الفترة المالية دون أن تكون قد أدرجت لها مبالغ في اعتمادات الميزانية، والتي يرى المجلس التنفيذي استحالة اجراء عمليات نقل بشأنها ضمن اطار الميزانية، فان هذه المصروفات توضع لها تقديرات اضافية طبقا لنص المادتين ٣٨ و ٣٩ من النظام المالي.

#### ثانيا - برنامج الامم المتحدة للتنمية

(ك) يرخص للمدير العام بما يلي :

(١) التعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية طبقا لتوجيهات الجمعية العامة للامم المتحدة ولاجراءات وقرارات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية، وخاصة لكي تشارك اليونسكو في تنفيذ المشروعات كوكالة منفذة أو بالتعاون مع وكالة منفذة؛

( ٢ ) تلقى الاموال والموارد الأخرى التي يضعها برنامج الامم المتحدة للتنمية تحت تصرف اليونسكو من أجل مشاركتها كوكالة منفذة في تنفيذ مشروعات البرنامج المذكور ؛

( ٣ ) الارتباط بالتزامات بشأن هذه المشروعات ، مع مراعاة أحكام النظم المالية والادارية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ولليونسكو في هذا الصدد .

### ثالثا - الاموال الأخرى

( ل ) يجوز للمدير العام ، وفقا لاحكام النظام المالي ، أن يتلقى الاموال من الدول الاعضاء ومن المنظمات الدولية أو الاقليمية أو الوطنية ، الحكومية وغير الحكومية ، لكي يذفع بناء على طلبها مرتبات الموظفين وعلاواتهم ونفقات المنح الدراسية والمعدات وغيرها من المصروفات المشابهة ، مما يتطلبه القيام بأوجه نشاط معينة تتماشى مع أهداف المنظمة وسياساتها ومجالات نشاطها .

### الملاحظة رقم ١

تم تقدير اجمالي الايرادات المتنوعة على الاسس التالية :

دولار	دولار	( ١ ) ايرادات متنوعة :
	١٦٢ ٥٩٢	مبالغ مستردة من مصروفات السنوات السابقة
	٥٠ ٠٠٠	رسوم الخدمات المتعلقة بصندوق القسائم
		اشتراكات الاعضاء المنتسبين ( ١٩٧٧-١٩٧٨ )
	١٦ ٦٩٢	ناقصا اشتراك ناميبيا عن ١٩٧٤
	٢٠ ٠٠٠	محول من صندوق المطبوعات والمواد السمعية البصرية
	٢١٠ ٠٠٠	فوائد الاستثمارات وتسويات العملة ( صافي )
	١٣ ١٢٤	ايرادات أخرى
٤٧٢ ٤٠٨		المجموع الفرعي ( ١ )
٦٩ ٤٠٣		( ٢ ) اشتراكات الدول الاعضاء الجدد عن الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦
		( ٣ ) مساهمات يدفعها برنامج الامم المتحدة للتنمية على سبيل
	١٠ ١٧٨ ٠٠٠	النفقات الادارية للوكالة المنفذة عن عامي ١٩٧٧-١٩٧٨
	٨٩٣ ٠٩٩	ناقصا : مبالغ ترد الى بامت عن نفقات ادارية سحبت على المكشوف ١٩٦٠ - ١٩٧١
٩ ٢٨٤ ٩٠١		المجموع الفرعي ( ٣ )
		( ٤ ) عجز الايرادات المتنوعة المحصلة بالنسبة
		لتقديرات عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤
( ١ ٧١ ٣ ٧١ ٢ )		المجموع الكلي
٨ ١١٣ ٠٠٠		

### الملاحظة رقم ٢

تم حساب عدد ال ٢ ٤٦٢ و ٢ ٤٧٥ وظيفة على النحو التالي :

عدد الوظائف		
١٩٧٨	١٩٧٧	
		<u>الباب الأول - السياسة العامة</u>
٢	٢	المؤتمر العام
٨	٨	سكرتارية المجلس التنفيذي والمؤتمر العام
٢٤	٢٤	خدمات الترجمة للغتين العربية والصينية بالمجلس التنفيذي
٤	٤	مكتب المدير العام
٣٨	٣٨	مجموع الباب الأول
		<u>الباب الثاني - تنفيذ البرنامج</u>
٥٤٦	٥٤٥	التربية ( بما في ذلك مكتب التربية الدولي )
٢٧٤	٢٧٣	العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات التنمية
١٠٥	١٠٥	العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها
١٧٧	١٧٦	الثقافة والاعلام
٤٨	٤٧	البرنامج العام للمعلومات
٢٥٩	٢٥٧	حقوق المؤلف ، والاحصاءات ، وخدمات البرنامج
٢٨٢	٢٨٢	التعاون من أجل التنمية والعلاقات الخارجية
١٦٩١	١٦٨٥	مجموع الباب الثاني
٣٤٥	٣٤٤	<u>الباب الثالث - مساندة البرنامج والشؤون الادارية</u>
		<u>الباب الرابع - خدمات المطبوعات والمؤتمرات واللغات والوثائق</u>
٧٠	٧٠	مكتب مطبوعات اليونسكو
٢٢٩	٢٢٣	مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق
٢٩٩	٢٩٣	مجموع الباب الرابع
٧	٧	<u>الباب الخامس - المصروفات العمومية</u>
٢٣٨٠	٢٣٦٧	مجموع عدد الوظائف المدرجة بالميزانية
٩٥	٩٥	زائد ٤٪ من عدد الوظائف المدرجة بالميزانية ، احتياطاً لمواجهة احتياجات البرنامج
٢٤٧٥	٢٤٦٢	المجموع الكلي

وتجدر ملاحظة أن هذه الأرقام لا تشمل الوظائف المؤقتة ، وخبراء اليونسكو التنفيذيين ، والعاملين بالصيانة ، والوظائف الثابتة التي تغطي نفقاتها باعتمادات من خارج الميزانية ، مثل الوظائف التي تمول من صندوق الاتصال بالجمهور ، وصندوق المطبوعات والمواد السمعية والبصرية ، الخ . كما يلاحظ أنه يجوز للمدير العام ، بمقتضى احكام هذه الفقرة ، أن يرخص بأن تستبدل بصورة مؤقتة وظيفة بديلة بأخرى شاغرة .

## ٨٢٢ تقديرات إضافية لعامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦

٨٢٢١ ان المؤتمر العام ، (١)

وقد درس التقديرات الاضافية لعامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ التي أعدها المدير العام وفقاً للمادة ٣٨ من النظام المالي لمواجهة النفقات البالغ قدرها ١٠٠ . ٠٠٠ ٧ دولار والناجمة عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي

(١) اعتمد هذا القرار ، بناءً على تقرير اللجنة الادارية ، في الجلسة العامة الثانية والعشرين ، في ٨ نوفمبر / تشرين

الثاني ١٩٧٦

( الوثيقة ١٩ م / ١٢١ ) وعن النفقات الاضافية لدورته الحالية ، مع مراعاة المساهمات الطوعية التي قدمت من أجل ذلك ،  
وأخذ علماً بأن المجلس التنفيذي قد وافق مؤقتاً بموجب المادة ٣٩ من النظام المالي على  
التقديرات الاضافية ( ١٠٠ م ت / قرار ٨٤ ، والوثيقة ١٩ م / ٩٢ ضمنية ) وأحالها على المؤتمر لينظر في  
الموافقة عليها ،  
١ - يوافق نهائياً على التقديرات الاضافية البالغ مجموعها ٧١٠٠٠٠٠ دولار والموزعة على النحو  
التالي :

<u>المبلغ</u>	<u>أبواب الميزانية</u>
دولار	<u>ميزانية التشغيل</u>
	<u>الباب الأول - السياسة العامة</u>
٦٥٦ ٢٠٠	١ - المؤتمر العام
١١٧ ٦٠٠	٢ - المجلس التنفيذي
٣١ ٦٠٠	٣ - المدير العام
( ٨ ٣٠٠ )	٤ - المراجعة الخارجية للحسابات
-	٥ - التفتيش المشترك
	<u>الباب الثاني - تنفيذ البرنامج</u>
٩٧٩ ٠٠٠	١ - التربية
١٧٨ ٠٠٠	أ- مكتب التربية الدولي
٧٣٩ ٨٠٠	٢ - العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجال التنمية
٤٩٥ ٢٠٠	٣ - العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية والثقافة
٨٦٤ ٤٠٠	٤ - الاعلام
١٨ ٠٠٠	٥ - البرنامجان المشتركان بين القطاعات لحقوق الانسان والسلام والسكان
٥٨٥ ٢٠٠	٦ - المعايير والعلاقات والبرامج الدولية
٧٨٨ ٢٠٠	<u>الباب الثالث - الادارة العامة ومساندة البرنامج</u>
	<u>الباب الرابع - خدمات المطبوعات والمؤتمرات واللغات والوثائق</u>
٩٧ ٢٠٠	١ - مكتب مطبوعات اليونسكو
٦٦٢ ٢٠٠	٢ - مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق
٦٧٤ ٦٠٠	<u>الباب الخامس - المصروفات العمومية</u>
-	<u>الباب السادس - احتياطي الميزانية</u>
	<u>ميزانية الاستثمار</u>
٢١٩ ١٠٠	<u>الباب السابع - المصروفات الرأسمالية</u>
٧١٠٠ ٠٠٠	<u>المجموع</u>

٢ - ويقرر وفقاً لأحكام المادة ١٥ من النظام المالي ، تمويل التقديرات الاضافية من اشتراكات الدول الأعضاء ، طبقاً لجدول توزيع الاشتراكات الذي يضعه المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بموجب القرار ( ٢١ ر ) ؛  
٣ - ويناشد الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها فور تسلمها اخطار المدير العام بذلك ، نظراً لما تعاني منه المنظمة من نقص خطير في الأموال السائلة .

## ٩ إقامة نظام إقتصادي دولي جديد ، وعقد التنمية الثاني

٩١١ اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد (١)

٩١١ ان المؤتمر العام ،

ان يذكر بالقرارين ٣٢٠١ (دأ - ٦) و ٣٢٠٢ (دأ - ٦) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ مايو/آيار ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) الصادر في ١٢ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ،

ويذكر بالقرارين ٣٣٦٢ (دأ - ٧) و ٣٥٠٦ (د - ٣٠) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وللذين دعت فيهما الى اتخاذ تدابير متكافئة في بعض المجالات الهامة لتكون أساسا واطارا لأعمال هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة من أجل تيسير حل المشكلات التي تواجه العالم ،

ويذكر بالقرار ١٢١١ الصادر عن المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بشأن التدابير التي ينبغي لليونسكو أن تتخذها حتى تقدم اسهامها الكامل والتام في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

ويرى أن أي نظام اقتصادي دولي جديد ينبغي أن يؤدي الى نظام انساني جديد يقوم على الحرية والعدالة والانصاف وعلى ازالة أوجه عدم المساواة بين الأمم والشعوب ، وعلى التبادل والتعاون في النهوض بمهام الانسانية المشتركة الكبرى ، وعلى تمتع الجميع بالرفاهية والتعليم والمعرفة والثقافة ،

ويؤكد من جديد ضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف ، وبنوه بسـ دور اليونسكو في تحديد الجوانب الثقافية والتربوية والعلمية لنظام اقتصادي دولي جديد ،

وبنوه بالاهمية القصوى للقضاء على العدوان وبشتى صوره ، وعلى الاحتلال الاجنبي والتمييز العنصري ، ولا سيما التفرة العنصرية ، وعلى كافة أشكال التبعية والقسر والتدخل في الشؤون الداخلية والسيطرة والاستغلال ،

ويضع نصب عينيه الخطة متوسطة الأجل (٤/١٩٩) وبرنامج العامين (٥/١٩٩) ، وكتاب " نحو عالم الغد " ، وتعليقات المجلس التنفيذي الواردة بالوثيقة ١٥/١٩٩ ،

وبنوه بالعلاقات القائمة بين التدابير التي ينبغي اتخاذها لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبين أهداف عقد التنمية الثاني ، وبنوه خاصة بالعلاقة بين اعادة توجيه برامج اليونسكو وبين التقييم النصفى لنتائج عقد التنمية الثاني في اطار نظام اقتصادي دولي جديد ،

واقترنا منه بأن :

اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واقرار سلام عادل يضمن الأمن واحترام حقوق الانسان والحرية الشخصية وكرامة الفرد في جميع القارات ولكل البلاد ،

وتنمية البلاد النامية تنمية اقتصادية واجتماعية تحفظ لها ذاتيتها الثقافية وتقتضى على البؤس وسوء التغذية والامية وتكفل لسكانها ظروف حياة أفضل وتعتمد على حشد الجهود والامكانيات الذاتية للشعوب ، واحترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية لجميع الشعوب ،

ونشوء علاقات قائمة على المساواة والديمقراطية بين الأمم وخلو من أي شكل من أشكال السيطرة والتمييز وتنهض على أساس من الثقة والتضامن ،

(١) اعتمد هذا القرار ، بناء على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض ، في الجلسة العامة الثلاثين في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني

- واحترام حق الشعوب التي تعاني من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير وفي الاستقلال ،
- وإيقاف سباق التسلح وتحقيق نزع للسلاح حقيقى وكامل وخاضع للإشراف ، وهو ما ينبغي أن يمهّد سبيله تطبيق سياسة الانفراج وتوسيع نطاقها ، ومن شأنه أن يحرر موارد كبيرة يمكن استخدامها في التنمية وفي غايات سلمية ،
- كلها أمور متكافئة ومتصلة فيما بينها بعري لا تنفصم ،
- ونظراً لأن أى نظام اقتصادى دولى جديد ينبغي أن يكون عامل تعجيل بتقدم البلاد النامية في شتى المجالات ،
- وإذ يدرك أن أى نظام اقتصادى دولى جديد ينبغي أن يسهم في الاثراء المتبادل بين شتى أنواع الحضارات وفي تفتح شخصية الانسان ،
- ويؤكد أن تنمية التربية والعلم والثقافة تشكل عنصراً أساسياً في المفهوم العام لنظام اقتصادى دولى جديد وفي تحقيق هذا النظام ،
- ونظراً لأن اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ينبغي أن يكون على ثلاثة مستويات ، هي :
- (أ) تشجيع التعمق في البحث ،
- (ب) نشر المعارف ،
- (ج) الاضطلاع بأنشطة في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو ،
- وإذ يصير بوجه خاص على دور اليونسكو في تهيئة الظروف الفكرية والمعنوية التي تكفل احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية والسلام والتنمية والعدالة الاجتماعية ، وفي تحقيق الانسجام بين الانسان وبيئته ،
- وينوه بأن خطة اليونسكو متوسطة الأجل جاءت معبرة ، ضمن أمور أخرى ، عن مبدأ الذاتية الثقافية لجميع الشعوب واحترام التعدد الثقافى وحق كل بلد في أن يختار بحرية السبيل الذى يتفق أوثق اتفاق مع تطلعاته وأهدافه ،
- ويلاحظ بارتياح أن قسماً كبيراً من التوصيات التي تضمنها القرار ١٢ر١ الذى اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة قد أخذ في الاعتبار في الخطة متوسطة الأجل وبرنامج عامى ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ويعرب عن أمله في الوقت نفسه في أن يتبع ذلك مرحلة تنفيذ فعلى ،
- ١ - يأخذ علماً بالاقترحات المقدمة من المدير العام بشأن إعادة تشكيل بنى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة ؛
- ٢ - ويعرب عن اقتناعه بأن الجهود الدولية ، وخاصة جهود اليونسكو ، من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يجب أن تكون متناسبة مع أهمية المشكلة ذاتها ، ولاسيما عن طريق التأمل المستمر والمنظم في مغزى الحركات الاجتماعية الثقافية الكبرى الجارية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء ؛
- ٣ - ويدعو المدير العام الى مواصلة الجهود المبذولة من أجل تنفيذ القرار ١٢ر١ الصادر عن المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ، وفقاً للتوجيهات التي يتضمنها القرار الحالى ومع مراعاة الموارد المتاحة للمنظمة ؛
- ٤ - ويطلب من المجلس التنفيذى والمدير العام مضاعفة الجهود لمساعدة البلاد النامية على :  
الانتفاع بالمعارف العلمية على نطاق أوسع ؛  
تحقيق ترسيخ العلم على الصعيد الوطنى ؛  
تعزيز البحث العلمى المتواءم مع احتياجاتها الخاصة ؛  
وضع سياسات علمية تراعى فيها متطلباتها ومتطلعاتها الوطنية ؛  
تقبل التكنولوجيات المنقولة وتطويرها واستيعابها ؛  
تطوير التكنولوجيات الذاتية المتوائمة مع احتياجاتها ؛
- ٥ - ويطلب من المجلس التنفيذى والمدير العام مساعدة الدول الأعضاء على حل مشكلة هجرة الأخصائيين من البلدان النامية ، مع مراعاة تأثير هذه الهجرة على اقتصاد البلدان المعنية ؛
- ٦ - ويدعو المجلس التنفيذى والمدير العام ، تحقيقاً لهذه الأغراض الى مساعدة البلاد النامية على :
- تحديد استراتيجياتها التربوية على مختلف المستويات ؛  
تطوير مختبراتها ومؤسسات البحوث والتعليم العالى لديها ؛  
الحاق دارسيها وباحثيها بمؤسسات التعليم العالى والبحوث في البلدان الأحسن استعداداً ؛

- ٧ - ويدعو المجلس التنفيذي والمدير العام الى تحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز ودعم التعاون العلى الدولى وتشجيع البحوث الأساسية وتنمية العلوم الاجتماعية ؛
- ٨ - ويدعو المدير العام الى مواصلة التدابير الرامية الى مشاركة اليونسكو فى جهود التفكير التى يضطلع بها فى اطار الأمم المتحدة بغية دعم الدور الذى تؤديه المنظمات التابعة لها فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى والعمل فى سبيل التنمية ؛
- ٩ - ويدعو المجلس التنفيذي والمدير العام الى ايلاء اهتمام خاص للبرامج التى تستهدف خصوصا :  
 (أ) ابراز القيم الاجتماعية والأخلاقية التى تتميز بها الثقافات والحضارات المختلفة لكى يدسج اسهامها فى جهود اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛  
 (ب) وضع أهم وسائل اعلام الجماهير بما فيها أكثر تقنيات الاتصال تقدما ، فى خدمة التنسوع الثقافى والأصالة الثقافية على نحو يكفل تجنب التماثل ويشجع على التجديد ؛  
 (ج) تشجيع السكان وخاصة الشباب فى جميع الدول الأعضاء على دراسة ومناقشة المشكلات الكبرى لعصرنا ، كالمشكلات المتعلقة بالسلام ، والانتفاع المادى بالموارد واقتسامها العادل بين جميع الشعوب ، والقضاء على الجوع والجهل ، واحترام حقوق الانسان وكرامة الفرد ، وسيادة العدالة والمساواة لجميع البلاد وكافة مناطق العالم ؛
- ١٠ - ويطلب من المدير العام أن يقدم بصفة دورية تقريرا الى المجلس التنفيذي عن تطبيق هذا القرار وأن يعد تقريرا شاملا يقدم الى الدورة العشرين للمؤتمر العام مشفوطا بتعليقات المجلس التنفيذى وملاحظاته .

### عقد التنمية الثانى (١)

٩٢

ان المؤتمر العام ،

٩٢١

ان يؤكد من جديد موافقته التامة على البرنامج المحدد فى القرارات التى اعتمدها المؤتمر العام فى دورته السادسة عشرة والمجموعة تحت رقم ٩ : "تقييم نتائج عقد التنمية الأول فى مجالات اختصاص اليونسكو ومشروع برنامج المنظمة لعقد التنمية الثانى " ،

ويذكر بقراره ١٢١ بعنوان " اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد " الذى اعتمده فى دورته الثامنة عشرة ،

ويلاحظ بقلق أن التفاوت بين البلاد المتقدمة والنامية يتزايد باطراد فى جميع المجالات بدلا من أن يقل تدريجيا ، وذلك بالرغم مما يبذل من جهود ،

ويقر بوجود سبل متعددة للتنمية وبأن اختيار الأمم من بينها لا يمكن أن يتم الا بشرط توافر سيادة حقيقية واستقلال حقيقى وتمتع الشعوب بحقوقها غير القابل للتصرف فى تقرير مصيرها ،

واقترنا منه بأن التقدم الذى ما زال يتعين احرازه خلال النصف الثانى من عقد التنمية الثانى سيتوقف فى آن معا على تعبئة الأمم لقواها وقدراتها الذاتية من أجل تحقيق التنمية ، وعلى تحويل الموارد - كيفا وكما - التى سيقدّمها المجتمع الدولى الى البلاد النامية ، وعلى عزم الدول الأعضاء على زيادة التعاون فيما بينها ، وخاصة على الصعيد الاقليمى وفيما بين البلاد النامية ،

وان يدرك ضرورة تشكيل سياسات التعاون من أجل التنمية بهدف مكافحة الفقر والفاقة بجميع أشكالهما وفقا للاحتياجات المختلفة للبلاد ومجموعات البلاد ، وذلك باعطاء الأولوية لأقلها حظوة ، ولاسيما أقل البلاد تطورا والبلاد المحصورة باليابسة أو البلاد الجزرية والبلاد التى تحل بها الكوارث الطبيعية ، وتحديد الأولويات داخل البلد الواحد وفقا للاحتياجات المختلفة لمجموعات السكان الأضعف جانبا بصفة خاصة ، كالنساء وسكان الريف والشباب والأطفال ، ومع مراعاة مجالات الاهتمام التى برزت أهميتها نتيجة لتطور الأوضاع فى العالم منذ اعلان عقد التنمية الثانى ، والمرتبطة بمشكلات التنمية ، مثل مشكلات الأغذية والطاقة والبيئة والمستقرات البشرية والسكان ، فضلا عن آثار عمليات الشركات عبر الوطنية على عملية التنمية ،

ويذكر بأهمية زيادة توافر الأموال الخارجة عن الميزانية للبرامج التى تقع فى مجالات اختصاص اليونسكو ، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية ،

ويلاحظ أنه ، بعد سنوات من الجهود المكثفة ، لا يزال هناك تفاوت صارخ بين البلاد فى مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والاعلام ، وأن التنمية الاقتصادية لم تسفر فى جميع الحالات عن تنمية اجتماعية متناسقة ،

ويعترف بالدور الخاص الذى ينبغى لليونسكو أن تؤديه فى تعبئة الموارد البشرية بهداف تيسير التغييرات الاجتماعية والثقافية فى اطار اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وفى توجيه الرأى (١) اعتمد هذا القرار ، بناء على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض ، فى الجلسة العامة التاسعة والعشرين ، فى ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٦ .

العام صوب مزيد من الوعي بضرورة التنمية المتكاملة ، لكي يكون مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من الانسان محورا له رائدا لعملية التنمية بكافة جوانبها ،  
 ويأخذ علما بالدراسات المتعددة التي أجريت عن عقد التنمية الثاني ، ونشرتها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة والوكالات المتخصصة المنتمجة الى منظومة الأمم المتحدة ، على أثر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبخاصة القرار ٣٥١٧ (د - ٣٠) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين ، والذي تدعو فيه الوكالات المتخصصة الى اعادة النظر في أهدافها حسب الاقتضاء ، مع الاعتراف بأن الأهداف المحددة في ١٩٧٠ مازالت صالحة ولكنها تحتاج الى قدر من اعادة التوجيه الكيفي ،  
 وقد بحث الوثيقة المعنونة " عقد التنمية الثاني : تقرير المدير العام عما أحرز من تقدم حتى منتصف العقد " ( ١٩٧٢/م١٩ ، الجزء الأول والثاني ) ، كما درس مشروع الخطة متوسطة الأجل ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ( ١٩٧٢/م١٩ ) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ( ١٩٧٢/م١٩ ) وتقرير المجلس التنفيذي ( ١٩٧٢/م١٩ ضمیمة ) ،  
 وحرصا منه على تكريس كل الجهود اللازمة للاعداد لعقد التنمية الثالث الذي سيتوقف نجاحه على مدى الدقة في تصميمه وتخطيطه ،  
 وان يرى أن التعديل الكيفي لاتجاه الأهداف ينبغي أن يجرى في اطار ما تقتضيه اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،  
 ويدرك ضرورة ربط هذا التعديل بالأعمال التحضيرية لعقد التنمية الثالث ،  
 ويسترعى الانتباه الى توصيات اجتماع الخبراء بشأن التقييم النصف لعقد التنمية الثاني والتي ملاحظت المدير العام ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير التي تستهدف ما يلي :  
 ( أ ) تحقيق ديمقراطية التعليم بالاتجاه الى ايجاد صيغ جديدة تجمع بين نظم التعليم المدرسي والتعليم خارج المدرسة وبين شبكات المعلومات المتنوعة مع زيادة التركيز على الذاتية الثقافية ،  
 ( ب ) اقامة صلات أوثق بين النظم التربوية والعوامل الاقتصادية مثل العمالة وخفض تكلفة الوحدة والانتاج المحلي واستخدام التقنيات زهيدة التكاليف ،  
 ( ج ) دعم أجهزة تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية الهامة للتنمية ، مما يشكل مرحلة رئيسية في عملية نقل وتطوير التقنيات الملائمة لاحتياجات البلاد النامية ،  
 ( د ) التنفيذ العاجل لبرنامج عالمي للبحوث والتنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل مشكلات المناطق القاحلة والاستوائية ،  
 ( هـ ) تطبيق تقنيات معالجة المعلومات في مجال التنمية ،  
 ( و ) تعزيز أنشطة البحوث والتنمية فيما يتعلق بمصادر الطاقة غير الملوثة وغير التقليدية ،  
 ( ز ) دعم العلوم الاجتماعية بحيث يصبح تقدمها متناسقا مع تقدم العلم والتكنولوجيا حتى تراعى القيم الانسانية في التنمية على نحو أكثر فعالية ،  
 ( ح ) مضاعفة أنشطة البحوث والتربية والاعلام في مجال السكان والعلاقات المتبادلة بين الانسان وبيئته بهدف تحسين نوعية الحياة في المستقرات البشرية ،  
 ( ط ) اعطاء أولوية قصوى في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق توصيات المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة التي تتصل أساسا بالعلوم الاجتماعية ، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التنمية ،  
 ( ي ) تعزيز قدرة كل شعب على استخدام موارده البشرية والطبيعية بطرق تحترم ذاتيته الثقافية الخاصة ، وذلك عند ارساء أسس نظام اقتصادي دولي جديد ،  
 ( ك ) صون التراث الثقافي وحيائه ،  
 ( ل ) تنشيط الابداع الفنى والفكرى وغيره من صور التعبير الثقافي للأفراد والجماعات والمناطق ، وخاصة المعرضين منهم لظاهرة " الهامشية " ،  
 ١ - يهنئ المدير العام على الدقة والشمول اللذين اتسم بهما التقييم الذي قدمه بالوثيقة ١٩٧٢/م١٩ ، الجزء الثاني ، وعلى مقترحاته بشأن اعادة النظر في أهداف النصف الثاني لعقد التنمية الثاني ، المقدمة بالوثيقة ١٩٧٢/م١٩ ، الجزء الأول ؛  
 ٢ - ويقرر أن تواصل اليونسكو جهودها الرامية الى بلوغ أهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ؛  
 ٣ - ويوصي الدول الأعضاء بما يلي :  
 ( أ ) أن تعزز الوعي بمشكلات التنمية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، وخاصة لمصلحة شتى مجموعات البلاد الأقل حظوة ؛  
 ( ب ) أن تضاعف تعاونها على الصعيدين الدولي والاقليمي في مجالات التربية والعلم

- والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والثقافة والاعلام من أجل تعزيز المساواة وزيادة الفرص وإزالة العوائق أمام التقدم ، وأن تراعى فى خططها ومشروعاتها الانمائية النتائج العملية لما تقدمه من دعم للبرامج الانمائية الدولية ؛
- (ج) أن تضاعف بالمثل جهودها من أجل تعزيز السلام والأمن ودعمها بما يؤدي الى تخصيص المزيد من الموارد لأغراض التنمية ؛
- (د) أن تعيد توجيه سياساتها بحيث يمكن تحقيق مستوى أفضل لاشراك النساء والأطفال والفئات المحرومة من السكان ، ولاسيما سكان الريف ، فى عملية التنمية ، وأن تضطلع بأنشطة انمائية تستهدف اشباع الاحتياجات الحيوية لهذه الفئات من السكان ؛
- (هـ) وفيما يتعلق بالبلاد المتقدمة ، أن تطوع سياساتها بحيث تؤدي الى إعادة توزيع الثروات بين الأمم على نحو أكثر عدالة ؛
- (و) أن تعمل على أن تبذل الدول النامية والدول المتقدمة على السواء جهوداً متزايدة من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛
- (ز) أن تضاعف جودها لمساعدة جميع الدول الأعضاء على دعم طاقاتها الانمائية الخاصة؛
- (ح) أن تزود اليونسكو بامكانات أكبر من أجل تنفيذ المشروعات التى تضطلع بها فى مجال التنمية ؛

٤ - ويدعو المجلس التنفيذى والمدير العام الى ما يلى :

- (أ) أن يضعوا نصب أعينهما أن أنشطة التنمية لا تؤتى أطياب الثمرات الا فى ظل العمل على تحقيق أهداف التقدم والسلام واحترام حقوق الانسان ؛
- (ب) أن يبذلا جهدا خاصا ليكفلا سرعة وفعالية تنفيذ البرامج المناظرة للأهداف التى تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للنصف الثانى من عقد التنمية الثانى ، مع التأكيد على البرامج الواردة بالوثيقة ٤/م١٩ ، والتى تركز على التعديل الكيفى لاتجاه أهداف عقد التنمية الثانى وتستهدف تحسين أحوال السكان الأقل حظوة عن طريق التربية والعلم والثقافة والاعلام ؛
- (ج) أن يوليا عناية خاصة للبرامج المتصلة مباشرة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، أى البرامج التى تستهدف :
- (١) ارساء الأسس العلمية والتكنولوجية التى تساعد كل بلد على أن يستغل موارده الطبيعية على نحو أفضل ؛
- (٢) توسيع مجال التعليم وتوجيه مساره بحيث يؤهل الشعب فى كل بلد لتولى تنمية نفسه بنفسه ؛
- (٣) تنمية وسائل الاتصال ونظم المعلومات التى تتفق مع احتياجات وتطلعات وحقوق الأفراد والمجتمعات والمجتمع الدولى ، مع تدارك أوجه التفاوت القائمة؛
- (٤) الاسهام فى دعم مؤسسات البحوث فى العلوم الاجتماعية ، وبخاصة فى البلدان النامية ، حتى تستند الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد بصورة متزايدة الى معارف صحيحة ؛
- (د) أن يتخذا ، بالتنسيق مع سائر المنظمات الدولية المختصة ، مبادرات ملائمة فيما يتعلق خاصة بمشكلات التنمية والبيئة والمستقرات البشرية والسكان والغذاء - وهى مبادئ لم تشملها بالقدر الكافى القرارات التى اتخذها المؤتمر العام فى ١٩٧٠ ؛
- (هـ) أن يسعيا للحصول على موارد من الميزانية ومن خارجها بغية تعزيز العمل على وضع وتطبيق وتقييم استراتيجيات وتقنيات انمائية فى مجالات اختصاص اليونسكو ؛
- (و) أن يأخذا فى اعتبارهما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولاسيما القرارات التى تتعلق بنظام اقتصادى دولى جديد ويعقد التنمية الثانى ، وأن يقدموا للمؤتمر العام أنشطة برنامج المنظمة المتصلة بتنفيذ عقد ثالث ، طبقا للجدول الزمنى لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ( أى الدورات التى يمكن أن يتم فيها اعتماد الاستراتيجية والأهداف الدولية لعقد ثالث ) ؛
- (ز) أن يجريا بصفة دورية استعراضا لما يحز من تقدم ، وأن يقدموا للمؤتمر العام فى دورته الثانية والعشرين تقريراً خاصاً عن نتائج العقد الثانى .

## ١. تدابير خاصة لصالح البلاد النامية ولاسيما البلاد الأقل تطورا (١)

- ١٠١) ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٣٦ (د - ٢٧) و ٣١٦٨ (د - ٢٨) و ٣١٧٤ (د - ٢٨) الخاصة بالعمل لصالح البلاد النامية الأقل تطورا ،  
ويذكر بالقرار ١٠١٠ ، الفقرة ٧ (أ) و (ب) ، الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة ،  
ويذكر بالاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما في مانيتا المؤتمر الوزاري الثالث لمجموعة الدول ال ٧٧ ،  
ونظرا لأن الحالة الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل تطورا تدعو الى القلق الشديد ،  
وان يضع في اعتباره نتائج اجتماع كبار موظفي وزارات التربية للبلاد ال ٢٥ الأقل تطورا الذي انعقد في باريس من ٨ الى ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ تحت رعاية اليونسكو ،  
١ - يدعو المدير العام لأن يعطى درجة أعلى من الأولوية لمطالب الدول الأعضاء الأقل تطورا عند تنفيذ مشروعات البرنامج العادي ، ولاسيما في اطار برنامج المساهمة لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ؛  
٢ - ويدعو المدير العام لأن يسعى ، لدى تنفيذ البرنامج ، لتحقيق أكبر وفر ممكن في تكاليف الموظفين وطرائق تطبيق خطط العمل حتى يمكن تقديم معونات أكبر للبلاد النامية وعلى الأخص للبلاد التي أدرجت في عداد البلاد الأقل تطورا .

## ١١ السبل والوسائل الجديدة لجمع موارد مالية اضافية لبرنامج اليونسكو (٢)

- ١١١) ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بالقرار ٦٦٢ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة ودعا فيه المدير العام أن يعمل بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي ، "على ايجاد واقتراح سبل ووسائل جديدة لجمع الموارد المالية الكافية" ،  
وقد درس تقرير ومقترحات المدير العام التي رفعها اليه تنفيذا لهذا القرار (١٩ / ٤٠) ،  
وكذلك تعليقات المجلس التنفيذي على هذا التقرير (١٩ / ٤٠ ضمیمة) ،  
وان يعنى تماما الأهمية الحيوية لطرق التمويل اللازمة للتطوير التنظيمي للمنظمة وبرامجها ،  
ويذكر ضرورة وجود ترابط وثيق للغاية بين موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية من أجل نمو البرنامج بصورة متناسقة ومتوازنة ،

أولا

- ١ - يدعو المدير العام الى :  
(أ) أن يدعم ويوسع نطاق التدابير المتخذة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بدور أكبر في تعبئة الموارد لصالح التعاون في مجال البرامج الداخلة في اختصاصها ؛  
(ب) أن يحدد بوضوح في البرنامج العادي لليونسكو طبيعة وحجم الأموال المخصصة للمعونة الانمائية ؛  
(ج) أن يدرس ، بالتشاور مع المجلس التنفيذي ، امكانية انشاء رصيد دائر ابتداء من عام ١٩٧٩ ، يمول حسبما تدعو الضرورة من الميزانية العادية ، لمواجهة النفقات الادارية والعامة للمشروعات الممولة من أموال الودائع ؛  
(د) أن يدرس ، في اطار النهج الجديد للخطة متوسطة الأجل وبالاتفاق مع الدول الأعضاء المعنية ، امكانيات اشراك اليونسكو بصورة أوثق في وضع وتنفيذ الخطط الوطنية في مجالات اختصاص المنظمة ، وذلك بغية تحسين الانتفاع بالموارد الوطنية المالية والبشرية والسعى للحصول على موارد اضافية من مصادر تمويل دولية واقليمية ؛

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الثالثة والثلاثين في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

(٢) اعتمد هذا القرار ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، في الجلسة العامة الثامنة والعشرين ، في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

(هـ) أن يقدم للمؤتمر العام في دورته العشرين تقريراً عن تطبيق هذا القرار ؛

### ثانياً

وقد درس أيضاً مشروع القرار الذي قدمه فريق عمل تابع للجنة البرنامج الثالثة ( ١٩٦٩م/ برنامج ٣/م/٨ ) ،  
وإن يلاحظ أن الاقتراحات المقدمة في الفقرات (ج) و (د) و (و) من هذا المشروع ، والتي اقترحت عليها تعديلات في اللجنة ، ليست من النضج بحيث يستطيع المؤتمر العام أن يبت فيها في دورته الحالية ،

٢ - يدعو المدير العام الى :

(أ) أن يشاور الدول الأعضاء بشأن هذه الاقتراحات ؛  
 (ب) أن يعد بالتشاور مع المجلس التنفيذي ، ومع مراعاة الردود التي ترد من الدول الأعضاء والمناقشات التي جرت في الدورة التاسعة عشرة ، تقريراً جديداً يتضمن اقتراحات يمكن أن يبت فيها المؤتمر العام في دورته العشرين .

١٢ اسهام اليونسكو في اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية ؛ البرنامج طويل الاجل لاسهام اليونسكو في صون السلام (١)

١٢١ ان المؤتمر العام ،

### أولاً

ان يذكر بأحكام المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لليونسكو ، التي تحدد مهام المنظمة فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن الدولي واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ،  
ويذكر بالقرارات المتعلقة باسهام اليونسكو في اقرار السلام ومناهضة الاستعمار والعنصرية ، والتي اعتمدها في دوراته الحادية عشرة ( ١٩٦٠ ) ، والثالثة عشرة ( ١٩٦٤ ) ، والخامسة عشرة ( ١٩٦٨ ) ، والسادسة عشرة ( ١٩٧٠ ) ، والسابعة عشرة ( ١٩٧٢ ) ، والثامنة عشرة ( ١٩٧٤ ) ،  
ويرى أن المناخ السياسي السائد حالياً ينزع الى الانفراج الدولي مما يساعد على زيادة فعالية اليونسكو في تحقيق الأهداف وتنفيذ المهام التي تقع على عاتقها بموجب ميثاقها التأسيسي وقرارات المؤتمر العام ،

وينوه بأن سياسة الانفراج انما تعنى تحولا حقيقيا عن حالة المجابهة والتوازن المزعزع التي تعاون سلمى متزايد بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية الاقتصادية ،  
ويدرك أهمية الدور الذي تلعبه في هذا التحول الايجابي أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، التي تتصل بمجالات اختصاص اليونسكو ،

ويضع في اعتباره الجهود الضخمة التي بذلتها مجموعة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعات أخرى لتخفيف حدة التوتر على أساس المساواة والتعاون واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها ،

ويلاحظ كذلك أن الانفراج الدولي والتعاون السلمى والجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تفتح أفقا جديدة أمام ايجاد حل مرض لمشكلات التنمية والتقدم الاجتماعى ، ولضمان حقوق الانسان والدفاع عنها ،

ويدرك أن الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بكافة أشكالها وفي جميع مظاهرها ، والتفرقة العنصرية ، وسياسة العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول - انما تشكل عقبات خطيرة في سبيل ممارسة الانسان حقه في أن يعيش بكرامة وحرية ،

ويؤكد أن الجهود التي تبذلها اليونسكو في ميادين اختصاصها من أجل تحرير الشعوب التي ما زالت تعاني من الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي تعد اسهاما كبيرا في اقرار السلام في جميع أنحاء العالم ،

(١) اعتمد هذا القرار ، بناء على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض ، في الجلستين العامتين السادسة والثلاثين والثامنة والثلاثين في ٢٩ و ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ويأخذ علماً بارتياح بتقرير المدير العام بشأن تطبيق القرار ١١١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بعنوان " اسهام اليونسكو في اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية " ،  
ويؤكد على أهمية اسهام اليونسكو بقسط أكبر في خدمة قضية السلام والانفراج الدولي من خلال أشكال محددة للتعاون الثقافي والعلمي بين الدول ،  
واستنادا الى الخبرة التي اكتسبتها اليونسكو على مدى سنوات طويلة ، والتي بينت بوضوح قاطعة أن نفوذ المنظمة الأدبي يزيد كلما زاد اسهامها الايجابي ، في مجالات اختصاصها ، فسي حل مشكلات العصر عن طريق السعي لتحقيق الأمن الدولي والسلام ودعم الكفاح من أجل التخلص من الاستعمار وما ترتب عليه من نتائج ، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ،  
ونظرا لأن اليونسكو مدعوة بحكم ميثاقها التأسيسي لأن تلعب دورا أكبر في الجهود المبذولة لكي تسهم المبادرات الثقافية وتداول المعلومات على نطاق أوسع وبحرية أكبر ، بأكثر مما تسهم به الآن في قضية السلام والتفاهم المتبادل وتعزيز الثقة والصداقة بين الشعوب ،  
١ - يناشد الدول الأعضاء :

( أ ) أن تسهم بكل الوسائل الممكنة في تخفيف حدة التوترات السياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي ؛

( ب ) أن تقدم دعما ايجابيا لأية مبادرات تستهدف تعزيز السلام وضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وحل مشكلات نزع السلاح ، وانهاء الاحتلال العسكري ، وضمان استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومناهضة الاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية ؛

( ج ) أن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وتتخذ جميع التدابير اللازمة لتطبيقهما ؛

٢ - يدعو المدير العام لأن يشجع ، في اطار برنامج العاملين والبرنامج متوسط الأجل ، على اجراء دراسات وبحوث عن الموضوعات التالية :

( أ ) دعم السلام وتعزيز التفاهم الدولي وما يترتب عليهما من ظروف مؤاتية لتوسيع نطاق التعاون في مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام ؛

( ب ) الاسهام الذي يمكن أن تقدمه اليونسكو في مجالات اختصاصها للمعركة بمشكلات نزع السلاح وحلها باستخدام كل الوسائل الممكنة لتوعية الرأي العام العالمي بصدور تلك المشكلات ؛

( ج ) انتهاك استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها ، والكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية التي تشكل نظريتها وممارستها اللانسانية انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وحرياته وتهديدا لتقدم الجنس البشري وخطرا شديدا على السلام الدولي ؛

( د ) الصلات القائمة بين سلام عادل ودائم وبين حل مرض لمشكلات التنمية ، سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو العالمي ؛

( هـ ) وسائل تحقيق مزيد من الفعالية في ضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، بما في ذلك الحقوق الأساسية في الحياة والأمن التي لا يمكن فصلها في نهاية الأمر عن سلام عادل ودائم ؛

٣ - يدعو المدير العام الى أن يقدم تقريرا عن تنفيذ أحكام الفقرة ٢ من هذا القرار الى الدورة العشرين للمؤتمر العام .

## ثانيا

ان يذكر بأن اليونسكو ، طبقا لأحكام ميثاقها التأسيسي ، قد أنشئت " لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب " ،  
وبالنظر الى أن المنظمة تعتمز لهذه الغاية تنمية التعاون والتفاهم بين الأمم في مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام ،

ويذكر بأن رسالة اليونسكو في مجال حقوق الانسان قد تأكدت على طول تاريخها وأعيد تأكيدها في الخطة متوسطة الأجل التي توليها أعلى درجات الأولوية ،  
ويذكر بأن على اليونسكو أن تسهر في مجالات اختصاصها ، على تعزيز وضمان الحقوق المدنية

والسياسية ، وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهى حقوق مترابطة فيما بينها من حيث المبدأ والممارسة ، وذلك بوجه خاص عن طريق دراسة الأسس التاريخية والفلسفية والسوسيولوجية والقانونية التى تستند اليها حقوق الانسان ،

ويلاحظ بقلق أن التطبيق الفعلى العام لمبادئ الاعلان العالمى لحقوق الانسان وشتى الوثائق المتعلقة بهذه الحقوق التى اعتمدها الأمم المتحدة ، لا يبعث فى الوقت الراهن على الرضا كما يتضح من سياسة التفرقة العنصرية والعنصرية والاستعمار والاضطهاد الاجتماعى والوطنى ومن أشكال أخرى من التمييز ،

ويلاحظ على الأخص أن انتهاكات حقوق الانسان فى مجالات اختصاص اليونسكو يزداد تواترها باطراد وتوجه الى اليونسكو بشأنها شكاوى كثيرة ،

وان يأخذ علما بطلب المدير العام لدى تقديمه لمناقشة السياسة العامة\* بشأن المشكلات المقترنة بحقوق الانسان أن تكفل له مستقبلا ، فى اطار اختصاصات اليونسكو ، الوسائل الأدبية التى تتيح له العمل بمزيد من الفعالية فى سبيل حماية حقوق الانسان ،

٤ - يؤكد من جديد المبدأ القاضى بأن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق كل تنمية ولقيام نظام اقتصادى دولى جديد ؛

٥ - ويدين انتهاكات حقوق الانسان فى أى منطقة من العالم تحدث بها ؛

٦ - ويطلب من المدير العام أن يتخذ فى مجالات اختصاص اليونسكو تدابير خاصة بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى مناطق العالم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية ؛

٧ - ويعرب عن أمله فى أن تواصل هيئات منظومة الأمم المتحدة ، كل فى مجالات اختصاصها ، نشاطها من أجل تعزيز حقوق الانسان واحترامها الفعلى على الصعيد العالمى ؛

٨ - ويسترعى الانتباه الى أحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة ؛

٩ - ويذكر بأن اليونسكو ليست هيئة قضائية دولية وأنه ، وفقا للفقرة ٣ من المادة الأولى من ميثاقها التأسيسى ، يجب على المنظمة أن تتجنب أى تدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ؛

١٠ - ويدعو المجلس التنفيذى والمدير العام الى :

( أ ) أن يدرسا بعناية فائقة الوضع العام فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان فى العالم ، فى مجالات اختصاص اليونسكو ؛

( ب ) أن يدرسا الاجراءات التى ينبغى اتباعها فى فحص الحالات والمسائل التى قد تعرض على اليونسكو بصدد ممارسة حقوق الانسان فى مجالات اختصاصها بغية زيادة فعالية جهودها ؛

( ج ) أن يواصل ، فى سبيل تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ( أ ) و ( ب ) ، اقامة علاقة تعاون وتنسيق وثيقة مع الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة بغية الانتفاع بجهودها وخبراتها فى هذا المجال ؛

( د ) أن يقدم للمؤتمر العام فى دورته العشرين تقريرا عن تنفيذ الجزء "ثانيا" من هذا القرار .

### ثالثا

ان يعلن رسميا أن الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية فى جميع صورها ومظاهرها تتعارض مع الأهداف الأساسية لليونسكو ،

ونظرا لأن سياسة التفرقة العنصرية جريمة ترتكب ضد ضمير الانسان وكرامته ، وأن المجتمع الدولى بأسره قد أجمع على استهجانها ،

ونظرا لاستحالة اقامة سلام عادل ودائم وتوفير الشروط اللازمة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ما لم تمح من العلاقات بين البشر والشعوب جميع أشكال التمييز والسيطرة والقمع ،

وان يعترف بشرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة بكافة صورها لضمان حقها فى تقرير المصير والاستقلال ،

ويذكر بأحكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان وبالعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وباتفاقتى جنيف لعام ١٩٤٩

بشأن حقوق الانسان فى الأراضى المحتلة وحماية المدنيين فى زمن الحرب ،

ويعرب عن تضامنه مع النضال الذى شرعت فيه الشعوب الأفريقية لاسترداد شخصيتها الوطنية وكرامتها وسيادتها واستقلالها ،

ويلاحظ بارتياح أن نجاح كفاح التحرير الوطنى وحصول الكثير من البلاد التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية على استقلالها قد فتحا الطريق للقضاء تماما على الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى والتفرقة العنصرية ،

وان يذكر بالأهداف والمهام المنوطة باليونسكو فى اطار عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، ويضع نصب عينيه الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، التى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة فى دورتها الثامنة والعشرين ،

وينوه بالالتزام الأدى لجميع الدول ، فرادى ومجموعة ، وبخاصة فى اطار اليونسكو ، بأن تسهم بكافة الوسائل المتوفرة لديها فى تيسير تحقيق هذه الأهداف بالتعاون الوثيق مع ممثلى الشعوب التى وقعت ضحية للاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتفرقة العنصرية ، ومع ممثلى حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ،

ويؤكد من جديد أن انشاء البانتوستان ما هو الا اجراء يستهدف تحطيم وحدة أراضى البلاد بما فى ذلك من انتهاك صارخ للمبادئ التى كرسها ميثاق الأمم المتحدة ، وأن منح الترانسكيى مسايدعى بأنه الاستقلال مثل على ذلك لا يمكن قبوله ،

ويؤكد من جديد أن التفرقة العنصرية تقف عائقا خطيرا فى سبيل تطور التربية والعلم والثقافة والاعلام فى المناطق التى تمارس فيها ،

ويلاحظ بقلق عميق أن بعض الدول لا تزال تقيم علاقات مع الحكومة الحالية لجنوب أفريقيا لاسيما فى المجالات العسكرية والنووية والعلمية والتكنولوجية ضاربة بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط ،

١١ - يؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف أو التقادم لشعب ناميبيا الخاضع حاليا لاحتلال غير شرعى ، فى تقرير مصيره والحصول على استقلاله وسيادته الوطنية ؛

١٢ - ويعرب عن استنكاره العميق وادانته لأعمال الاضطهاد والتقتيل الموجهة ضد شعب زيمبابوى ولأعمال العدوان ضد الدول المجاورة ، التى يرتكبها نظام ساليبوري العنصرى وغير الشرعى؛

١٣ - ويدعو جميع الدول الأعضاء الى أن تحترم وتؤيد حق الشعوب التى لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية بكافة صورها فى تقرير مصيرها ونيل استقلالها ؛

١٤ - ويأخذ علما بارتياح بتقرير المدير العام المعنون "اسهام اليونسكو فى اقرار السلام ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الانسان وازالة الاستعمار والعنصرية" (١٣/م١٩) ، لاسيما فيما يتعلق بتقديم المعونة فى مجالات اختصاص اليونسكو الى حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية والشعوب المناطق المحررة ، وأنشطة الاعلام والبحوث عن العنصرية والتفرقة العنصرية ؛

١٥ - وينوه بالاسهام الذى يمكن أن تقدمه اليونسكو لتوعية الرأى العام العالمى بمشكلات التفرقة العنصرية والعنصرية والاستعمار والاستعمار الجديد ، ولتحليل الأصول التاريخية والاجتماعية السياسية لهذه الظواهر والتعمق فى دراستها ، ولدراسة الأشكال الجديدة للسيطرة ، والعلاقات بين الاثنيات ، وادماج الأقليات فى المجتمعات التى تنتمى اليها ؛

١٦ - ويدعو المدير العام الى أن يولى اهتماما خاصا لأنشطة المعونة والبحوث هذه فى اطار برنامج عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ولا سيما بتقديم معونة متزايدة فى مجالات اختصاص اليونسكو لحركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ؛

١٧ - ويوجه نداء الى الدول الأعضاء كي تقدم لليونسكو ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مؤازرة اضافية مالية أو غير مالية ، لتمكينها من أداء هذه المهام بمزيد من الفعالية ؛

١٨ - ويطلب عن جميع الحكومات ومن جميع المنظمات أن تمتنع عن اقامة أى علاقات مـمع المؤسسات أو السلطات القائمة فى البانتوستان ، وخاصة فى الترانسكيى ، وأن ترفض الاعتراف بها بأى شكل كان ؛

١٩ - ويدعو المدير العام الى أن يتخذ ، بالتشاور مع المجلس التنفيذى ، التدابير اللازمة لايقاف كل صور التعاون مع المنظمات غير الحكومية التى لا تزال تشارك بأى شكل من الأشكال فى السياسة التى تنتهجها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أو حكومة روديسيا أو تنتهج فى أى اقليم آخر ما زالت تمارس فيه التفرقة العنصرية أو التمييز العنصرى ؛

٢٠ - ويدعو المدير العام الى أن يقدم اليه فى دورته العشرين تقريرا عن تطبيق الجزء "ثالثا" من هذا القرار .

التعاون الثقافي والعلمي على أساس المساواة  
والمصلحة المتبادلة باعتباره عاملاً هاماً من عوامل  
تعزيز السلام والصدقة والتفاهم بين الشعوب

١٢٢

قرر المؤتمر العام في جلسته العامة الرابعة والثلاثين ، في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، أن يرجئ السعي  
دورته العشرين دراسة مشروع القرار الوارد بالوشيقة م/١٩ (١١١) ، وذلك بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثانية .

دور اليونسكو في تكوين رأي عام مؤيد لوقف  
سباق التسلح والانتقال الى مرحلة نزع السلاح (١)

١٣

ان المؤتمر العام ،  
مراعاة منه لأحكام المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لليونسكو التي تحدد مسؤوليات المنظمة في مجال دعم  
السلم والأمن الدولي ،  
وان يلاحظ بارتياح أن فترة " الحرب الباردة " أخذت تتوارى في طيات الماضي ، وأن ما أعقبها من تخفيف  
لحدة التوتر الدولي يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدعم للعلاقات المتبادلة بين جميع الشعوب وبين دول العالم  
كافة ،

١٣١

ويذكر بالقرار ١١١ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة وأكد أن المناخ الجديد الذي بدأ يسود في العالم  
بفضل الانفراج يسمح بزيادة فعالية نشاط المنظمات الدولية ، ولا سيما نشاط اليونسكو في انجاز المهام التي  
يعهد بها اليها ميثاقها التأسيسي ،  
وبلغت الانتباه في الوقت نفسه الى أن سباق التسلح المستمر الذي يبتلع بلايين الدولارات ، ويلقي عبثاً هائلاً  
على اقتصاد الدول ، وبحول دون استخدام مبالغ طائلة في اغراض سلمية بناءً ويؤثر تأثيراً ضاراً في كفاح الشعوب  
في سبيل تحريرها الوطني والاجتماعي ، ويعوق حل العديد من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية - يشكل عبئاً  
خطيراً في سبيل دعم السلام ،

وينوه في هذا الصدد بأن المهمة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي بأسره في أيامنا هذه ، تتمثل في  
دعم الكفاح لوقف سباق التسلح المتعاضم بما ينطوي عليه من تهديد للسلام ، وقرار مبدأ تخفيف مخزونات الأسلحة  
المتراكمة ونزع السلاح ، علماً بأن نزع السلاح لا ينبغي بأي حال أن ينال من الحق المقدس للشعوب في الكفاح في  
سبيل استعادة استقلالها الوطني والدفاع عنه ،

ويعرب عن اقتناعه بأنه مما يساعد على تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً إبرام اتفاقيات دولية بشأن وقف تجارب  
الأسلحة النووية تماماً على نطاق العالم أجمع ، وحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، ومنع إنتاج أشكال أو نظم  
جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك حظر التدخل في البيئة الطبيعية لأغراض عسكرية أو أغراض أخرى  
عدوانية ،

واقتراناً منه بأن الانفراج العسكري ضروري أيضاً بالنظر الى العدد الهائل من المشكلات التي تواجه البشرية  
في المرحلة الراهنة من تطورها التاريخي ، والتي تتجاوز أبعادها نطاق الحدود الوطنية ، بحيث يتطلب حلها  
الاستعانة بمجموع خبرات البشرية ومعارفها ومواردها ،  
وان يلاحظ أن الكثير من هذه المشكلات تدخل مباشرة في مجالات اختصاص اليونسكو ، مثل مكافحة الأمية ،  
ودراسة الاستخدام الرشيد لموارد الأرض والمحيطات من أجل صالح البشرية ، وحماية البيئة ومختلف جوانب  
التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،

ويرى أن بإمكان اليونسكو ، بل ومن واجبها ، بفضل ما لها من خبرة ومن نفوذ عالمي هي جديدة به تماماً ، أن  
تسهم بقسط فعال في السعي الى حل هذه المشكلة الحيوية التي تواجه عالمنا المعاصر من خلال تكوين رأي عام  
مؤيد لوقف سباق التسلح وتخفيض مخزونات الأسلحة المتراكمة ، والحد المنتظم من النفقات العسكرية ، والانتقال  
الى مرحلة نزع السلاح ،

واقتراناً منه بأن حل هذه المشكلة من شأنه أن يبسر للبشرية اطلاق موارد مادية وطاقت فكرية هائلة لأغراض  
التقدم الاجتماعي الاقتصادي والثقافي ويعجل بدرجة ملحوظة بعملية اقامة ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية  
المتكافئة بين أقطار العالم ،

وان يذكر بما يتصل بالموضوع ولا يتعارض مع القرار الحالي من أحكام القرار ١٢ الصادر عن مؤتمر القمة الخامس  
لبلدان عدم الانحياز ( كولومبو ) ،

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الثالثة والثلاثين في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- يدعو المدير العام :
- ( أ ) لأن يضع نصب عينيه ، لدى تنفيذ برنامج اليونسكو لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، الأهمية الخاصة التي تتسم بها قضية نزع السلاح ؛
- ( ب ) أن يعمل على التوسع في نشر مقالات ومواد في دوريات اليونسكو عن ضرورة وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير لتحقيق نزع السلاح ؛
- ( ج ) أن يوظف بأعمال تحضيرية لتنظيم بحوث دولية عن موضوعي " نزع السلاح ومحو الأمية " و " نزع السلاح والتقدم الثقافي للبشرية " ؛
- ( د ) أن يرصد في البرامج المقبلة اعتمادات لعقد ندوات شتى في مجالات اختصاص اليونسكو تضم مربيين وعلماء وعاملين في الحقل الثقافي وتتناول موضوعات نزع السلاح ، ولاصدار مطبوعات خاصة عن هذه الموضوعات ، وللاستعانة على نطاق واسع بوسائل أخرى للتأثير على الرأي العام في اتجاه وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح ؛
- ( هـ ) أن يقدم الى الدورة العشرين للمؤتمر العام تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

## ١٤ التدابير التي اتخذتها المنظمة تنفيذاً للقرار ١١٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة (١)

- ١٤١ ان المؤتمر العام ، ان يذكر بأن لكل فرد ، وفقاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي وفي ألا يتعرض للاعتقال أو الحبس أو النفي تعسفاً ، أو للتعذيب أو للعقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، ويؤكد من جديد ثقته الكاملة في استمرار التدابير التي اتخذها المدير العام بهدف كفالة أفضل مستوى من المعرفة بحقوق الانسان ومن احترامها في العالم ، والأهمية التي ينبغي أن يوليها دائماً برنامج اليونسكو وأنشطتها للدور الخاص المنوط بالمنظمة في مجال تعزيز هذه الحقوق والدفاع عنها في ميادين التربية والعلم والثقافة والاعلام ، ويذكر خاصة بالقرار ١١٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة ، وبالقرار ٣٤٤٨ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين ، ويأخذ علماً بالبيان الذي اعلنت فيه الحكومة الشيلية الافراج عن عدد من المسجونين السياسيين ، ويلاحظ في الوقت نفسه أن الوضع في شيلي مازال يبعث على القلق الشديد ، وذلك حسبما يتضح من التقارير المقدمة للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ١- يلج مرة أخرى على السلطات الشيلية أن تبادر بلا توان الى اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة اقرار حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي وصورها ، ولا سيما الحقوق التي تتعلق بمجال اختصاص اليونسكو ؛ ٢- ويوافق على تقرير المدير العام عن التدابير التي اتخذتها المنظمة تنفيذاً للقرار ١١٣١ ، الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ؛ ٣- ويطلب من المدير العام أن يواصل في نطاق اختصاصه اتخاذ أنجع التدابير التي يراها لضمان احترام حقوق الانسان في شيلي أو في أي دولة أخرى من الدول الأعضاء قد توجد بها قرائن جادة على انتهاك حقوق الانسان ، وأن يشارو المجلس التنفيذي والمؤتمر العام كلما رأى ضرورة ذلك .

## ١٥ المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضى العربية المحتلة (٢)

- ١٥١ ان المؤتمر العام ، بالنظر الى أن المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ، بعد أن درس الوثيقة ١٦/م١٨ المعنونة " تقرير المدير العام عن حالة التعليم والحياة الثقافية في الأراضى العربية المحتلة ، اعتمد القرار ١٣١ الذي :
- ( ١ ) اعتمد هذا القرار ، بناء على اقتراح فريق الصياغة والتفاوض ، في الجلسة العامة السابعة والثلاثين ، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .
- ( ٢ ) اعتمد هذا القرار ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، في الجلسة العامة الثامنة والعشرين ، في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- ١- يدعو المدير العام الى الاشراف الشامل على سير العمل في المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة ، والتعاون مع الدول العربية المعنية ومع منظمة التحرير الفلسطينية في العمل على توفير الوسائل اللازمة كافة ، لكي يتمتع سكان الأراضي العربية المحتلة بحقوقهم في التعليم والثقافة بما يحفظ لهم شخصيتهم الوطنية ؛
- ٢- ويوجه نداء عاجلا الى اسرائيل لكي تمتنع عن كافة الاجراءات التي تحول دون تمتع سكان الأراضي العربية المحتلة بحقوقهم في التعليم الوطني وفي الحياة الثقافية الوطنية ، ويدعوها الى تمكين المدير العام لليونسكو من أداء مهمته المشار اليها في الفقرة السابقة ؛
- ٣- ويدعو المدير العام الى تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا القرار " ،  
وبالنظر الى أن المجلس التنفيذي ، بناء على تقرير المدير العام بأنه لم يستطع تنفيذ القرار المذكور نتيجة لمعارضة السلطات الاسرائيلية ، اعتمد في دورته التاسعة والتسعين القرار ٩٢ الذي :
- ٤- "يوجه من جديد الى سلطات الاحتلال الاسرائيلية النداء العاجل الذي وجهته الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، ويطلب منها رسميا الالتزام بصورة عاجلة بالقرار ١٨/م ١٣١ طبقا لروح ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق التأسيسي لليونسكو ؛
- ٥- ويدعو المدير العام الى أن يواصل جهود الرامية الى التطبيق الفعلي لهذا القرار وأن يعزز لهذه الغاية كافة الاتصالات اللازمة مع الدول المعنية ومع منظمة التحرير الفلسطينية على السواء ؛
- ٦- ويقرر أن يعرض هذا الموضوع على المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة ؛
- ٧- ويشكر المدير العام على جهوده وبرجوه تقديم تقرير عن المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة الى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام " ،  
وبالنظر الى أن المدير العام يعرب في الوثيقة ٧٣/م ١٩ عن أسفه لأن التسهيلات الضرورية لم تقدم له على الرغم من طلبه الذي أعيد مرارا وتكرارا لايفاد بعثة الى الأراضي المعنية في تاريخ يتيح له عرض تقرير مناسب على المؤتمر العام ،  
وان يأخذ علما بأن السلطات الاسرائيلية ، بعد انقضاء فترة أبدت فيها رفضها ، أبلغت المدير العام مؤخرا بموافقتها على استقبال بعثة تقصي الحقائق التي يقترح ايفادها ،  
ويسجل بقلق المعلومات الواردة من مصادر مختلفة والتي تفيد بأن سكان الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل لا يتمتعون بكامل حقوقهم غير القابلة للتصرف في التعليم وفي الحياة الثقافية وفقا لأمانهم الطبيعية وذاتيتهم الوطنية ،  
ويؤكد من جديد أن الانتفاع بالتعليم الوطني والثقافة الوطنية حق من حقوق الانسان الأساسية التي أقرها رسميا كل من ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو ،  
ويذكر بأن احتلال الأراضي عسكريا من جانب قوات أجنبية يشكل خطرا دائما على السلام وعلى حقوق الانسان ،  
ويدين كأعمال منافية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية جميع ما يترتب على الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكات لحقوق سكان جميع الأراضي العربية المحتلة في تعليم وطني وحياة ثقافية وطنية ، وخاصة باتباع سياسة منهجية متعمدة للاستيعاب الثقافي ،
- ١- يدعو المدير العام الى أن ينفذ في أقرب وقت ممكن قراره الخاص بأن يوفد الى الأراضي العربية المحتلة اسرائيل بعثة لتقصي الحقائق تكلف بالمهام التالية :  
( أ ) جمع معلومات في الأراضي المعنية عما يلي :  
( ١ ) الظروف العامة التي يكفل فيها الحق في التعليم ويوفر فيها التعليم في الأراضي العربية المحتلة ، ولاسيما فيما يتعلق بمحتوى المناهج ، وطبيعة الكتب المدرسية المستخدمة ومصدرها ومضمونها ، وعدد المعلمين وأصلهم وأوضاعهم ومؤهلاتهم ، وعدد المباني المستخدمة لأغراض مدرسية وحالتها ؛ وتطور أعداد التلاميذ الملحقين بالمدارس ؛  
( ٢ ) ظروف الحياة الثقافية ولاسيما وسائل التعبير والازدهار الثقافي والفني التي تكفل لسكان تلك المناطق ، وحريةهم في مجال التعليم الديني وفي ارتياد أماكن العبادة ؛ وحريةهم في الانتفاع بالمصادر الخارجية للثقافة ، ولاسيما المصادر الاعلامية المتنوعة ؛  
( ٣ ) ويوجه عام ، كافة العناصر التي تتيح تقييم مدى تمتع سكان المناطق المحتلة بحقوقهم الطبيعي في التعليم وفي الثقافة بما يتفق وذاتيتهم الوطنية ؛
- ( ب ) دراسة التدابير التي تستطيع اليونسكو اتخاذها في مجالات اختصاصها للاسهام في مساعدة السكان المعنيين ، وتقديم اقتراحات بصد تلك التدابير ؛
- ٢- ويوجه نداء أخيرا عاجلا الى اسرائيل بأن تكف عن تعريض نفسها للاستنكار العام بتحديتها المجتمع الأمم كله على نحو لا يمكن قبوله ، وبأن تتعاون أخيرا على إعادة الأمور الى نصابها ؛

- ٣- ويدعو المدير العام الى أن يتابع ويشرف عن كثب على سير العمل في المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة ، مع الاستعانة في ذلك بأكبر قدر من المعلومات ، ولا سيما :
- ( أ ) من منظمة التحرير الفلسطينية ،
- ( ب ) من الدول العربية المعنية ،
- ( ج ) من سلطات الاحتلال الاسرائيلية ،
- ونلك لكي تكفل لسكان الأراضي العربية المحتلة حقوقهم في التعليم وفي الحياة الثقافية على نحو يحفظ لهم ذاتيتهم الوطنية ؛ .
- ٤- ويشكر المدير العام من جديد على جهوده ، ويدعو الى أن يحيط المجلس التنفيذي علما بنتائج ما يتخذه من تدابير .

## اسهام اليونسكو في تحسين أوضاع المرأة (١)

١٦

ان المؤتمر العام ،

١٦١

ان يذكر بالقرار ١٦١ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة ،

ويشير الى القرار ٣١١١ ( الجزء ( أ ) أولا ) الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بشأن التقرير المتعلق بالدراسة المتعمقة التي أجرتها اللجنة الخاصة عن الموضوع ( ١ ) اسهام اليونسكو في النهوض بأوضاع المرأة ،

وينوه بالوثيقة ١١٢/م ١٩ التي تحيل القرار ٣١١١ الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته المائة بشأن الوثيقة ١١٠/م ت ١١ " بيان أهم التأثيرات والانجازات والصعوبات وأوجه النقص بالنسبة لكل من أنشطة البرنامج المستمرة لعامي ١٩٧٥-١٩٧٦ " ، وينوه خاصة بالقسم ١٤ ( ثانيا ) " تحقيق تكافؤ فرص التعليم أمام الفتيات والنساء " والقسم ٣١١٧ ( ثانيا ) " النهوض بالدراسات والتدابير العملية لتحسين أوضاع المرأة " ، ويشير الى برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن ادماج المرأة في جهود التنمية ، وأنشطة لجنة الأمم المتحدة المختصة بأوضاع المرأة ،

ويؤكد من جديد على الاسهامات الهامة التي ينبغي لليونسكو تقديمها في مجالات اختصاصها من أجل تحسين أوضاع المرأة ، وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعمل على حصولها على نصيب أكثر انصافا في المزايا الناشئة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وايمانا منه بأن الجهود الرامية الى ادماج المرأة في جهود التنمية لن تنجح الا اذا تحقق التكامل بين الجهود المعنية بالمرأة والبرامج الأخرى ، واقناعا منه بأن ادماج المرأة في عملية التنمية في جميع البلاد ، شأنه شأن تخطيط وتنفيذ عملية التنمية ذاتها ، يتطلب اتباع نهج موحد وجامع لفروع العلم ،

وايمانا منه بأن المتابعة المنتظمة والدورية من جانب الدول الأعضاء والسكرتارية ستسهم في تحقيق أهداف تحسين أوضاع المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وان يدرك ما تتسم به الأنشطة التي قامت بها اليونسكو في هذا المجال الهام من تنوع وتعدد شديدين ، ويلاحظ أن أغلبية الأنشطة مركزة في قطاع التربية ،

وايمانا منه بأنه ينبغي الاستفادة بقدر أكبر من رصيد اليونسكو الفكري الضخم ومواردها البرنامجي المعتمد في جميع القطاعات ، وبصفة خاصة في مجالات التربية والعلوم الاجتماعية والثقافة والاعلام ، في مواجهة المشكلات المرتبطة بأوضاع المرأة ومشاركتها في التنمية ،

١- يدعو المدير العام الى ما يلي :

- ( أ ) أن يضاعف جهوده من أجل تعزيز أنشطة اليونسكو في هذا المجال بتوفير الموظفين والموارد المالية اللازمة للبرنامج ، في حدود المستويات العامة للبرنامج التي يعتمدها المؤتمر العام ، وخاصة عن طريق الاستعانة بقدر أكبر بطاقات وقدرات قطاع العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها وقطاع الثقافة والاعلام بالإضافة الى قطاع التربية ؛
- ( ب ) أن ينظر في انشاء لجنة مشتركة بين القطاعات داخل السكرتارية تتولى تنسيق الجهود المتعلقة بالمرأة في قطاعات البرنامج الأربعة جميعا ، وتنشيط الجهود الاضافة التي تبذل مستقبلا من أجل تحسين أوضاع المرأة ودعم مشاركتها في عملية التنمية ، وأن ينظر فضلا عن ذلك في عقد لجنة استشارية خاصة من الخبراء للمعاونة بصفة دورية في هذه المهام ؛
- ( ج ) أن يسعى الى تدبير السبل الكفيلة بالتوسع في برامج المرأة التي تمول من مصادر خارجة عن (١) اعتمد هذا القرار ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الأولى ، في الجلسة العامة الحادية والثلاثين ، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- الميزانية في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، وخاصة في قطاعات العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها والعلوم الطبيعية والثقافة والإعلام بالإضافة إلى قطاع التربية ؛
- ( د ) أن يضمن جميع وثائق المشروعات الخاصة بأنشطة الميزانية العادية والأنشطة الخارجة عن الميزانية بياناً بالتأثيرات يوضح كيفية تأثير المشروع على المرأة بوصفها مشتركة أو مستفيدة ، وفقاً للقرار ٢٧ الذي اعتمده مؤتمر العام الدولي للمرأة في مكسيكو ، وذلك بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات محددة تنصب على أنشطة المرأة ؛
- ( هـ ) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي كل عامين تقارير موجزة عن تجارب اليونسكو والنتائج التي تحرزها في هذا المجال الهام ، مع الاهتمام خاصة بتقييم ما قد يطرأ من تغيرات فعلية على أوضاع المرأة نتيجة لأنشطة اليونسكو ؛
- ( و ) أن يقدم في الدورات المقبلة للمؤتمر العام ، حتى عام ١٩٨٦ ، تقريراً خاصاً يبين ما تحزره اليونسكو من تقدم في بلوغ أهداف عقد المرأة في مجالات اختصاصها ؛
- ٢- ويدعو الدول الأعضاء إلى إعداد تقارير خاصة في الدورات المقبلة للمؤتمر العام ، حتى عام ١٩٨٦ ، تبين ما تحزره بلادها من تقدم في بلوغ أهداف عقد المرأة .

## سادسا - المسائل الدستورية والقانونية

١٧ ادخال تعديلات في الميثاق التأسيسي وفي النظام الداخلى للمؤتمر العام (١)

١٧ر١ ان المؤتمر العام ،

١ - يقرر تعديل الفقرة ١ من المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي على النحوالتالى :  
تستبدل عبارة " خمسة وأربعين " بكلمة " أربعين " .

٢ - ويقرر بالتالى تعديل توزيع المقاعد لأغراض انتخاب أعضاء المجلس التنفيذى كما حدده القرار (١١) الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته الخامسة عشرة وأكد، بقراره ١٣ الذى اعتمده فى دورته السادسة عشرة وعدله بقراره (١٣) الذى اعتمده فى دورته السابعة عشرة ، وذلك على النحوالتالى :  
يرفع عدد مقاعد المجموعة الانتخابية الثالثة من سبعة الى ثمانية ،  
يرفع عدد مقاعد المجموعة الانتخابية الرابعة من ستة الى سبعة ،  
يرفع عدد مقاعد المجموعة الانتخابية الخامسة من ثلاثة عشر الى ستة عشر .

١٧ر٢ ان المؤتمر العام

١ - يقرر تعديل الفقرة ٤ من المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي على النحوالتالى :  
" ٤ - (أ) فى حالة وفاة أحد الأعضاء أو استقالته ، يتولى المجلس التنفيذى تعيين بديل له للمدة الباقية من عضويته ، وذلك بناء على ترشيح من حكومة الدولة التى كان العضو السابق يمثلها .  
(ب) يتعين على الحكومة التى تقدم الترشيح وعلى المجلس التنفيذى مراعاة الاعتبارات المبينة فى الفقرة ٢ أعلاه .  
(ج) عندما تطرأ ظروف استثنائية ترى الدولة الممثلة أنها تحتم ابدال ممثلها ، حتى ولو لم يقدم استقالته ، يتبع ما هو منصوص عليه فى الفقرة الفرعية (أ) " .

٢ - يقرر تعديل المادة ٩٨ من نظامه الداخلى على النحوالتالى :  
" ١ - فى حالة وفاة أحد الأعضاء أو استقالته ، يتولى المجلس التنفيذى تعيين بديل له للمدة الباقية من عضويته ، وذلك بناء على ترشيح من حكومة الدولة التى كان العضو السابق يمثلها .

٢ - يتعين على الحكومة التى تقدم الترشيح وعلى المجلس التنفيذى مراعاة الاعتبارات المبينة فى الفقرة ٢ من المادة الخامسة (أ) من الميثاق التأسيسى .

٣ - عندما تطرأ ظروف استثنائية ترى الدولة الممثلة أنها تحتم ابدال ممثلها ، حتى ولو لم يقدم استقالته ، يتبع ما هو منصوص عليه فى الفقرة ١ " .

(١) اعتمد هذان القراران ، بناء على تقرير اللجنة القانونية ، فى الجلسة العامة الثالثة والعشرين فى ٨ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٦ .

## سابعاً - المسائل المالية<sup>(١)</sup>

- ١٨ التقارير المالية
- تقرير مراجع الحسابات الخارجى والتقرير المالى للمدير العام عن حسابات المنظمة لفترة العامين المنتهية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤
- ١٨١ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٤٨/م١٩ ،  
يتسلم ويقبل تقرير مراقب الحسابات الخارجى مع البيانات المالية المراجعة والخاصة بحسابات اليونسكو لفترة العامين المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ .
- تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالى للمدير العام عن حسابات اليونسكو المؤقتة والمقفلتة فى ٣١ ديسمبر /  
كانون الأول ١٩٧٥ لفترة العامين التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦
- ١٨٢ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٤٩/م١٩ وضميمة ،  
يتسلم ويقبل تقرير مراجع الحسابات الخارجى والبيانات المالية المراجعة الخاصة بحسابات اليونسكو المؤقتة والمقفلتة فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥ لفترة العامين التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦ .
- تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالى للمدير العام والبيانات المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ .
- ١٨٣ ان المؤتمر العام ،  
وقد أخذ علماً بأن المجلس التنفيذى قد وافق على تقرير مراجع الحسابات الخارجى والبيانات المالية المراجعة ، المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ (م١٩/٥٥) ،  
يتسلم هذا التقرير وهذه البيانات المالية .
- تقرير مراجع الحسابات والتقرير المالى للمدير العام والبيانات المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥
- ١٨٤ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٥٠/م١٩ وضميمة ،  
١ - يتسلم ويوافق على تقرير مراجع الحسابات الخارجى والبيانات المالية المراجعة الخاصة باعتمادات برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥ ؛  
(١) اعتمدت هذه القرارات ، بناءً على تقرير اللجنة الادارية ، فى الجلستين العامتين السادسة والعشرين والحادية والثلاثين ، فى ٢٠ و ٢٥ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

- ٢ - ويرخص للمجلس التنفيذي بأن يوافق باسمه على تقرير مراجع الحسابات الخارجى والبيانات المالية المراجعة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦؛
- ٣ - ويطلب من المدير العام أن يحرص على أن يستعان بقدر المستطاع فى إطار المشروعات الميدانية بالخبراء المحليين حتى يتسنى تخفيض نفقات الخبراء وبالتالى زيادة المبالغ المخصصة للتدريب والمعدات .

## ١٩٠ اشتراكات الدول الأعضاء

١٩١١ جدول توزيع الاشتراكات

١٩١٢ ان المؤتمر العام ،

نظرا لأن جدول توزيع اشتراكات الدول الأعضاء فى اليونسكو قد وضع دائما على أساس جدول توزيع اشتراكات الأمم المتحدة ، بعد تعديله مراعاة للفرق فى العضوية بين المنظمين :  
وان يلاحظ اقرار نسبة ٠.٢٪ كحد أدنى للاشتراكات ونسبة ٢٥٪ كحد أقصى لها فى منظمة الأمم المتحدة ،

بقرار الآتى :

( أ ) يحسب جدول توزيع اشتراكات الدول الأعضاء فى اليونسكو للفترة المالية ١٩٧٧-١٩٧٨ على أساس جدول توزيع الاشتراكات الذى اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحادية والثلاثين للفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ ، مع الأخذ بنفس النسبة للحد الأدنى والأعلى وتعديل باقى النسب لمراعاة الفرق فى العضوية بين اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة ؛

( ب ) تحدد النسبة المئوية لاشتراك جمهورية فييتنام الاشتراكية فى جدول توزيع اشتراكات اليونسكو بالنسبة لعامى ١٩٧٧-١٩٧٨ بـ ٠.٢٪ ؛

( ج ) تدرج الدول الأعضاء فى اليونسكو بتاريخ ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ فى جدول توزيع الاشتراكات على الأساس التالى :

( ١ ) الدول الأعضاء فى اليونسكو والمدرجة فى جدول توزيع اشتراكات منظمة الأمم المتحدة ؛ على أساس نسب اشتراكها وفقا لذلك الجدول ؛

( ٢ ) الدول الأعضاء فى اليونسكو وفى منظمة الأمم والتى ليست مدرجة فى جدول توزيع اشتراكات الأمم المتحدة : على أساس نسب الاشتراك التى تعينها لها الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

( ٣ ) الدول الأعضاء فى اليونسكو وغير الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة : على أساس ما يحتمل نظريا أن تكون عليه نسبة اشتراكها فى جدول منظمة الأمم المتحدة ؛

( د ) الدول الأعضاء الجديدة التى تودع وثائق تصديقها بعد تاريخ ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ تدفع عن عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ اشتراكات تحسب كما يلى :

( ١ ) الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة والمدرجة فى جدولها : على أساس نسب اشتراكها وفقا لذلك الجدول ؛

( ٢ ) الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ، وغير المدرجة فى جدولها : على أساس نسب الاشتراك التى تعينها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

( ٣ ) الدول غير الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة : على أساس ما يحتمل نظريا أن تكون عليه نسب اشتراكها فى جدول تلك المنظمة ؛

( هـ ) تعدل مبالغ اشتراكات الدول الأعضاء الجديدة ، حسبما يقتضى الأمر ، وفقا للصفة التالية مراعاة لتاريخ انضمامها للمنظمة :

١٠٠٪ من الاشتراك السنوى اذا أصبحت الدولة عضوا قبل نهاية الربع الأول من السنة ؛

٨٠٪ من الاشتراك السنوى اذا أصبحت عضوا خلال الربع الثانى ؛

٦٠٪ من الاشتراك السنوى اذا أصبحت عضوا خلال الربع الثالث ؛

٤٠٪ من الاشتراك السنوى اذا أصبحت عضوا خلال الربع الأخير ؛

( و ) تحدد اشتراكات الأعضاء المنتسبين بنسبة ٦٠٪ من الحد الأدنى لاشتراك الدول الأعضاء ، وتفيد فى الحسابات تحت بند " الإيرادات المتنوعة " ؛

( ز ) تقرب جميع النسب المئوية الى رقمين عشريين ؛

(ح) تحسب اشتراكات الأعضاء المنتسبين الذين يصبحون دولا أعضاء خلال عام ١٩٧٧ أو ١٩٧٨ بالطريقة المبينة في الفقرة ٨ من القرار ١٨ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثانية عشرة (١٩٦٢).

١٩٢ العملة التي تؤدي بها الاشتراكات

١٩٢١ ان المؤتمر العام ،  
نظرا لأنه طبقا لأحكام المادة ٦٦ ره من النظام المالي تقدر الاشتراكات التي تدفع للميزانية والسلف المقدمة لرأس المال العامل بالدولارات الأمريكية وتدفع بالعملة أو العملات التي يحددها المؤتمر العام ،  
ونظرا لأنه يحسن مع ذلك أن تتمكن الدول الأعضاء بقدر الامكان ، من تسديد اشتراكاتها بالعملة التي تختارها ،

بقرار ما يلي بالنسبة للسنتين ١٩٧٧-١٩٧٨ :

(أ) يجوز للدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها للميزانية والسلف المقدمة لرأس المال العامل اما بالدولارات الأمريكية أو بالجنيهات الاسترلينية أو بالفرنكات الفرنسية حسب اختيارها ؛  
(ب) يرخص للمدير العام بأن يقلل أية مدفوعات بالعملة الوطنية لاحدى الدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، اذا ما رأى أن من المتوقع انفاق مبالغ كبيرة بتلك العملة أثناء الفترة المتبقية من السنة التقويمية ؛

(ج) يحدد المدير العام في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب) أعلاه وبعد استشارة الدولة العضو المعنية ، ذلك الجزء من اشتراكها الذي يمكن قبوله بالعملة الوطنية المعنية ؛

(د) لكي تتمكن المنظمة فعلا من استخدام العملات الوطنية التي تدفع لها بصفة اشتراكات ، يرخص للمدير العام بأن يحدد لهذه المدفوعات مهلة يتعين عند انتهائها دفع الاشتراكات باحدى العملات المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه ؛  
(هـ) يخضع قبول عملات غير الدولار الأمريكي للشروط التالية التي أقرها المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة :

(١) ينبغي أن يكون من الممكن استخدام العملات المقبولة على هذا النحو ، دون أية عمليات تحويل أخرى وفي اطار نظام النقد المتبع في الدولة المعنية ، في تغطية كافة مصروفات اليونسكو في تلك الدولة ؛

(٢) يكون سعر الصرف المطبق هو أفضل سعر يمكن أن تحصل عليه اليونسكو — للتحويل من العملة المعنية الى الدولار الأمريكي في تاريخ قيد الاشتراك في الحساب المصرفي للمنظمة ؛

(٣) اذا حدث أثناء مدة الاثنى عشر شهرا التالية لتسديد الاشتراك بعملة غير الدولار الأمريكي أن هبطت أو خفضت قيمة تلك العملة بالنسبة للدولار الأمريكي ، يجوز أن يطلب من الدولة العضو المعنية ، لدى اشعارها بذلك ، أن تدفع مبلغا اضافيا لتعويض الخسارة في سعر الصرف ؛

(و) في حالة قبول عملات غير الدولار الأمريكي ، تقيد الفروق الناتجة عن التغير في أسعار الصرف والتي تقل عن ٥ دولارا أمريكيا وتتعلق بالدفعة الأخيرة عن فترة السنتين المالية المعنية ، في حساب أرباح وخسائر تغير أسعار الصرف .

١٩٣ تحصيل الاشتراكات

١٩٣١ " ان المؤتمر العام ،

وقد درس تقرير المدير العام بشأن تحصيل الاشتراكات والسلف المقدمة لرأس المال العامل (١٩/٥٣ وضميمة) ،

وان يأخذ في اعتباره الفقرات المناسبة من القرار رقم ١ الذي اعتمده مؤتمر وزراء التريبيسة بالدول الأعضاء الأفريقية الذي نظمه اليونسكو بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (لاجوس) ، ٢٧ يناير/كانون الثاني — ٢٤ فبراير/شباط ١٩٧٦) ،

— يلاحظ أنه ، على الرغم من أن الجهود الخاصة التي بذلتها كثير من الدول الأعضاء قد مكنت المدير العام من مواجهة التزامات المنظمة المالية منذ بداية الفترة الحالية ، فان حالة الخزنة لا تزال مع ذلك مزعزعة بسبب ضخامة الاشتراكات المتأخرة ؛

- ٢ - ويعرب للمدير العام عن تقديره للمساعي التي يواصل بذلها لدى الدول الأعضاء بغية تحسين حالة الخزانة ، ويوصي الدول الأعضاء التي قدمت قروضا بأن تؤجل مواعيد تسديد هذه القروض إذا لم تتحسن حالة الخزانة ؛
- ٣ - ويعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي عجلت بتسديد اشتراكاتها ، وللدول الأعضاء التي استجابت لنداء المدير العام فمُنحت أو أعلنت أنها ستمنح المنظمة قروضا بدون فوائد لكي تغطي بصفة مؤقتة جزءا من احتياجات خزانتها ؛
- ٤ - ويعلن أن عدم تسديد الاشتراكات يشكل خرقا للالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الميثاق التأسيسي والنظام المالي للمنظمة ، ويرى فضلا عن ذلك أن الاستسلام لاغراء الامتناع عن التسديد كوسيلة للتأثير على قرارات المنظمة من شأنه أن يسيء اساءة فادحة الى تعاون دولي يسوده الانسجام ؛
- ٥ - ويوجه نداء عاجلا الى الدول الأعضاء المتأخرة في دفع اشتراكاتها أن تدفع متأخراتها دون ابطاء ، بما في ذلك الباقي من اشتراكاتها عن عام ١٩٧٦ ؛
- ٦ - ويناشد جميع الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تسديد اشتراكاتها كاملة في أقرب موعد ممكن خلال الفترة المالية ١٩٧٧-١٩٧٨ ؛
- ٧ - ويرخص للمدير العام بأن يتفاوض ويتعاقد عند الضرورة على قروض قصيرة الأجل مع من يختار من المقرضين ، لتمكين المنظمة من مواجهة التزاماتها المالية خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ إذا ما تبين أن الحالة المتوقعة للخزانة تقتضي ذلك ؛
- ٨ - ويوصي المدير العام بأن يقبل ، وفقا لأحكام الفقرة ٣ من المادة التاسعة من الميثاق التأسيسي كل ما يقدم من هبات يستهدف بها تمويل نفقات تنفيذ برنامج عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ كما وافق عليه المؤتمر العام ، وذلك إذا اقتضت الضرورة الالتجاء الى تلك الهبات نتيجة لظروف استثنائية .

ان المؤتمر العام ،

١٩٣٢

- وقد بحث الطلب المقدم من مفوض الأمم المتحدة لشؤون ناميبيا ، نيابة عن مجلس ناميبيا والأمين العام للأمم المتحدة ، بشأن اعفاء ناميبيا من دفع الاشتراك المطلوب منها كعضو منتسب في اليونسكو حتى تحصل على استقلالها ،
- وان يلاحظ أن جملة الاشتراكات المطلوبة بالفعل من ناميبيا عن الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ تبلغ ٢٠ ٥١٦ دولارا ،
- ١ - يقرر الغاء الاشتراك المطلوب من ناميبيا عن ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وتصفية الاشتراك المطلوب عن ١٩٧٤ والذي طرح بالفعل من حسابات المنظمة تحت بند الإيرادات المتنوعة للفترة المالية ١٩٧٧-١٩٧٨ ؛
- ٢ - ويقرر علاوة على ذلك وقف مطالبة ناميبيا بدفع اشتراكها اعتبارا من عام ١٩٧٧ حتى تحصل على استقلالها ؛
- ٣ - ويطلب من المدير العام ابلاغ مفوض الأمم المتحدة لشؤون ناميبيا والأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار .

٢٠ رأس المال العامل : مقداره وادارته

ان المؤتمر العام ،

٢٠ر١

- وقد بحث تقرير المدير العام عن مقدار رأس المال العامل وادارته (١٨م/٥٤) ،
- يقرر ما يلي :
- (أ) يحدد مقدار رأس المال العامل المرخص به لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ بمبلغ ١٦ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار ، وهو ما يمثل حوالي ٧٥٪ من اجمالي الاعتمادات التي أقرها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة ، وتحسب المبالغ التي تقدمها الدول الأعضاء وفقا للنسب المئوية التي عينت لها في جدول توزيع الاشتراكات لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ؛
- (ب) يتألف رأس المال العامل في العادة من مبالغ بالدولار الأمريكي ، علما بأنه يجوز للمدير العام ، بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ، أن يغير العملة أو العملات التي يتألف منها رأس المال العامل بالطريقة التي يراها ضرورية لضمان استقراره ؛
- (ج) تدرج الإيرادات الناتجة عن استثمارات رأس المال العامل في بند الإيرادات المتنوعة للمنظمة ؛

- (د) يرخص للمدير العام بأن يقدم سلفاً من رأس المال العامل، وفقاً لأحكام المادة (ره) من النظام المالي، بالمبالغ اللازمة لتمويل اعتمادات الميزانية التي حين تحصيل الاشتراكات. وتسدّد مبالغ هذه السلف فور الحصول على اشتراكات يمكن استخدامها في هذا الغرض؛
- (هـ) يرخص للمدير العام بأن يقدم سلفاً خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ بمبالغ لا يتجاوز مجموعها ٥٠٠.٠٠٠ دولار لتمويل المصروفات القابلة للاسترداد، بما في ذلك المصروفات المتعلقة بأموال الودائع والحسابات الخاصة. وتقدم هذه السلف ريثما ترد الأموال من صناديق الودائع والحسابات الخاصة والوكالات الدولية وغيرها من المصادر الخارجة عن الميزانية. وترد هذه السلف في أقرب وقت ممكن؛
- (و) يرخص للمدير العام، بعد حصوله على موافقة المجلس التنفيذي، بتقديم سلف من رأس المال العامل خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ لا يتجاوز مجموعها ٢٠٠.٠٠٠ دولار لمواجهة النفقات الناشئة عن الطلبات التي تتقدم بها منظمة الأمم المتحدة والتي تتعلق بحالات طارئة تتصل بأقرار السلم والأمن؛
- (ز) يقدم المدير العام إلى المؤتمر العام في دورته العشرين تقريراً عن الظروف التي تكون قد قدمت فيها سلف بموجب الفقرة (و) أعلاه، وإذا تأكد للمجلس التنفيذي بأنه لا يمكن تسديد مبالغ تلك السلف من الوفورات المتحققة في إطار الميزانية الجارية، فيدرج المدير العام في قرار فتح الاعتمادات المبالغ اللازمة لرد هذه السلف إلى رأس المال العامل؛
- (ح) يرخص للمدير العام في حدود الموارد المتاحة، وبعد تلبية الاحتياجات المشار إليها في الفقرات (د) و (هـ) و (و) من هذا القرار، بأن يقدم خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ السلف اللازمة لتمويل مبانى المقر والمصروفات غير المستهلكة المتعلقة بإدخال التعديلات على المبانى الحالية، بحيث تقل إلى أدنى حد قيمة القروض التي يتم التعاقد عليها لهذا الغرض مع البنوك أو مع غيرها من مؤسسات التسليف التجاري.

٢٠ر٢ رصيد مساعدة الدول الأعضاء على اقتناء المواد التعليمية والعلمية اللازمة للتنمية التكنولوجية

ان المؤتمر العام ،

٢٠ر٢١

وقد أخذ علماً بالنتائج التي حققها تنفيذ القرار ٢٢ر٢ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة بشأن إدارة رصيد مساعدة الدول الأعضاء على اقتناء المواد التعليمية والعلمية اللازمة للتنمية التكنولوجية ،

يرخص للمدير العام بأن يخصص خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ كميات جديدة من القسائم القابلة للدفع بالعملات المحلية في حدود مبلغ قدره ٦٠٠.٠٠٠ دولار.

٢١ المراجعة الخارجية للحسابات

٢١ر١ مقترحات المدير العام بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجى أو إعادة تعيينه

ان المؤتمر العام ،

٢١ر١١

ان يذكر بالمادة ١٢ من النظام المالي للمنظمة ،

ويلاحظ أن النظام المالي ينص على أن المراجع الخارجى للحسابات يكون المراجع العمّام للحسابات في إحدى الدول الأعضاء أو موظفاً بها يشغل منصباً مماثلاً ،  
ويقدر المستوى الرفيع للخدمات التي يسديها مراقب الحسابات والمراجع العام للحسابات فى المملكة المتحدة ،

يقرر إعادة تعيين مراقب الحسابات والمراجع العام للحسابات فى المملكة المتحدة مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة لفترة ست سنوات أخرى ، تبدأ من مراجعة الحسابات المتعلقة بميزانية الفترة المالية ١٩٧٧-١٩٧٨ .

## ٢٢ تعديل النظام المالي (١)

٢٢ر١ ان المؤتمر العام ،

وقد درس توصية المجلس التنفيذي بشأن تعديل المادة ٣٩ من النظام المالي ،  
وبالنظر الى الآراء التي أبدتها المندوبون في الاجتماعين الثامن والثامن عشر للجنة الادارية ،  
وان يذكر بالتدابير التي اتخذت في دورات المؤتمر العام السابقة بشأن تعديلات النظام  
المالي وتعديل المادة ٣٩ بصفة خاصة ،

١ - يقرر تعديل المادة ٣٩ من النظام المالي لتصبح كما يلي :

" للمجلس التنفيذي أن يوافق مؤقتا علي تقديرات اضافية في حدود ما جملته ٧٥٪ من  
اعتمادات الفترة المالية ، وذلك بعد أن يستوثق من استنفاد جميع امكانيات تدبير  
الوفورات واجراء التحويلات داخل أبواب الميزانية من الأول الى السادس ، على أن تبلغ  
هذه التقديرات الاضافية بعد ذلك للمؤتمر العام لاعتمادها بصفة نهائية. أما التقديرات  
الاضافية التي تتجاوز ٧٥٪ من اعتمادات الفترة المالية فيدرسها المجلس التنفيذي ثم  
ترفع الى المؤتمر العام مشفوعة بما قد يراه المجلس من توصيات " ؛

٢ - ويدعو المدير العام الى القيام ، بالتشاور مع المجلس التنفيذي ، بدراسة اجراءات بحث  
تعديلات النظام المالي ، بما في ذلك اجراءات النظر في التقديرات الاضافية ، واعداد مقترحات تعرض  
على المؤتمر العام في دورته العشرين لاعتمادها .

( ١ ) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة السادسة والعشرين في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

## ثامنا - مسائل الموظفين<sup>(١)</sup>

- ٢٣ نظام ولائحة الموظفين
- ٢٣ر١ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس تقرير المدير العام عن التعديلات التي أدخلت على لائحة موظفي اليونسكو ( ١٩ / م / ٥٧ ) ،  
يأخذ علما بالتعديلات التي أجريت منذ الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام .
- ٢٤ المحكمة الادارية : الاجراءات التي تتخذ عند انتهاء مدة ولايتها
- ٢٤ر١ ان المؤتمر العام ،  
وقد أخذ علما بالوثيقة ٥٨ / م / ١٩ وضميمتها  
يطلب من المدير العام اتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار صلاحيات المحكمة الادارية التابعة لمنظمة العمل  
الدولية بالنسبة للقضايا التي تنشأ عن تطبيق المادة ١١٢ من نظام الموظفين في الفترة من ١ يناير / كانون  
الثاني ١٩٧٧ حتى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٢ .
- ٢٥ حشد الموظفين وتجديدهم
- ٢٥ر١ الخطة الشاملة طويلة الأجل لحشد الموظفين وتجديدهم : دراسة وتطبيق قرارات المؤتمر العام بشأن كافة  
جوانب ومشكلات سياسة شؤون الموظفين .
- ٢٥ر١ ان المؤتمر العام ،  
وقد درس الوثيقة ٥٩ / م / ١٩ ،  
وأن ينوه بارتياح بنوعية تقرير المدير العام عن الخطة الشاملة طويلة الأجل لاختيار الموظفين وتجديدهم ؛  
ويذكر بأن الهدف الرئيسي للخطة هو تحسين ادارة شؤون الموظفين وزيادة كفاءة السكرتارية ،  
ويلاحظ بأسف أن القسم الخاص بالحشد في الخطة الشاملة لم يطبق تطبيقا كاملا ،

### أولا

- ١ - يدعو المدير العام الى :
- ( أ ) أن يراجع الخطة طويلة الأجل لحشد الموظفين على ضوء قرارات المؤتمر العام المتعلقة  
بالموضوع ، وأن يكفل تحديث تلك الخطة بصفة منتظمة من الآن فصاعدا ؛
- (١) اعتمدت هذه القرارات ، بمقتضى على تقرير اللجنة الادارية ، في الجلسة العامة السادسة والعشرين ، في ٢٠ نوفمبر /  
تشرين الثاني ١٩٧٦ .

- (ب) أن يخطر اندول الأعضاء بالوظائف الشاغرة قبل سوعد شغلها بوقت كاف لكي يتسنى لهـا اعداد ترشيحاتها ؛
- (ج) أن يصجل بتنفيذ هذه الخطة على سبيل الأولوية بغية أن يتحقق في أسرع وقت ممكن توزيع جغرافي عادل لوظائف السكرتارية ؛
- (د) أن يواصل مواءمة بنية السكرتارية مع متطلبات البرنامج المعتمد ، بحيث يتسنى تحقيق اللامركزية في الأنشطة تدريجيا على ألا يعارض ذلك مع الطابع العالمي لرسالة المنظمة ؛
- (هـ) أن يواصل ويعزز سياسة تناوب الموظفين على وظائف المقر والمكاتب الميدانية ؛
- (و) أن يواصل ويعزز التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ، ولا سيما الدول غير الممثلة والسـدول الممثلة دون نصابها ، حتى تستطيع تقديم مرشحين ملائمين في الوقت المناسب ؛
- (ز) أن يكرس اهتماما خاصا لتخطيط وتنفيذ برنامج موسع لتدريب الموظفين ، وأن يستأنف خاصة برنامج تدريب الموظفين المهنيين الناشئين الذي أوقف أثناء فترة العامين العالية لدواعي الاقتصادى ؛
- (ح) أن لا يمد عقود الموظفين بعد سن التقاعد إلا في حالات استثنائية للغاية ؛
- (ط) أن يتخذ الخطوات الملائمة لضمان مشاركة أكبر من جانب الموظفين على كل المستويات ، سواء في تحديد المهام أو في اعداد البرنامج وصياغته وتنفيذه ؛
- (ي) أن يدعم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السكرتارية في المقر ، وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة في البلد المضيف ، بغية اعضاء طابع انساني على العلاقات داخل السكرتارية ؛

### ثانيا

- وان يذكر أيضا بخطة العمل العالمية التي اعتمدها المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ، ولا سيما توصيات ذلك المؤتمر الداعية الى العمل على الصعيد الوطني والدولي لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في الوظائف العامة وفي الهيئات السياسية وهيئات اتخاذ القرارات بصفة عامة ؛
- ونظرا لأن منظمات أسرة الأمم المتحدة ، وهي مقدمتها اليونسكو، ينبغي أن تضرب المثل في هذا الصدد ؛
- ٢ - يطلب من الدول الأعضاء مرة أخرى أن تبادر عاجلا الى معاونة المدير العام في مهمته بتقديم اعداد أكبر بكثير من المرشحات للمناصب العليا الشاغرة ؛
- ٣ - يدعو المدير العام الى أن يواصل جهوده لتحقيق توزيع عادل للرجال والنساء داخل السكرتارية على كل المستويات المهنية ، والى أن يقدم خلال عقد الأمم المتحدة الجاري للمرأة ، تقارير منتظمة الى المؤتمر العام عن نتائج جهوده .

### ٢٦ التوزيع الجغرافي للوظائف

- ان المؤتمر العام ،
- ٢٦ ا) ان يذكر باحكام الفقرة ٤ من المادة السادسة من الميثاق التأسيسي لليونسكو، التي تنص على أن يجري تعيين موظفي السكرتارية على أوسع نطاق جغرافي ممكن بشرط أن تتوفر فيهم أعلى صفات النزاهة والكفاية والمقدرة الفنية ،
- ونظرا لأن مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموظفين لا يشكل عنصرا هاما لفعالية عمل السكرتارية فحسب ، وانما يمثل أيضا اسهاما في اقامة تعاون دولي أكثر ثوقا وعدالة يتفق وضرورة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،
- وان يذكر بالقرارات ٢٤/م١٦ و ٢١/م١٧ و ١٧/م١٧ و ٢٢/م١٨ وبالقرار ٢٦/م١٨ بوجه خاص ،
- ويضع نصب عينيه القرار ٩٩ م ت / ٨٨ ، الذي رأى فيه المجلس التنفيذي أن رفع الحصص الدنيا من ٣ الى ٥ من شأنه أن يؤدي الى ايجاد توزيع جغرافي للوظائف أكثر عدالة ،
- وبالنظر الى أن تناوب الموظفين على الوظائف وسهولة انتقالهم بينها من شأنه أن يحسن فعالية عمل السكرتارية ويؤدي الى توافقه ،
- وان يؤكد على الالتزامات المفروضة على الموظفين بموجب نظام الموظفين ، ولا سيما المادة ١١ من الفصل الأول التي تنص على :

” موظفو السكرتارية موظفون دوليون وليس لمسؤولياتهم طابع وطني وانما هي تتسم بالطابع الدولي البحت، وانهم يقبلولهم التعيين انما يتعهدون بتأدية وظائفهم وتنظيم مسلكهم مراعين في ذلك صالح المنظمة دون سواها ” .

١ - يشكر المدير العام على الجهود التي بذلها، في ظل ظروف غير مؤاتية، من أجل تحسين فعالية السكرتارية والتوزيع الجغرافي للموظفين ؛

### أولا

٢ - يقرر رفع أدنى الحوصص من ٢-٣ الى ٣-٥ ، وتعديل الحوصص الاخرى تبعاً لذلك ؛  
٣ - ويدعو المدير العام الى اتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيق هذا القرار على نحو تدريجي ، مع مراعاة وضع البلاد النامية التي تزيد حصتها الحالية على ٣-٥ ( وهي في الواقع ممثلة دون نصابها ) ؛

٤ - كما يدعو المدير العام الى :  
( أ ) أن يقدم للمجلس التنفيذي دراسة لصيغة تسمح بحساب وتقييم التوزيع الجغرافي على أساس جميع العوامل الداخلة فيه بما في ذلك العضوية في المنظمة والاشتراك في الميزانية والسكان والتنوع الثقافي للدول الأعضاء ؛

( ب ) أن يتخذ التدابير اللازمة لمواصلة العمل على حشد الموظفين على أساس جغرافي وثقافي واسع وعادل ، مع تفضيل مرشحي الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة دون نصابها في المقام الاول ، والمرشحين المنتمين الى المناطق الممثلة دون نصابها في المقام الثاني ؛ وأن يتحاشى خلال ١٩٧٢ - ١٩٧٨ ، حشد موظفين من البلاد التي يشكل تمثيلها بما يجاوز حصصها بكثير عقبة في سبيل تحسين التوزيع الجغرافي لوظائف السكرتارية في مجموعها ، وذلك فيما عدا حالات استثنائية ؛

( ج ) أن يدرس أيضا امكانية زيادة عدد وظائف السكرتارية الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، على أساس عدد الوظائف الحالية ؛

### ثانيا

٥ - يدعو المدير العام الى العمل على تجديد الموظفين على النحو المناسب مراعاة لمتطلبات البرنامج الجديدة وضرورة الالتزام بتوزيع جغرافي وثقافي عادل ؛

٦ - ويدعو الدول الأعضاء أن تمتنع في علاقاتها مع موظفي اليونسكو عن اتخاذ أي تدبير أو إجراء أو قرار لا يتفق والالتزامات التي يفرضها الميثاق التأسيسي ؛

٧ - ويضع ثقته في المدير العام ، لا لكي يذكر موظفي السكرتارية بالالتزامات التي يفرضها نظام الموظفين بحسب ، وانما ايضا لكي يتخذ الاجراءات التأديبية أو غيرها من الاجراءات المناسبة في حالة عدم الامتثال لهذه الالتزامات ؛

٨ - ويدعو المدير العام الى تقديم تقرير عن تطبيق هذا القرار الى المؤتمر العام في دورته العشرين .

٢٧ لجنة الخدمة المدنية الدولية : التدابير التي اتخذها المدير العام للتمكن اليونسكو من المشاركة في أعمال اللجنة

٢٧) ان المؤتمر العام  
وقد درس تقرير المدير العام ( ٦٢/١٩ ) عن التدابير التي اتخذها للتمكن اليونسكو من المشاركة في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية ،  
وأخذ علما بالايضاحات التي قدمها المدير العام عن مضمون تقريرى اللجنة للذين عرضا على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ،  
وان يدرك أن التوصيات التي قدمتها اللجنة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تفضى الى تعديلات شتى في شروط استخدام موظفي الفئة المهنية وما فوقها بمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنضمة الى النظام المشترك للمرتبات والعلوات ،

- ١ - ويرخص للمدير العام بأن يطبق على موظفي اليونيسكو والتدابير التي قد تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أن يصبح هذا التطبيق نافذاً من التاريخ أو التواريخ التي تحددها الجمعية العامة ،
- ٢ - ويدعو المدير العام الى أن يقدم تقريراً للمجلس التنفيذي في دورته الثانية بعد المائة ، عن أية تدابير تتخذ تنفيذاً لهذا القرار .

## ٢٨ المرتبات والعلاوات وغيرها من مزايا الموظفين

٢٨١ الفئة المهنية وما فوقها

٢٨١١ ان المؤتمر العام ،

- وقد درس تقرير المدير العام عن مرتبات وعلاوات موظفي الفئة المهنية وما فوقها (١٩/م/٦٣ وتصويب (٢٠) ) ،
- ١- يأخذ علماً بالتغييرات التي طرأت منذ الدورة الثامنة عشرة على المرتبات والعلاوات وتصنيف غلاء المعيشة في المقر ، والمرتبات الخاضعة لخصوم المعاش ؛
- ٢- يأخذ علماً أيضاً بالتغييرات المؤقتة التي أدخلت على نظام علاوة غلاء المعيشة اعتباراً من يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦ بالنسبة للموظفين غير المعدلين ، طبقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فـسـى دورتها الثلاثين .

٢٨٢ فئة الخدمة العامة

٢٨٢١ ان المؤتمر العام ،

وقد درس تقرير المدير العام (١٩/م/٦٤) بشأن :

- ( أ ) التغييرات التي أدخلت على مرتبات موظفي فئة الخدمة العامة ،
- ( ب ) الدراسة المتعلقة بمستويات المرتبات القصوى لموظفي الخدمة العامة ،
- ( ج ) إمكانية الاستعاضة عن المؤشر المستعمل حالياً لتسوية المرتبات بأخر أكثر ملاءمة ،
- ( د ) العلاوات العائلية لموظفي الخدمة العامة في المقر ،
- ( هـ ) التغييرات التي يمكن إدخالها على الأحكام الإدارية الخاصة بمجموعة التقنيين من فئة الخدمة العامة ،
- ١ - يلاحظ أنه ، منذ ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ ، وفقاً لتغيير مؤشر الأجور المعنى ، قد أجريت فـسـى مرتبات فئة الخدمة العامة أربع تسويات خاضعة لاقطاعات المعاش قيمة كل منها ٤٪ ، تمت في ١ أغسطس / آب و ١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ و ١ فبراير / شباط و ١ يونيو / حزيران ١٩٧٦ ؛
- ٢ - ويلاحظ أن أسلوب تحديد مرتبات فئة الخدمة العامة الذي وافق عليه المؤتمر في دورته الثامنة عشرة قد قلص .

( أ ) الزيادة التي تطرأ على المرتبات القصوى ،

( ب ) مستويات مرتبات الدرجات العليا من الجدول ،

وذلك بالمقارنة بالأسلوب الذي كان يتبع من قبل ؛

- ٣ - ويدعو المدير العام لأن يجري استقصاء عن أفضل المعدلات السائدة في باريس في اواخر ١٩٧٨ ، على نفس الاسس التي أجرى عليها استقصاء عام ١٩٧٤ ، وأن يجمع البيانات عن المرتبات القصوى للدرجات العليا التي يمكن تحديدها في المؤسسات الخارجية ، هذا اذا لم تكن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد اعتمدت قبل عام ١٩٧٨ منها لجمع البيانات ولتحديد جداول مرتبات فئة الخدمة العامة ، حيث تتولسـى اللجنة المذكورة في تلك الحالة اجراء الاستقصاء ووضع التوصيات المتعلقة بجداول المرتبات ؛

٤ - ويرخص للمدير العام بمواصلة ما يلي :

( أ ) تطبيق المؤشر الحالي لاجراء تسويات مرتبات موظفي فئة الخدمة العامة في المقر ؛

( ب ) اجراء تسويات خاضعة لاقطاعات المعاش في جداول مرتبات فئة الخدمة العامة بالطريقة التي

أقرها المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والثمانين (٨٩ م ت/ قرار ٢٨٨١) والمؤتمر العام فـسـى

دورته الثامنة عشرة ( القرار ١٨ م/٢٨٣ (٣) ( ب ) ) ؛

- ٥ - ويرخص للمدير العام بأن يزيد ، ابتداءً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ ، للموظفين المستحقين .

- (أ) علاوة الزوج / الزوجة المعالة من ٢٤٠٠ فرنك فرنسي الى ٣٤٠٠ فرنك فرنسي سنويا ؛  
 (ب) العلاوة الخاصة بأول الاطفال المعالين للموظف بدون زوج / زوجة من ٣٨٠٠ فرنك فرنسي الى ٤٨٠٠ فرنك فرنسي سنويا ؛  
 ٦ - ويدعو المدير العام لمواصلة دراسته الخاصة بالأحكام الادارية المتعلقة بموظفي المجموعة التقنية مسن فئة الخدمة العامة ؛  
 ٧ - ويرخص للمجلس التنفيذي بأن يدرس أى اقتراح يقدمه المدير العام فيما يتعلق بالفقرة السابقة، وأن يوافق - ان وجد ذلك ملائما - على الاقتراح المذكور نيابة عن المؤتمر العام قبل انعقاد الدورة العشرين للمؤتمر .

المعاشات ٢٩

٢٩ر١ الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة

٢٩ر١١ ان المؤتمر العام ،  
 يأخذ علما بحالة عمليات الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة كما بينها التقرير السنوي للجنة المختصة للصندوق عن عام ١٩٧٤ ، والتي قدم اليه المدير العام تقريرا عنها ( ١٩ م / ٦٥ ) ،

٢٩ر٢ لجنة معاشات موظفي اليونسكو : انتخاب ممثلى الدول الاعضاء لعامى ١٩٧٧-١٩٧٨

٢٩ر٢١ ان المؤتمر العام ،  
 يعين فى لجنة معاشات موظفي اليونسكو لعامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ممثلى الدول الاعضاء التالية :  
 أعضاء :

- ١ - بلجيكا
  - ٢ - اكوادور
  - ٣ - توجو
- أعضاء مناوبين :
- ١ - جمهورية العانيا الديمقراطية
  - ٢ - الهند
  - ٣ - المملكة العربية السعودية

٣٠ صندوق التأمين الصحى : حالة الصندوق

٣٠ر١ ان المؤتمر العام ،  
 وقد درس تقرير المدير العام ( ١٩ م / ١٠١ ) ،  
 وأحاط علما بتعليقات المجلس التنفيذي وملاحظاته على التقرير المذكور ( ١٩ م / ١٠١ ضمیمة ) ،  
 وإدراكا منه للوضع المالى البالغ الخطورة للصندوق ،  
 وأن يسلم بأن الرعاية الصحية الكافية هى عنصر لاغنى عنه من نظام شامل لتأمين الرفاهية الاجتماعىة لموظفي المنظمة ،  
 ويدرك مدى الحاجة لاجاد أفضل حل لكفالة تلك الرعاية الصحية للموظفين ،

### أولا

١ - يأخذ علما بنتائج دراسة المدير العام لامكانية نقل المسؤوليات من على عاتق صندوق التأمين الصحى الى نظام خارجى ؛

- ٢ - ويوافق على النتيجة التي أوردها المدير العام في الفقرة ١٦ من الوثيقة ١٠١/م١٩ بشأن التوصل الى ترتيب مع نظام الضمان الاجتماعي العام في الدولة المضيفة ؛
- ٣ - ويبري أيضا ، للأسباب التي ذكرها المدير العام في الفقرات من ٢٥ الى ٢٩ من الوثيقة ١٠١/م١٩ ، أن التأمين عن طريق إحدى الشركات التجارية ليس هو الحل الأمثل أو الأنسب للمصاعب المالية التي تواجه الصندوق ؛
- وإن يري أن الرعاية الصحية ينبغي أن تشكل جزءاً من نظام متكامل للضمان الاجتماعي لجميع موظفي منظمات الأمم المتحدة ذات النظام المشترك للمرتبات والعلوات ،
- ٤ - يدعو المدير العام لتنشيط دراسة هذه المسألة عن طريق هيئات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة ، ولرفع تقرير عما يطرأ من تطورات بشأنها الى المؤتمر العام في دورة قادمة ؛

### ثانياً

- وإدراكاً من المؤتمر العام للحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي عجز الصندوق عن الوفاء بالتزاماته ،
- ٥ - يطلب من المدير العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوخى جميع سبل الاقتصاد الممكنة والمعقولة فيما يقدمه الصندوق من مزايا ؛
- ٦ - ويرخص للمدير العام بما يلي :
- (أ) أن يعيد نظام اشتراكات المنتسبين على الأساس الذي كان مطبقاً في اليونسكو في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٠ ، وذلك اعتباراً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ ؛
- (ب) أن يزيد - اعتباراً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ - المعدلات المطبقة حالياً للاشتراكات بنسبة ٢٥ ٪ ، لتصبح كما يلي :

<u>عدد الاشخاص المشمولين بالتأمين</u>	<u>النسبة المئوية للاشتراك</u>
-	١٦٢٥ ٪
١	٢١٢٥ ٪
٢	٢٦٢٥ ٪
٣	٣٠٠٠ ٪
٤ أو أكثر	٣٣٧٥ ٪
نسبة اضافية لكل مشترك أو شخص مشمول بالتأمين يتجاوز عمره ٦٠ عاماً	٢٥٠ ٪

### ثالثاً

- وقد أحاط علماً بالفقرات من ٥٧ الى ٦٠ من الوثيقة ١٩٧٩ / م١٠١ ،
- ٧ - يرخص للمدير العام بأن يعدل - اعتباراً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ - المادة ٤١٤ من نظام الصندوق بشأن شروط العضوية المنتسبة في الصندوق ، بحيث لا ينطبق شرط عدم انقطاع مدة الاشتراك الا على الخمس السنوات الأخيرة السابقة على التقاعد وليس على كامل فترة العشر السنوات كما هو الحال الآن .

## تاسعا - المسائل المتعلقة بالمقرر<sup>(١)</sup>

٣١ مبانى المقر - التوسع فى الحل متوسط الأجل

٣١١

ان المؤتمر العام ،

ان يذكر باحكام قراراته ٣٤/م١٦ و ٢٥/م١٧ و ٣١١/م١٨ ،  
وقد درس التدابير التى اتخذها المدير العام لضمان تنفيذ القرارات المذكورة (٦٩/م١٩) ،  
ودرس تقرير لجنة المقر (٦٨/م١٩) ، القسم أولا و (٦٨/م١٩) ضميمه) والتوصيات التى تضمنها ،

### أولا

١ - يأخذ علما بأن الجزء الثانى من الأرض تم اخلاؤه ووضع تحت تصرف المنظمة فى ٣٠ أبريل/نيسان ١٩٧٦ ؛

٢ - يأخذ علما بالتدابير التى اتخذها المدير العام لاختصار المدة المحددة لأشغال البناء بحيث يستكمل المبنى ويصبح صالحا للاستعمال فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ ؛

٣ - ويخلص الى أنه ، ما لم يحدث مزيد من التدهور فى الوضع الاقتصادى أو يتقدم المقاولون بمطالب غير متوقعة ، فسيكون من شأن التدابير التى اتخذها المدير العام أن تتيح اتمام العمليّة كلها فى حدود الاعتماد المعدل البالغ ٩٦ ٩٤٢ ٠٠٠ فرنك فرنسى والذى وافق عليه المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة ، وذلك على الرغم من الآثار المالية الناجمة عن التأخير فى حيازة الجزء الثانى من الأرض بعد اخلائه ؛

٤ - ويرخص للمدير العام مع ذلك بأنه فى حالة قصور الميزانية المعتمدة عن مواجهة أيّة زيادات أخرى غير متوقعة فى تكاليف العمالة أو المواد أو مطالب المقاولين أو عدم مراعاتهم لشروط التعاقد ، فله أن يطلب موافقة المجلس التنفيذى على اعتمادات اضافية لا يزيد مجموعها على عشرة فى المائة من الاعتماد المشار اليه فى الفقرة ٣ من هذا القرار ، وذلك استنادا الى توصية من لجنة المقر تصدرها بأغلبية الثلثين ؛

### ثانيا

ان يذكر بالامتيازات والحصانات التى تتمتع بها المنظمة بموجب الاتفاق الذى أبرمته مع الحكومة الفرنسية فى ٢ يوليو/تموز ١٩٥٤ ، ولا سيما المادتين ١٥ و ١٦ منه ، اللتين طبقتا عند بناء المقر الدائم لليونسكو بموجب كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤ ،

٥ - يأخذ علما بارتياح بالتدابير التى اتخذها المدير العام لضمان تمويل عملية البناء بمعاونة الحكومة الفرنسية وبالشروط الممتازة التى خصت بها القروض الممنوحة من قبل صندوق الودائع والأمانات ؛

٦ - ويدعو المدير العام ، اذا اقتضت الضرورة ، الى استكمال تمويل العملية باللجوء الى الطرق المذكورة بالقسم ثانيا من القرار ٣٤/م١٦ السابق ذكره ؛

٧ - ويرخص للمدير العام بأن يتفاوض اذا دعت الضرورة للحصول على قروض لتغطية النفقات الاضافية المذكورة فى الفقرة ٤ من هذا القرار ؛

٨ - ويدعو المدير العام الى أن يدرج فى مشروعات الميزانية المقبلة ، الاعتمادات اللازمة لاستهلاك تكاليف المشروع ؛

(١) اعتمدت هذه القرارات ، بناءً على تقرير اللجنة الادارية ، فى الجلسة العامة السادسة والعشرين ، فى ٢٠ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

٩ - ويذكر بأن كافة الاعتمادات المالية التي ترصد لاستهلاك تكاليف انشاء المبنى السادس فسي ميزانيات الاستثمار المقبلة يجب أن تخصص لهذا الغرض دون سواه مهما كان معدل سرعة تنفيذ المشروع .

٣٢ مبانى المقر - الحل طويل الأجل

٣٢ر١ ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بأحكام القرار ٣٣١/١٨٨ ،  
وقد درس تقرير المدير العام (٧١/١٩) وتقرير لجنة المقر (٦٨/١٩) ، القسم ثالثا ) ،  
١ - يوافق على النتائج التي انتهت اليها هاتان الوثيقتان ؛  
٢ - ويرخص للمدير العام بأن يتابع مع السلطات الفرنسية ما نص عليه القرار سالف الذكر من مشاورات ؛  
٣ - ويرجو من الحكومة الفرنسية أن تتفضل بمواصلة البحث عن حلول طويلة الأجل تفي بالشروط والمعايير المذكورة في التقريرين المشار اليهما أعلاه ، وباحاطة المدير العام علما بالحلول الممكنة .

٣٣ لجنة المقر

٣٣ر١ مهام لجنة المقر  
٣٣ر١١ ان المؤتمر العام ،

وقد اطلع على تقرير لجنة المقر (٦٨/١٩) - القسم سابعاً ، و (٦٨/١٩) ضميمه)  
وان يذكر بأحكام المادة ٤٢ من نظامه الداخلي ،  
١ - يقرر مد أجل لجنة المقر ، المشكلة من واحد وعشرين عضواً ، حتى نهاية الدورة العشرين للمؤتمر العام ؛  
٢ - ويقرر أن تجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة بناءً على طلب المدير العام أو بمبادرة من رئيسها لتقوم بما يلي :  
(أ) دراسة التقارير التي سيقدّمها اليها المدير العام عن تنفيذ التوسع في الحل متوسط الأجل ، وعن سير العمل في تشييد المبنى السادس وتزويجه ، وعن تمويل المشروع ومركزه المالي ؛  
(ب) اصدار توصيات بأغلبية الثلثين بشأن ما قد يعرضه المدير العام على المجلس التنفيذي لموافقته من طلبات باعتمادات اضافية طبقاً لأحكام الفقرة ٤ من القرار ٣١١/١٩ ؛  
(ج) دراسة أية اقتراحات جديدة قد تعرضها الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالحل طويل الأجل لمشكلة المبانى ، ودراسة التقارير التي يقدمها المدير العام للجنة في هذا الصدد ؛  
(د) دراسة مشروع برنامج العمل لصون المبانى والمنشآت الفنية ، الذي قد يقترحه المدير العام للفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ؛  
(هـ) تقديم المشورة الى المدير العام بشأن سائر الأمور المتعلقة بمبانى المقر والتي يعرضها على اللجنة المدير العام أو أحد أعضاء اللجنة ؛  
٣ - ويدعو اللجنة لأن تقدم الى المؤتمر العام في دورته العشرين تقريراً عما يتم انجازه بشأن المهام المبينة أعلاه ؛  
٤ - ويدعو المدير العام لأن يقدم الى لجنة المقر ثم الى المؤتمر العام في دورته العشرين تقريراً عن تنفيذ القرارات الخاصة بالمقر العام للمنظمة .

٣٣ر٢ شكر لجنة المقر

٣٣ر٢١ ان المؤتمر العام ،  
ان يذكر بالقرار ٣٤١١ الذي اعتمده في دورته الثامنة عشرة وحدد فيه اختصاصات لجنة المقر لعامى ١٩٧٥-١٩٧٦ ،  
١ - يأخذ علماً بارتياح بتقرير لجنة المقر (٦٨/١٩) وضميمه) ؛  
٢ - ويشكر لجنة المقر على العمل الممتاز الذى أنجزته ؛  
٣ - ويشكر المدير العام والأجهزة المختصة فى السكرتارية على الاسهام الفعال والقيم فى عمل اللجنة .





تقارير حاولت أن تتقيد بالايضاحات التي قدمها المؤتمر العام في دورته العاشرة. وفي القرار ٥ الذي اعتمد في الدورة المذكورة دعيت الدول الأعضاء عند تقديمها تقريراً خاصاً أول الى تضمينه قدر الامكان معلومات عما يلي :

" (أ) ما اذا كانت الاتفاقية أو التوصية قد عرضت على الجهة أو الجهات الوطنية المختصة طبقاً لأحكام الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي والمادة ١ من النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء والاتفاقيات الدولية ،

(ب) اسم الجهة أو الجهات المختصة في الدولة التي تقدم التقرير ؛

(ج) ما اذا كانت هذه الجهة أو الجهات قد اتخذت أية تدابير من أجل تنفيذ الاتفاقية أو التوصية ،

(د) طبيعة تلك التدابير " .

١٥ - وفيما يختص بالفقرة الفرعية (أ) ، يذكر

المؤتمر العام بأنه وافق في دورته الثانية عشرة (١٢م/قرارات ، القسم ج ، التقرير العام ، الفقرة ١٩) ، بناءً على تقرير لجنة التقارير ، على رأى أبدته اللجنة القانونية بشأن تفسير عبارة " الجهات الوطنية المختصة " الواردة في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ، وفي القرار ٥ سالف الذكر. وقد عبر عن هذا الرأى على النحو التالى : " ان الجهات الوطنية المختصة ، بالمعنى المقصود في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي هي تلك التي تملك بمقتضى الدستور أو القوانين فى كل دولة من الدول الأعضاء سلطة سن القوانين أو اصدار اللوائح أو اتخاذ أية تدابير أخرى تكون لازمة لوضع الاتفاقيات أو التوصيات موضع التنفيذ. ويكون لحكومة كل من الدول الأعضاء أن تحدد أو تعين السلطات المختصة فيما يتعلق بكل اتفاقية وبكل توصية " . (١٢م/قرارات القسم د ، الملحق ٣ ، التقرير الرابع للجنة القانونية، الفقرة ٥٣) .

١٦ - وقرر المؤتمر العام أيضا فى دورته الثالثة عشرة أنه " ينبغى التفرد فى هذا الصدد بين الجهات المختصة " بسن " القوانين " أو " اصدار " اللوائح من جهة ، والمصالح الحكومية المسؤولة عن دراسة أو اصدار القوانين أو اللوائح التى قد تسنها أو تصدرها تلك الجهات وعن تقديم الاقتراحات المناسبة إليها ، من جهة أخرى. ويظهر التعريف الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته السابقة بوضوح أن الالتزام الوارد فى الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق

تقدم تقاريرها الخاصة الأولى قد وضعت المؤتمر العام فى موقف يتعذر عليه فيه أن يعرف ما اذا كانت قد وفئت أو لم تف بالالتزام الذى يفرضه عليها الميثاق التأسيسى بعرض التوصيات التى اعتمدها المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة على " الجهات الوطنية المختصة " ، أو ما اذا كانت وفئت بهذا الالتزام فى المهلة المحددة .

١١ - ويلاحظ المؤتمر العام فى هذا الصدد أنه طبقاً للرغبة التى أبدتها اللجنة القانونية فى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، طلب المدير العام اجراء دراسة عن السبل التى تكفل أن يعرض على المؤتمر العام عدد مطرد الزيادة من التقارير الخاصة الأولى عن التدابير التى تتخذها الدول الأعضاء بشأن الاتفاقيات والتوصيات ، وأن يتسنى للجنة القانونية دراسة هذه التقارير. ومما أن المؤتمر العام قرر فى دورته التاسعة عشرة أن تجرى دراسة أوسع نطاقاً لشتى جوانب العمل التقينى المقبل للمنظمة ، فقد قررت اللجنة القانونية اجراء بحث هذه الدراسة. وبناءً على اقتراح اللجنة ، دعا المؤتمر العام المدير العام والمجلس التنفيذى الى أن يضع فى الاعتبار الدراسة الواردة فى الوثيقة ١٩م/٩٩ ، أثناء اجراء الدراسة الموسعة المزمع الاضطلاع بها .

١٢ - وكان المؤتمر العام قد أكد فى دورته الثانية عشرة على أنه من الأهمية بمكان أن " تفسى جميع الدول الأعضاء بالالتزام المزدوج الذى يفرضه عليها الميثاق التأسيسى فيما يتعلق بالاتفاقيات والتوصيات التى يعتمدها المؤتمر العام ، أولاً ، الالتزام بعرض تلك الوثائق على الجهات الوطنية المختصة خلال عام من تاريخ انتهاء دورة المؤتمر العام ، وثانياً ، الالتزام بتقديم تقرير عما اتخذته من تدابير بصدد تلك الوثائق " (١٢م/قرارات، القسم ج ، التقرير العام ، الفقرة ١٤) .

١٣ - وكان المؤتمر العام قد حدد ضمن أمور أخرى فى دورته الحادية عشرة الدور الذى تلعبه تلك الأحكام من الميثاق التأسيسى : " ان العمل بهذين الحكمين من أحكام الميثاق التأسيسى هو بالتأكيد اجراء جوهرى يضمن تنفيذ الوثائق المعتمدة وتطبيقها على أوسع نطاق ممكن من جهة ، ويمكن المؤتمر العام ، وبالتالى الدول الأعضاء نفسها ، من تقييم فعالية النشاط التقينى الذى أدته المنظمة فى الماضى ومن تحديد اتجاه هذا النشاط فى المستقبل ، من جهة أخرى " . (١١م/قرارات ، القسم ج ، التقرير العام ، الفقرة ١٠) .

١٤ - وفيما يتعلق بشكل التقارير ومضمونها ، يلاحظ المؤتمر العام أن أغلبية الدول التى قدمت

- بها (م/١٤/قرارات، القسم أ/١٠، الملحق، التقرير العام، الفقرة ١٩).
- ٢٠ - ويلاحظ المؤتمر العام أن التقارير لا تتضمن جميعها كافة البيانات المشار إليها فـى التعليقات سالفـة الذكر.
- ٢١ - ويلاحظ المؤتمر العام كذلك أن بعض الدول الأعضاء التي تقدمت بتقارير، رغم أنها لم تجب بالتحديد عن الأسئلة الواردة بالقرار رقم ٥ المشار إليه في الفقرة ١٤ أعلاه، ضمنت تقاريرها بيانات تفصيلية عن الوضع في بلادها فيما يتعلق بموضوع التوصيات. وبالرغم من اقرار المؤتمر العام بفائدة هذه البيانات، فإنه يطلب مرة أخرى الى الدول الأعضاء أن تحاول في المستقبل تضمين تقاريرها الخاصة الأولى معلومات دقيقة عن النقاط الواردة في القرار ٥ (أنظر م/١٣/قرارات، القسم ج، التقرير العام، الفقرة ١٥).
- ٢٢ - وفي ختام هذه التعليقات، واذ يتزايد باطراد العمل التقني الذي تقوم به المنظمة كوسيلة لتحقيق أهدافها الأساسية، يؤكد المؤتمر العام مرة أخرى الأهمية التي يوليها لوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها طبقاً للميثاق التأسيسي فيما يتعلق بعرض الوثائق الدولية على الجهات المختصة والاجراءات الخاصة بتقديم التقارير عما يتخذ بشأنها.
- ٢٣ - وطبقاً لنص المادة ١٩ من النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، فإن المدير العام لليونسكو سيبلغ هـذا التقرير العام الى الدول الأعضاء في المنظمة، والى منظمة الأمم المتحدة والى اللجان الوطنية للدول الأعضاء.
- التأسيسي يتعلق بالأولى وليست بالأخيرة. (م/١٢/قرارات، القسم ج، التقرير العام، الفقرة ١٨).
- ١٧ - ويعتقد المؤتمر العام أيضاً أنه ينبغي التذكير مرة أخرى بأن الالتزام بعرض الوثائق التي يقرها المؤتمر العام على "الجهات الوطنية المختصة" يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وبالتالي فهو يقع كذلك على عاتق الدول التي لم تتمكن من اعلان تأييدها لاعتماد الوثيقة المعنية، وحتى بالرغم من أنها قد ترى عدم التصديق على اتفاقية ما أو قبولها أو العمل بأحكام توصية ما (م/١٤/قرارات الجزء أ، القسم العاشر، الملحق، التقرير العام، الفقرة ١٧).
- ١٨ - وقد لفت المؤتمر العام، في دورته الثانية عشرة، النظر الى الفقرة التي ينبغي أن تقام في هذا الصدد بين الالتزام بعرض وثيقة على الجهات الوطنية المختصة من جهة، والتصديق على اتفاقية أو تطبيق توصية من جهة أخرى. فالعرض على الجهات المختصة لا يعنى بالضرورة وجوب التصديق على الاتفاقية أو تطبيق التوصية برمتها. ومن جهة أخرى، فإنه يقع على عاتق الدول الأعضاء أن تعرض جميع التوصيات والاتفاقيات دون استثناء على الجهات الوطنية المختصة، حتى اذا لم يكن من المنتظر في حالة معينة اتخاذ اجراءات التصديق أو القبول. (م/١٢/قرارات، القسم ج، التقرير العام، الفقرة ١٨).
- ١٩ - وبالرغم من أن "العرض" التزام عام يفرضه الميثاق التأسيسي، فإن هذا الالتزام لا يعنى أنه يجب أن يقترح على "الجهات الوطنية المختصة" التصديق على اتفاقية أو قبولها أو تطبيق توصية ما؛ وتتمتع الحكومات في هذا الصدد بحرية كاملة فيما يتعلق بطبيعة المقترحات التي ترى من المناسب أن تتقدم

## حادى عشر- أساليب عمل المنظمة

٣٥

العلاقة بين الخطة متوسطة الأجل والبرنامج والميزانية لفترة العامين والجدول الزمني الواجب اتباعه فى ١٩٧٧-١٩٧٨ لاعداد مشروع البرنامج والميزانية ولاعداد وثيقة بشأن التعديلات التى قد يتعين ادخالها على الخطة متوسطة الأجل (١)

٣٥ر١

ان المؤتمر العام ،

وقد درس الوثيقة ١٩ / ٨٨ التى تضمنت توصيات المجلس التنفيذى بشأن العلاقة بين الخطة متوسطة الأجل والبرنامج والميزانية لفترة العامين والجدول الزمني الواجب اتباعه فى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ لاعداد مشروع البرنامج والميزانية ( الوثيقة ٢٠ م / ٥ ) ولاعداد وثيقة بشأن التعديلات التى قد يتعين ادخالها على الخطة متوسطة الأجل ( الوثيقة ٢٠ م / ٤ ) ،

ونظراً لأن البرمجة بحسب الأهداف تؤدى الى التساؤل عن العلاقات بين بنية الخطة متوسطة الأجل وبنية البرنامج والميزانية لفترة العامين ، وان احتمال اتباع اسلوب عرض بحسب الأهداف فى الوثيقة ٢٠ م / ٥ ينبغى أن يدرس دراسة متعمقة ،

ويرى أن الوثيقة ٢٠ م / ٥ ينبغى أن تكون واضحة وسهلة الاستخدام ،

١ - يكلف المجلس التنفيذى بأن يستأنف فى دورته الثانية بعد المائة دراسة هذه المسألة على أساس فصل نموذجى ووثائق أخرى يعدها المدير العام ، وبأن يضع توجيهات ملائمة يتبعها المدير العام فى اعداد الوثيقة ٢٠ م / ٥ ؛

٢ - ويؤكد من ناحية أخرى على أن الوثيقة ٢٠ م / ٤ لاينبغى أن تتضمن ، وفقاً للتعريف الوارد بالفقرة ٢٣ (١) (هـ) من القرار ١٨ م / ١٠ر١ ، سوى مقترحات بتعديل الخطة متوسطة الأجل توضع على ضوء تطور المشكلات العالمية والتقييم أوالتقدير المستمر للبرامج الجارى تنفيذها ؛

٣ - وينوه بالأهمية الخاصة المتعلقة على تطور المناهج التى تتبع فى اجراء هذا التقييم أوالتقدير ، كما يوصى من أجل تيسير هذا التقييم أوالتقدير بأن يتضمن كل نشاط من أنشطة البرنامج ، بقدر المستطاع ، مؤشرات مناسبة تبين نوع الأثر المنشود وتحديد المعايير التى تتيح اصدار أحكام بشأن النتائج المحققة فى اطار ذلك النشاط من حيث الكيف واذا أمكن من حيث الكم كذلك ؛

٤ - ويدعو المجلس التنفيذى والمدير العام لأن يراعى الجدول الزمني الملحق بهذا القرار عند اعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ( الوثيقة ٢٠ م / ٥ ) والمقترحات بتعديلات الخطة متوسطة الأجل ( الوثيقة ٢٠ م / ٤ ) ؛

٥ - ويوصى المدير العام بأن يجرى بمناسبة اعداد الوثيقة ٢٠ م / ٥ وبواسطة الاستبيانات مشاورات جديدة مع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات غير الحكومية من الفئة (أ) ، مع مراعاة الآراء التى أعرب عنها المجلس التنفيذى فى دورته المائة بصدد هذا الموضوع كما وردت فى الوثيقة ١٩ م / ٨٨ ؛

٦ - ويقترح أيضا على المدير العام أن يتشاور بصورة ملائمة مع المنظمات المنتمبة الى منظومة الامم المتحدة بهدف وضع تخطيط متكافل للبرامج التى تهمها جميعا ، وفقاً لتوصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(١) اعتمد هذا القرار، بناءً على توصية الاجتماع المشترك بين لجان البرنامج واللجنة الادارية، فى الجلسة العامة السابعة والثلاثين ، فى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

- الطحق الجدول الزمني الذي يتبع في ١٩٧٧-١٩٧٨ لاعداد التعديلات المحتملة على الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ (٤/م٢٠) واعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩-١٩٨٠ (٥/م٢٠) .
- ١ مارس / آذار ١٩٧٧ ارسال استبيان الى الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية غير الحكومية من الفئة (أ) بشأن اعداد البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠
- ٢٥ ابريل / نيسان ١٩٧٧ يدرس المجلس التنفيذي البنية الجديدة للوثيقة ٢٠ م / ٥ على ضوء قرارات المؤتمر العام ولاسيما ما يتصل منها بالعلاقة بين الوثيقتين م / ٤ و م / ٥ .
- ١٥ يونيو / حزيران ١٩٧٧ الموعد النهائي الاول لتسلم ردود الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية غير الحكومية على الاستبيان .
- ١٢ أغسطس / آب ١٩٧٧ توزيع الوثيقة ١٠٣ م / ٤ الخاصة بالتعديلات التي تدخل على الخطة متوسطة الاجل والوثيقة ١٠٣ م / ٥ التي تتضمن (أ) ملخصاً تحليلياً لردود الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية غير الحكومية على الاستبيان ، و(ب) المقترحات المبدئية للمدير العام بشأن البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠
- ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٧٧ يدرس المجلس التنفيذي الوثيقتين ١٠٣ م / ٤ و ١٠٣ م / ٥ ( افتتاح الدورة الثالثة بعد المائة للمجلس التنفيذي )
- ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧٧ الموعد النهائي لتسلم ردود الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية غير الحكومية على الاستبيان
- ١٥ مارس / آذار ١٩٧٨ ارسال أية تعديلات في الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ( الوثيقة ٢٠ م / ٤ ) وارسال مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ( الوثيقة ٢٠ م / ٥ ) الى الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين وأعضاء المجلس التنفيذي
- ٢٥ ابريل / نيسان ١٩٧٨ يدرس المجلس التنفيذي الوثيقتين ٢٠ م / ٤ و ٢٠ م / ٥ ويعد توصياته بشأنهما ( افتتاح الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي )
- منتصف يونيو / حزيران ١٩٧٨ ارسال توصيات المجلس التنفيذي بشأن الوثيقتين ٢٠ م / ٤ و ٢٠ م / ٥ الى الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين
- منتصف سبتمبر / أيلول ١٩٧٨ يضع المجلس التنفيذي توصياته النهائية بشأن الميزانية المقترحة لعامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ( افتتاح الدورة الخامسة بعد المائة للمجلس التنفيذي )
- ٢٤ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٨ افتتاح الدورة العشرين للمؤتمر العام .
- ٣٦ التنسيق بين دورات التخطيط ودورات الميزانية في وكالات منظومة الأمم المتحدة (١)
- ٣٦ ا) ان المؤتمر العام ،  
١ - يسجل موافقته على مبدأ التنسيق بين دورات التخطيط متوسط الأجل ودورات الميزانية في وكالات منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما في اطار العمل المشترك من أجل الاسهام بصورة ملائمة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛  
(١) اعتمد هذا القرار ، بناءً على توصية الاجتماع المشترك بين لجان البرنامج واللجنة الادارية ، في الجلسة العامة السابعة والثلاثين ، في ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٦ .

٢ - ويدعو المدير العام الى العضى ، بالاتصال مع هذه الوكالات ، فى دراسة حل يتضمن اعتماد اليونسكو ابتداءً من ١٩٨٤ برامج وميزانيات لفترات عامين تبدأ فى سنة زوجية، وكذلك اختيار فترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ كدورة تخطيط متوسط الأجل مشتركة بين الوكالات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ، والى رفع تقرير الى الدورة العشرين للمؤتمر العام بعد اعلام المجلس التنفيذى بالموضوع ؛

٣ - وينوّه بأن التغييرات التى ستطرأ على الجدول الزمنى لدورات المؤتمر العام نتيجة لهذه التدابير ينبغى أن تضع فى اعتبارها الى أقصى حد ، فيما يتعلق بمدّة تفويض أعضاء المجلس التنفيذى ومدّة تعيين المدير العام ، ضرورة ضمان عنصرى الاستقرار والفعالية فى أنشطة المنظمة .

٣٧ تحديد المناطق فيما يتعلق بنهوض المنظمة بتنفيذ الأنشطة الإقليمية (١)

٣٧ر١ ان المؤتمر العام ،  
يقرر اتخاذ كافة التدابير الملائمة لاستكمال قائمة الدول الأعضاء المدخلة حق الاشتراك فى الأنشطة الإقليمية للمنظمة على النحو الذى يتضح من القرار ١٣ م / ١٩٨٥ والقرار ١٨ م / ١٩٦٤ ، مع مراعاة المبادئ الواردة فى القرارين المذكورين وعلى أساس اقتراحات الدول الأعضاء التى سبق أن أدرجت فى كل من المناطق المختلفة . (٢) (٣)

- (١) اعتمد هذا القرار بناءً على الجزء الاول من تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، فى الجلسة العامة الثانية والعشرين فى ٨ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٦ .
- (٢) أدلى بالبيانات التالية عن هذا الموضوع ( أنظر م ح / ٢٧ مؤقت ) أثناء الجلسة العامة السابعة والعشرين فى ٢٢ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٦ :

الرئيس : ان البند الأول المعروف علينا للدراسة اليوم هو بيان الرئيس عن نتائج مشاوراته مع المجموعات الإقليمية . سيداتى وساداتى ، أود أن اشير الى القرار الذى اتخذته هذا المؤتمر فى جلسته الثانية والعشرين بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال ( تحديد المناطق فيما يتعلق بنهوض المنظمة بتنفيذ الأنشطة الإقليمية ) وأن احيط المندوبين الموقرين علماً بأنه ، وفقاً لهذا القرار ، بلغت عشر دول أعضاء المدير العام بالمناطق المحددة التى تريد الاشتراك فى أنشطتها ؛ والوثيقة الخاصة بذلك هى ١٩ م / ٤٧ ضميمية ( انظر الحاشية ٣ ) . وهذه الحالات تتعلق كما تعلمون بدول أعضاء قبل انضمامها الى اليونسكو منذ الدورة الثامنة عشرة ، وأبدول أعضاء لم تتمكن الدورة الثامنة عشرة من التوصل الى قرار نهائى بشأن اشتراكها فى الأنشطة الإقليمية ، وأبدول أعضاء طلبت الاشتراك بصفة اضافية فى أنشطة مناطق غير المناطق التى تنتمى اليها حالياً .

وقد أجريت مشاورات مع مختلف المجموعات الإقليمية المعنية مستخدماً فى كل حالة الاجراءات الملائمة للهيئة الخاصة لكل مجموعة ، لكنى اتحقق من وجهات نظر كل منها بشأن الطلبات سالفة الذكر المقدمة من دول أعضاء للانضمام الى أنشطتها الإقليمية . وأستطيع أن أؤكد لكم ، سيداتى وساداتى ، أن هذه المهمة لم تكن باليسيرة . ومن جهة أخرى فاننى أشعر بالامتنان لجميع أعضاء المجموعات المختلفة لتعاونهم فى مشاوراتى معهم . ونتيجة لهذه المشاورات توصلت الى أن المجموعة الافريقية والمجموعة العربية ومجموعة أمريكا اللاتينية ، لا تمنع فى قبول انضمام الدول الأعضاء التى طلبت الانضمام اليها لغرض الاشتراك فى تنفيذ الأنشطة الإقليمية المدرجة فى برامج اليونسكو . وفيما يتعلق بالمجموعة الأوروبية ، فان أغلبية أعضائها لم تبد اعتراضاً بشأن قبول انضمام اسرائيل الى المجموعة . وقد أبلغتني مجموعة آسيا وأوقيانيا أنها ترحب بكل من بابوا غينيا الجديدة وسيشل . الا أن بعض أعضاء المجموعة رأوا فيما يتعلق بسيشل أنها ستحظى بمزيد من القبول فى مجموعة آسيا وأوقيانيا اذا لم تصبح فى الوقت نفسه عضواً فى المجموعة الافريقية .

لذلك اعتبر ، سيداتى وساداتى ، أن المؤتمر العام قد أعرب عن ارادته بأن تنضم كل دولة عضو طلبت الانضمام الى مجموعة اقليمية معينة لغرض الاشتراك فى الأنشطة الإقليمية المدرجة فى برامج اليونسكو ، بناءً على ذلك ، السى تلك المجموعة . وعلى هذا أعلن قبول المؤتمر العام ذلك .

السيد سيمون ( سيشل ) : سيدى الرئيس ، أود أن أقول بعد أن استمعت الى التقرير والى الآراء التى أبدتها المجموعة الآسيوية ، أن السبب الذى حدا بنا الى طلب الانضمام الى مجموعتين هو أن ثلث سكان بلادنا من آسيا والثلثين الآخرين من أفريقيا . لذلك أشكر المجموعة التى قبلتنا وهى المجموعة الافريقية ، وأمل أن تقبلنا المجموعة الآسيوية فيما بعد فى الدورة العشرين .

(٣) تنص الفقرة ١٣ من الوثيقة ١٩ م / ٤٧ ضميمية على ما يلى :

" ١٣ - والمؤتمر العام مدعوتها لذلك ، الى البت فى طلبات البلاد التالية بشأن اشتراكها فى الأنشطة الإقليمية للمنظمة :

(يتبع فى الصفحة التالية)

## لغات العمل بالمنظمة (١) ٣٨

٣٨١ التوسع في استخدام اللغة الاسبانية

٣٨١١

ان المؤتمر العام ،

بالنظر الى أن الاسبانية لغة ينطق بها نحو ٣٠٠ مليون شخص ، وأنها اللغة الرسمية في ٢٣ دولة من الدول الأعضاء في جماعة الأمم ،  
ونظرا لما للغة من أهمية بالنسبة للذاتية الثقافية للشعوب التي تتخذها وسيلة للتعبير ، وكذلك بوصفها عاملا من عوامل التفاهم الدولي وأداة لتوسيع القاعدة المشتركة للاتصال بين الجماعات الثقافية ،  
وان يذكر بالقرار ٤٣٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة والذي ينص على ضرورة معاملة اللغة الاسبانية في اليونسكو نفس المعاملة التي تلقاها لغات العمل الأوسع انتشارا في المنظمة ،  
ويذكر بالقرار ٣١١٣ (ب) الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين والذي يبحث فيه على نشر كتابات مؤلفة بالاسبانية أو مترجمة اليها في مطبوعات اليونسكو ،  
ويذكر بالعرف المتبع في اليونسكو والذي يقضى بتوفير الترجمة الفورية الى الاسبانية أثناء الاجتماعات من الفئتين (١) و(٢) ، وكذلك أثناء أى اجتماعات من فئات أخرى تعقد في بلدان ناطقة بالاسبانية ،  
وان يضع في اعتباره الوثيقة ٤٤/م١٩ التي قدمها المدير العام تنفيذا للقرار ٤٣٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ،  
ويضع نصب عينيه التدابير المحددة المنصوص عليها في الباب الرابع ( الفقرات ٨٠٠٣ و ٨٠١٣ و ٨٠٢٤ الى ٨٠٢٧ ) من مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ( ١٩ / م / ٥ ) ،  
١ - يشكر المدير العام على الجهود التي تبذلها السكرتارية لتعزيز استخدام اللغة الاسبانية فسي اليونسكو ؛

٢ - ويطلب من المدير العام :

(أ) أن يشجع الأنشطة التي تتطلبها النصوص المشار اليها في ديباجة هذا القرار ، وأن يحرص بصفة خاصة على البدء بأسرع وقت ممكن في تنفيذ التدابير الرامية الى تطبيق القرار ٤٣٣١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ؛  
(ب) أن يأخذ في اعتباره ما قد يبديه المؤتمر العام من آراء بشأن ترتيب الأولوية الذي يأخذ به فيما يتعلق بنوع المطبوعات التي تنشر باللغة الاسبانية ؛  
(ج) أن يتخذ التدابير اللازمة لتدارك النقص في الاعتمادات المدرجة للترجمة الفورية الى الاسبانية ولتوفير وثائق ومطبوعات بهذه اللغة للاجتماعات المزمع عقدها خلال فترة العامين ١٩٧٧ - ١٩٧٨ والتي يلزم أن تستخدم فيها اللغة الاسبانية ، ولا سيما الاجتماعات المذكورة في الفقرات التالية من مشروع البرنامج والميزانية : ١٢٤٣ ( اللجنة الاستشارية للمركز الاقليمي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ) ، ٢٠٦٣ ( اللجنة التوجيهية للمؤتمرات العالمية ) ، ٢٢٨٥ ( اجتماع اقليمى بشأن تخطيط وتنفيذ مشروعات مطاحيو في أمريكا اللاتينية ) ، و ٢٣٥٣ ( حلقة تدريبية عن البحوث في مجال النظم الساحلية البحرية بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ) ؛

(تابع هامش الصفحة السابقة)

المناطق :	المناطق :
آسيا وأوقيانيا	أفريقيا
بابوا غينيا الجديدة	أنجولا
سيشل	( ريثما تتم الاجراءات التي يجب أن تستكمل لدى حكومة المملكة المتحدة بلندن )
الدول العربية	سيشل
جمهورية الصومال الديمقراطية	جمهورية الصومال الديمقراطية
موريتانيا	موريتانيا
أوروبا	موزمبيق
اسرائيل	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
سان مارينو	جرينادا
	سورينام

(١) اعتمد هذان القراران ، بناء على تقرير اللجنة الادارية ، في الجلسة العامة السادسة والعشرين ، في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

( د ) ان يلتبس ، فيما يتعلق بالأنشطة ذات الضمون اللغوي أساسا ، مثل اعداد قوائم المصطلحات والمعاجم الفنية ( انظر بنود الفقرات ١١٧٣ و ١٣٩٣ و ٢٣٣٣ بالذيل الأول للوثيقة ١٩ م / ٥ ) أو الأنشطة التي يباشرها كل من برنامج الانثروبولوجيا وعلوم اللغة في خدمة تنمية التربية وبرنامج اليونيسيست ، العون الفني من بعض الهيئات الناطقة بالاسبانية كاللجان الوطنية ، والمجاميع اللغوية الوطنية ، واتحادات المجامع اللغوية ( الاسبانية ) ، والمكتب الايبيري الأمريكي للتربية ، ولجنة اللغة الاسبانية باليونسكو .

٢٨٢ التوسع في استخدام اللغة العربية

٢٨٢١

ان المؤتمر العام ،

وقد درس الوثيقة ١٩ م / ٤٥ ،

وان يذكر بالقرار ١٨ م / ٤٣ / ٤١ ،

يوافق بارتياح على اقتراحات المدير العام الواردة في مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧-١٩٧٨ والتي تستهدف اعطاء اللغة العربية في الاجتماعات الدولية والدية الحكومية التي تدعو اليونسكو لعقد هـ وتشترك فيها الدول العربية ذات الوضع الذي تتمتع به لغات العمل الأخرى في هذه الاجتماعات .

٣٩ تشكيل الهيئات التي يتعين على المؤتمر العام انتخاب أعضائها أو تعيينهم ( ١ )

٣٩١

ان المؤتمر العام ،

ان يدرك أهمية مبدأي التناوب والاستمرار بالنسبة لحسن سير أعمال اللجان والمجالس الدولية الحكومية ، يدعو المدير العام الى ان يدرس بالتشاور مع المجلس التنفيذي الاجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان هذا التناوب والاستمرار ، والى ان يقدم اليه تقريرا في دورته القادمة .

٤٠ أسفار أعضاء المجلس التنفيذي ( ٢ )

٤٠١

ان المؤتمر العام ،

وقد درس اعتمادات الميزانية الخاصة بالمجلس التنفيذي والمدرجة بالفصل الثاني من الباب الاول من مشروع البرنامج والميزانية لعامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ،

وان يلاحظ المتضمنات المالية لزيادة عدد أعضاء المجلس التنفيذي على نحو ما ورد بالوثيقتين ١٩ م / ٧٠ ضمیمة و ١٩ م / ١٠٥ ضمیمة ،

يطلب من المجلس التنفيذي أن يدرس في ١٩٧٧ موضوع نفقات سفر أعضائه بهدف تحقيق وفورات وأن يبلغ نتائج هذه الدراسة الى المؤتمر العام في دورته العشرين .

٤١ التفتيش المشترك ( ٢ )

٤١١

ان المؤتمر العام ،

ان يوافق على اعتمادات الميزانية المدرجة في عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ للاسهام في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة ،

١ - يرخص بمواصلة تعاون اليونسكو مع وحدة التفتيش المشتركة ؛

٢ - ويدعو المجلس التنفيذي لأن يدرس النظام الأساسي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة ويتخذ التدابير التي تكفل استفادة اليونسكو من العمليات التي تضطلع بها الوحدة .

( ١ ) اعتمد هذا القرار بناء على تقرير لجنة الترشيحات ، في الجلسة العامة الخامسة والثلاثين ، في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

( ٢ ) اعتمد هذا القرار بناء على تقرير اللجنة الادارية ، في الجلسة العامة السادسة والعشرين ، في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

## ثاني عشر- الدورة العشرون للمؤتمر العام

٤٢ مكان انعقاد الدورة العشرين (١)

٤٢ر١ ان المؤتمر العام،  
بالنظر الى أحكام المادتين ٢ و ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر العام،  
ونظرا لأن أي من الدول الأعضاء لم تدع المؤتمر العام الى عقد دورته العشرين في أراضيها،  
حتى الموعد المحدد في المادة ٣ من ذلك النظام،  
يقرر عقد دورته العشرين بمقر المنظمة بباريس.

### تشكيل اللجان للدورة العشرين

٤٣ بناء على تقرير لجنة الترشيحات، انتخب المؤتمر العام في جلسته العامة الخامسة والثلاثين بتاريخ  
٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦، الدول الأعضاء الآتية أعضاء باللجان المذكورة فيما يلي، حتى انتهاء  
الدورة العشرين:

٤٣ر١ اللجنة القانونية (٢١ عضوا)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأراضي الواطئة اسبانيا اكوادور جمهورية المانيا الاتحادية أوروغواي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية	ايطاليا بناما الجزائر الجمهورية العربية السورية السويد سويسرا سيراليون	غانا فرنسا فنزويلا كندا مدغشقر مصر الولايات المتحدة الأمريكية
--	--	---

٤٣ر٢ لجنة المقرر (٢١ عضوا)

الأراضي الواطئة اسبانيا استراليا جمهورية المانيا الاتحادية اندونيسيا أوروغواي ايران	ايطاليا بناما جمهورية تانزانيا المتحدة توجو رومانيا المملكة العربية السعودية السفال	سويسرا العراق غانا فرنسا ليبيريا نيبال الولايات المتحدة الأمريكية
---	---	---

(١) اعتمد هذا القرار في الجلسة العامة الخامسة والثلاثين في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.

## الملحق الأول

توصيات موجهة الى الدول الأعضاء وبروتوكول  
الاتفاق الخاص باستيرادالمواد التربوية والعلمية والثقافية



## توصية بشأن تنمية تعليم الكبار

ان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، المنعقد في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الاول الى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، في دورته التاسعة عشرة ،

ان يذكر بالمبادئ الواردة بالمادتين ٢٦ و ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تحدد وتفصل حق كل فرد في التعليم وفي أن يشترك اشتراكا حرا في الحياة الثقافية والفنية والعلمية ، وبالمبادئ الواردة بالمادتين ١٣ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

ونظرا لأن التعليم لا ينفصل عن الديمقراطية والغاء الامتيازات وتعزيز أفكار الاستقلال والمسؤولية والحوار في نطاق المجتمع ككل ،

ونظرا لأن التحاق الكبار بالتعليم ، في اطار التربية المستديمة ، يمثل جانبا أساسيا من الحق في التعليم ويسهل ممارسة حق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والفنية والعلمية ،

ونظرا لأن التنمية الكاملة لشخصية الانسان — ولا سيما في ظروف تسارع معدل التغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية — توجب النظر الى التعليم نظرة شاملة بوصفه عملية مستديمة ،

ونظرا لأن تنمية تعليم الكبار في اطار التربية المستديمة أمر ضروري كوسيلة لتحقيق توزيع أرشد وأكثر عدالة للموارد التعليمية بين الناشئين والكبار ، وبين مختلف الفئات الاجتماعية ، ولتحسين التفاهم وزيادة فعالية التعاون بين الأجيال وكفالة قدر أكبر من المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الاجتماعية وبين الجنسين ،

واقناعا منه بأن تعليم الكبار ، باعتباره جزءا لا يتجزأ من التربية المستديمة ، يمكن أن يسهم اسهاما حاسما في التنمية الاقتصادية والثقافية والتقدم الاجتماعي والسلام العالمي وفي تطوير النظم التعليمية ،

ونظرا لأن الخبرة المكتسبة في تعليم الكبار يجب أن تسهم دائما في تجديد الأساليب التربوية وفي اصلاح النظم التعليمية في مجموعها ،

ونظرا للاهتمام العالمي بمحو الأمية باعتباره عاملا حاسما في التنمية السياسية والاقتصادية ، وفي التقدم التكنولوجي ، وفي التغيير الاجتماعي والثقافي ، بحيث ينبغي ان أن يكون تعزيزه جزءا لا يتجزأ من أية خطة لتعليم الكبار ،

وان يؤكد من جديد أن تحقيق هذا الهدف يستلزم خلق أوضاع يتسنى فيها للكبار أن يختاروا من بين مختلف أشكال الأنشطة التعليمية التي جرى تحديد أهدافها ومضمونها بالتعاون معهم ، تلك الأشكال التي تلبى احتياجاتهم على خير وجه وتكون أوثق ارتباطا باهتماماتهم ،

ويأخذ في الاعتبار تنوع طرق التدريب والتعليم في العالم أجمع ، والمشكلات الخاصة التي تنفرد بها البلاد التي لا تزال نظمها التعليمية متخلفة أو غير متلائمة بالدرجة الكافية مع الاحتياجات الوطنية ،

وسعيا منه الى تطبيق النتائج والاعلانات والتوصيات التي أسفر عنها المؤتمران الدوليان الثاني والثالث لتعليم الكبار ( مونتريال ، ١٩٦٠ ؛ طوكيو ، ١٩٧٢ ) ، وكذلك المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ( المكسيك ، ١٩٧٥ ) في حدود الفقرات المتصلة بهذا الموضوع ،

ورغبة منه في تقديم المزيد من الاسهام في تطبيق المبادئ الواردة بالتوصيات الموجهة من المؤتمر الدولي للتعليم العام الى وزارات التعليم بشأن فرص التحاق المرأة بالتعليم ( التوصية رقم ٣٤ ، ١٩٥٢ ) ، وتسهيلات التعليم في المناطق الريفية ( التوصية رقم ٤٧ ، ١٩٥٨ ) ، ومحو الأمية وتعليم الكبار ( التوصية رقم ٥٨ ، ١٩٦٥ ) ، وبالاعلان الذي اعتمد في الندوة الدولية لمحو الأمية في برسيبوليس ( ١٩٧٥ ) ، وفي التوصية المتعلقة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي ، والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ( ١٩٧٤ ) ،

\* أقرت هذه التوصية ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثانية ، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

وان يحيط علماً بأحكام التوصية المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة ( ١٩٧٤ ) وبالقرار ٣٤٢٦ الذي اعتمد في الدورة ذاتها بغية اعتماد وثيقة دولية بشأن التدابير اللازمة لضمان اتاحة الفرص أمام عامة الناس للاستمتاع الحر والديمقراطي بالثقافة وللمشاركة الايجابية في حياة المجتمع الثقافية ،

ويلاحظ أيضاً أن مؤتمر العمل الدولي قد اعتمد عدداً من الوثائق المتعلقة بجوانب شتى لتعليم الكبار، ولا سيما التوصية الخاصة بالتوجيه المهني (١٩٤٩) ، التوصية الخاصة بالتدريب المهني في مجال الزراعة (١٩٥٦) ، وكذلك الاتفاقية والتوصية المتعلقين بالاجازة الدراسية المدفوعة الأجر (١٩٧٤) ، وبتنمية الموارد البشرية (١٩٧٥) ،

وان قرر في دورته الثامنة عشرة أن تعليم الكبار ينبغي أن يكون موضوع توصية موجهة للدول الأعضاء ،

يعتمد هذه التوصية في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بتطبيق الأحكام التالية عن طريق اتخاذ كافة التدابير التشريعية أو غيرها - كل دولة وفقاً لممارساتها الدستورية-الكفيلة بوضع المبادئ التي تنص عليها هذه التوصية موضع التنفيذ .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تطلع على هذه التوصية كافة السلطات والادارات والهيئات المسؤولة عن تعليم الكبار ، ومختلف المنظمات التي تضطلع بأنشطة تعليمية من أجل الكبار ، والمنظمات والرابطات والمؤسسات النقابية وغيرها من الأطراف المعنية .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن ترفع اليه ، في التواريخ وبالصورة التي يقرها المؤتمر ، تقارير عما تتخذه من تدابير وفقاً لهذه التوصية .

#### أولاً - تعريف

١ - في هذه التوصية :

- يقصد بتعبير " تعليم الكبار " المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة، أيا كان مضمونها ومستواها وأسلوبها، مدرسية كانت أو غير مدرسية، وسواء أكانت امتداداً أم بديلاً للتعليم الاول المقدم في المدارس والكليات والجامعات أو في فترة التلمذة الصناعية، والذي يتوسل به الاشخاص الذين يعتبرون من الكبار في نظر المجتمع الذي ينتمون اليه لتنمية قدراتهم واثراء معارفهم وتحسين مؤهلاتهم الفنية أو المهنية أو توجيهها وجهة جديدة، وتغيير مواقفهم أو مسلكهم، مستهدفين التنمية الكاملة لشخصيتهم والمشاركة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المتوازنة والمستترة؛

- ومع ذلك يجب ألا يعتبر تعليم الكبار كياناً مستقلاً بذاته ، بل قسماً فرعياً وجزءاً لا يتجزأ من خطة شاملة للتربية المستديمة ؛

- أما تعبير " التربية المستديمة " فيعبر بدوره عن خطة شاملة تهدف الى تجديد بنى النظام التعليمي القائم وتنمية جميع الامكانيات التعليمية خارج نظام التعليم ؛

- وفي مثل هذه الخطة يتولى الرجال والنساء تعليم أنفسهم ، من خلال التفاعل المستمر بين أفكارهم وأعمالهم؛ وينبغي ألا تقتصر التربية على فترة التردد على المدارس ، بل أن تستمر طيلة العمر ، وأن تشمل جميع المهارات وفروع المعرفة وتستخدم جميع الوسائل الممكنة ، وتبني الفرصة لجميع الأفراد لتحقيق التنمية الكاملة لشخصيتهم ؛

- وينبغي النظر الى العمليات التربوية التي تعنى الأطفال والناشئين والكبار من جميع الأعمار في مجرى حياتهم، بأية صورة من الصور ، باعتبارها وحدة واحدة .

#### ثانياً - الأهداف والاستراتيجية

٢ - ينبغي ، بصفة عامة ، أن يستهدف تعليم الكبار الاسهام في تحقيق ما يلي :



(ز) توخى المرونة في تنظيمه وإدارته ، وذلك بمراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بكل بلد وكل مجتمع ينتهي إليه الدارسون الكبار ؛

(ح) الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأسره ؛

(ط) الاعتراف بأشكال التنظيم الجماعي التي أنشأها الكبار بغية حل مشكلاتهم اليومية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية ؛

(ي) الاعتراف بأن كل شخص من الكبار ، بحكم خبرته أو خبرتها في الحياة ، يحمل في نفسه ثقافة تمكنه - أو تمكنها - من أن يؤدي دور المتعلم والمعلم معا في العملية التربوية التي يسهم أو تسهم فيها .

٤ - ينبغي لكل دولة عضو :

(أ) أن تعتبر تعليم الكبار جزءاً ضرورياً ومحدداً في نظامها التعليمي وعنصراً دائماً في سياسة التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بها ؛ وبالتالي ينبغي لها أن تشجع انشاء البنى واعداد وتنفيذ البرامج وتطبيق الأساليب التربوية التي تلبى احتياجات وأمانى الكبار بجميع فئاتهم دون تقييد على أساس الجنس أو العنصر أو الأصل الجغرافي أو السن أو الحالة الاجتماعية أو الرأي أو العقيدة أو المستوى التعليمي السابق ؛

(ب) أن تعترف بأنه ، على الرغم من أن تعليم الكبار قد يلعب في ظروف معينة أو لفترة معينة دوراً تعويضياً ، فهو لا يقصد به أن يكون بديلاً عن توفير قدر كاف من التعليم للنشء ، حيث أن ذلك شرط أساسى لنجاح تعليم الكبار نجاحاً تاماً .

(ج) أن تعمل ، لدى قضاؤها على حرمان المرأة من تعليم الكبار ، على كفالة المساواة في فرص الالتحاق بتعليم الكبار والاشتراك الكامل في جميع أنشطته ، بما في ذلك الأنشطة التي تتيح فرص التدريب من أجل الحصول على مؤهلات تخول الاضطلاع بأنشطة أو مسؤوليات ظلت حتى الآن وقفاً على الرجال ؛

(د) أن تتخذ التدابير الرامية الى تعزيز اشراك أعضاء أشد الجماعات حرماناً في تعليم الكبار وبرامج تنحية المجتمع ، سواء أكانت تلك الجماعات ريفية أم حضرية ، مستقرة أم من الرحل ، ولا سيما الأميين والشباب الذين لم يكن في استطاعتهم الوصول الى مستوى كاف من التعليم العام أو الحصول على مؤهل ، والعمال المهاجرين واللاجئين ، والعمال العاطلين ، وأفراد الأقليات الاثنية ، والأشخاص المعوقين بدنياً أو عقلياً ، والأشخاص الذين يعانون من صعوبات التكيف وأولئك الذين يقضون عقوبات بالسجن . وفي هذا الصدد يجدر بالدول الأعضاء أن تشترك مع بعضها البعض في البحث عن استراتيجيات تربوية تستهدف التشجيع على قيام علاقات أكثر عدلاً بين المجموعات الاجتماعية ؛

٥ - ينبغي تحديد المكان الذى يشغله تعليم الكبار في كل نظام تعليمي بحيث يحقق ما يلي :

(أ) تصحيح الأوجه الرئيسية لعدم التكافؤ في فرص الالتحاق بالتعليم والتدريب في الصغر ، ولا سيما عدم التكافؤ بسبب السن أو الجنس أو الوضع الاجتماعى أو الأصل الاجتماعى أو الجغرافى ؛

(ب) كفالة أساس علمى للتربية المستديمة ، وقدر أكبر من المرونة في الطريقة التي يوزع بها الناس أوقاتهم بين التعلم والعمل ، ولا سيما تهيئة الفرصة لتعاقب فترات التعلم والعمل طوال العمر وتسهيل ادماج التربية المستديمة في نشاط العمل ذاته ؛

(ج) الاعتراف بالقيمة التعليمية الفعلية أو الممكنة لخبرات الكبار المتنوعة والاستفادة بها بصورة متزايدة ؛

(د) سهولة الانتقال من نوع معين أو مستوى معين من التعليم الى نوع أو مستوى آخر ؛

(هـ) زيادة التفاعل بين نظام التعليم والبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة به ؛

(و) زيادة عائد ما ينفق على التعليم من حيث اسهامه في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

- ٦ - ينبغي مراعاة الحاجة الى وجود عنصر تعليم الكبار ، بما فيه محو الأمية ، عند اعداد أى برنامج انمائى وتنفيذه .
- ٧ - ينبغي ادماج أهداف سياسة تعليم الكبار وغاياتها فى خطط التنمية الوطنية؛ وينبغي تحديدها مع مراعاة علاقتها بالأهداف الكلية لسياسة التعليم، وسياسات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وينبغي فهم وتخطيط وتنظيم تعليم الكبار وأشكال التعليم الأخرى، ولا سيما التعليم المدرسى والتعليم العالى، باعتبارها عناصر أساسية متساوية الأهمية فى نظام تعليمى متناسق ولكنه متميز وفقا لمبادئ التربية المستديمة.

- ٨ - ينبغي اتخاذ التدابير لتشجيع السلطات أو المؤسسات أو الهيئات العامة المشتغلة بالتعليم ، والجمعيات الطوعية ، ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال ، والذين يشتركون اشتراكا مباشرا فى تعليم الكبار ، على أن يتعاونوا فى النهوض بمهمة وضع تحديد أكثر دقة لهذه الأهداف والعمل على تحقيقها .

### ثالثا - مضمون تعليم الكبار

- ٩ - لا توجد حدود نظرية لأنشطة تعليم الكبار اذا ما نظر اليها كجزء لا يتجزأ من التربية المستديمة ، وينبغي لها أن تتمشى مع الأوضاع الخاصة الناتجة عن الاحتياجات المحددة للتنمية والاسهام فى حياة المجتمع وتفتح ملكات الفرد ، وهى تشمل كافة جوانب الحياة وجميع مجالات المعرفة ، كما أنها موجهة للناس أجمعين أيا كان مستواهم التعليمى . وينبغي لدى تحديد مضمون أنشطة تعليم الكبار ، اعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة لأشد الفئات حرمانا من الناحية التعليمية .

- ١٠ - ينبغي لأنشطة التربية المدنية والسياسية والنقابية والتعاونية أن تستهدف بوجه خاص تنمية القدرة على ابداء الآراء المستقلة والناقدة ، وغرس أو دعم القدرات التى يحتاجها كل فرد لكي يتمكن من مواجهة التغييرات التى تؤثر فى ظروف الحياة والعمل ، وذلك من خلال الاسهام الفعال فى ادارة شؤون المجتمع على كل مستوى من مستويات عملية اتخاذ القرارات .

- ١١ - ينبغي لأنشطة التعليم التقنى والمهنى كقاعدة عامة - دون أن تستبعد النهج الرامية الى التوصل لحلول قصيرة الأجل لمواجهة مواقف معينة - أن تشجع على الحصول على مؤهلات متنوعة الى حد يسمح بتغيير المهنة فيما بعد ، ويفهم مشكلات الحياة العملية فهما ناقدا . ومن الضرورى دمج التربية العامة والتربية المدنية من ناحية والتعليم التقنى والمهنى من ناحية أخرى .

- ١٢ - ينبغي أن تشجع أنشطة تعزيز التنمية الثقافية والابداع الفنى على تذوق القيم والأعمال الثقافية والفنية الراهنة ، كما ينبغي أن تستهدف فى الوقت ذاته الحث على خلق قيم وأعمال جديدة ، من خلال اطلاق الطاقات التعبيرية الكامنة فى كل فرد أو جماعة .

- ١٣ - لا ينبغي تقييد تعليم الكبار على أساس الجنس أو العنصر أو الأهل الجغرافى أو الثقافة أو السن أو الوضع الاجتماعى أو الخبرة أو العقيدة أو المستوى التعليمى السابق .

- ١٤ - فيما يتعلق بالمرأة ، ينبغي ادماج أنشطة تعليم الكبار ، قدر المستطاع ، فى مجموع الحركة الاجتماعية المعاصرة الموجهة نحو كفالة حق تقرير المصير للمرأة وتمكينها من أن تسهم فى حياة المجتمع باعتبارها تشكل قوة جماعية ، ومن ثم فانه ينبغي لتلك الأنشطة أن تركز على جوانب معينة ، ولا سيما :

( أ ) توفير ظروف المساواة بين الرجل والمرأة فى كل مجتمع؛

( ب ) تحرير الرجل والمرأة من النماذج الجاهزة التى يفرضها عليهما المجتمع فى جميع المجالات التى تمارس فيها المسؤولية؛

( ج ) توفير الاستقلال المدنى والمهنى والسيكولوجى والثقافى والاقتصادى للمرأة كشرط ضرورى لوجودها كفرد متكامل ؛

( د ) المعرفة بأوضاع المرأة والحركات النسائية فى مختلف المجتمعات بغية دعم التضامن عبر الحدود .

- ١٥ - فيما يتعلق بسكان الريف المستقرين أو الرحل ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن ترمى بصفة خاصة الى ما يلى :

(أ) تمكينهم من استخدام اجراءات وأساليب فنية للتنظيم الفردي أو المشترك تكفل لهم تحسين مستوى معيشتهم دون اجبارهم على التخلي عن قيمهم؛

(ب) وضع حد لعزلة الأفراد أو الجماعات ؛

(ج) اعداد الأفراد أو مجموعات الأفراد المضطربين لترك الزراعة - على الرغم من الجهود المبذولة للحيلولة دون فقدان المناطق الريفية-المضطرب لسكانها - سواء من أجل ممارسة نشاط مهني جديد مع البقاء في بيئة ريفية أو ترك هذه البيئة وانتهاج سبيل جديد في الحياة .

١٦ - فيما يتعلق بالأشخاص أو الجماعات الذين ظلوا على أميبتهم ، أو الذين يواجهون صعوبات في سبيل التكيف مع المجتمع بالنظر الى قلة مواردهم المالية وضعف تعليمهم وضآلة اسهامهم في حياة المجتمع ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار ألا تستهدف فقط تمكينهم من اكتساب المعارف الأساسية (القراءة والكتابة والحساب والفهم الأساسي للظواهر الطبيعية والاجتماعية ) ، بل أن تيسر لهم أيضا ممارسة أعمال منتجة ، وتعزز من احساسهم بذاتيتهم وادراكهم لمشكلات الصحة والنظافة والتدبير المنزلي وتنشئة الأطفال ، وأن تدعم استقلالهم وتقوى اسهامهم في حياة المجتمع .

١٧ - فيما يتعلق بالشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على قدر كاف من التعليم العام أو على مؤهل ما ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تمكنهم بشكل خاص من اكتساب المزيد من التعليم العام بغية تنمية قدراتهم على تفهم مشكلات المجتمع والاضطلاع بالمسؤوليات الاجتماعية ، والالتحاق بالتدريب المهني والتعليم العام ، وكلاهما ضروري لممارسة أى نشاط مهني .

١٨ - فيما يتعلق بالأشخاص الذين يرغبون في الحصول على مؤهلات علمية أو مهنية تثبتتها رسميا شهادات دراسية أو شهادات بالكفاءة المهنية ، والذين لم يتمكنوا من الحصول عليها قبل ذلك لأسباب اجتماعية أو اقتصادية ، ينبغي أن يساعدهم تعلم الكبار على اكتساب التدريب اللازم للحصول على مثل هذه الشهادات .

١٩ - فيما يتعلق بالمعوقين بدنيا أو عقليا ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تستهدف بصفة خاصة استعادة أو تعويض القدرات البدنية أو العقلية التي أصابها الوهن أو التي فقدت نتيجة للعجز اللاحق بهم ، وتمكينهم من الحصول على المعارف والمهارات ، والحصول عند الاقتضاء على المؤهلات المهنية اللازمة لحياتهم الاجتماعية ولممارسة نشاط مهني يتناسب مع ما يعانونه من عجز .

٢٠ - فيما يتعلق بالعمال المهاجرين واللاجئين والأقليات الاثنية ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تحقق بصفة خاصة ما يلي :

(أ) تمكينهم من اكتساب المعارف اللغوية والعامة فضلا عن المؤهلات التقنية أو المهنية اللازمة لادماجهم في مجتمع الدولة المضيفة على نحو مؤقت أو دائم ، ولإعادة ادماجهم عند الاقتضاء في مجتمع بلدهم الأصلي ؛

(ب) ابقاءهم على اتصال بالثقافة ومجريات الأمور والتغيرات الاجتماعية في بلدهم الأصلي .

٢١ - وفيما يتعلق بالأشخاص المتعطلين ، بمن فيهم المتعلمون العاطلون ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن ترمي بصفة خاصة الى تطويع أو تعديل مؤهلاتهم التقنية أو المهنية بغية تمكينهم من العثور على عمل أو العودة الى عمل سابق ، وتعزيز فهمهم الواعي لوضعهم الاجتماعي الاقتصادي .

٢٢ - فيما يتعلق بالأقليات الاثنية ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تتيح لأعضائها التعبير عن أنفسهم بحرية ، وتعليم أنفسهم وأطفالهم بلغاتهم الأصلية ، وتنمية ثقافتهم وتعلم لغات غير لغاتهم الأصلية .

٢٣ - فيما يتعلق بالمسنين ، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تستهدف بصفة خاصة ما يلي :

(أ) تزويدهم جميعا بفهم أفضل للمشكلات المعاصرة والأجيال الصاعدة ؛

(ب) مساعدتهم على اكتساب مهارات لتمضية أوقات الفراغ ، وتحسين أحوالهم الصحية وزيادة احساسهم بمعنى الحياة ؛

(ج) توفير معلومات أساسية عن المشكلات التي تواجه الأشخاص المتقاعدين ، وأساليب مواجهة هذه المشكلات، وذلك لمن يوشكون على التقاعد عن حياة العمل ؛

(د) تمكين هؤلاء الذين تركوا حياة العمل من الاحتفاظ بقدراتهم البدنية والذهنية ، والاستمرار في الاسهام في حياة المجتمع ، واثاحة الفرصة لهم لولوج أبواب من المعرفة أو ألوان من النشاط لم تكن مفتوحة لهم أثناء حياتهم العاملة .

#### رابعاً - الأساليب والوسائل والبحوث والتقييم

٢٤ - ينبغي لأساليب تعليم الكبار أن تراعى ما يلي :

(أ) حوافز المشاركة والتعلم وعواقبها التي تؤثر في الكبار بوجه خاص ؛

(ب) الخبرة التي اكتسبها الكبار في الاضطلاع بمسؤولياتهم العائلية والاجتماعية والمهنية ؛

(ج) الالتزامات العائلية أو الاجتماعية أو المهنية التي ينهض بها الكبار وما قد يترتب عليها من ارهاس واضعاف للنشاط والانتباه ؛

(د) قدرة الكبار على تحمل مسؤولية تعلمهم ؛

(هـ) المستوى الثقافي والتربوي للمعلمين المتوافرين ؛

(و) الخصائص السيكولوجية لعملية التعلم ؛

(ز) وجود الاهتمام بتحصيل المعرفة ومميزاته ؛

(ح) استغلال وقت الفراغ .

٢٥ - ينبغي تخطيط أنشطة تعليم الكبار وتنفيذها ، عادة ، على أساس الاحتياجات والمشكلات والمتطلبات والموارد وطبقاً لأهداف محددة . كما ينبغي تقييم أثرها ، وتعزيزه من خلال أنشطة المتابعة الأكثر ملاءمة للظروف السائدة .

٢٦ - ينبغي التأكيد بوجه خاص على أنشطة تعليم الكبار الموجهة لقطاع اجتماعي أو نطاق جغرافي بأسره بحشد جميع الطاقات الكامنة فيه من أجل النهوض بالجماعة وتعزيز تقدمها الاجتماعي .

٢٧ - لكى يتسنى تشجيع الاشتراك في أنشطة تعليم الكبار الى أكبر حد ممكن ، قد يكون من الملائم في بعض المواقف أن تضاف الى الأنشطة المحلية لتعليم الكبار أساليب من قبيل ما يلي :

(أ) برامج التعليم عن بعد ، ومثال ذلك التعليم بالمراسلة ، والبرامج الاذاعية والتلفزيونية ، على أن يدعى من توجه اليهم هذه البرامج الى تكوين مجموعات بغية الاستماع أو العمل سوياً (ينبغي لهذه المجموعات أن تتلقى عوناً تربوياً ملائماً) ؛

(ب) برامج تضطلع بها أفرقة متنقلة ؛

(ج) برامج التعليم الذاتي ؛

(د) الحلقات الدراسية ؛

(هـ) الاستفادة من النشاط الطوعي الذي ينهض به المعلمون والطلبة وغيرهم من أعضاء المجتمع .

وينبغي أن يجرى بانتظام تطوير مختلف الخدمات التي يمكن أن توفرها لتعليم الكبار المؤسسات الثقافية العامة



للمخططين والاداريين والقائمين على تدريب المربين ، والموظفين المعنيين بالتنظيم والتدريب ، واعداد الاستراتيجيات والأساليب التعليمية المناسبة للكبار ، وتوفير التسهيلات الرأسمالية ، ونتاج وتوريد المعدات الأساسية اللازمة ، كالمعينات البصرية والأجهزة والوسائل التقنية ؛

( د ) التشجيع على تبادل الخبرات وجمع ونشر المعلومات الاحصائية والمعلومات الأخرى الخاصة باستراتيجيات تعليم الكبار وبناء ومضامينه وأساليبه ونتائجه ، من ناحيتي الكم والكيف على السواء ؛

( هـ ) ازالة العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف في وجه الالتحاق بالتعليم وايصال المعلومات الخاصة بطبيعة وشكل تعليم الكبار بصورة منتظمة الى علم أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا منه ، ولاسيما أكثرهم حرمانا ، وذلك باتباع أساليب منها قيام مؤسسات تعليم الكبار والمنظمات الطوعية بالاتصال المستمر بالمشاركين المحتملين - والمترددين غالبا - لاعلامهم وارشادهم وتشجيعهم .

٣٩ - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، لا بد من تعبئة المنظمات والمؤسسات المعنية أساسا بتعليم الكبار وجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والعلمية والمكتبات والمتاحف ، العامة منها والخاصة ، وكذلك الهيئات الأخرى غير المعنية بتعليم الكبار في المحل الأول ، مثل :

( أ ) هيئات اعلام الجمهور : الصحافة والاذاعة والتلفزيون ؛

( ب ) الرباطات والاتحادات الطوعية ؛

( ج ) المنظمات المهنية والنقابية والأسرية والتعاونية ؛

( د ) الأسر ؛

( هـ ) الشركات الصناعية والتجارية التي يمكن أن تساهم في تدريب موظفيها ؛

( و ) المربين أو التقنيين أو الخبراء المؤهلين الذين يعملون لحسابهم الخاص ؛

( ز ) أى من الأفراد أو الجماعات الذين تسمح لهم أوضاعهم بتقديم اسهام في هذا الصدد ، وذلك بفضل تعليمهم أو تدريبهم أو خبرتهم أو أنشطتهم المهنية أو الاجتماعية ، وتجتمع لديهم الرغبة والقدرة على تطبيق المبادئ المنصوص عليها في الديباجة والأهداف الاستراتيجية التي حددتها التوصية ؛

( ح ) الدارسين الكبار أنفسهم .

٤٠ - ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع المدارس ومؤسسات التعليم المهني وكليات ومعاهد التعليم العالي ، على اعتبار برامج تعليم الكبار جزءا لا يتجزأ من أنشطتها ، وعلى المشاركة في الأنشطة الرامية الى النهوض بتطوير برامج تعليم الكبار التي توفرها المؤسسات الأخرى ، ولاسيما عن طريق اتاحة فرصة الاستعانة بمدريسيها واجراء البحوث وتدريب الموظفين اللازمين .

سادسا - تدريب المشتغلين بتعليم الكبار وأوضاعهم

٤١ - ينبغي التسليم بأن تعليم الكبار يتطلب مهارات ومعارف وتفهما ومواقف خاصة من جانب المشتغلين في تقديمه ، أي كانت صفتهم وغاية التعليم . ولذا ينبغي أن يتم اختيارهم بعناية وفقا لما سيسند اليهم من مهام ، وأن يتلقوا تدريبا ، قبل وأثناء قيامهم بعملهم ، يتفق مع احتياجاتهم ومتطلبات العمل الذي يؤدونه .

٤٢ - ينبغي أن تتخذ التدابير الكفيلة بأن يشارك في هذه الأنشطة ، أي كانت طبيعتها وغايتها ، مختلف الأخصائيين القادرين على تقديم اسهام نافع في عملية تعليم الكبار .

٤٣ - وبالإضافة الى توظيف مهنيين يعملون كل الوقت ، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للاستعانة بكل من هو قادر على تقديم اسهام ما في أنشطة تعليم الكبار أي كان نوعها ، سواء كان هذا الاسهام منتظما أو غير منتظم ، مأجورا أو طوعيا . ويتسم العمل والاشتراك الطوعيان في كافة أنشطة التدريس والتنظيم بأهمية

قضى ، ويمكن لأى فرد أيا كان اختصاصه أن يسهم فيهما .

٤٤ - وينبغى أن يشتمل التدريب فى مجال تعليم الكبار - الى أبعد حد ممكن - على كافة جوانب المهارة والمعرفة والتفهم والمواقف الشخصية ذات الأهمية أو المغزى بالنسبة لمختلف الوظائف المؤداة ، مع مراعاة الخلفية العامة التى يجب أن يقام عليها تعليم الكبار. ذلك أن التدريب نفسه ، بدمجه لكافة هذه الجوانب بعضها مع بعض ، ينبغى أن يكون بمثابة إيضاح على كيفية ممارسة تعليم الكبار بصورة سليمة .

٤٥ - ويجب أن تكون ظروف عمل العاملين كل الوقت فى تعليم الكبار وأجورهم مناظرة لتلك التى يتمتع بها العاملون فى وظائف مماثلة فى أماكن أخرى ، وينبغى أن تنظم هذه الأمور بالنسبة للعاملين المأجورين لبعض الوقت تنظيمًا ملائمًا دون الأضرار بأعمالهم الرئيسية .

#### سابعا - العلاقات بين تعليم الكبار وتعليم النشء

٤٦ - ينبغى أن يوجه تعليم النشء بصورة تدريجية نحو التربية المستديمة ، على أن تؤخذ فى الاعتبار الخبرة المكتسبة فى مجال تعليم الكبار ، بغية اعداد النشء ، أيا كان منشؤهم الاجتماعى ، للاشتراك فى تعليم الكبار أو الاسهام فى تقديمه .

وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل :

(أ) توسيع فرص الالتحاق بكافة مستويات التعليم والتدريب ؛

(ب) ازالة الحواجز بين الفروع العلمية وكذلك بين أنماط التعليم ومستوياته ؛

(ج) تعديل المناهج المدرسية ومناهج التدريب بحيث تغذى الفضول الفكرى وتنشطه ، وزيادة التأكيد ، الى جانب اكتساب المعرفة ، على تنمية أنماط التعليم الذاتى ، والنظرة الناقدة ، والموقف التأملى ، والقدرات الابداعية ؛

(د) العمل على زيادة واطراد انفتاح المدارس ومعاهد التعليم العالى ومؤسسات التدريب على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد الربط بين التعليم والعمل ؛

(هـ) اعلام النشء فى المدرسة والشباب الذين هم على وشك ترك الدراسة النظامية أو التدريب المبدئى عن الامكانيات التى يتيحها تعليم الكبار ؛

(و) الجمع بين الكبار والمراهقين فى برامج تدريبية واحدة كلما كان ذلك محبذا ؛

(ز) اشراك حركات الشباب فى أنشطة تعليم الكبار .

٤٧ - وفى الحالات التى تفضى فيها الدورة التدريبية المنظمة فى اطار تعليم الكبار الى اكتساب تأهيل تصدريه شهادة أو دبلوم فى حال اكتسابه عن طريق الدراسة بالمدرسة أو بالجامعة ، ينبغى الاعتراف بهذا التدريب عن طريق منح دبلوم أو شهادة ذات وضع مماثل . وأما برامج تعليم الكبار التى لا تنتهى باكتساب مؤهل شبيه بالمؤهلات التى يمنح عنها دبلوم أو شهادة ، فينبغى الاعتراف بها ، فى الحالات المناسبة ، بمنح شهادة لدارسيها.

٤٨ - يجب أن توضع برامج تعليم الكبار الموجهة للشباب فى مقدمة الأولويات نظرا لأن الشباب يشكلون فى معظم بقاع العالم قطاعا كبيرا جدا من المجتمع ، ولأن تعليمهم يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لتنمية المجتمع الذى يعيشون فيه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . فينبغى لبرامج تعليم الكبار الموجهة للشباب ليس فقط أن تلبى احتياجاتهم للتعليم ، بل أن تمكّنهم أيضا من اعداد أنفسهم لمجتمع المستقبل .

#### ثامنا - العلاقات بين تعليم الكبار والعمل

٤٩ - نظرا للعلاقات الوثيقة القائمة بين ضمان الحق فى التعليم وضمن الحق فى العمل ، ونظرا لضرورة تشجيع الجميع ، من متكسبين وغير متكسبين ، على المشاركة فى برامج تعليم الكبار ، لا بتخفيف القيود المفروضة عليهم فحسب ، وإنما أيضا باتاحة الفرصة لهم للاستفادة فى عملهم من المعارف والكفاءات والقدرات التى تستهدف برامج

- تعليم الكبار توفيرها لهم ، ولكي يجدوا في العمل مجالاً لتفتح شخصيتهم وتقدمهم ، وحافزاً للنشاط الابداعي فـسـى حياتهم العملية وحياتهم الاجتماعية على السواء ؛ لذلك ينبغي اتخاذ التدابير بغية :
- (أ) ضمان وضع الخبرة العملية للكبار في الحسبان عند صياغة المناهج الخاصة ببرامج وأنشطة تعليم الكبار ؛
- (ب) تحسين تنظيم العمل وظروفه ، ولا سيما لتخفيف طابع الارهاق فيه ، وتقليل ساعات العمل ومواءمتها ؛
- (ج) تعزيز منح أجازات دراسية أثناء فترات العمل دون فقد المرتب أو مع دفع أجر تعويضي أو مبالغ لتغطية تكاليف التعليم المقدم ، واستخدام أية وسيلة أخرى ملائمة لتيسير التعليم أو تحديثه وتجديده خلال حياة العمل ؛
- (د) صون وظائف الأشخاص الذين يتلقون مثل هذه المعونة ؛
- (هـ) تقديم تسهيلات مشابهة لريبات البيوت وغيرهن من العاملين في المنازل ومن الذين لا يكسبون أجراً ، وخاصة أصحاب الموارد المحدودة .
- ٥٠ - ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع أو تيسر ادراج أحكام تخص تعليم الكبار في اتفاقات العمل الجماعية ، ولا سيما أحكام تنص على :
- (أ) طبيعة الامكانيات المادية والمزايا المالية التي تقدم للعاملين ، ولا سيما من يعمل منهم في قطاعات تشهد تغيرات تكنولوجية سريعة أو أولئك المهددين بالفصل ، وذلك بهدف اشراكهم في برامج تعليم الكبار ؛
- (ب) كيفية أخذ المؤهلات التقنية أو المهنية المكتسبة عن طريق تعليم الكبار في الاعتبار عند تحديد الفئة الوظيفية ومستوى الأجر .
- ٥١ - كما ينبغي للدول الأعضاء أن تدعو أرباب العمل الى :
- (أ) اجراء التنبؤات مقدما والاعلان عن احتياجاتهم من القوى العاملة الماهرة ، حسب مستوى التأهيل ونوعه ، وعن أساليب الحشد المرتقبة لتلبية هذه الاحتياجات ؛
- (ب) تصميم أو تطوير نظام للحشد من شأنه أن يشجع عمالهم على السعي لتحسين مؤهلاتهم المهنية .
- ٥٢ - وفيما يتعلق ببرامج تدريب الكبار التي ينظمها أرباب العمل لموظفيهم ، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع أرباب العمل على أن يضمنوا :
- (أ) مشاركة عمالهم في اعداد البرامج ؛
- (ب) اختيار العمال الذين سيشاركون في هذه البرامج بالتشاور مع الهيئات الممثلة للعمال ؛
- (ج) حصول المشتركين لدى اتمام البرنامج على شهادة تدريب أو مؤهل مكتوب يمكنهم ابرازه لكي يثبتوا لأطراف ثالثة أنهم أتموا دورة دراسية معينة أو حصلوا على مؤهل معين .
- ٥٣ - ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بمشاركة الكبار المنتمين الى فئات العمال والزراع والحرفيين في تنفيذ برامج تعليم الكبار الموجهة لهذه الفئات ؛ وينبغي أن يمنحوا لهذه الغاية تسهيلات خاصة لتمكين العمال من اتخاذ القرارات التي تهتمهم في المقام الأول .
- تاسعا - ادارة تعليم الكبار وتدبير شؤونه وتنسيقه وتمويله
- ٥٤ - ينبغي أن تنشأ على جميع المستويات الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية :
- (أ) بنى أو اجراءات للتشاور والتنسيق فيما بين السلطات العامة المختصة في مجال تعليم الكبار ؛

(ب) بنى أو اجراءات للتشاور والتنسيق وتحقيق التوافق بين السلطات العامة المذكورة وممثلى المتعلمين الكبار وجميع الهيئات التي تنفذ برامج لتعليم الكبار أو أنشطة ترمي الى النهوض بمثل تلك البرامج .

وينبغي أن يكون من بين المهام الرئيسية لتلك البنى - التي يتعين توفير الموارد اللازمة لها - تحديد أهداف تعليم الكبار ، ودراسة العقبات التي تعترضه ، واقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ سياسة تعليم الكبار ، وتطبيق تلك التدابير كما كان ذلك مناسباً ، وتقييم ما يحرز من تقدم .

٥٥ - ينبغي أن تنشأ على المستوى الوطنى ، وعلى المستوى شبه الوطنى كما كان ذلك مناسباً ، بنى للعمل المتضام والتعاون بين السلطات والهيئات العامة المسؤولة عن تعليم الكبار من جهة ، والهيئات العامة أو الخاصة المسؤولة عن الاذاعة والتلفزيون من جهة أخرى .

وينبغي أن يكون من بين المهام الرئيسية لتلك البنى دراسة واقتراح التدابير الرامية الى تحقيق الأهداف التالية ، وتنفيذ تلك التدابير كما كان ذلك مناسباً :

(أ) العمل على أن تسهم وسائل اعلام الجماهير بقسط وافر فى حفز أنشطة شغل أوقات الفراغ وفى تعليم الشعب ؛

(ب) ضمان حرية التعبير بواسطة وسائل اعلام الجماهير عن جميع الآراء والاتجاهات فى مجال تعليم الكبار؛

(ج) النهوض بالقيمة الثقافية أو العلمية وبالصفات التربوية للبرامج فى مجموعها ؛

(د) اقامة تيار من المبادلات بين المسؤولين عن البرامج التعليمية التى تبت بالاذاعة أو التلفزيون أو المهنيين الذين يتولون أمر جوانبها الفنية وبين الاشخاص الذين تثبت تلك البرامج من أجهم .

٥٦ - وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل قيام السلطات العامة بما يلى عند تأديتها لمسؤولياتها الخاصة فى مجال النهوض بتعليم الكبار :

(أ) تشجيع انشاء وتطوير رابطات وجمعيات لتعليم الكبار تقوم على أساس طوعى مع تمتعها بالاستقلال الادارى ، وذلك عن طريق وضع اطار قانونى ومالى ملائم ؛

(ب) تزويد الهيئات غير الحكومية المؤهلة المشتركة فى برامج لتعليم الكبار أو فى أعمال تستهدف النهوض بمثل تلك البرامج ، بالموارد الفنية أو المالية التى تمكنها من أداء مهمتها ؛

(ج) العمل على أن تتمتع تلك الهيئات غير الحكومية بحرية الرأى والاستقلال الفنى والتعليمى اللازمين لتطبيق المبادئ الواردة بالفقرة ٢ فيما تقدم ؛

(د) اتخاذ التدابير المناسبة لضمان الفعالية والجودة التربوية والفنية للبرامج أو الأنشطة التى تنفذها الهيئات التى تتلقى مساهمات من الأموال العامة .

٥٧ - ينبغي أن تتفق النسب المعتمدة لتعليم الكبار من الأموال العامة ، ولاسيما الأموال العامة المخصصة للتعليم ، مع أهمية هذا التعليم للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفقاً للمستويات التى تعترف بها كل دولة عضو فى اطار هذه التوصية . كما أن جملة الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم الكبار ينبغي أن تغطى على الأقل ما يلى :

(أ) توفير مرافق مناسبة أو مواهمة المرافق القائمة ؛

(ب) انتاج جميع أنواع مواد التعلم ؛

(ج) مكافأة المرين ومواصلة تدريبهم ؛

(د) نفقات البحوث والاعلام ؛

## (هـ) التعويضات عن انقطاع الدخل ؛

(و) تعليم الدارسين ، وعند الاقتضاء ، ويقدر الامكان ، نفقات اقامة الدارسين وأسفارهم .

٥٨ - وينبغي اتخاذ ترتيبات تضمن انتظام توافر الأموال اللازمة لبرامج تعليم الكبار والأنشطة الرامية الى تعزيز النهوض بمثل هذه البرامج ، وينبغي الاعتراف بضرورة مساهمة السلطات العامة ، بما فيها السلطات المحلية ، ومنظمات الائتمان ، وجمعيات الادخار ووكالات التأمين الوطنية حيثما وجدت ، وكذلك أرباب الأعمال ، في تلك الأموال بما يتناسب مع مسؤوليات كل من تلك الجهات ومواردها .

٥٩ - ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لتعليم الكبار . وينبغي أن تحشد لهذا الغرض جميع الموارد المادية والبشرية التي يمكن الحصول عليها .

٦٠ - ينبغي ألا يكون ضيق ذات اليد بالنسبة للفرد عقبة تحول دون اشتراكه في برامج تعليم الكبار . وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تقديم معونات مالية لأغراض الدراسة لمن يحتاجون لمثل هذه المعونات كي يلتحقوا بتعليم الكبار . وينبغي كقاعدة عامة أن يكون اشتراك أفراد الفئات الاجتماعية الأقل حظا بالمجان .

## عاشرا - التعاون الدولي

٦١ - ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التعاون فيما بينها ، سواء على أساس ثنائي أم متعدد الأطراف ، بغية دعم تطور تعليم الكبار وتحسين مضمونه وأساليبه ، وتعزيز الجهود الرامية الى التوصل الى استراتيجيات تعليمية جديدة .

وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها العمل على تضمين الاتفاقات الدولية المعنية بالتعاون في مجالات التربية والعلم والثقافة أحكاما محددة بشأن تعليم الكبار ، وتعزيز تنمية ودعم تعليم الكبار في إطار اليونسكو .

٦٢ - وينبغي للدول الأعضاء أن تضع خبراتها فيما يتعلق بتعليم الكبار تحت تصرف سائر الدول الأعضاء عن طريق تزويدها بمعونات فنية ، ومعونات مادية أو مالية في الاحوال المناسبة .

وينبغي لها أن تساند بانتظام أنشطة تعليم الكبار التي تجرى في بلاد ترغب في هذه المساندة ، وذلك عن طريق اليونسكو وعن طريق سائر المنظمات الدولية ، بما فيها المنظمات غير الحكومية ، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البلاد المعنية .

وينبغي الحرص على ألا يتخذ التعاون الدولي شكلا يقتصر على مجرد نقل بنى ومقررات وأساليب وتقنيات نشأت في بلد آخر ، وإنما ينبغي أن يتمثل ذلك التعاون في حث وتشجيع التنمية في البلاد المعنية ، عن طريق انشاء المؤسسات الملائمة واقامة بنى متناسقة تتلاءم مع الظروف الخاصة لتلك البلاد .

٦٣ - ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي بغية تحقيق ما يلي :

(أ) اقامة مبادلات منتظمة للمعلومات والوثائق المتعلقة باستراتيجيات تعليم الكبار وبنائه ومضامينه وأساليبه ونتائجه ، وبالبحوث المتصلة بذلك ؛

(ب) تدريب مربين قادرين على العمل بعيدا عن أوطانهم ، ولاسيما في اطار برامج المعونة الفنية الثنائية أو متعددة الأطراف .

وينبغي أن تتم هذه المبادلات على أساس منهجي ، ولاسيما بين البلاد التي تواجه نفس المشكلات والتي تمكنها أوضاعها من تطبيق نفس الحلول ؛ وينبغي تحقيقا لهذه الغاية تنظيم اجتماعات ، على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي على الأخص بغية الاعلان عن التجارب ذات الأهمية في هذا الصدد ودراسة مدى امكانية تكرارها . كما ينبغي انشاء أجهزة مشتركة لضمان الحصول على عائد أفضل من البحوث التي يجرى النهوض بها .

وينبغي للدول الأعضاء تشجيع ابرام اتفاقات بشأن اعداد واقرار معايير دولية في المجالات الهامة ، مثل تعليم اللغات الأجنبية والدراسات الأساسية ، بغية المعاونة على انشاء نظام معترف به عالميا لوحدات التقييم .

- ٦٤ - ينبغي اتخاذ تدابير لتحقيق أمثل توزيع واستخدام للمعدات والمواد السمعية البصرية، والبرامج التعليمية والمسودات المتضمنة لها . ويحسن على الأخص :
- (أ) تطويع هذا التوزيع والاستخدام للاحتياجات والظروف الاجتماعية للبلاد المختلفة، مع مراعاة مميزات ثقافتها الخاصة ومستوى تطورها ؛
- (ب) العمل بقدر الامكان على ازالة العتبات التي تعترض سبيل هذا التوزيع والاستخدام ، والناجمة عن اللوائح المنظمة للملكية التجارية أو الفكرية .
- ٦٥ - وتيسيرا للتعاون الدولي ،ينبغي للدول الأعضاء أن تطبق على تعليم الكبار المعايير الموصى بها على الصعيد الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بعرض البيانات الاحصائية .
- ٦٦ - ينبغي للدول الأعضاء مساندة الجهود التي تبذلها اليونسكو، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة ذات الاختصاص في هذا المجال، من أجل النهوض بتعليم الكبار، ولاسيما في مجالات التدريب والبحوث والتقييم .
- ٦٧ - ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر تعليم الكبار من الموضوعات ذات الاهداف الشاملة والعالمية، وأن تعالج النتائج العملية المترتبة على ذلك بما يعزز اقامة نظام دولي جديد، وهو ما التزمت به اليونسكو كتعبير عن التضامن العالمي فيما يتعلق بالشؤون التربوية والعلمية والثقافية .

## توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية

ان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منعقدًا في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الاول الى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، في دورته التاسعة عشرة ،

ان يذكّر بأن الممتلكات الثقافية هي من العناصر الأساسية لحضارة الأمم وثقافتها ،

ويرى أن توسيع نطاق المبادلات الثقافية وتعزيزها ، ان يتيحان معرفة أفضل بما يتحقق من انجازات في مختلف ميادين الثقافة ، فانهما بذلك يساهمان في اثراء مختلف الثقافات على أساس احترام أصالة كل منها وتقدير قيمة ثقافات الأمم الأخرى التي يتألف منها التراث الثقافي للإنسانية جمعاء ،

ويرى أن تداول الممتلكات الثقافية عندما يتم في ظل أوضاع قانونية وعلمية وتقنية من شأنها أن تحول دون عمليات الاتجار غير المشروع ودون تلف هذه الممتلكات ، يشكل وسيلة هامة للتفاهم والتقدير المتبادل بين الأمم ،

ويرى أن تداول الممتلكات الثقافية بين البلاد ما زال يعتمد الى حد كبير على أنشطة أساسها المنفعة المادية ، ولذا فانه يفسح المجال بالتالي لمضاربات تؤدي الى رفع أسعار هذه الممتلكات على نحو يجعلها بعيدة المنال بالنسبة للبلاد والمؤسسات الأقل ثراء ، ويشجع في الوقت نفسه عمليات الاتجار غير المشروع ،

ويرى أنه ، حتى عندما يتم هذا التداول عن طريق عمليات منزهة عن غرض الكسب ، فان هذه العمليات تتخذ في أكثر الأحيان شكل خدمات تقدم من جانب واحد ، مثل الاعارة لأجل قصير ، والاياداع لفترة متوسطة أو طويلة ، والهبات ،

ويلاحظ أن هذه العمليات الوحيدة الجانب ما زالت محدودة من حيث عددها ومدادها نظرا لتكالييفها ولتنوع وتعقيد القواعد المنظمة لها والممارسات المتبعة في هذا الصدد ،

ونظرا لأنه مع كونه من المرغوب فيه جدا تنمية مثل هذه العمليات بتخفيف أو ازالة العقبات التي تحول دون هذه التنمية ، فلا بد في الوقت نفسه من تشجيع العمليات القائمة على الثقة المتبادلة والتي تسمح لجميع المؤسسات بالتعامل فيما بينها على قدم المساواة ،

ونظرا لان عددا كبيرا من المؤسسات الثقافية ، أيا كانت أوضاعها المالية ، تقطن عدة نسخ من ممتلكات ثقافية متشابهة أو متماثلة ولا نزاع في جودتها وأصالتها ومدعمة بأسانيد وافية ، وأن تعدد هذه الممتلكات يجعلها ذات أهمية ضئيلة أو ثانوية فحسب لدى هذه المؤسسات ، ولكنها قد تشكل مصدرا لاثراء عظيم لمؤسسات قائمة في بلاد أخرى ،

ونظرا لأن وجود سياسة منظمة لاجراء المبادلات بين هذه المؤسسات الثقافية ، تتنازل كل منها بموجبها عن الممتلكات التي تعد ثانوية بالنسبة اليها لتحصل في مقابلها على ممتلكات تنقصها ، لن يؤدي الى اثراء كل طرف في هذه المبادلات فحسب ، وانما أيضا الى تحسين الانتفاع بالتراث الثقافي للمجتمع الدولي ، الذي يتألف من مجموع التراثات الوطنية ،

ويذكر بأنه قد سبق أن أوصى باتباع سياسة التبادل المذكورة هذه في اتفاقات دولية شتى أبرمت على أثر جهود اضطلعت بها اليونسكو ،

ويلاحظ أن آثار هذه الوثائق ما زالت محدودة في هذا المجال ، وأن ممارسة المبادلات بين المؤسسات الثقافية التي لا تسعى الى الكسب ما زالت ضيقة النطاق عموما وتتم غالبا في السر والكتمان ،

ويرى بالتالي من الملائم أن تجرى معا وفي وقت واحد تنمية عمليات الاعارة أو الايداع أو الهبات من جانب واحد وكذلك المبادلات الثنائية أو متعددة الأطراف ،

وقد عرضت عليه مقترحات بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية ، وهو موضوع البند ٢٦ من جدول أعمال الدورة ،

وقد قرر في دورته الثامنة عشرة أن هذه المسألة ينبغي أن تكون موضوعا لتوصية موجهة الى الدول الأعضاء ،

\* اعتمدت هذه التوصية ، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثانية ، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين ، في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

يُعتمد هذه التوصية في اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

يوصي المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تطبق الأحكام التالية، عن طريق اتخاذ ما يلزم من التدابير التشريعية وغيرها في كل دولة وفقاً لنظامها أو إجراءاتها الدستورية، للعمل بالمبادئ الواردة بهذه التوصية في أراضيها .

ويوصي المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تحييط السلطات والهيئات المختصة علماً بهذه التوصية .

ويوصي المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تقدم لهم، في المواعيد وبالطريقة التي يحددها، تقارير عما تتخذه من تدابير تنفيذاً لهذه التوصية .

### أولاً - تعاريف

١ - يقصد في هذه الاتفاقية:

"بالمؤسسة الثقافية": كل مؤسسة دائمة تدار للمصلحة العامة من أجل حفظ الممتلكات الثقافية ورأسيتها واحيائها وجعلها في متناول الجمهور، وترخص لها أو تعتمد عليها السلطات العامة المختصة في كل دولة؛

"بالممتلكات الثقافية": القطع التي تشكل تعبيراً أو شاهداً على الإبداع الإنساني أو على تطور الطبيعة، والتي لها أو يمكن أن يكون لها، وفقاً لتقدير الهيئات المختصة في كل دولة، قيمة وأهمية تاريخية أو فنية أو علمية أو تقنية، ولا سيما القطع التي تدخل في الفئات التالية:

( أ ) نماذج علم الحيوان وعلم النبات والجيولوجيا،

( ب ) القطع الأثرية،

( ج ) القطع والوثائق الأثنولوجية،

( د ) أعمال الفنون التشكيلية والزخرفية والغنون التطبيقية،

( هـ ) المصنفات الأدبية والموسيقية والفوتوغرافية والسينمائية،

( و ) المحفوظات والوثائق،

"بالتبادل الدولي": كل عطية نقل تنصب على ملكية الممتلكات الثقافية أو استعمالها أو حفظها، وتتم بين دول أو مؤسسات ثقافية في بلاد مختلفة - في صورة اعادة أو ايداع أو بيع أو هبة - بالشروط التي تتفق عليها الأطراف المعنية.

### ثانياً - التدابير الموصى باتخاذها

٢ - نظراً لأن جميع الممتلكات الثقافية تشكل جزءاً من التراث الثقافي المشترك للإنسانية، ولأن كل دولة تتحمل مسؤوليته بهذا الصدد، لا تجاه مواطنيها فحسب، وإنما أيضاً تجاه المجتمع الدولي بأسره، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ في حدود اختصاصها، التدابير التالية لتنمية تداول الممتلكات الثقافية بين المؤسسات الثقافية في مختلف القارات، وأن تتعاون عند الاقتضاء مع السلطات الإقليمية والمحلية لهذا الغرض.

٣ - ينبغي للدول الأعضاء، طبقاً لنظمها أو إجراءاتها التشريعية والدستورية، ووفقاً للظروف الخاصة بكل بلد، أن تطوع القوانين أو اللوائح القائمة أو تتخذ تدابير تشريعية أو لائحية في مجال الملكية العامة وفي المجال الضريبي والجمركي، وأن تتخذ كافة التدابير الأخرى اللازمة لكي يتيسر إجراء العمليات التالية، على أن تكون قاصرة على:

## أغراض التبادل الدولي للممتلكات الثقافية بين المؤسسات الثقافية :

- ( أ ) الاستيراد أو التصدير، النهائي أو المؤقت ، للممتلكات الثقافية، وكذلك عبور هذه الممتلكات ،
- ( ب ) التصرف في ممتلكات ثقافية تقتنيها هيئة عامة أو مؤسسة ثقافية أو إلغاء القيود على تداولها عند الاقتضاء .
- ٤ - ينبغي للدول الأعضاء ، إذ أرأت ذلك ملائماً ، أن تشجع على إنشاء فهارس بطاقات ترصد فيها الطلبات والمعروض الخاصة بتبادل الممتلكات الثقافية المتاحة للتبادل الدولي ، وذلك إما مباشرة تحت سلطتها أو بواسطة المؤسسات الثقافية .
- ٥ - ينبغي ألا ترصد عروض التبادل في فهارس البطاقات إلا عندما يثبت أن الوضع القانوني للقطع المعنية مطابق للقانون الوطني وأن المؤسسة صاحبة العرض تتمتع بالصفة القانونية المطلوبة لهذا الغرض .
- ٦ - ينبغي أن تتضمن عروض التبادل كافة الوثائق العلمية والتقنية ، وعند الضرورة الوثائق القانونية ، التي تسمح بتهيئة أفضل الظروف للانتفاع بالقطع المعروضة لغرض ثقافي وحفظها . وترميمها عند الاقتضاء .
- ٧ - ينبغي أن تشير اتفاقات التبادل إلى أن المؤسسة المستفيدة مستعدة لاتخاذ كافة تدابير الصون اللازمة لضمان الحماية المناسبة للممتلكات الثقافية موضع التبادل .
- ٨ - تيسيراً لتنفيذ عمليات التبادل الدولي ، ينبغي أن تدرس إمكانية منح المؤسسات الثقافية معونة مالية إضافية أو تخصيص جزء من المعونة المالية الممنوحة لهذا الغرض .
- ٩ - ينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً لمشكلة التأمين ضد الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية طيلة مدة الإعارة ، بما في ذلك أثناء النقل ، وينبغي أن تدرس بصفة خاصة إمكانية إنشاء نظم للضمانات والتعويضات الحكومية في حالات إعاقة القطع النفيسة ، أسوة بالنظم القائمة في بعض البلاد .
- ١٠ - ينبغي للدول الأعضاء ، وكل منها وفقاً لاجراءاتها الدستورية ، أن تدرس ما إذا كان يمكن أن تناط بهيئات متخصصة مناسبة مهمة تنسيق مختلف العمليات المترتبة على التبادل الدولي للممتلكات الثقافية .

## ثالثاً - التعاون الدولي

- ١١ - ينبغي للدول الأعضاء ، وكل منها وفقاً لاجراءاتها الدستورية ومساعدة المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية المعنية ، الحكومية وغير الحكومية ، أن تضطلع بنشاط اعلامي وتشجيعي واسع النطاق بغية استعراض انتباه المؤسسات الثقافية في جميع البلاد والموظفين من كل نوع ، الاداريين والجامعيين والعلميين ، المكلفين بالعناية بالممتلكات الثقافية ، التي ما تتسم به تنمية تبادل الممتلكات الثقافية بشتى أشكاله فيما بين البلاد ، على الصعيد الدولي أو الاقليمي ، من أهمية لقيام تفاهم أفضل بين كافة الشعوب ، وبغية تشجيعهم على المشاركة في هذا التبادل .
- ١٢ - ينبغي أن ينصب هذا النشاط بصفة خاصة على النقاط التالية :

- ( ١ ) ينبغي أن تدعى المؤسسات الثقافية التي سبق أن أبرمت اتفاقات بشأن تداول الممتلكات الثقافية بين البلاد ، إلى الاعلان عن جميع احكام هذه الاتفاقات التي تتسم بطابع عام ويمكن بالتالي اتخاذها نموذجاً ، أي باستثناء الأحكام التي ليس لها سوى طابع خاص ، كتلك التي تتعلق بتحديد الممتلكات المعنية أو تقييمها أو بأية تفاصيل تقنية محددة ؛
- ( ٢ ) ينبغي للمنظمات المتخصصة المعنية ، ولا سيما المجلس الدولي للمتاحف ، أن تصدراً وتستكمل لبيلا عملياً وأكثر يتضمن وصفاً لمختلف أشكال التي يمكن تصورها لتداول الممتلكات الثقافية وخصائص كل منها . وينبغي أن تتضمن هذه الأدلة بصفة خاصة نماذج عقود لكل نمط من أنماط الاتفاقات التي يمكن تصورها ، بما في ذلك نماذج عقود التأمين . وينبغي توزيع هذه الأدلة على نطاق واسع على جميع المنظمات المهنية المعنية في شتى البلاد بمساعدة السلطات الوطنية المختصة ؛

( ٣ ) تيسيرا لاجراء الدراسات التحضيرية التي تسبق ابرام اتفاقات التبادل ، ينبغي أن توزع على نطاق دولي واسع :

( أ ) المطبوعات المختلفة ( الكتب والمجلات وكتالوجات المتاحف والمعارض والوثائق الفوتوغرافية ) التي تصدر في جميع البلاد عن المؤسسات التي تحوز ممتلكات ثقافية ؛

( ب ) فهارس البطاقات التي ينشئها كل بلد والمرصودة بها الممتلكات التي تعرض أو تطلب مبادلتها ؛

( ٤ ) ينبغي أن يسترعى انتباه المؤسسات الثقافية في جميع البلاد بصفة خاصة الى امكانيات تجميع الممتلكات الثقافية المشتتة الأجزاء عن طريق نظام من الاعارات المتتابعة يسمح ، واما نقل للملكية بعرض قطعة هامة ، بمعشرة الأجزاء حاليا ، في صورتها الكاملة ، وذلك في مختلف المؤسسات التي تقتني أجزاءها بالتناوب .

٣- في حال تعرض الأطراف المعنية بعملية تبادل دولي للممتلكات الثقافية لبعض الصعوبات الفنية في سبيل تنفيذ هذا التبادل ، يمكنها أن تستشير خبيرا أو أكثر تعينهم بمعرفتها بعد مشاوره المدير العام لليونسكو .

#### رابعاً - الدول الاتحادية

٤- في مجال تنفيذ هذه التوصية ، يمكن للدول التي لها نظام دستوري اتحادي أو غير وحدوي أن تتبع المبادئ المنصوص عليها في المادة ٣٤ من الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة .

#### خامساً - مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

٥- نظرا لأن تنمية المبادلات الدولية من شأنها أن تسمح للمؤسسات الثقافية في مختلف الدول الأعضاء بأن تنمى مجموعاتها باضافة ممتلكات ثقافية مستمدة من مصادر مشروعة ومصحوبة بوثائق تسمح بإبراز قيمتها الثقافية بصورة كاملة ، فإنه ينبغي للدول الأعضاء ، بمساعدة المنظمات الدولية المعنية ، أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لكي تعزز تنمية مجموعاتها بتعزيز مكافحة جميع الأشكال الممكنة للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية .

## توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منعقدا في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الاول الى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ في دورته التاسعة عشرة،

ان يأخذ في الاعتبار أن المناطق التاريخية تشكل جزءا من البيئة اليومية للبشر في كل مكان ، وأنها تكفل احياء الماضي الذي صاغ حياتهم، وتوفرا لآثار الحياة تنوعا لاغنى عنه للاستجابة لتنوع المجتمع ، ومن ثم فانها تزداد قيمة وتكتسب بعدا انسانيا اضافيا ،

ونظرا لأن المناطق التاريخية تقف عبر العصور أبلغ شاهد على ثراء وتنوع مختلف أوجه الابداع الثقافي والديني والاجتماعي للانسانية، ومن ثم فان صونها وادماجها في اطار حياة المجتمع المعاصر يعدان عنصرا جوهريا في التخطيط الحضري والتخطيط العمراني الاقليمي ،

ونظرا لانه ازاء أخطار التدمير الموحد وفقدان الشخصية المتميزة، وهى الاخطار التي كثيرا ما تلوح في أفق عصرنا، يكتسب هذا الشاهد الحي على العصور الماضية أهمية بالغة لكل كائن بشري وللشعوب التي تجد فيه في آن معا تعبيرا عن ثقافتها ودعامة اساسية من دعائم ذاتيتها ،

وان يلاحظ أنه تنفذ في كل مكان بالعالم، بدعوى التوسع أو العصرية، أعمال هدم غير واعية وعمليات تعمير غير متروية ولا ملائمة، مما يلحق أشد الضرر بهذا التراث التاريخي ،

ويأخذ في اعتباره أن المناطق التاريخية تشكل تراثا عقاريا كثيرا ما يؤدي تدميره الى اضطرابات اجتماعية حتى وان لم تنجم عنه أضرار اقتصادية ،

ونظرا لأن هذا الوضع يقتضى أن يتحمل كل مواطن مسؤوليته، كما أنه يفرض على السلطات العامة التزامات هي وحدها القادرة على الاضطلاع بها ،

ونظرا لأنه ازاء أخطار التدهور هذه، بل وازاء أخطار اختفاء هذه المناطق تماما، ينبغى للدول جميعا أن تعمل من أجل انقاذ هذه الآثار الفريدة في نوعها بالمسارعة الى انتهاج سياسة شاملة ونشطة لحماية واحياء المناطق التاريخية والبيئة المحيطة بها، في اطار التخطيط الوطنى أو الاقليمي أو المحلى ،

وان يلاحظ أن كثيرا من البلاد تفتقر الى تشريعات على درجة كافية من الفعالية والمرونة فيما يتعلق بالتسهرات المعماري وعلاقته بالتخطيط العمراني الاقليمي ،

ويلاحظ أن المؤتمر العام سبق أن اعتمد وثائق دولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي مثل التوصية الخاصة بالمبادئ الدولية التي ينبغى تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية (١٩٥٦) ، والتوصية الخاصة بحماية جمال المناظر الطبيعية والمواقع والمحافظة على طابعها (١٩٦٢) ، والتوصية الخاصة بصون الممتلكات الثقافية التي تتهددها الأشغال العامة أو الخاصة (١٩٦٨) والتوصية الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطنى (١٩٧٢) ،

وان يرغب في استكمال وتوسيع نطاق المعايير والمبادئ الواردة في هذه الوثائق الدولية ،

وقد عرضت عليه مقترحات بشأن صون المناطق التاريخية التقليدية ودورها في الحياة المعاصرة، وهى موضوع البند ٢٧ من جدول أعمال الدورة،

وقد قرر في دورته الثامنة عشرة أن تكون هذه المسألة موضوع توصية موجهة الى الدول الأعضاء ،

يعتمد في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦، هذه التوصية،

ويوصي المؤتمر العام الدول الاعضاء بتطبيق الاحكام التالية عن طريق اتخاذ اجراءات ، في شكل قانون وطنى أو غير ذلك، من أجل تطبيق المبادئ والمعايير الواردة في هذه التوصية في الاراضى الخاضعة لولايتها .

\* اعتمدت هذه التوصية، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثانية، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين، في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ويوصي المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تبلغ هذه التوصية الى السلطات الوطنية والاقليمية والمحلية، والمؤسسات والدوائر والهيئات والرابطات المعنية بصون المناطق التاريخية وبيئتها .

ويوصي المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تقدم اليه، في التواريخ التي يحددها وفي الشكل الذي يقرره، تقارير عما تتخذه من تدابير تنفيذاً لهذه التوصية .

## أولاً - تعاريف

١ - لأغراض هذه التوصية :

(أ) يقصد بـ " المنطقة التاريخية " (أو " التقليدية " ) - كل مجموعة من الأبنية والمساحات الفضاء، بما فيها المواقع الأثرية والاحاثية التي تشكل مستوطنا بشريا في بيئة حضرية أو ريفية، يعترف بتماسكها وقيمتها من الناحية الأثرية أو المعمارية أو التاريخية أو قبل التاريخية أو الجمالية أو الاجتماعية الثقافية .

ويمكن أن نخص بالذكر من بين هذه " المناطق " التي تتسم بقدر كبير من التنوع المواقع قبل التاريخية والمدن التاريخية ، والأحياء الحضرية القديمة ، والقرى والنجوع ، وكذلك المجموعات الأثرية المتجانسة ، علما بأن هذه المجموعات الأخيرة ينبغي كقاعدة عامة أن يسان لها طابعها الأصلي .

(ب) يقصد بـ " بيئة " المناطق التاريخية - الاطار الطبيعي أو المشيد الذي يؤثر على الادراك الاستاتيكي أو الديناميكي لهذه المناطق أو الذي يرتبط بها بشكل مباشر من حيث المكان أو بروابط اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية .

(ج) يقصد بـ " الصون " - تحديد وحماية وحفظ وترميم وتجديد وصيانة واحياء المناطق التاريخية أو التقليدية وبيئتها .

## ثانياً - مبادئ عامة

٢ - ينبغي أن تعتبر المناطق التاريخية بمثابة تراث عالمي فريد في نوعه . وينبغي أن يكون صونها وادماجها في الحياة الاجتماعية لعصرنا واجبا يقع على عاتق حكومات ومواطني الدول التي توجد بأراضيها تلك المناطق . وينبغي أن ينهض بمسؤولية أداء هذا الواجب ، لصالح المواطنين كافة ولصالح المجتمع الدولي ، السلطات الوطنية أو الاقليمية أو المحلية ، حسب الظروف الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوزيع السلطات .

٣ - ينبغي أن ينظر الى كل منطقة تاريخية وبيئتها في مجموعها باعتبارها كلا متماسكا يعتمد توازنه وطابعه المميز على اندماج كافة العناصر المكونة له والتي تتضمن الأنشطة البشرية بقدر ما تتضمن المباني والتنظيم المكاني والبيئة المحيطة . وهكذا فان جميع العناصر الملائمة، بما في ذلك الأنشطة البشرية مهما بلغ تواضعها ، تنطوي على مغسزى بالنسبة للمنطقة كلها ينبغي مراعاته .

٤ - ينبغي حماية المناطق التاريخية وبيئتها بشكل فعال ضد كافة أنواع التلف ، وخاصة تلك التي تنجم عن الاستخدام غير الملائم والاضافات التي لا داعي لها والتغييرات المفردة أو الخالية من الاحساس الجمالي مما يلحق الضرر باصالتها ، وكذلك التلف الذي يرجع الى مختلف أشكال التلوث . وينبغي أن تتركز أعمال الترميم المعتزم تنفيذها على أسس علمية . كما ينبغي ايلاء اهتمام كبير للتناغم والاحساس الجمالي الناتج عما بين مختلف العناصر المكونة للمناطق التاريخية من ترابط أو تباين يعطى لكل منها طابعه الخاص .

٥ - وفي ظروف التعمير الحضري الحديث الذي يؤدي الى زيادة كبيرة في حجم المنشآت وكثافتها ، فان خطر التدمير المباشر للمناطق التاريخية يقترب بخطر آخر حقيقي ألا وهو تشويه بيئتها وطابعها بطريق غير مباشر بما يقام حولها من أحياء جديدة . وينبغي للمهندسين المعماريين ومهندسي تخطيط المدن أن يحرصوا على صون طابع المناظر المحيطة بالآثار والمناطق التاريخية ، وعلى ادماج المناطق التاريخية في الحياة المعاصرة على نحو متناغم .

٦ - وفي عصر قد يؤدي فيه تعميم تقنيات للبناء موحدة واشكال معمارية متماثلة الى تنميط موحد للمستوطنات البشرية في العالم أجمع ، فان صون المناطق التاريخية يمكن أن يسهم في تعميق القيم الثقافية والاجتماعية لكل أمة ، وأن يشجع اثراء التراث الثقافي العالمي في المجال المعماري .

## ثالثا - السياسة الوطنية والاقليمية والمحلية

٧ - ينبغي أن توضع في كل دولة عضو، حسب الظروف الخاصة بكل منها في مجال توزيع السلطات، سياسة وطنية واقليمية ومحلية حتى يتسنى للسلطات الوطنية أو الاقليمية أو المحلية اتخاذ التدابير القانونية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية بغية صون المناطق التاريخية وبيئتها وتطويعها لمطالبات الحياة المعاصرة . وينبغي أن يكون لهذه السياسة تأثير على التخطيط الوطنى أو الاقليمى أو المحلى ، وأن يسترشد بها التخطيط الحضرى والريفى والتخطيط العمرانى الاقليمى على جميع المستويات . وينبغي ادماج الأنشطة المترتبة عليها في هذا التخطيط لدى صياغة الأهداف وتحديد البرامج وتوزيع المهام وتنفيذ العمليات . كما ينبغي الاستعانة بجهود الأفراد والرابطات الخاصة لدى تنفيذ سياسة الصون هذه .

## رابعاً - تدابير الصون

٨ - ينبغي تأمين صون المناطق التاريخية وبيئتها طبقاً للمبادئ المذكورة أعلاه ، وحسب الأساليب الواردة فيما بعد ، على أن تحدد التدابير في كل حالة تبعاً للصلاحيات التشريعية والدستورية والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى في كل دولة .

## التدابير القانونية والادارية

٩ - ينبغي أن يركز تطبيق السياسة الشاملة لصون المناطق التاريخية وبيئتها على المبادئ الصالحة لكل قطر فى مجموعته . وينبغي للدول الأعضاء تطويع الأحكام السارية، أو اصدار نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة عند الاقتضاء ، من أجل صون المناطق التاريخية وبيئتها ، مع مراعاة الأحكام الواردة فى هذا الفصل والفصول التالية . وينبغي لها تشجيع اقتباس أو اعتماد ترتيبات على الصعيد الاقليمى أو المحلى تستهدف كفاءة هذا الصون . كما يجدر أيضاً اعسادة النظر فى القوانين المتعلقة بالتخطيط العمرانى الاقليمى وتخطيط المدن والاسكان بحيث يمكن تنسيق أحكامها ومواضعها مع أحكام القوانين المتعلقة بصون التراث المعمارى .

١٠ - ينبغي أن تحدد الأحكام الخاصة بإنشاء نظام لصون المناطق التاريخية مجموعة المبادئ العامة المتعلقة بوضع واعتماد الخطط والوثائق الضرورية ولاسيما :

- حقوق الارتفاق العامة التى تطبق فى المناطق المحمية وبيئتها ؛

- بيان البرامج والعمليات التى ينبغى اقرارها فيما يتعلق بالصون والمرافق العامة ؛

- التزامات الصيانة وتعيين المسؤولين عنها ؛

- المجالات التى يمكن أن تجرى فيها عمليات تخطيط المدن، واعادة التخطيط، والتخطيط الريفى ؛

- تعيين الهيئة المسؤولة عن منح الترخيص باجراء أى ترميم أو تعديل أو تشييد جديد أو هدم فى محيط المنطقة المحمية ؛

- اجراءات تمويل وتنفيذ برامج الصون .

١١ - ينبغى لخطط الصون ووثائقه أن تحدد ما يلى بصفة خاصة :

- المناطق والعناصر المقر حمايتها ؛

- حقوق الارتفاق الخاصة المتعلقة بها ؛

- المعايير التى تحكم أشغال الصيانة والترميم والتحسين ؛

- الشروط العامة لاقامة شبكات الامداد وغيرها من المرافق الضرورية للحياة الحضريّة أو الريفيّة ؛

- الشروط العامة لاقامة منشآت جديدة .

١٢ - وينبغي من حيث المبدأ أن تتضمن تشريعات الصون أحكاماً وقائية ضد مخالفة لوائح الصون وضد المضاربة بأسعار العقارات بالمناطق المحمية مما قد يلحق الضرر بتدابير الحماية والترميم التي تستهدف الصالح العام . ويجوز أن تتناول تلك الأحكام تدابير تخطيط المدن التي تؤثر على أسعار أراضي البناء مثل وضع نظم خاصة للتخطيط العمراني ، أو منح حق الشفعة لهيئة عامة ، أو نزع الملكية من أجل الصون ، أو التدخل التلقائي في حالة تقصير الملاك ، كما يجوز أن تنص على عقوبات فعلية مثل وقف الأشغال والالزام باعادة الموقع الى حالته الأصلية و / أو فرض غرامات ملائمة .

١٣ - ينبغي فرض احترام تدابير الصون على الهيئات العامة والأفراد على السواء . ومع ذلك ينبغي النص على اجراءات لاستئناف القرارات غير القانونية أو التعسفية أو الجائرة .

١٤ - ينبغي تطويع الأحكام المتعلقة بإقامة منشآت عامة وخاصة ، والأحكام المتعلقة بالأشغال العامة والخاصة ، بحيث تتمشى مع لوائح صون المناطق التاريخية وبيئتها .

١٥ - ينبغي بصفة خاصة أن تصاغ أو تعدل الأحكام المتعلقة بالأبنية ومجموعات المنازل غير الصحية ، والأحكام المتعلقة بإنشاء المساكن الشعبية ، بحيث تتمشى مع سياسة الصون وتسهم فيها . كما ينبغي تحديد نظام الاعانات المالية المحتملة أو تعديله تبعاً لذلك حتى يمكن خاصة تيسير تخطيط المساكن الشعبية والمنشآت العامة عن طريق اصلاح المباني القديمة . ولا ينبغي الترخيص بالهدم الا بالنسبة للمباني التي ليست لها قيمة تاريخية أو معمارية ، وينبغي احكام الرقابة على الاعانات المالية التي قد تترتب على مثل هذا الهدم . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن يخصص لاصلاح المباني القديمة قدر ملائم من الاعتمادات المقررة لإنشاء المساكن الشعبية .

١٦ - ينبغي احاطة الجمهور علماً بما سترتب على تدابير الحماية من آثار على المباني والأراضي ، كما ينبغي تسجيل تلك التدابير لدى احدى الهيئات الرسمية المختصة .

١٧ - مع مراعاة الظروف الخاصة بكل قطر وتوزيع المسؤوليات على مختلف السلطات الوطنية والاقليمية والمحلية ، ينبغي الاسترشاد بالمبادئ التالية لدى تنفيذ اجراءات الصون :

(أ) ينبغي أن تتولى هيئة مسؤولة أمر التنسيق الدائم بين جميع من يعينهم الصون : الدوائر العامة الوطنية والاقليمية والمحلية ، ينبغي

(ب) ينبغي اعداد خطط ووثائق الصون بعد اجراء كافة الدراسات العلمية الضرورية من جانب أفرقة تضم اخصائيين في مختلف الفروع العلمية ولاسيما :

- اخصائيو الصون والترميم بما في ذلك مؤرخو الفن ؛

- مهندسون معماريون ومهندسو تخطيط المدن ؛

- علماء اجتماع ومخططون ؛

- علماء ايكولوجيا ومهندسو المناظر الطبيعية ؛

- اخصائيون في الصحة العامة والرعاية الاجتماعية ،

كما ينبغي أن تضم هذه الأفرقة بصفة عامة جميع خبراء الفروع العلمية المتعلقة بتخطيط صون المناطق التاريخية وحياتها ؛

(ج) ينبغي للسلطات العامة أن تأخذ بزمام المبادرة في تنظيم التشاور مع السكان المعنيين وتنظيم مشاركتهم في أنشطة الصون ؛

(د) ينبغي أن تحظى خطط الصون ووثائقه بموافقة الهيئة التي يحددها القانون ؛

(هـ) ينبغي أن يتوفر للدوائر العامة المنوط بها تطبيق أحكام الصون على جميع المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية ، الموظفون اللازمون والموارد التقنية والادارية والمالية الكافية .

١٨ - ينبغي وضع قائمة بالمناطق التاريخية وبيئتها المقرصونها على الصعيد الوطني أو الأقليمي أو المحلي . وينبغي أن تبين هذه القائمة أولويات تخصيص الموارد المحدودة المتاحة للوفاء بأغراض الصون . كما ينبغي اتخاذ كافة تدابير الحماية العاجلة بدون انتظار وضع الخطط والوثائق المتعلقة بالصون .

١٩ - ينبغي اعداد دراسة للمنطقة التاريخية بأسرها ، بما في ذلك تحليل تطورها المكاني ، تضم البيانات الأثرية والتاريخية والمعمارية والتقنية والاقتصادية . وينبغي اعداد وثيقة تحليلية تحدد فيها المباني ومجموعات المباني الواجب حمايتها طبقا لشروط البغلة الدقة أو صونها في ظل ظروف معينة ، أو هدمها في حالات استثنائية للغاية ومدعمة بأسانيد دقيقة ، مما يسمح للسلطات بوقف الأشغال التي لا تتماشى مع ما توصي به الوثيقة . فضلا عن ذلك ينبغي اعداد قائمة بالمساحات الفضاء العامة أو الخاصة وغطائها النباتي للأغراض ذاتها .

٢٠ - فضلا عن هذا الاستقصاء المعماري ، فان من الضروري أن تتوفر معرفة معمقة بالبيانات والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية والاطر الحضري أو الريفي الأوسع نطاقا . وينبغي ان أمكن أن تتضمن ، الدراسات تحليليا للسكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولأساليب المعيشة والعلاقات الاجتماعية ومشكلات حيازة الأراضي ، والمرافق الحضرية وحالة الطرق وشبكات الاتصال والعلاقات المتبادلة بين المناطق المحمية والمناطق المحيطة بها . وينبغي للسلطات المعنية أن تعلق أهمية كبرى على هذه الدراسات وأن تأخذ في اعتبارها أنه لن يكون بالإمكان وضع خطط ملائمة للصون بدونها .

٢١ - ويجدر ، من حيث المبدأ ، بعد اجراء الدراسة المذكورة أعلاه وقبل وضع خطط الصون ، اعداد برمجة تراعى فيها في وقت معا ، الاعتبارات الحضرية والمعمارية والاقتصادية والاجتماعية ، وقدرة النسيج الحضري والريفي على استيعاب وظائف جديدة تتماشى مع خصوصيته . وينبغي أن تستهدف البرمجة مواءمة كثافة المستوطنات للمستوى المطلوب ، وأن تنص على تنفيذ العمليات على مراحل ، وعلى انشاء المساكن المؤقتة الضرورية أثناء فترة الاشغال ، وعلى توفير السكنى الدائمة للسكان الذين لا يستطيعون العودة الى مساكنهم السابقة . وينبغي أن تشارك الجماعات المحلية والسكان المعنيون الى أقصى حد ممكن في اعداد تلك البرمجة . وبالنظر الى أن السياق الاجتماعي والاقتصادي والطبيعي للمناطق التاريخية وبيئتها في حالة تطور دائم ، فانه ينبغي استيفاء الدراسات والاستقصاءات بشكل منتظم . وبناء على ذلك فان من الأهمية بمكان اعداد خطط الصون وتنفيذها على أساس الدراسات المتاحة بدلا من ارجائها ريثما يجرى السعى الى تحسين عمليات التخطيط .

٢٢ - وما أن يتم وضع خطط ولوائح الصون واعتمادها من قبل الهيئة العامة المختصة ، حتى يغدو من المرغوب فيه أن يتولى واضعوها عملية تنفيذها أو أن تنفذ تحت مسؤوليتهم .

٢٣ - وفي حالة المناطق التاريخية التي تتضمن عناصر تنتمي الى فترات تاريخية مختلفة ، ينبغي أن يتم الصون مع مراعاة كافة الملامح المميزة لجميع تلك الفترات .

٢٤ - وعندما توجد خطط للصون ، فان برامج التطهير أو التنظيف الحضري المتمثلة في هدم المباني التي لا تنطوي على أهمية معمارية أو تاريخية والتي لا يمكن صونها بالنظر الى حالتها المتهدمة ، وفي ازالة الاضافات والارتفاعات المفرطة التي لا قيمة لها ، بل وفي بعض الأحيان هدم المباني الحديثة التي تخل بتجانس المنطقة ووحدها - هذه البرامج لا يمكن الترخيص بها الا في اطار خطة الصون .

٢٥ - وينبغي لعمليات التطهير أو التنظيف الحضري التي تنفذ في مناطق لا تشملها خطط الصون ، احترام المباني وغيرها من العناصر ذات القيمة المعمارية أو التاريخية ، وكذلك العناصر المرتبطة بها . واذ كان ثمة احتمال في أن يصيب هذه العناصر ضرر نتيجة لهذه العمليات ، فمن الضروري أن تعدد سلفا خطط للصون .

٢٦ - ومن الضروري أن تكون هناك رقابة مستمرة لتفادي استغلال هذه العمليات في المضاربة وغيرها من الأمور التي تتعارض مع أهداف الخطة .

٢٧ - ينبغي مراعاة المعايير العامة للأمن فيما يتعلق بالحرائق والكوارث الطبيعية ، في كل عملية من عمليات التطهير أو التنظيف الحضري في احدى المناطق التاريخية ، بشرط أن يتماشى هذا مع معايير صون التراث الثقافي . أما فسي الحالات الأخرى ، فانه ينبغي التوصل الى حلول خاصة بالتعاون مع كافة الدوائر المعنية لضمان أكبر قسط من الأمن مع عدم الاضرار بالتراث الثقافي .

٢٨ - ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنظيم انشاء المباني الجديدة والاشراف عليه حتى يكفل لمعمارها أن يندمج على نحو متلائم في التنظيم المكاني وفي الاطار الشامل للمناطق التاريخية . ولهذا الغرض ، ينبغي اجراء تحليل للسياق الحضري قبل الشروع في أى بناء جديد ، لا من أجل تحديد الطابع العام للمنطقة فحسب ، وإنما أيضا لتحليل سماتها الرئيسية : توافق الارتفاعات والألوان والمواد والأشكال ، والاتساق في ترتيب الواجهات والأسطح ، والعلاقات بين الكتل المشيدة والمساحات الفضاء وكذلك متوسط النسب بينها ومواقعها . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمقاييس قطع أراضي البناء حيث أن أى تعديل في نظامها قد يؤثر تأثيرا ضارا على تناسق المنطقة كلها .

٢٩ - لا ينبغي الترخيص بعزل أحد الآثار عن طريق ازالة المنطقة المجاورة له ، كما أنه لا ينبغي التفكير في نقله الآفسي حالات استثنائية ولأسباب قهرية .

٣٠ - ينبغي حماية المناطق التاريخية وبيئتها ضد الآثار السلبية المترتبة على اقامة الدعامات وتركيب الأسلاك الكهربائية أو التلفزيونية وهوائيات التلفزيون ووضع اللوحات الاعلانية الكبيرة . وإذا كان قد تم فعلا تركيبها ، فإنه ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة لرفعها . أما الاعلانات ، مضيئة كانت أم غير مضيئة ، واللافتات التجارية ولافتات الطرق وتجهيزات الشوارع ورفص أرضها ، فإنه ينبغي دراستها بعناية فائقة والاشراف عليها حتى يمكن ادماجها في اطار البيئة بشكل متناسق . وينبغي بذل جهد خاص لتعويض تخریب الآثار الفنية بأى شكل من الاشكال .

٣١ - ينبغي للدول الأعضاء والجماعات المعنية حماية المناطق التاريخية وبيئتها ضد الاضرار المتزايدة الناجمة عن بعض التطورات التكنولوجية مثل مختلف أشكال التلوث ، وذلك عن طريق حظر انشاء الصناعات الضارة على مقربة منها واتخاذ تدابير وقائية ضد الضوضاء والهزات والذبذبات الناتجة عن الآلات ووسائل النقل . كما ينبغي النص على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الاضرار الناجمة عن الافراط في استغلال هذه المناطق لأغراض سياحية .

٣٢ - وبالنظر الى ما ينشأ حاليا من تعارض في معظم المناطق التاريخية بين حركة السيارات من ناحية وحجم الابنية الأثرية وخصائصها المعمارية من ناحية أخرى ، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع وتساعد السلطات المحلية في إيجاد حلول لهذه المشكلة . ولكي يتسنى التوصل الى هذه الحلول وتشجيع السير على الأقدام في هذه المناطق ينبغي اجراء دراسة دقيقة لمواقع ومدخل الأماكن المخصصة لوقوف السيارات في أطراف المنطقة أو حتى في وسطها ، ووضع نظام للمرور من شأنه أن يسهل في وقت معا حركة المشاة ووسائل النقل الخاصة والعامه . وثمة عمليات عديدة للاصلاح مثل وضع الشبكات الكهربائية وغيرها تحت الأرض قد تترتب عليها تكاليف باهظة اذا ما نفذت كل على حدة ، بينما يمكن تنسيقها بسهولة وبطريقة اقتصادية مع تخطيط شبكة الطرق .

٣٣ - ينبغي أن تفتقر عمليات الحماية والترميم بأنشطة لحياء المناطق التاريخية . ولذا فيكون من الأهمية بمكان الابقاء على الأنشطة الحالية الملائمة ولاسيما التجارة والحرف اليدوية مع ابتكار الجديد منها . ولكي يتسنى لها البقاء على المدى الطويل لابد وأن تتمشى مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للمدينة أو الاقليم أو القطر الذي تنشأ فيه . وينبغي أن تقيم تكاليف عمليات الصون لا على أساس القيمة الثقافية للمنشآت فقط ، وإنما أيضا على أساس القيمة التي تكسبها بفضل استخدامها . ولا يمكن أن تطرح المشكلات الاجتماعية للصون بشكل صحيح الا بالرجوع الى نظامي القيم هذين . وينبغي لتلك الأنشطة ان تكون ملائمة للاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان دون أن تلحق الضرر بالطابع الخاص للمنطقة المعنية . ومن شأن انتهاج سياسة للانعاش الثقافي أن يجعل من المناطق التاريخية مراكز للأنشطة الثقافية وأن يمكنها من الاضطلاع بدور أساسي في التنمية الثقافية للمجتمعات المحيطة بها .

٣٤ - وينبغي في البيئة الريفية احكام الرقابة على جميع الأشغال التي تؤدي الى تدهور المناظر الطبيعية وعلى كافة التغييرات التي تطرأ على البنى الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن المحافظة على كيان المجتمعات الريفية التاريخية في اطارها الطبيعي .

٣٥ - ينبغي لتدابير الصون أن تجمع بين اسهام السلطات العامة واسهام الملاك على أساس فردى أو جماعى واسهام السكان والمنتفعين فرادى أو جماعات ، وينبغي أن يشجع هؤلاء على اتخاذ المبادرات . ومن ثم ينبغي اقامة تعاون مستمر على كافة المستويات بين الجماعات والأفراد ولاسيما بالأساليب التالية : توفير المعلومات الملائمة لفئات الأشخاص المعنيين ؛ اعداد التحقيقات الملائمة للأشخاص المقصودين بها ؛ انشاء هيئات استشارية تضم ممثلين للملاك والسكان والمنتفعين لدى أجهزة اتخاذ القرارات والتخطيط والادارة والتوجيه بشأن العمليات المرتبطة بخطط الصون ، وانشاء هيئات عامة مشتركة تسهم في التنفيذ .

٣٦ - ينبغي تشجيع انشاء جماعات طوعية للصون ورابطات غير هادفة للربح وتقرير جوائز شرفية أو تقديرة تقديرا للانجازات الرائعة في مجال ترميم الآثار وحياتها .

٣٧ - ينبغي تأمين الاستثمارات العامة المقررة في خطط صون المناطق التاريخية وبيئتها بإدراج اعتمادات كافية فسي ميزانيات السلطات المركزية والاقليمية والمحلية . وينبغي ادارة كل هذه الاعتمادات على أساس مركزي بمعرفة هيئة أو هيئات القانون العام أو الخاص أو المختلط المنوط بها تنسيق جميع أشكال المساعدة المالية على المستوى القطري أو الاقليمي أو المحلي وتوجيهها نحو تنفيذ خطة العمل الشاملة .

٣٨ - ينبغي أن تقدم المساعدات العامة بجميع أشكالها الموضحة في الفقرات التالية انطلاقاً من المبدأ الذي يقضى بأن تتدخل الهيئات العامة حيثما يكون ذلك ضرورياً ومناسباً أخذاً في الاعتبار "التكاليف الزائدة" للترميم، أى التكاليف الاضافية المفروضة على المالك مقارنة بالقيمة التجارية أو الايجارية الجديدة للمبنى .

٣٩ - وهذا النوع من الاستثمارات العامة ينبغي عموماً أن يستخدم أولاً لصون البيئة المبنية القائمة، وبخاصة المساكن الشعبية، وألا يخصص لمبان جديدة الا بالقدر الذي لا تهدد فيه هذه المباني الجديدة استخدامات ووظائف المباني القائمة .

٤٠ - ينبغي اعطاء منح أو اعامات مالية أو قروض بشروط متهاودة أو مزايا ضريبية للملاك الخاصين أوالمنتفعين الذين يتولون تنفيذ أشغال تنص عليها خطط الصون طبقاً لمعايير هذه الخطط . ويمكن تقديم هذه المنح أو الاعانات أو القروض أو المزايا الضريبية في المقام الأول لمجموعات من ملاك المساكن والمحلات التجارية أوالمنتفعين بها نظراً لأن العمليات الجماعية تفوق التدابير الفردية من حيث عائداتها الاقتصادية . وينبغي عند الاقتضاء أن يعلق منح المزايا المالية للملاك الخاصين والمنتفعين على الالتزام ببعض الشروط المفروضة لصالح الجمهور، مثل المحافظة على كيان المباني والسماح بمعاينتها، وبدخول المتنزهات أو الحدائق أو المواقع والتقاط صور لها . الخ .

٤١ - ينبغي إدراج اعتمادات خاصة في ميزانيات الهيئات العامة أوالخاصة لحماية المناطق التاريخية المعرضة للخطر من جراء أشغال كبيرة عامة أو خاصة ومن جراء التلوث . وينبغي أيضاً أن تدرج الهيئات العامة اعتمادات خاصة لاصلاح الخسائر التي تنجم عن كوارث طبيعية .

٤٢ - وينبغي فضلاً عن ذلك أن تعد المرافق أوالدوائر العاملة في مجال الانشاءات العامة، برامجها وميزانياتها بحيث تسهم في اصلاح المناطق التاريخية وذلك بتمويل أعمال تتفق مع أهدافها الخاصة ومع أهداف خطة الصون في آن معا.

٤٣ - ينبغي للدول الأعضاء، كي تزيد الموارد المالية المتاحة لها، أن تشجع اقامة مؤسسات مالية عامة أو خاصة لصون المناطق التاريخية وبيئتها، تكون لها شخصية اعتبارية ويجوز لها تلقي هبات من الأفراد والمؤسسات والمنشآت الصناعية والتجارية . ويمكن تقرير نظم ضريبية مميزة لمنحى تلك الهبات .

٤٤ - ويمكن أن ييسر تمويل الأشغال، أي كانت طبيعتها، التي تجرى لصون المناطق التاريخية وبيئتها، بإنشاء هيئة اقراض تتلقى مساعدة من مؤسسات عامة ومؤسسات ائتمان خاصة، ويناط بها منح قروض للملاك بأسعار فائدة مخفضة وتسدد على آجال طويلة .

٤٥ - ويمكن للدول الأعضاء والسلطات المعنية على جميع المستويات تيسير انشاء رابطات غير هادفة للربح تتولى شراء المباني، وبيعها بعد ترميمها عند الاقتضاء، باستخدام أرصدة متجددة تنشأ خصيصاً لتمكين ملاك المباني التاريخية الراغبين في صونها والمحافظة على طابعها من مواصلة السكنى بها .

٤٦ - ومن الأهمية بمكان العمل على ألا ينجم عن تدابير الصون انقطاع في النسيج الاجتماعي . ولتفادي تبسُّد السكان، على حساب أقلهم حظاً من الدخل، في المباني أو مجموعات المباني المراد ترميمها، يمكن تعويض هؤلاء عن ارتفاع الايجار لتمكينهم من الاحتفاظ بمساكنهم ومحلاتهم التجارية ومصانعهم الحرفية وكذلك بأسلوب معيشتهم وأعمالهم التقليدية، مثل الصناعات الحرفية الريفية وأنشطة الاستغلال الزراعي المحدود، وصيد الأسماك الخ . فهذه التعويضات التي تحدد تبعاً للدخول، سوف تساعد المعنيين على مواجهة زيادة الأعباء التي تترتب على الأعمال المنجزة .

#### خامساً - البحث والتعليم والاعلام

٤٧ - لتحسين مستوى الكفاءات التقنية والحرفية اللازمة، ولتنمية وعي جميع السكان وتشجيع مشاركتهم في جهود الصون، ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية طبقاً لسلطاتها التشريعية والدستورية .

٤٨ - ينبغي للدول الأعضاء والهيئات المعنية أن تشجع اجراء البحوث بشأن :

- جوانب التخطيط الحضري للمناطق التاريخية وبيئتها ؛
- العلاقات بين الصون والتخطيط عامة والتخطيط العمراني الاقليمي ؛
- أساليب الصون التي يمكن تطبيقها على المناطق التاريخية ؛
- التفجير الذي يطراً على مواد البناء ؛
- استخدام تقنيات حديثة في أعمال الصون ؛
- التقنيات الحرفية التي لاغنى عنها لأعمال الصون .

٤٩ – ينبغى تنظيم تعليم نوعى يعالج الموضوعات سالفة الذكر أو تطوير هذا التعليم، وينبغى أن يشتمل على دورات تدريبية عملية . ومن الضروري فضلاً عن ذلك تشجيع تدريب فنيين وحرفيين متخصصين فى صون المناطق التاريخية بما فى ذلك المساحات الخضراء التي تحيط بها . وينبغى تشجيع تنمية الفنون الحرفية التي تتهددها عملية التصنيع . ومن المنشود أن تتعاون المؤسسات المعنية مع الهيئات الدولية المتخصصة فى هذا المجال مثل المركز الدولى لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها فى روما، والمجلس الدولى للآثار والمواقع التاريخية ( ايكوموس ) والمجلس الدولى للمتاحف ( ايكوم ) .

٥٠ – ينبغى، حيثما يكون ذلك مناسباً وضرورياً، تمويل وإدارة تدريب الموظفين الإداريين المكلفين بعمليات الصون المحلية للمناطق التاريخية، بمعرفة الهيئات المختصة وفقاً لبرنامج طويل الأجل .

٥١ – ينبغى تعزيز الوعي بضرورة الصون عن طريق التعليم المدرسى وبعد المدرسى والجامعى، وبلاستعانة بوسائل الاعلام مثل الكتب والصحافة والتلفزيون والاذاعة والسينما والمعارض المتجولة . وينبغى توفير معلومات واضحة وشاملة، عن المزايا الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الجمالية والثقافية التي يمكن أن تسفر عنها سياسة رشيدة لصون المناطق التاريخية وبيئتها . وينبغى نشر هذه المعلومات على نطاق واسع لدى الهيئات العامة أو الخاصة الوطنية والاقليمية والمحلية وبين السكان الذين يجب أن يعرفوا لماذا وكيف يمكن تحسين اطار حياتهم بفضل ما يبذل على هذا النحو من جهود .

٥٢ – ويجب ادخال دراسة المناطق التاريخية فى التعليم على جميع المستويات وبخاصة فى تدريس التاريخ، لترسيخ فهم وتقدير أعمال الماضى فى عقول النشء وابراز دور التراث فى الحياة المعاصرة . وينبغى أن يستعان فى هذا التعليم على نطاق واسع بالوسائل السمعية البصرية وبالزيارات الى مجموعات المباني التاريخية .

٥٣ – وينبغى تيسير تجديد معلومات المدرسين والمرشدين وتدريب الموجهين بغية مساعدة جماعات الشباب والكبار الراغبين فى التزود بالمعرفة عن المناطق التاريخية .

#### سادساً – التعاون الدولى

٥٤ – ينبغى أن تتعاون الدول الأعضاء فى مجال صون المناطق التاريخية وبيئتها بالاستعانة، ان رأت ذلك، بمنظمات دولية حكومية وغير حكومية، ولاسيما بمركز التوثيق المشترك بين اليونسكو وايكوم وايكوموس . وهذا التعاون الثنائى أو متعدد الأطراف ينبغى أن ينسق تنسيقاً سديداً وأن يتبلور فى تدابير مثل :

(أ) تبادل المعلومات على اختلاف أنواعها والمطبوعات العلمية والتقنية ؛

(ب) تنظيم حلقات دراسية وأفرقة عمل تعنى بموضوعات معينة ؛

(ج) تقديم منح للدراسة والسفر، وايفاد موظفين علميين وتقنيين وإداريين، وارسال معدات ؛

(د) مكافحة التلوث على اختلاف أنواعه ؛

(هـ) تنفيذ مشروعات كبيرة لصون المناطق التاريخية ونشر الخبرة المكتسبة . وينبغى للدول الأعضاء المعنية أن تنسق سياساتها وأنشطتها فى المناطق الواقعة على الحدود المشتركة بينها والتي تطرح فيها مشكلات مشتركة بشأن تخطيط وصون المناطق التاريخية وبيئتها، كى تكفل استخدام وحماية هذا التراث على أفضل وجه ممكن ؛

(و) المساعدة المتبادلة بين الأقطار المتجاورة لصون مجموعات فى مناطق ذات أهمية مشتركة وذات سمات مميزة للتطور التاريخى والثقافى للمنطقة .

٥٥ -- وفقا لروح ومبادئ هذه التوصية لاينبغى لدولة عضواتخاذ أى اجراء يرمى الى هدم أو تغيير طابع الأحياء والمدن والمواقع التاريخية الكائنة فى أراض تحتلها هذه الدولة .

## توصية بشأن مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة الثقافية وإسهامها فيها

ان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المنعقد في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول إلى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، في دورته التاسعة عشرة ،

ان بيدغر بأن " لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه " وفقا للمادة السابعة والعشرين من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

بيدغر بأن الميثاق التأسيسي لليونسكو يعلن في ديباجته أن كرامة الانسان تقتضى نشر الثقافة وتنشئة الناس أجمعين على مبادئ العدالة والحرية والسلام ،

بيدغر بأحكام اعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة عشرة بتاريخ ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٦ ، والمادة الرابعة التي تنص على أن " لكل ثقافة كرامة وقيمة ينبغي احترامها والحفاظ عليها " ، والمادة الرابعة التي تنص على أن احدى غايات التعاون الثقافي الدولي " السماح لكل انسان بالانتفاع بالمعرفة ، والتمتع بفنون جميع الشعوب وآدابها ، والمشاركة في التقدم الذي يحرزه العلم في جميع أنحاء العالم وفيما يحققه من فوائد ، والإسهام من جانبه في إثراء الحياة الثقافية " ، فضلا عن أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تنص على أن الدول المشتركة ، " رغبة منها في الإسهام في دعم السلام والتفاهم بين الشعوب وفي الإثراء الروحي للشخصية الانسانية دون أى تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين " ، تستهدف على الأخص تشجيع انتفاع جميع الشعوب بالانجازات الثقافية لكل منها ،

ونظرا لأن التنمية الثقافية لا تعتبر فحسب عاملا مكملا للتنمية العامة ومنظما لها بل وأداة حقيقية للتقدم ،

وبالنظر الى :

(أ) أن الثقافة جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية ، وأنه يجب في هذا الصدد النظر الى السياسة الثقافية في الاطار الأوسع للسياسة العامة للدول ، وأن الثقافة بحكم ذات طبيعتها ظاهرة اجتماعية من حيث هي حصيلة الابداع المشترك للبشر والتأثيرات المتبادلة بينهم ؛

(ب) أن الثقافة تبدو بشكل متزايد عنصرا من العناصر الهامة للحياة البشرية وعاملا من العوامل الرئيسية للتقدم ، وأن من الشروط الأساسية لهذا التقدم التزايد المطرد في الطاقات الروحية للمجتمع ، الذي يتوقف على تفتح شخصيات جميع أفرادها بشكل متكامل ومتناسق ، وعلى انطلاق ملكاتهم الخلاقة ،

(ج) أن الثقافة لم تعد مجرد ذخيرة من المصنفات والمعارف تنتجها صفة من الناس وتجمعها وتحفظها لوضعها في متناول الجميع ، أو يقدمها شعب غني بترائه ومأضيه كنموذج الى غيره من الشعوب التسي حرمها تاريخها من مثل ذلك الشراء ، وأن الثقافة لا تقتصر على الانتفاع بالمصنفات الفنية والعلوم الانسانية ، بل تمثل في آن واحد اكتسابا للمعارف ومطلبا من مطالب العيش بأسلوب معين وحاجة الى الاتصال ،

ونظرا لأن من مستلزمات ازدهار القيم الانسانية الأساسية وكرامة الفرد مشاركة أكبر عدد ممكن من الأشخاص والرابطات في أنشطة ثقافية متنوعة يختارونها بحرية ، وأنه لا يمكن تحقيق انتفاع طبقات عريضة من السكان بالشروات الثقافية الا اذا اجتمعت ظروف اقتصادية تسمح لا باستمتاع الأفراد المعنيين بهذه الشروات فحسب ، بل وبمشاركتهم ايجابيا في جميع مظاهر الحياة الثقافية وفي عملية التنمية الثقافية ،

ونظرا لأن الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية وجهان متكاملان لحقيقة واحدة كما يدل على ذلك تأثير كل منهما في الآخر - ان قد يعزز الانتفاع بالثقافة المشاركة في الحياة الثقافية كما قد توسع المشاركة آفاق الانتفاع بالثقافة باضفاء معناه الحقيقي عليه - ولأنه بدون المشاركة لا مناص لمجرد الانتفاع بالثقافة من أن يقصر دون بلوغ أهداف التنمية الثقافية ،

\* اعتمدت هذه التوصية، بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثانية، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين، في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ .

وان يلاحظ أن العمل الثقافي لا يمس في الغالب سوى فئة قليلة من السكان ، فضلا عن أن المنظمات القائمة والوسائل المستخدمة لا تتناسب دوما مع ما تقتضيه حالة الأشخاص الأقل مناعة نتيجة لنقص تعليمهم ، وانخفاض مستويات معيشتهم ورداءة مساكنهم ، وبوجه عام نتيجة لما يعانونه من تبعية اقتصادية واجتماعية ،

ويلاحظ أن البون شاسع في كثير من الأحيان بين الواقع والمثل أو النوايا أو البرامج أو النتائج المعلنة ،

ونظرا لأنه اذا كان من الأمور الأساسية والملحة تحديد أهداف ومصامين ووسائل سياسة لاشراك عامة الناس في الحياة الثقافية ، فان الحلول المقترحة لا يمكن أن تكون واحدة بالنسبة لجميع البلاد ، نظرا للتفاوت بين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للدول ،

وان يؤكد من جديد مبادئ احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أخرى ، والمساواة في الحقوق ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ،

وادراكا منه لمسؤولية الدول الأعضاء عن وضع سياسات ثقافية تسمح ببلوغ الأهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق التأسيسي لليونسكو ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي ،

وان يضع في اعتباره أن القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، التي تمنع طبقات عريضة من السكان من الانتفاع بالمعارف العلمية والتكنولوجية الأساسية والوعي باحتياجاتها الثقافية ، شرط لزيادة فرص الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها ، وأنه توجد بالاضافة الى هذه العقبات مقاومة التغيير وحواجز شتى ، سواء منها ما يرجع الى أسباب سياسية أو تجارية أو ما يظهر كرد فعل أوساط مغلقة ،

وبالنظر الى أن مشكلة الانتفاع والمشاركة يمكن أن تحل بساع جماعية تتناول العديد من مجالات الحياة وجوانبها ، وأن هذه المساعي ينبغي أن تتنوع لتلائم خصائص كل مجتمع ، نظرا لأنها تتمخض في مجموعها عن مخططات اجتماعية حقيقية تستلزم اختيارات سياسية أساسية ،

ونظرا لأن الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية عنصران أساسيان لسياسة اجتماعية شاملة متصلة بظروف الجماهير الكادحة ونظام العمل وأوقات الفراغ والحياة الأسرية والتربية والتدريب والتحضر والبيئة ،

وادراكا منه للأدوار الهامة التي يمكن أن يلعبها في الحياة الاجتماعية والثقافية كل من الشباب الذي يطلع برسالة الاسهام في تطوير المجتمع وتقدمه ، والآباء ولا سيما عن طريق تأشيرهم الحاسم في الاعداد الثقافي للنشء وايقاظ استعداداتهم الخلاقة ، والمسنين المهيين للاضطلاع بوظيفة اجتماعية وثقافية جديدة ، والعمال باسهامهم الايجابي في التغييرات الاجتماعية ، والفنانين باعتبارهم مبدعين وحملة قيم ثقافية ، والعاملين في المجال الثقافي الذين يوظفون بمهمة اشراك جميع طبقات السكان بفعالية في الحياة الثقافية والتعرف على تطلعاتهم والتعبير عنها ، مستعينين في ذلك بموجهين طوعيين ،

ونظرا لأن الانتفاع والمشاركة اللذين ينبغي أن يتحيا لكل فرد لا امكانية التلقئ فحسب بل وامكانية التعبير أيضا في جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، يستلزمان ضمنا توافر أكبر قدر من الحرية والتسامح في الاعداد والابداع والنشر الثقافي ،

ونظرا لأن المشاركة في الحياة الثقافية تفترض سلفا تأكيد ذاتية الفرد وكرامته وقيمه ، وتجسيد حريات الانسان وحقوقه الأساسية ، كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق القانونية الدولية التي اعتمدت في مجال حقوق الانسان ، ولأن سياسة العدوان والاستعمار والاستعمار الجديد والفاشية والعنصرية بكافة أشكالها ومظاهرها ، وغير ذلك من الأعمال ، تعوق التقدم الثقافي للفرد ،

ونظرا لأن المشاركة في الحياة الثقافية تتخذ شكل تأكيد للذاتية والأهالة والكرامة ، ولأن الذاتية مهددة في كيانها بأسباب نخر متعددة ترجع على الأخص الى تداول نماذج غير ملائمة أو تقنيات غير محكمة بقدر كاف ،

ونظرا لأن تأكيد الذاتية الثقافية لا ينبغي أن يؤدي الى انعزال الجماعات بل يجب على العكس أن تصحبه اتصالات واسعة ومتواترة فيما بينها ، ولأن هذه الاتصالات تشكل مطلقا أساسيا لا يمكن بدونه بلوغ أهداف هذه التوصية ،

وان يضع في اعتباره الدور الأساسي الذي يضطلع به التعليم العام والتربية الثقافية والاعداد الفنية ، واستغلال أوقات العمل والفراغ لصالح التفتح الثقافي في اطار من التربية المستديمة ،

ونظرا لأن وسائل اعلام الجماهير يمكن أن تكون بمثابة أدوات للاشراء الثقافي ، سواء عن طريق يفتح مجالات مبتكرة أمام التنمية الثقافية ، والاسهام في اطلاق الطاقات الثقافية للأفراد وفي حماية الأشكال التقليدية للثقافة وتعريف الجماهير بها وفي ابتكار ونشر أشكال ثقافية جديدة ، أو عن طريق التحول الى وسائل اعلام جماعية وتشجيع تدخل السكان المباشر في برامجها ،

ونظرا لأن غاية الانتفاع والمشاركة هي رفع المستوى الروحي والثقافي للمجتمع بأسره على أساس من القيم الانسانية ، وازفاء مضمون انساني وديمقراطي على الثقافة ، مما يستدعي اتخاذ تدابير لمكافحة التأثير الضار لـ " الثقافة الجماهيرية التجارية " التي تعرض الثقافات الوطنية والتنمية الثقافية للبشرية للخطر ، وتؤدي الى انحطاط الشخصية ، وتؤثر على الشباب تأثيرا بالغ الضرر ،

وقد عرضت عليه مقترحات بشأن مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة الثقافية واسهامها فيها ، وهي موضوع البند ٢٨ من جدول أعمال الدورة ،

وقد قرر في دورته الثامنة عشرة أن تكون هذه المسألة موضوع وثيقة دولية في شكل توصية موجهة الى الدول الاعضاء ،

يعتمد هذه التوصية في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بتطبيق الأحكام التالية عن طريق اتخاذ اجراءات ، في شكل قانون وطني أو غير ذلك تبعا لخصائص الموضوعات المعالجة والأحكام الدستورية لكل دولة ، بغية تطبيق المبادئ والمعايير الواردة في هذه التوصية في الأراضي الخاضعة لولايتها .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بإبلاغ هذه التوصية الى السلطات والمؤسسات والمنظمات التي يمكنها الاسهام في اتاحة الفرص أمام الجماهير الشعبية للمشاركة في الحياة الثقافية والاسهام فيها .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تعرض عليه ، في التواريخ وبالصورة التي يحددها ، تقارير عما تتخذه من تدابير تنفيذا لهذه التوصية .

#### أولا - التعاريف ومجال التطبيق

١ - تعني هذه التوصية بكافة الجهود التي ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة الاضطلاع بها لتحقيق ديمقراطية وسائل العمل الثقافي وأدواته ، بما يكفل لجميع الأفراد المشاركة الكاملة والحرية في خلق الثقافة وفي جني فوائدها وفقا لمقتضيات التقدم الاجتماعي .

٢ - ولأغراض هذه التوصية :

(أ) يقصد بعبارة الانتفاع بالثقافة أن تتاح للجميع فعلا ، ولاسيما عن طريق تهيئة ظروف اجتماعية اقتصادية ملائمة ، حرية التزود بالمعلومات والتدريب والمعرفة وتفهم القيم والممتلكات الثقافية والتمتع بها ؛

(ب) يقصد بعبارة المشاركة في الحياة الثقافية أن تتاح للجميع ، جماعات وأفرادا فرص فعلية ومضمونة لحرية التعبير والاتصال والعمل والابداع ، من أجل تفتح شخصياتهم والتمتع بحياة منسجمة وتحقيق التقدم الثقافي للمجتمع ؛

(ج) يقصد بلفظة الاتصال العلاقات بين جماعات أو أفراد يرغبون في التبادل الحر لمعلومات وأفكار ومعارف أو الانتفاع الحر برصيد مشترك ، منها ، بهدف التوصل الى نوع من الحوار والعمل المتضافر ، والتفاهم والتضامن ، مع احترام أصالتهم واختلافاتهم ، من أجل دعم التفاهم المتبادل والسلام .

٣ - ولأغراض هذه التوصية :

(أ) يشمل مفهوم الثقافة جميع الأشكال الابداعية والتعبيرية التي تستعملها الجماعات والأفراد ، سواء فني نظم معيشتها أو في نشاطها الفني ؛

- (ب) يفترض انتفاع عامة الناس الحر والديمقراطي بالثقافة وجود سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة ؛
- (ج) تفترض المشاركة في الحياة الثقافية اشراك مختلف قطاعات المجتمع في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الثقافية وفي تنفيذ الأنشطة الثقافية وتقييمها ؛
- (د) يرتبط الاشتراك الحر في الحياة الثقافية بما يلي :
- (١) سياسة للتنمية تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ؛
- (٢) سياسة للتربية المستديرة تلائم احتياجات الجميع وتطلعاتهم وتكشف لهم عن امكانياتهم الفكرية وعن استعداداتهم الحسية وتكفل تربيتهم الثقافية واعدادهم الفني ، وتحسن ملكاتهم التعبيرية وتنشط قدرتهم الخلاقة ، مما يتيح التحكم على نحو أفضل في التغييرات الاجتماعية والمشاركة على نطاق أوسع في الحياة الجماعية للمجتمع ؛
- (٣) سياسة علمية وتكنولوجية مستوحاة من التصميم على المحافظة على الذاتية الثقافية للشعوب ؛
- (٤) سياسة اجتماعية تقدمية ، تهدف بصفة خاصة الى تضييق الفوارق التي تعاني منها بعض الجماعات والأفراد ، ولاسيما أكثرها حرمانا ، من حيث ظروف معيشتها والامكانيات المتاحة لها وتحقيق تطلعاتها ، بغية القضاء على تلك الفوارق ؛
- (٥) سياسة للبيئة تهدف الى تهيئة اطار للحياة ملائم للتفتح الكامل للأفراد والجماعات ، عن طريق تخطيط المساحات المتاحة وحماية الطبيعة ؛
- (٦) سياسة للاعلام تهدف الى دعم حرية تبادل المعلومات والأفكار والمعارف تيسيرا للتفاهم ، والعمل في هذا الصدد على تشجيع استخدام وسائل الاعلام ، الحديثة منها والتقليدية ، فسي الأعضاء الثقافية والتوسع فيها ؛
- (٧) سياسة للتعاون الدولي تقوم على مبادئ المساواة بين الثقافات والاحترام المتبادل والتعارف والثقة المتبادلة ودعم السلام .

#### ثانيا - التدابير التشريعية والتنظيمية

٤ - توصي الدول الأعضاء ، التي لم تفعل ذلك بعد ، بأن تتخذ وفقا لاجراءاتها الدستورية الوطنية تدابير تشريعية وتنظيمية وبأن تعدل الممارسات القائمة فيها ، تحقيقا للأغراض التالية :

- (أ) ضمان الحقوق الخاصة بالانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها باعتبارها من حقوق الانسان ، وذلك وفقا لروح الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمثل والأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو ؛
- (ب) الضمان الفعلي لحرية انتفاع جميع أفراد المجتمع بالثقافات الوطنية والعالمية ، دون أى تفرقة أو تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الوضع المادي أو أى اعتبار آخر ، بما يشجع مشاركة جميع قطاعات السكان في عملية خلق القيم الثقافية ؛
- (ج) ايلاء اهتمام خاص لانتفاع النساء ، كحق ثابت لهن ، بالثقافة ولمشاركتهن الفعلية في الحياة الثقافية ؛
- (د) تعزيز تنمية الثقافات الوطنية وانتشارها ، وتنمية التعاون الدولي للتعريف على نحو أفضل بالانجازات الثقافية للشعوب الأخرى وتقوية الصداقة والتفاهم فيما بينها ؛

(هـ) تهيئة الظروف المناسبة لتمكين عامة الناس من القيام بدور ذي طابع ايجابي متزايد في بناء مستقبل المجتمع والاضطلاع بالمسؤوليات والواجبات وممارسة الحقوق المتعلقة بذلك ؛

(و) ضمان المساواة بين الثقافات في اطار تنوعها ، بما في ذلك ثقافات الأقليات القومية والأجنبية ، ان وجدت ، باعتبارها جزءاً من تراث الانسانية المشترك ، والعمل على تعزيزها على جميع المستويات دون تمييز ، وضمان انتفاع الأقليات القومية والأجنبية بالحياة الثقافية للبلاد التي تقطن بها ومشاركتها الفعلية فيها ، كي تثريها باسهامها المتميز مع احتفاظها بحق تأمين ذاتيتها الثقافية ؛

(ز) حماية وضمان واحياء جميع صور التعبير الثقافي ، كاللغات الوطنية أو الاقليمية واللهجات والفنون والتقاليد الشعبية ، القديم منها والحديث ، فضلا عن الثقافات الريفية وثقافات الفئات الاجتماعية الأخرى ؛

(ح) ضمان اندماج المعوقين في الحياة الثقافية واطاحة الفرص لهم للاسهام فيها ؛

(ط) تحقيق المساواة في فرص الالتحاق بالتعليم ؛

(ي) ضمان حرية التعبير والاتصال ؛

(ك) تهيئة الظروف المواتية للابداع وضمان حرية الفنانين المبدعين وحماية مصنفاتهم وحقوقهم ؛

(ل) تحسين الوضع المهني لمختلف فئات العاملين اللازمين لتنفيذ السياسات الثقافية ؛

(م) توفير مكان ملائم للتربية الثقافية والاعداد الفني في مناهج التعليم والتدريب ، واستمتاع عامة الناس ممن لم يلتحقوا بالمدارس بالتراث الفني ،

(ن) تهيئة كل الفرص للابداع الفكري أو اليدوي أو الحركي وتشجيع الاعداد والتمرس والتعبير الفني ، ضمانا لاندماج الفن في الحياة ؛

(س) اعطاء وسائل اعلام الجماهير وضعا يضمن استقلالها الذاتي ، مع العمل على مشاركة كل من المبدعين والجمهور على نحو فعال فيها ؛ وينبغي ألا تهدر هذه الوسائل أصالة الثقافات أو تحط مسن نوعيتها أو أن تتخذ كأدوات للسطرة الثقافية ، بل يجب أن تخدم التفاهم المتبادل والسلام ؛

(ع) التقريب والتنسيق من جهة بين ما يتصل بالتراث والتقاليد والماضي ، الذي ينبغي حمايته واحيائه ، ومن جهة أخرى بين الحاضر وأحداث الساعة ، التي ينبغي التعبير عنها ؛

(ف) (١) حماية واحياء تراث الماضي ، ولاسيما الآثار القديمة والتقاليد التي من شأنها الاسهام في التوازن الضروري للمجتمعات التي تشهد تصنيعا وتحضرا سريعين ؛

(٢) توعية الجمهور بأهمية التحضر والعمارة ، لا باعتبارهما من صور التعبير الثقافية والاجتماعية فحسب ، بل على الأخص لأنهما يحددان اطار الحياة ؛

(٣) اشراك السكان في صون البيئة الطبيعية وتخطيطها سواء على الصعيد الوطني أو في اطار التعاون الدولي ، ان أن نوعية الوسط الطبيعي أمر لا غنى عنه للتفتح الكامل للانسان ؛

(ص) تهيئة ظروف تجعل من العمل ووقت الفراغ ، كل بحسب طبيعته ، فرصا للابداع الثقافي للجميع ، وتحديد نظم العمل وأوقات الفراغ ونظم تشغيل المؤسسات الثقافية ، بحيث يتسنى لأكبر عدد ممكن من الناس الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها ؛

(ق) نبذ المفاهيم التي تتركز ، تحت ستار العمل الثقافي على العنف والعدوان والسيطرة والازدراء والتحيز العنصري أو على أفكار أو ممارسات مهينة ؛

(ر) دعم العمل من أجل السلام والتفاهم الدولي ، وفقا لاعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي ، وتشجيع انتشار الأفكار والممتلكات الثقافية التي من شأنها الاسهام في دعم السلام والأمن والتعاون .

### ثالثا - التدابير التقنية والادارية والاقتصادية والمالية

٥ - توصي الدول الأعضاء ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، بتوفير الامكانيات التقنية والادارية والمالية اللازمة لانتقال سياسات العمل الثقافي من المستوى الهامشي الذي قد توجد فيه حتى الآن الى مستوى من الكفاءة العملية ، بغية تحقيق أهداف التربية المستديمة والتنمية الثقافية وضمان انتفاع عامة الناس على أكمل وجه بالثقافة ومشاركتهم في الحياة الثقافية . وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ في سبيل ذلك التدابير الآتي بيانها .

#### أ - وسائل العمل الثقافي

#### تحقيق اللامركزية في المرافق والأنشطة والقرارات

٦ - ينبغي للدول الأعضاء أو للسلطات المختصة :

(أ) العمل على تحقيق اللامركزية في الأنشطة ، وتشجيع تطور المراكز المحلية ، مع ايلاء اهتمام خاص للمناطق قليلة السكان والأحياء المحرومة البعيدة عن مراكز المدن ؛

(ب) تشجيع وتنمية ودعم شبكة المؤسسات المعنية بالثقافة والفنون ، لا في المدن الكبرى وحدها بل وفي المدن المتوسطة والقرى والأحياء ؛

(ج) تيسير اقامة مرافق تلبى احتياجات المنتفعين على أفضل وجه ، ودمج المرافق الثقافية بالمرافق التعليمية والاجتماعية - التي ينبغي أن تتسم بدرجة من القدرة على التحرك - بحيث توضع في متناول أكبر عدد ممكن من الناس مجموعة من وسائل التوعية والتنمية الثقافية ؛

(د) تيسير استخدام كل مكان عام يصلح لقيام اتصالات بين جماعات وأفراد في أغراض ثقافية ؛

(هـ) تشجيع المبادلات فيما بين الأقاليم والمجتمعات المحلية ؛

(و) تنشيط المبادرات الاقليمية أو المحلية عن طريق القيام في آن واحد بتوفير وسائل العمل على المستويات المناسبة ، واقتسام سلطة اتخاذ القرارات مع ممثلي مختلف أطراف الحوار الثقافي ، والعمل في سبيل ذلك على تنمية مراكز ثانوية لاتخاذ القرارات الادارية ؛

(ز) وضع أساليب تهدف الى تشجيع عامة الناس على المشاركة في الابداع الفني والأنشطة الثقافية ، بالاعتماد على المنظمات التي ينشئها السكان أنفسهم ، سواء في المناطق السكنية أو في أماكن العمل ؛

(ح) النظر في اتخاذ تدابير خاصة يمكن تطبيقها على بعض الفئات المحرومة وعلى الأوساط التي تفتقر حياتها الثقافية الى التطور . وينبغي في هذا الصدد الاهتمام بصفة خاصة وعلى سبيل المثال بالأطفال والمعوقين ونزلاء المستشفيات أو السجون وسكان المناطق النائية أو مدن الأكواخ . وينبغي بقدر الامكان ترك سلطة اتخاذ القرارات والمسؤوليات المتعلقة بها للجماعة المشتركة في هذه الأنشطة .

#### التشاور

٧ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة تشجيع التشاور والتعاون ، سواء فيما يتعلق بالأنشطة ذاتها أو باعداد القرارات ، وذلك عن طريق :

(أ) ايلاء اهتمام خاص لأنشطة الابداع الثقافي والفني التي لا تضطلع بها مؤسسات أو محترفون ، وتقديم كل عون ممكن الى الأنشطة المتنوعة للهواة ؛

(ب) انشاء بنى استشارية ، على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي ، تضم ممثلي مختلف الجماعات والحركات المهنية والاجتماعية المعنية ، الذين سيشترون في تحديد أهداف العمل الثقافي وطرقه ووسائله ؛

النقابات وغيرها من منظمات العمال

٨ - ينبغي للدول الأعضاء والسلطات المختصة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن تيسر على المنظمات الاجتماعية الثقافية الشعبية وعلى النقابات وغيرها من منظمات العمال المستأجرين وغير المستأجرين (كالفلاحين والحرفيين وغيرهم) تنفيذ سياساتها ومشروعاتها الثقافية بحرية، وأن تساعد على الاستمتاع بكل ما في القيم الثقافية من ثراء والمشاركة بنشاط في الحياة الثقافية للمجتمع .

الريادة والتوجيه

٩ - ينبغي للدول الأعضاء والسلطات المختصة :

- (أ) الاسهام في اعداد العاملين في المجال الثقافي ، ولاسيما الرواد الموجهين الذين ينبغي أن يكونوا بمثابة أدوات للإعلام والاتصال والتعبير ، عن طريق اقامة علاقات بين الأفراد والتوسط بين الجمهور والمصنفات والمبدعين والمؤسسات الثقافية ؛
- (ب) تزويد هؤلاء العاملين بوسائل العمل التي تتيح لهم من جهة مساندة الرواد الطوعيين المنبثقين من الوسط المحلي ، وتنشيط المبادرات والمشاركة ، من جهة أخرى ، عن طريق تنفيذ عمليات التدريب اللازمة لذلك ؛
- (ج) تشجيع استخدام أدوات وأجهزة للاتصال والتعبير تكون ذات قيمة تربوية وطاقية خلاقة ، عن طريق وضع تلك الوسائل في متناول مراكز الريادة والتوجيه والمؤسسات الثقافية ، كالمكتبات العامة والمتاحف ، الخ.

الابداع الفني

١٠ - ينبغي للدول الأعضاء والسلطات المختصة :

- (أ) تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعالية الكفيلة بإرساء القاعدة اللازمة للعمل الخلاق الحر من جانب الفنانين والكتاب والمؤلفين الموسيقيين ؛
- (ب) وضع التدابير والسياسات التالية ، فضلا عن التدابير القانونية المرتبطة بحماية المصنفات وحقوق المؤلف:
- (١) تدابير للعمل الاجتماعي تصلح للتطبيق على جميع الفنانين المحترفين ، وتدابير للمساعدة الضريبية ، لا لوسائل التعبير الجماعي (المسرح ، السينما ، الخ ) فحسب ، بل وللأفراد المبدعين أيضا ؛
- (٢) سياسة لتقديم منح دراسية وجوائز ، ولتكليف الفنانين من جانب الدولة بتنفيذ بعض الأعمال أو تشغيلهم ، ولاسيما في مجال تشييد الأبنية العامة وزخرفتها ؛
- (٣) سياسة لنشر الثقافة ( معارض ، حفلات ، تقديم أعمال موسيقية ، الخ . ) ؛
- (٤) سياسة للبحوث تتيح للفنانين وللجماعات والمؤسسات القيام ، في اطار دور متعددة الأغراض للابداع الفني أو غيرها ، بمحاولات وتجارب دون التزام مسبق بالنجاح ، وذلك تشجيعا للتجديد الفني والثقافي ؛
- (ج) التفكير في انشاء صندوق لمساعدة الابداع الفني ؛
- (د) تشجيع الميول والمواهب الناشئة دون تمييز ، ودعم مؤسسات التدريب المهني المتخصصة في كافة مجالات الفنون ؛
- (هـ) تشجيع وتيسير نشر مستنسخات جيدة من الأعمال الفنية ، ونشر المؤلفات الأدبية وترجمتها ، وطبع المؤلفات الموسيقية وأدائها ؛

- (و) اشراك الفنانين في تصميم الأنشطة الثقافية وتنفيذها على جميع المستويات ؛
- (ز) ضمان تعدد هيئات التحكيم وتجديدها وتعدد مصادر التمويل على نحو يكفل حرية الابداع ؛
- (ح) تقديم مساعدات فنية وإدارية ومالية الى مجموعات الفنانين الهواة ودعم التعاون بين الفنانين المحترفين والمبدعين غير المحترفين ؛

### الصناعات الثقافية

١١ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة العمل على ألا يكون لعامل الربح تأثير حاسم في الأنشطة الثقافية ، والنص في سياساتها الثقافية على إجراءات للتفاوض مع الصناعات الثقافية الخاصة وعلى امكانيات اتخاذ مبادرات تكميلية أو بديلة .

### النشر

١٢ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة :

(أ) انتهاج سياسة للاعانات والأسعار في مجال الممتلكات والخدمات الثقافية وتهيئة الظروف الكفيلة بانتشارها وانتفاع فئات السكان العريضة بها ، ولاسيما في المجالات الثقافية التي تهملها المؤسسات التجارية ؛

(ب) اتخاذ الخطوات - عن طريق سياسة للاعانات والعقود الملائمة - لتعزيز تنمية أنشطة الرباطات الثقافية على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي ؛

(ج) اعطاء الهدارة لأسلوب نشر يعزز ردود الفعل والمواقف الايجابية من جانب الجمهور أكثر مما يؤدي الى الاستهلاك السلبي للمنتجات الثقافية .

### البحوث

١٣ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة تشجيع البحوث في مجال التنمية الثقافية ، وخاصة ما يهدف منها الى تقييم الأنشطة الجارية ، وتيسير التجارب الجديدة ودراسة تأثيراتها على الجماهير العريضة ، بغية التعرف على ما يمكن اتخاذه من تدابير جديدة في مجال السياسات الثقافية .

### ب- السياسات المرتبطة بالعمل الثقافي

### الاتصال

١٤ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة :

(أ) تشجيع جميع فرص الاتصال ، كاجتماعات والمناقشات والحفلات العامة الموسيقية والفنائية والأنشطة الجماعية والمهرجانات ، تحقيقا للحوار والتبادل المستمر للأفكار بين الأفراد والجمهور والمبدعين والموجهين والمنتجين ؛

(ب) تنمية فرص الالتقاء والمبادلات ذات الآثار الثقافية ، التي تمثلها الأنشطة الرياضية أو أنشطة استكشاف الطبيعة أو التوعية الفنية والجمالية للجمهور أو الأحداث الاجتماعية الجارية أو السياحة ؛

(ج) حث الوسطاء الاجتماعيين المعتادين على أن يعززوا على أوسع نطاق ممكن الاعلام وحرية التعبير الثقافي لأفراد مجتمعاتهم المحلية أو مؤسساتهم أو نقاباتهم أو جماعاتهم بغية توعيتهم بالممارسات الثقافية ؛

- (د) تقديم معلومات من شأنها استثارة استجابات وتشجيع اتخاذ مبادرات ؛
- (هـ) تيسير الانتفاع بالمواد المكتوبة عن طريق تسهيل نقلها ومرونة انتشارها ، والعمل في سبيل ذلك على بعث النشاط في الأماكن المخصصة لذلك كالمكتبات أو قاعات المطالعة ؛
- (و) تشجيع استخدام وسائل الاعلام السمعية البصرية على نطاق واسع بحيث يوضع في متناول قطاعات عريضة من السكان أفضل ما أنتج في الماضي والحاضر ، بما في ذلك التراث المنقول حيثما وجد ، وعندئذ تستطيع هذه الوسائل بلا شك أن تساعد في جمعه .
- (ز) تعزيز المشاركة الايجابية من جانب جماهير المستمعين والمشاهدين عن طريق تمكينها من التدخل فى اختيار البرامج واخراجها ، والمعاونة في قيام تبادل مستمر للأفكار بينها وبين الفنانين والمنتجين ، وتشجيع انشاء مراكز للانتاج بالأقاليم والمجتمعات المحلية لخدمة تلك الجماهير .
- (ح) حث منظمات الاعلام على زيادة البرامج وتنويعها ، لزيادة فرص الاختيار الى أقصى حد ممكن ، نظرا للتنوع الشديد لجماهير المستمعين والمشاهدين وتحسين التوعية الثقافية للبرامج الموجهة الى عامة الناس ، واختيار أساليب تعبير سمعية وبصرية يفهمها الجميع ، واعطاء الأفضلية لأهداف الاعلام والتربية وليس لبواعث الدعاية والاعلان ، والعمل بصفة خاصة على وقاية الثقافات الوطنية من الآثار الوخيمة التي يمكن أن تحدثها بعض أنواع الانتاج الضخم ؛
- (ط) تعزيز الدراسات والبحوث المقارنة عن التأثيرات المتبادلة بين الفنان ووسائل الاعلام والمجتمع وعمن العلاقة بين انتاج البرامج الثقافية واستقبالها ؛
- (ي) العمل ، في اطار التربية المستديمة ، على تلقين الأفراد منذ نعومة أظافرهم مبادئ أساليب التعبير السمعية البصرية ، وعلى التدقيق في اختيار وسائل الاعلام والبرامج الاعلامية ؛
- (ك) العمل بصفة عامة على تطوير أشكال تعليمية وتدريبية تلائم خصائص كل جمهور ، حتى يتسنى له تلقى كمية المعلومات الضخمة التي تتداول في المجتمعات الحديثة والانتقاء منها وإدراك معانيها .

### التربية

١٥ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة :

- (أ) ربط المشروعات الثقافية بالمشروعات التربوية بصورة منهجية في اطار التربية المستديمة الذى يشمل الأسرة والمدرسة وحياة المجتمع المحلى والتدريب المهني والتدريب المستمر والعمل الثقافي ؛
- (ب) ضمان انتفاع عامة الناس بالمعرفة ، مع مراعاة ضرورة تهيئة ظروف اجتماعية اقتصادية تسمح بمشاركةهم في حياة المجتمع المحلى ، وتعديل نظم التعليم ومضامينه وأساليبه ، عند الاقتضاء ؛
- (ج) تطوير مناهج التربية الثقافية والاعداد الفنى بصورة منهجية على جميع المستويات ، مع دعوة المسؤولين عن العمل الثقافي والفنانين الى الاسهام في هذا التطوير .

### الشباب

١٦ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة أن تقدم للشباب أنواعا شتى من الأنشطة الثقافية التى تلبس احتياجاته وتطلعاته ، وأن تشجعه على اكتساب الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية ، وتشير اهتمامه بالتراث الثقافي الوطنى والعالمى وبالتعاون الثقافى بروح من المودة والتفاهم الدولى والسلام ، وأن تشجع المثل الانسانية واحترام المبادئ التربوية والأخلاقية المعترف بها على أوسع نطاق .

### البيئة

١٧ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة :

(أ) انشاء أجهزة للتشاور تتيح للسكان أو لممثليهم المشاركة عن كثب فى تصميم وتنفيذ مشروعات التخطيط الحضرى وتخطيط الاطار المعمارى للحياة ، وفى انقاذ الأحياء والمدن والمواقع التاريخية وادماجها فى بيئة عصرية ؛

(ب) مراعاة الوثائق الدولية التى اعتمدها المنظمات الدولية الحكومية بشأن هذه الموضوعات .

#### رابعاً - التعاون الدولي

١٨ - ينبغي للدول الأعضاء أو السلطات المختصة :

(أ) دعم التعاون الثقافى الثنائى ومتعدد الأطراف على الصعيدين الاقليمى والدولى ، فى اطار احترام مبادئ القانون الدولى المعترف بها عموماً ، ومثل الأمم المتحدة وأهدافها ، واستقلال الدول وسيادتها، والمنفعة المتبادلة ، والمساواة بين الثقافات ؛

(ب) أن تفرس فى أندها الجماهير على أوسع نطاق احترام الشعوب الأخرى ورفض أعمال العنف الدولى وسياسة القوة والسيطرة والعدوان ؛

(ج) تشجيع تداول الأفكار والقيم الثقافية من أجل تعزيز التفاهم بين البشر ؛

(د) تنمية المبادلات الثقافية وتنويعها لى يتسنى تذوق قيم كل ثقافة على نحو متزايد التعمق ، ولاسترعاء الأنظار بصفة خاصة الى ثقافات البلاد النامية ، مما يشكل علامة احترام لذاتيتها الثقافية ؛

(هـ) المساهمة بهمة فى تنفيذ أنشطة ثقافية مشتركة ونتاج ونشر أعمال مشتركة وتنمية العلاقات والمبادلات المباشرة بين المؤسسات والأفراد المضطلعين بنشاط ثقافى ، وفى اجراء البحوث فى مجال التنمية الثقافية ؛

(و) تشجيع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاجتماعية الثقافية الشعبية والأوساط النقابية والاجتماعية المهنية ، والتنظيمات النسائية والشبابية ، والتعاونيات وغيرها من المنظمات (كرايطات الفنانين) على المشاركة فى المبادلات الثقافية الدولية وعلى تنميتها ؛

(ز) أن تضع فى اعتبارها ، عند تبادل الأشخاص ، الاثراء المتبادل الذى يؤدى اليه التعاون بين أخصائى البلاد المختلفة ؛

(ح) اعتبار أن التعريف والاعلام الثقافيين يتسمان بأهمية أكبر عند تناولهما حضارات أمم أخرى وثقافتها، لتفتيح الأذهان على الاعتراف بالتعدد الثقافى والمساواة بين الثقافات ؛

(ط) العمل على أن تندرج الرسائل الاعلامية المختارة فى اطار عالمى ، ليكون لفرص الانتفاع بالثقافة مغزى على مستوى المجتمع الدولى ؛

(ى) مراعاة أهمية ما يمكن أن تقدمه الصحافة والكتب والوسائل السمعية البصرية ، ولاسيما التلفزيون ، من اسهام فى التفاهم بين الأمم وفى اطلاعها على الانجازات الثقافية. لغيرها ؛ وتشجيع استخدام وسائل الاعلام، بما فى ذلك توابع الاتصال ، فى تعزيز مثل السلام وحقوق الانسان والحريات الأساسية والصداقة بين البشر والتفاهم والتعاون الدوليين ومن ثم تهيئة الظروف اللازمة لمعاونة الثقافات الوطنية على مقاومة الأفكار الداعية الى الكراهية بين الشعوب والى الحرب والعنف والعنصرية ، لما لها من آثار وخيمة وتأثير مفسد للشباب ؛

(ك) تقديم التسهيلات المالية اللازمة للأنشطة التى تستهدف تعزيز المبادلات والتعاون الثقافى على الصعيد الدولى .

خامسا - الدول الاتحادية

١٩- لا تلتزم الدول الأعضاء ذات النظم الدستورية الاتحادية ، فيما يتعلق بتطبيق هذه التوصية ، بتنفيذ أحكامها إذا كانت تلك الأحكام تقع دستوريا في دائرة اختصاص الولايات أو المقاطعات أو الكانتونات . وفي هذه الحالة يقتصر التزام الحكومة الفيدرالية أو الكونفيدرالية المعنية على ابلاغ الولايات أو المقاطعات أو الكانتونات بهذه الأحكام وتوصيتها باعتمادها .

## توصية بشأن الحماية القانونية للمترجمين والترجمات والوسائل العملية لتحسين أوضاع المترجمين

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منعقدا في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الاول الى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦، في دورته التاسعة عشرة،

ان يري أن الترجمة تيسر التفاهم بين الشعوب والتعاون بين الأمم، ان تسهل انتشار المصنفات الأدبية والعلمية، بما في ذلك المصنفات التقنية، عبر الحواجز اللغوية، كما تيسر تبادل الأفكار،

ويدرك الدور بالغ الأهمية الذي يؤديه المترجمون وتؤدي به الترجمات في المبادلات الدولية في مجال الثقافة والفن والعلم، ولا سيما فيما يتعلق بالمصنفات المكتوبة أو المترجمة بلغات أقل انتشارا،

ويدرك أن حماية المترجمين أمر لا غنى عنه اذا ما أريد أن تكون الترجمات بالجودة المطلوبة لكي تؤدي على نحو فعال رسالتها في خدمة الثقافة والتنمية،

ويذكر بأنه ولئن كانت مبادئ هذه الحماية واردة فعلا في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، وكانت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، والتشريعات الوطنية لعدد من الدول الأعضاء تتضمن أيضا أحكاما خاصة فيما يتعلق بهذه الحماية، فان التطبيق العملي لهذه المبادئ والأحكام لا يفي دائما بالفرض منها،

ويذكر أنه ولئن كان المترجمون والترجمات يتمتعون في بلاد كثيرة في مجال حقوق المؤلف، بحماية مماثلة للحماية المكفولة للمؤلفين والمصنفات الأدبية والعلمية، بما في ذلك المصنفات التقنية، فانه يوجد مع ذلك ما يبرر اتخاذ تدابير عملية في جوهرها تسوى المترجم بالمؤلف وتخص مهنة الترجمة، بغية تحسين التطبيق الفعلي للنصوص القانونية السارية،

وقد قرر في دورته الثامنة عشرة أن تكون حماية المترجمين موضوع توصية توجه الى الدول الاعضاء بالمعنى المحدد في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي،

يعتمد هذه التوصية في هذا اليوم الثاني والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.

ويوصي المؤتمر العام الدول الاعضاء بتطبيق الأحكام التالية فيما يتعلق بحماية المترجمين والترجمات، وذلك بأن تتخذ كل منها، وفقا لأحكامها الدستورية ولما يجرى به العمل في مؤسساتها، تدابير في شكل قوانين وطنية أو غيرها يكون من شأنها تطبيق المبادئ والمعايير المنصوص عليها في هذه التوصية داخل أراضيها.

ويوصي المؤتمر العام بأن تطلع الدول الاعضاء على هذه التوصية السلطات والادارات والهيئات المختصة بالنظر في المشكلات التي تكتنف المصالح الأدبية والمادية للمترجمين وحماية الترجمات، وكذلك مختلف المنظمات أو الرابطات التي تمثل المترجمين أو تدافع عن مصالحهم، والناشرين ومعهدي فنون المسرحية، وهيئات الاناعة والتلفزيون وسائر المنتفعين والأطراف المعنية.

ويوصي المؤتمر العام الدول الاعضاء بأن ترفع الى المنظمة، في التواريخ وبالصورة التي يحددها، تقارير عما تتخذه من تدابير وفقا لهذه التوصية.

### أولا - التعاريف ومجال التطبيق

١ - فيما يتعلق بأغراض هذه التوصية:

(أ) تعني لفظة "الترجمة" نقل مصنف أدبي أو علمي، بما في ذلك المصنفات التقنية، من لغة الى أخرى، سواء قصد أو لم يقصد نشر المصنف الأصلي أو الترجمة في كتاب أو مجلة أو دورية أو في أي شكل آخر، أو اتخاذه موضوعا لعرض مسرحي أو سينمائي أو اداعي أو تلفزيوني أو لأية عروض أخرى؛

\* اعتمدت هذه التوصية، بناء على تقرير لجنة البرنامج الثالثة، في الجلسة العامة الثامنة والعشرين، في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.

(ب) تعنى لفظة " المترجمين " مترجمي المصنفات الأدبية أو العلمية، بما في ذلك المصنفات التقنية.

(ج) تعنى لفظة " المنتفعين " الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تنفذ الترجمة لحسابهم.

٢ - تطبيق هذه التوصية على المترجمين كافة أيأ كانت :

(أ) أوضاعهم القانونية بوصفهم :

(١) مترجمين مستقلين، أو

(٢) مترجمين يتقاضون مرتبا ؛

(ب) فروع التخصص التي ينتهي اليها المصنف المترجم؛

(ج) طبيعة نشاطهم : متفرغين للترجمة أو يمارسونها بعض الوقت .

### ثانيا - الوضع القانوني العام للمترجمين

٣ - ينبغي للدول الاعضاء العمل على أن يتمتع المترجمون، فيما يتعلق بترجماتهم، بالحماية التي تكفلها للمؤلفين طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والتي تكون أطرافا فيها و/أو لأحكام تشريعاتها الوطنية، وذلك دون مساس بحقوق مؤلفي المصنفات الأصلية.

### ثالثا - التدابير الكفيلة بضمان التطبيق الفعلي للحماية التي يتمتع بها المترجمون في إطار الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق المؤلف

٤ - يحسن عقد اتفاق مكتوب بين المترجم والمنتفع.

٥ - ينبغي كفائة عامة فيما يتعلق بالعقد انذى يحكم العلاقات بين المترجم والمنتفع، وبأى وثيقة قانونية أخرى تنظم هذه العلاقات، بحسب الأحوال .

(أ) - تسح المترجم أيأ كان وضعه القانوني أجرا عادلا ؛

(ب) منح المترجم، على الأقل اذا لم يكن يعمل كمترجم يتقاضى مرتبا، اما مكافأة تتناسب مع إيرادات بيع الترجمة أو استغلالها، مع تسديد دفعة تحت الحساب تظل حقا مكتسبا للمترجم أيأ كانت الإيرادات المذكورة؛ أو النص على أن يسدد لحسابه مبلغ يحتسب طبقا لنظام آخر للمكافأة بصرف النظر عن المبيعات، اذا كان التشريع الوطني ينص على مثل هذا النظام أو يجيزه؛ أو النص على أن يسدد لحسابه مبلغ اتفاقي عادل، اذا ما تبين أن المكافأة النسبية غير كافية أو غير ممكنة التطبيق. ويتعين اختيار الطريقة الملائمة مع مراعاة النظام القانوني للبلد المعنى، ونسوع المصنف الأصلي حسب الأحوال؛

(ج) النص عند الاقتضاء على مكافأة اضافية تدفع في حالة ما اذا تجاوز الانتفاع بالترجمة الحدود المبينة في العقد؛

(د) النص على أن التراخيص الممنوحة من المترجم تقتصر على الحقوق المنصوص عليها صراحة، على أن يطبق ذلك على أية طبعات جديدة؛

(هـ) النص، في حالة ما اذا كان المترجم لم يحصل على التراخيص اللازمة، على أن المنتفع هو الذي يتولى أمر الحصول على تلك التراخيص؛

(و) النص على أن المترجم يضمن للمنتفع التمتع دون نزاع بجميع الحقوق المتنازل عنها وأنه يتعهد بالامتناع عن اتيان أى عمل من شأنه الاضرار بالمصالح المشروعة للمنتفع، وبالاتزام، عند الاقتضاء، بقاعدة سر المهنة؛

(ز) النص، مع مراعاة امتيازات مؤلف المصنف الأصلي، على عدم ادخال أى تعديل على نص الترجمة المعدة للنشر الا بعد السعى للحصول على موافقة المترجم؛

(ح) أن تكفل للمترجم ولترجمته، مع مراعاة الفوارق النسبية، دعاية مماثلة للدعاية التي يتمتع بها المؤلفون، وينبغي على الأخص أن يظهر اسم المترجم في موضع بارز على كل النسخ المنشورة من الترجمة، وعلى اعلانات المسرح، وفسى البيانات المصاحبة لبرامج الاذاعة أو التلفزيون ومقدمات الأفلام وفي كل مادة من مواد الترويج؛

(ط) النص على أن يتعهد المنتفع بأن يذكر على نسخ الترجمة التنبيهات اللازمة تطبيقاً للاجراءات المعمول بها في مجال حقوق المؤلف في البلاد التي يمكن في حدود المعقول توقع الانتفاع فيها بالترجمة؛

(ي) النص على تسوية ما قد ينشأ من خلافات، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية الترجمة، عن طريق التحكيم بقدر الامكان، أو طبقاً لاجراء منصوص عليه في التشريع الوطني أو بأية وسيلة أخرى لتسوية الخلافات تهيئ من جهة ضمانات تكفل عدم التحيز، وتكون من جهة أخرى يسيرة وظليلة التكاليف؛

(ك) ذكر اللغات التي يراد من المترجم الترجمة منها واليه، واشتراط ابرام اتفاق صريح في حالة الاستعانة بخدماته كترجم فوري، وذلك دون المساس بأحكام الفقرة ١ (أ).

٦ - وينبغي للدول الاعضاء، تيسيراً لتطبيق التدابير الموصى بها في الفقرات ٤ و ٥ و ١٤، ومع احترام حرية كل مترجم فسى التعاقد على أساس فردي، أن تشجع الأطراف المعنية، ولا سيما المنظمات أو الرابطات المهنية للمترجمين وسائر المنظمات التي تمثلهم، من جهة، وممثلي المنتفعين من جهة أخرى، على اعتماد عقود نموذجية أو عقد اتفاقات جماعية تراعي فيها أحكام هذه التوصية وجميع الظروف التي يمكن أن تنشأ، سواء فيما يتعلق بشخص المترجم أو بطبيعة الترجمة.

٧ - كما ينبغي للدول الاعضاء تشجيع التدابير الرامية الى تمثيل المترجمين على نحو فعال، وتشجيع العمل على انشاء وتطوير منظمات أو رابطات مهنية للمترجمين وأية منظمات أخرى تمثلهم ويناط بها تحديد القواعد والواجبات التي تحكم ممارسة المهنة، والدفاع عن الحقوق الأدبية والمادية للمترجمين وتيسير المبادلات اللغوية والثقافية والعلمية والتقنية فيما بين المترجمين وبينهم وبين مؤلفي الأعمال المراد ترجمتها. ويمكن لتلك المنظمات أو الرابطات، تحقيقاً لتلك الأهداف، وفي الحدود التي يسمح بها القانون الوطني، أن تقوم على الأخص بالأنشطة التالية:

(أ) العمل على اقرار معايير تحكم مهنة المترجم. وينبغي أن تتضمن تلك المعايير على الأخص التزام المترجم بضمان جودة الترجمة من حيث اللغة والأسلوب، وضمان التزام الترجمة بالأصل؛

(ب) دراسة أسس للمكافأة تكون مقبولة لدى المترجمين والمنتفعين؛

(ج) اقرار اجراءات ترمي الى تيسير تسوية الخلافات التي قد تنشأ فيما يتعلق بجودة الترجمات؛

(د) اسداء المشورة الى المترجمين في مفاوضاتهم مع المنتفعين والتعاون مع سائر الأطراف المعنية في وضع عقود نموذجية للترجمة؛

(هـ) العمل على افادة المترجمين فردياً وجماعياً، وطبقاً للقوانين الوطنية أو أية اتفاقات جماعية قد تكون سارية في هذا المجال، من الأسئلة التي ترد من مصادر خاصة أو عامة والتي يمكن أو يحتمل استفادة المؤلفين منها؛

(و) ضمان تبادل المعلومات بشأن القضايا التي تهم المترجمين، عن طريق اصدار نشرات اعلامية وتنظيم اجتماعات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة؛

(ز) العمل على تسوية المترجمين بمؤلفي المصنفات الأدبية أو العلمية، بما في ذلك المصنفات التقنية، فيما يتعلق بالمزايا الاجتماعية الممنوحة للمؤلفين أو بالنظام الضريبي الذي يطبق عليهم؛

(ح) العمل على وضع وتطوير برامج خاصة لاعداد المترجمين؛

(ط) التعاون مع هيئات أخرى وطنية أو اقليمية أو دولية تدافع عن مصالح المترجمين، ومع جميع المراكز الوطنية والاطليمية للاعلام بشأن حقوق المؤلف والتي أنشئت للمساعدة على استيفاء الاجراءات اللازمة للانتفاع بالمصنفات المشمولة بحماية حقوق المؤلف، ومع مركز اليونسكو الدولي للاعلام بشأن حقوق المؤلف؛

(ي) اقامة اتصالات وثيقة مع المنتفعين ومع ممثليهم أو مع المنظمات أو الرابطات المهنية، بغية الدفاع عن مصالح

المترجمين والتفاوض مع هؤلاء الممثلين أو مع تلك المنظمات أو الرابطة على عقد اتفاقات جماعية في الحالات التي يبدو فيها أن من المصلحة عقد مثل تلك الاتفاقات ؛

(ك) الاسهام بوجه عام في تطوير مهنة المترجم .

٨ - ولا ينبغي رغم ذلك ، ودون المساس بأحكام الفقرة ٧، أن يكون الانتماء الى منظمات أو رابطة مهنية تمثل المترجمين شرطا ضروريا للحماية، حيث أن أحكام هذه التوصية ينبغي أن تطبق على جميع المترجمين سواء كانوا منتمين أم غير منتمين الى مثل تلك المنظمات أو الرابطة . .

رابعا - الوضع الاجتماعي والضريبي للمترجمين

٩ - ينبغي للمترجمين المستقلين - سواء كانوا يحصلون أم لا يحصلون على إيرادات نسبية (جعائل) ، أن يستفيدوا عمليا من كل نظام للتأمينات الاجتماعية ، فيما يتعلق بالتقاعد والمرض والعلاوات العائلية ، الخ . ، ومن كل نظام ضريبي يطبق بوجه عام على مؤلفي المصنفات الأدبية والعلمية ، بما في ذلك المصنفات التقنية .

١٠ - وينبغي أن يسوى المترجمون الذين يتقاضون مرتبا بنظرائهم من العاملين المهنيين وأن يتمتعوا بصفتهم هذه بنظام المزايا الاجتماعية المطبق عليهم . وينبغي في هذا الصدد أن ينص صراحة في اللوائح المهنية والاتفاقات الجماعية وعقود العمل المعنية عليها على فئة مترجمي النصوص العلمية والتقنية لكي يعترف بصفتهم كمترجمين ، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيفهم المهني .

خامسا - اعداد المترجمين وظروف عملهم

١١ - ينبغي أن تقر الدول الاعضاء من حيث المبدأ بأن الترجمة فرع مستقل بذاته يتطلب تعليما متميزا عن التعليم اللغوي الصرف ، وأنه يحتاج الى اعداد متخصص . وينبغي لها أن تشجع ، بالتعاون خاصة مع المنظمات أو الرابطة المهنية للمترجمين ، ومع الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم ، انشاء برامج لتدريب المترجمين على فن الكتابة وتنظيم حلقات دراسية أو عملية . كما يحسن أيضا الاقرار بأن من المفيد للمترجمين أن تنظم لهم دورات للتدريب المستمر .

١٢ - وينبغي أن تدرس الدول الاعضاء امكانية تنظيم مراكز للمصطلحات يكون في امكانها القيام بالأنشطة التالية :

(أ) ابلاغ المترجمين المعلومات الجارية فيما يتعلق بالمصطلحات اللازمة لعملهم اليومي ؛

(ب) التعاون على نحو وثيق مع مراكز المصطلحات في العالم أجمع بغية تقنين وتطوير التوحيد الدولي للمصطلحات العلمية والتقنية تيسيرا لعمل المترجمين .

١٣ - ينبغي للدول الأعضاء ، بالتشاور مع المنظمات أو الرابطة المهنية وسائر المنظمات والرابطة المعنية ، تيسير تبادل المترجمين فيما بينها لكي يتاح لهم الالمام على نحو أفضل باللغة التي يتخصصون فيها ، وبالمثل الوسط الاجتماعي الثقافي الذي تعد فيه المصنفات التي يطلب اليهم ترجمتها .

١٤ - ينبغي ، من أجل تحسين نوعية الترجمات ، النص صراحة على المبادئ والأحكام العملية التالية في اللوائح المهنية المشار اليها في الفقرة ٧ (أ) وفي جميع الاتفاقات الأخرى التي تعقد بين المترجمين والمنتفعين :

(أ) ينبغي أن تعطى للمترجم مهلة معقولة لا نجاز مهمته ،

(ب) ينبغي قدر الامكان أن توضع تحت تصرف المترجم جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لفهم النص المراد ترجمته ولصياغة الترجمة ،

(ج) ينبغي كقاعدة عامة أن تتم الترجمة من النص الأصلي ، على أن يقتصر اللجوء الى الترجمة من الترجمات على الحالات التي يكون ذلك فيها ضرورة لا مفر منها ؛

(د) ينبغي للمترجم أن يترجم قدر الامكان الى لغته الأم أو الى لغة يتقنها كلفته الأم .

سادسا - البلاد النامية

١٥- يمكن للبلاد النامية تطويع المبادئ والمعايير المذكورة في هذه التوصية بالطريقة التي تراها ملائمة لاحتياجاتها ومراعاة الأحكام الخاصة بالبلاد النامية المدرجة في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف بصيغتها المعدلة في باريس بتاريخ ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١، وفي اعلان باريس (١٩٧١) الخاص باتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

سابعا - حكم ختامي

١٦- اذا كان المترجمون أو المترجمات يتمتعون من نواحي معينة بحماية أفضل مما تكفله أحكام هذه التوصية، فانه لا يجوز بأى حال من الأحوال الدفع بنصوص الأحكام المذكورة للتقليل من الحماية المكفولة لهم فعلا .

## توصية بشأن التوحيد الدولي لاحصاءات الاذاعة والتلفزيون

ان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منعقدا في نيروبي من ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول الى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، في دورته التاسعة عشرة ،

بالنظر الى أن للمنظمة ، بمقتضى الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ، أن تضع وتعتمد وثائق للتنظيم الدولي للمسائل الداخلة في مجال اختصاصها ،

وبالنظر الى أن المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي تنص ، ضمن أمور أخرى ، على أن " ترسل كل دولة عضو الى المنظمة ، في المواعيد وبالشكل الذى يقرره المؤتمر العام ، تقارير عن . . . الاحصاءات المتعلقة بمؤسساتها ونشاطها في ميادين التربية والعلم والثقافة . . . " ،

واقتراناً منه بأنه يحسن الى حد كبير أن تسترشد السلطات الوطنية المسؤولة عن جمع احصاءات الاذاعة والتلفزيون وتبليغها بمعايير معينة في مجال التعاريف والتصنيف والعرض بغية زيادة امكانية مقارنة تلك الاحصاءات دولياً ،

وحيث أنه عرضت عليه ، تحت البند ٣٠ من جدول أعمال الدورة ، مقترحات بشأن التوحيد الدولي لاحصاءات الاذاعة والتلفزيون ،

وقد قرر في دورته الثامنة عشرة أن تكون هذه المسألة موضع تنظيم دولي يتخذ شكل توصية موجهة الى الدول الأعضاء بالمعنى المحدد بالفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي ،

يعتمد هذه التوصية في هذا اليوم الثانى والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

يوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بتطبيق الأحكام التالية المتعلقة بالتوحيد الدولي لاحصاءات الاذاعة والتلفزيون، عن طريق اتخاذ كافة التدابير التشريعية أو غيرها — كل دولة وفقاً لممارساتها الدستورية — الكفيلة بتطبيق المعايير والمبادئ التى تنص عليها هذه التوصية داخل أراضيها .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تطلع على هذه التوصية السلطات والدوائر المسؤولة عن جمع وتبليغ احصاءات الاذاعة والتلفزيون .

ويوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن ترفع اليه ، فى التواريخ وبالصورة التى يقرها ، تقارير بشأن ما تتخذه من تدابير بناءً على هذه التوصية .

أولاً — نطاق التوصية وتعريفها

### نطاق التوصية

١ — تستهدف الاحصاءات المشار اليها فى هذه التوصية توفير معلومات فيما يتعلق بكل دولة عضو ، على أساس موحد ، بشأن :

(أ) الاذاعة الداخلية ؛

(ب) الاذاعة الخارجية .

### تعريف

٢ — تستخدم التعاريف التالية عند جمع الاحصاءات التى تتناولها هذه التوصية :

(أ) مؤسسة اذاعية : منظمة مرخص لها قانوناً بتقديم خدمة اذاعية ؛

\* اعتمدت هذه التوصية ، بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثالثة ، فى الجلسة العامة الثامنة والعشرين ، فى ٢٢ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٦ .

- (ب) خدمة اذاعية : خدمة اتصال لاسلكي توجه اذاعاتها للاستقبال المباشر من جانب عامة الجمهور. وقد تشمل هذه الخدمة اذاعات صوتية أو اذاعات تلفزيونية أو أنواعا أخرى من الاذاعات ؛
- (ج) اتصال لاسلكي : اتصال عن بعد بواسطة موجات كهرومغناطيسية تقلل نذبباتها عن ٣٠٠٠ جيجا هرتز وتثبت في الفضاء دون موجه اصطناعي ؛
- (د) اتصال عن بعد : أى ارسال أو بث أو استقبال لاشارات أو كتابات أو صوراً أو أصوات أو معلومات من أى نوع عن طريق نظم سلكية أو لاسلكية أو بصرية أو غير ذلك من النظم الكهرومغناطيسية ؛
- (هـ) اذاعة داخلية : خدمة اذاعية مخصصة فى المقام الأول للاستقبال العام داخل البلد المرخص للمؤسسة اذاعية بالعمل فيه ؛
- (و) اذاعة خارجية : خدمة اذاعية مخصصة فى المقام الأول للاستقبال خارج حدود البلد المرخص للمؤسسة اذاعية بالعمل فيه ؛
- (ز) ارسال صوتي (راديو) : ارسال الاشارات الصوتية فقط ؛
- (ح) تلفزيون : ارسال صورة عابرة لأشياء ثابتة أو متحركة مع الصوت أو بدونه ؛
- (ط) جهاز ارسال : جهاز يولد طاقة تردد لاسلكي لفرض بث برامج اذاعية أو تلفزيونية ؛
- (ى) قوة جهاز ارسال : قوة التردد اللاسلكي التي يرسلها جهاز الارسال عادة الى شبكة الهوائيات ، وهى بالنسبة لجهاز الارسال الصوتي قوة الموجة الحاملة غير المضمنة وبالنسبة لجهاز الارسال التلفزيوني القوة المولدة خلال نرى غلاف التضمين ؛
- (ك) الحد الأقصى للقوة الاشعاعية الفعلية (الحد الأقصى لكشف) : حاصل القوة المرسله للهوائى والكسب الذى يحرضه الهوائى بالنسبة لثنائى قطب بنصف موجة فى اتجاه الاشعاع الأقصى ؛
- (ل) نطاق تردد الارسال : مجموعة متواصلة من الترددات مخصصة للاذاعة بموجب اللوائح الدولية ؛
- (م) برنامج : مادة قائمة بذاتها يشار اليها بعنوان أو بطريقة أخرى وتثبت خلال فترة يعلن عنها مسبقا ؛
- (ن) زمن الاذاعة : الزمن الذى تثبت فيه البرامج من جهاز ارسال واحد أو أكثر ؛
- (س) مرفق برامج : سلسلة من برامج الراديو أو التلفزيون يبثها جهاز ارسال أو أكثر بصورة منتظمة وتشكل كيانا متميزا يحمل اسما فى قسم البث بالمؤسسة اذاعية ؛
- (ع) جهاز استقبال صوتي (راديو) : جهاز استقبال موصول بهوائى أو بمصدر آخر من مصادر الاشارات اللاسلكية لاعادة تركيب عناصر اذاعة برنامج صوتي محدد تنقله هذه الاشارات فى شكل مسموع ؛
- (ف) جهاز استقبال تلفزيوني : جهاز استقبال موصول بهوائى أو مصدر آخر من مصادر الاشارات اللاسلكية لاعادة تركيب عناصر برنامج تلفزيوني محدد فى شكل مسموع ومرئى ينقل الى المشاهد ؛
- (ص) رخصة الاستقبال : ترخيص أو عقد ضرورى لاستخدام أجهزة الاستقبال الصوتي (الاذاعة) و/أو التلفزيوني ويمنح عادة لقاء دفع مبلغ معين .

### ثانيا - تصنيف البيانات

٣ - ستستخدم التصنيف التالية لمختلف جوانب الاذاعة الداخلية التي تشملها هذه التوصية :

### المؤسسات اذاعية :

٤ - تصنف المؤسسات اذاعية :

(أ) بحسب أوضاعها الدستورية :

(١) مؤسسة اذاعية حكومية : مؤسسة اذاعية تتولى تشغيلها من جميع النواحي حكومة من الحكومات ( مركزية أو اتحادية ، حكومة ولاية أو اقليم ، حكومة محلية ، الخ ) اما مباشرة أو عن طريق مؤسسة مستقلة تنشئها .

(٢) مؤسسة اذاعية عامة : مؤسسة اذاعية تنشأ أو يرخص بانشائها بمقتضى قانون تشريعى أو لائحة تشريعية ( مركزية أو اتحادية ، ولاية ، إقليم ، محلية ، الخ ) وتعتبر هيئة لها استقلالها الذاتى .

(٣) مؤسسة اذاعية تجارية : مؤسسة اذاعية مملوكة لشركة أو لأفراد وتتجه أساسا الى تحقيق الربح .

(ب) بحسب نطاقها الجغرافى :

(١) مؤسسة اذاعية وطنية : مؤسسة اذاعية تقدم خدمة اذاعية تهدف الى تغطية القطر بأكمله .

(٢) مؤسسة اذاعية اقليمية : مؤسسة اذاعية تقدم خدمة اذاعية اقليمية داخل قطر من الأقطار .

(٣) مؤسسة اذاعية محلية : مؤسسة اذاعية تقدم خدمة اذاعية محلية .

٥ - تصنف موارد دخل المؤسسات الاذاعية تبعا لمصدرها الى الفئات التالية :

(أ) أموال حكومية : ايرادات مباشرة أو غير مباشرة من الأموال الحكومية العادية ( مركزية أو اتحادية ، ولاية ، إقليم ، محلية ، الخ ) .

(ب) رسوم تراخيص : ايرادات من حصيللة تراخيص استقبال الاذاعة يدفعها المنتفعون بها .

(ج) هبات خاصة : أموال خاصة توضع تحت تصرف مؤسسة اذاعية لاستخدامها .

(د) اعلانات : ايرادات تحصل مقابل حق المعلن فى جذب انتباه المستمعين أو المشاهدين الى سلعة أو خدماته .

(هـ) ايرادات أخرى : ايرادات من مصادر غير المنصوص عليها فى البنود من (أ) الى (د) أعلاه .

٦ - تصنف المصروفات الجارية فى المؤسسات الاذاعية الى الفئات التالية :

(أ) تكاليف البرامج

جميع التكاليف الحقيقية التى ترجع مباشرة الى تخطيط البرامج أو انتاجها أو اقتنائها ، بما فى ذلك تكاليف الموظفين ، مع استبعاد التكاليف الثابتة لضمان استمرار عمل المنشآت :

(١) تكاليف البرامج التى تنتجها المؤسسة الاذاعية بنفسها ؛

(٢) تكاليف شراء البرامج والانتاج المشترك وتبادل البرامج بين المؤسسات الاذاعية .

(ب) تكاليف الانتاج والارسال والمرافق الأخرى

جميع التكاليف الحقيقية التى لا ترجع مباشرة الى البرامج :

(١) تكاليف صيانة مرافق الانتاج ؛

(٢) تكاليف التشغيل الخاصة بالارسال ؛

(٣) تكاليف الموظفين والادارة والشؤون الادارية .

٧ - يصنف الموظفون المستخدمون بصفة دائمة فى المؤسسات الاذاعية على النحو التالى :

(أ) موظفو البرامج والموظفون الصحفيون

- (١) موظفو البرامج : الموظفون الذين يتولون التخطيط والتأليف وإنتاج البرامج، باستثناء الصحفيين ؛  
 (٢) الموظفون الصحفيون : الموظفون المشتغلون بإعداد النشرات الاخبارية، الخ .

(ب) الموظفون الفنيون

- (١) موظفو الإنتاج الفنيون : الموظفون المستخدمون في تشغيل وصيانة المعدات الفنية اللازمة لإنتاج البرامج ؛  
 (٢) موظفو الإرسال الفنيون : الموظفون المستخدمون في تشغيل وصيانة أجهزة الإرسال والاتصال بين مراكز الإنتاج وأجهزة الإرسال ؛  
 (٣) موظفون فنيون آخرون : الموظفون المستخدمون في تصميم وتركيب المعدات الفنية أو المبانى ، وموظفو الدراسات والبحوث، الخ .

(ج) الموظفون الإداريون : الموظفون المستخدمون في إدارة مؤسسة إذاعية أو تنظيمها والذين يقدمون خدمات مركزية .

(د) موظفون آخرون : موظفون غير المنصوص عليهم في البنود من (أ) الى (ج) أعلاه .

مرافق الإرسال :

٨ - ينبغي أن تفرق احصاءات أجهزة الإرسال بين أجهزة الإرسال الصوتى وأجهزة الإرسال التلفزيونى .

(أ) تصنف أجهزة الإرسال الصوتى بحسب نطاق التردد :

— LF : تردد منخفض ، ويعرف أيضا بنطاق الموجات الطويلة ؛

— MF : تردد متوسط ، ويعرف أيضا بنطاق الموجات المتوسطة ؛

— HF : تردد عال ، ويعرف أيضا بنطاق الموجات القصيرة ؛

— VHF : تردد عال جدا ؛

— SHF : تردد متناهى العلو .

وتحدد قوة جهاز الإرسال بحسب قدرة الموجة الحاملة في التردد المنخفض والتردد المتوسط والتردد العالى وبحسب الحد الأقصى للقوة الإشعاعية الفعلية ERP في التردد العالى جدا والتردد المتناهى العلو .

(ب) تصنف أجهزة الإرسال التلفزيونى بحسب نطاق التردد :

— VHF : ( تردد عال جدا ) النطق ١، ٢، ٣ ؛

— UHF : ( تردد فوق العالى ) النطاقان ٤، ٥ ؛

— SHF : ( تردد متناهى العلو ) .

وينبغي تحديد الحد الأقصى للقوة الإشعاعية الفعلية والتمييز بين أجهزة الإرسال الملون وغير الملون .

البرامج :

٩ - تصنف الاحصاءات المتعلقة ببرامج الاذاعة الداخلية على النحو التالي :

(أ) برنامج ارسال وطني : برامج تذاع على الصعيد الوطني .

(ب) برنامج ارسال اقليمي : برامج تذاع لجماهير اقليمية يميز بعضها عن البعض الآخر عادة اختلافات لغوية أو اثنية أو اختلافات ثقافية أخرى .

(ج) برنامج ارسال محلي : برامج تذاع لجماهير تجمع بينهم وحدة جغرافية مناسبة مثل المدن الكبيرة والصغيرة .

١٠ - تصنيف الاحصاءات المتعلقة بالبرامج على النحو التالي :

(أ) بحسب الوظيفة : أى أن يتميز البرنامج بالغرض المقصود منه .

(١) برامج اعلامية : برامج يقصد بها بالدرجة الأولى الاعلام عن حقائق أو أحداث أو نظريات أو تنبؤات أو تقديم معلومات أساسية ايضاحية :

- نشرات اخبارية وتعليقات على الأخبار ( بما فى ذلك الأخبار الرياضية ) ؛

- برامج اعلامية أخرى مثل البرامج المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، والأحداث الخاصة، الخ .

(٢) برامج تعليمية وثقافية ودينية

برامج تعليمية : برامج يقصد بها بالدرجة الأولى التعليم ويكون العنصر التربوى أساسيا فيها :

- برامج تعليمية تتعلق بمنهج دراسى معين ( مثل المناهج المدرسية والجامعية، الخ ) باستثناء البرامج التى تذاع لأغراض التنمية الريفية ؛

- برامج تعليمية لأغراض التنمية الريفية ؛

- برامج تعليمية أخرى .

برامج ثقافية : برامج يقصد بها بالدرجة الأولى استثارة الفضول الفنى و/ أو الفكرى .

- برامج يمكن اعتبارها أداء أو نشاطا فنيا فى حد ذاتها ؛

- برامج يقصد بها بالدرجة الأولى اثراء معارف الجمهور، بطريقة غير تلقينية، فيما يتعلق بمختلف المجالات والظواهر الثقافية .

برامج دينية : برامج تقوم على مختلف أشكال الطقوس الدينية أو برامج تستمد مادتها من مصادر مماثلة ويقصد بها تهذيب نفوس الجمهور .

(٣) اعلانات : اعلانات تجارية أو غيرها يدفع عنها مقابل .

(٤) برامج ترفيهية وبرامج غير مصنفة

برامج ترفيهية : برامج يقصد بها بالدرجة الأولى الترفيه .

- أفلام سينمائية ؛

- برامج تنتج في صورة مسرحيات ، سواء أذيعت على دفعة واحدة أو في حلقات ؛
- برامج يغلب على مضمونها الطابع الموسيقي سواء كانت "على الهواء" أو مسجلة ؛
- برامج رياضية ( باستثناء الأخبار الرياضية ) ؛
- برامج ترفيهية أخرى .

برامج غير مصنفة : برامج لم ترد بأى من الفئات المذكورة .

(ب) بحسب لغة البرنامج

- (١) برامج تذاع باللغة ( أو اللغات ) الرسمية ؛
- (٢) برامج تذاع بلهجات اللغة ( أو اللغات ) الرسمية ؛
- (٣) برامج بلغات الأقليات الاثنية ؛
- (٤) برامج تذاع بلغات غير ما ذكر في (١) و (٢) و (٣) أعلاه .

(ج) بحسب منشأ البرنامج

- (١) انتاج وطني : برامج منتجة داخل القطر سواء بمعرفة المؤسسات الاذاعية أو غيرها .
- (٢) برامج مستوردة : برامج من انتاج منظمات خارج القطر المقدم للاحصاءات .
- (٣) انتاج مشترك : برامج منتجة بالاشتراك بين مؤسسات اذاعية في القطر المقدم للاحصاءات ومنظمات خارج ذلك القطر .

المستمعون والمشاهدون :

١١ - (أ) الجمهور المرتقب : النسبة المئوية من مجموع السكان التي تنتفع بأجهزة استقبال اذاعي أو تلفزيوني ، سواء في بيوتها أو ضمن مجموعة استماع .

(ب) تصنف احصاءات العدد التقديرى لأجهزة الاستقبال على النحو التالي :

- (١) أجهزة استقبال اذاعات صوتية ، مع التمييز قدر الامكان بين :
  - أجهزة استقبال الترددات العالية جدا التي تعمل بتعديل التردد ؛
  - أجهزة استقبال الترددات المنخفضة والمتوسطة والعالية والعالية جدا ومتناهية العلو التي تعمل بتعديل السعة ؛
  - أجهزة الاستقبال المزودة بتعديل التردد وتعديل السعة معا .

(٢) أجهزة استقبال تلفزيونية : مع التمييز قدر الامكان بين :

- أجهزة الاستقبال بدون الوان ؛

- أجهزة الاستقبال بالألوان .

(ج) تصنف احصاءات تراخيص الاستقبال على النحو التالي :

( ١ ) تراخيص صوتية فقط ( الراديو ) ؛

( ٢ ) تراخيص التلفزيون ؛

( ٣ ) تراخيص جامعة بين الصوت ( الراديو ) والتلفزيون .

### الاذاعة الخارجية

١٢ - تدرج البنود التالية فيما يتعلق بمختلف جوانب الاذاعة الخارجية التي تشملها هذه التوصية :

( أ ) عدد أجهزة الارسال وقوة ارسالها .

( ب ) المجموع السنوي لزمن الاذاعة ( بالساعات ) لجميع اللغات ولكل لغة على حدة كنسبة مئوية من المجموع .

### ثالثا - تبليغ البيانات الاحصائية

١٣ - يحسن أن تعدد الاحصاءات التي تتناولها هذه التوصية كل عام . فاذا لم يتسن ذلك، أعدت كل عامين على أن تتناول السنة الأخيرة من فترة العامين . وينبغي عرض المعلومات المطلوبة طبقا للتعريف والتصنيف المبينة في الفقرات من ٢ الى ١٢ أعلاه . كما ينبغي التنبيه الى أية اختلافات بين هذه التعاريف والتصنيف وتلك التي تستخدم عادة على الصعيد الوطني . وينبغي أن تقدم هذه الاحصاءات فيما يتعلق بالاذاعة والتلفزيون كل على حدة، وأن تشمل بقدر الامكان جميع أنواع البيانات التالية :

### الاذاعة الداخلية

#### المؤسسات الاذاعية

١٤ - عدد المؤسسات المرخص لها قانونا

( أ ) بحسب أوضاعها الدستورية :

( ١ ) مؤسسة اذاعية حكومية

( ٢ ) مؤسسة اذاعية عامة

( ٣ ) مؤسسة اذاعية تجارية

( ب ) بحسب نطاقها الجغرافي :

( ١ ) مؤسسة اذاعية وطنية

( ٢ ) مؤسسة اذاعية اقليمية

( ٣ ) مؤسسة اذاعية محلية

١٥ - موارد دخول المؤسسات الاذاعية المشار اليها في الفقرة ١٤ أ

اجمالي الدخل والنسبة المئوية فيه لكل من :

( أ ) الأموال الحكومية

( ب ) رسوم التراخيص

(ج) الهبات الخاصة

(د) الاعلان

(هـ) الايرادات الأخرى

١٦ - المصروفات الجارية للمؤسسات الاذاعية المشار اليها في الفقرة ١٤ أ

اجمالي المصروفات الجارية السنوية والنسبة المئوية فيه لكل من :

(أ) تكاليف البرامج

(١) تكاليف انتاج البرامج

(٢) تكاليف شراء البرامج

(ب) تكاليف الانتاج والارسال والمرافق الأخرى

(١) تكاليف مرافق الانتاج

(٢) تكاليف مرافق الارسال

(٣) تكاليف الموظفين والادارة والشؤون الادارية

١٧ - الموظفون المستخدمون في المؤسسات الاذاعية المشار اليها في الفقرة ١٤ أ

مجموع عدد الموظفين :

(أ) موظفو البرامج

(١) موظفو البرامج باستثناء الصحفيين

(٢) الصحفيون

(ب) الموظفون الفنيون

(١) موظفو الانتاج

(٢) موظفو الارسال

(٣) موظفون فنيون آخرون

(ج) الموظفون الاداريون

(د) موظفون آخرون

مرافق الارسال

١٨ - مجموع عدد أجهزة الارسال اللاسلكي وقوة ارسالها حسب قوة الموجة الحاملة أو الحد الأقصى للقوة الاشعاعية الفعلية ERP بالنسبة لكل من الفئات المبينة أدناه :

- ( أ ) التردد المنخفض ( LF )
- ( ب ) التردد المتوسط ( MF )
- ( ج ) التردد العالى ( HF )
- ( د ) التردد العالى جدا ( VHF )
- ( هـ ) التردد متناهى العلو ( SHF )

١٩ - مجموع عدد أجهزة ارسال التلفزيوني وقوة ارسالها حسب الحد الأقصى للقوة الاشعاعية الفعلية ERP بالنسبة لكل من الفئات المبينة أدناه :

- ( أ ) التردد العالى جدا ( VHF )
- ( ب ) التردد فوق العالى ( UHF )
- ( ج ) التردد متناهى العلو ( SHF )

#### البرامج

٢٠ - عدد برامج الارسال التي تتولاها المؤسسات الاذاعية المشار اليها في الفقرة ١٤ (أ)

- ( أ ) برامج الارسال الوطنية
- ( ب ) برامج الارسال الاقليمية
- ( ج ) برامج الارسال المحلية

٢١ - مجموع زمن الاذاعة سنويا ( بالساعات ) من المؤسسات الاذاعية المشار اليها في الفقرة ١٤ (أ)

( أ ) بحسب الوظيفة، كنسبة مئوية من المجموع السنوي لزمن الاذاعة .

( ١ ) البرامج الاعلامية :

- النشرات الاخبارية والتعليقات على الأخبار ( بما في ذلك الأخبار الرياضية )

- البرامج الاعلامية الأخرى

( ٢ ) البرامج التعليمية والثقافية والدينية :

- البرامج التعليمية :

البرامج التعليمية المتعلقة بمناهج دراسية معينة ( باستثناء البرامج التي تذاغ لأغراض التنمية الريفية )

البرامج التعليمية لأغراض التنمية الريفية

- البرامج التعليمية الأخرى

- البرامج الثقافية

البرامج أو الأنشطة الثقافية

البرامج المتعلقة بالثقافة

– البرامج الدينية

( ٣ ) الاعلانات

( ٤ ) البرامج الترفيهية والبرامج غير المصنفة

البرامج الترفيهية

الأفلام السينمائية

المسرحيات

الموسيقى

البرامج الرياضية ( باستثناء الأخبار الرياضية )

البرامج الترفيهية الأخرى

– البرامج غير المصنفة

(ب) بحسب لغة البرنامج ، كنسبة مئوية من المجموع السنوي لزمنا الاذاعة :

( ١ ) باللغة ( أو اللغات ) الرسمية

( ٢ ) بلهجات اللغة ( أو اللغات ) الرسمية

( ٣ ) بلغات الأقليات الاثنية

( ٤ ) بلغات أخرى

(ج) بحسب منشأ البرنامج ، كنسبة مئوية من المجموع السنوي لزمنا الاذاعة :

( ١ ) الانتاج الوطنى

( ٢ ) البرامج المستوردة

( ٣ ) الانتاج الدولى المشترك

المستمعون والمشاهدون

٢٢ – ( أ ) الجمهور المرتقب

(ب) العدد التقديرى لأجهزة الاستقبال المستخدمة :

( ١ ) أجهزة استقبال الاذاعة الصوتية :

أجهزة الاستقبال التى تعمل بتعديل السعة فقط

أجهزة الاستقبال المزودة بتعديل التردد أيضا

(٢) أجهزة استقبال التلفزيون :

أجهزة الاستقبال بدون ألوان

أجهزة الاستقبال بالألوان

(ج) عدد تراخيص الاستقبال السارية :

التراخيص الصوتية فقط (الراديو)

تراخيص التلفزيون

التراخيص الجامعة

#### الاذاعة الخارجية

٢٣ - ينبغي أن تشمل احصاءات الاذاعة الخارجية :

(أ) عدد أجهزة الارسال وقوة ارسالها

(ب) المجموع السنوى لزمان الاذاعة ( بالساعات ) لجميع اللغات ولكل لغة على حدة كنسبة مئوية من المجموع.

## بروتوكول للاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية

ان الدول المتعاقدة الأطراف في الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية ، الذى اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الخامسة التى عقدت بفلورنسا في ١٩٥٠ .

ان تؤكد من جديد المبادئ التى استند اليها هذا الاتفاق ، المشار اليه فيما بعد بلفظ "الاتفاق" ،

وترى أن هذا الاتفاق قد أثبت فعاليته كأداة لتخفيض الحواجز الجمركية وتقليل غيرها من القيود الاقتصادية التى تعوق تبادل الأفكار والمعرفة ،

وترى مع ذلك أن التقدم التقنى خلال ربع القرن الذى أعقب اعتماد الاتفاق ، قد غير من سبل ووسائل نقل المعلومات والمعارف ، الذى يعتبر الهدف الأساسى لهذا الاتفاق ،

وترى أيضا أن التطورات التى وقعت خلال هذه الفترة في مجال التجارة الدولية قد أسفرت بصفة عامة عن قدر أكبر من حرية التبادل ،

وترى أن الوضع الدولى قد تغير بشكل جذرى منذ اعتماد الاتفاق ، نتيجة لنمو الأسرة الدولية ، ولاسيما عن طريق حصول كثير من الدول على الاستقلال ،

وترى أن احتياجات البلاد النامية واهتماماتها ينبغى أن تؤخذ في الاعتبار ، لتمكينها من الانتفاع بالتربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة بصورة أيسر وأقل تكلفة ،

وتدرك بأحكام الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة ، والتي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في ١٩٧٠ ، وبأحكام الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى ، والتي اعتمدها المؤتمر العام في ١٩٧٢ ،

وتدرك فضلا عن ذلك بالاتفاقيات الجمركية التى أبرمت تحت رعاية مجلس التعاون الجمركى ، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بشأن الاستيراد المؤقت للمواد التربوية والعلمية والثقافية ،

واقترنا منها بأنه ينبغى اجراء ترتيبات جديدة ، وبأن هذه الترتيبات ستسهم بفعالية أكبر في تنمية التربية والعلم والثقافة ، التى تشكل القواعد الأساسية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ،

وان تدرك بالقرار ١١٢ر الذى اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة ،

قد اتفقت على ما يلى :

### أولا

١ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تشمل المواد الواردة في الملاحق أ ، ب ، د ، هـ ، وكذلك المواد الواردة في الملاحق ج (١) ، و ، ز ، ح من هذا البروتوكول في حالة عدم شمولها باعلان صادر طبقا للفقرة ١٦ (أ) أدناه ، بالاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التى تفرض على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد ، وذلك طبقا لما تنص عليه الفقرة ١ من المادة الأولى من الاتفاق ، على أن تكون تلك المواد مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه الملاحق ، وأن تكون من انتاج دولة متعاقدة أخرى .

٢ - لا تحول الفقرة ١ من هذا البروتوكول دون قيام أية دولة متعاقدة بتحصيل ما يلى على المواد المستوردة :

\* اعتمد هذا البروتوكول ، بناءً على تقرير لجنة البرنامج الثانية ، في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين ، في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٦ .

(أ) الضرائب أو الرسوم الداخلية الأخرى أيًا كانت طبيعتها ، التي تحصل عند الاستيراد أو بعده ، بشرط ألا تتجاوز قيمتها قيمة الرسوم المفروضة بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المنتجات الوطنية المماثلة ؛

(ب) الأتاوات والرسوم بخلاف الرسوم الجمركية ، التي تحصلها السلطات الحكومية أو الإدارية على الاستيراد أو بمناسبةه ، بشرط ألا تتجاوز قيمتها التكلفة التقريبية لما يؤدي من خدمات ، وألا تشكل حماية غير مباشرة للمنتجات الوطنية أو رسوما ذات طابع ضريبي على الاستيراد .

#### ثانيا

٣ - على الرغم مما تنص عليه الفقرة ٢ (أ) من هذا البروتوكول ، تتعهد الدول المتعاقدة بعدم فرض أي نوع من الضرائب أو الرسوم أو الأتاوات الداخلية على المواد المدرجة بالقائمة الواردة أدناه ، سواء عند استيراد تلك المواد أو في أي وقت لاحق :

(أ) الكتب والمطبوعات المخصصة للمكتبات المشار إليها في الفقرة ٥ من هذا البروتوكول ؛

(ب) الوثائق الرسمية والبرلمانية والإدارية الصادرة في بلدها الأصلي ؛

(ج) كتب ومطبوعات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ؛

(د) الكتب والمطبوعات الواردة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والتي توزعها المنظمة أو تشرف على توزيعها بالمجان ؛

(هـ) المطبوعات التي تهدف إلى تشجيع السفر للسياحة خارج البلد المستورد ، على أن تكون مرسلّة وموزعة مجاناً ؛

(و) المواد التالية المخصصة للمكفوفين وسائر الأشخاص المعوقين بدنياً أو عقلياً :

(١) كافة أنواع الكتب والمطبوعات والوثائق المطبوعة بالحروف البارزة للمكفوفين ؛

(٢) المواد الأخرى المصممة خصيصاً لأجل النهوض التربوي أو العلمي أو الثقافي بالمكفوفين وسائر الأشخاص المعوقين بدنياً أو عقلياً ، والتي تستوردها مباشرة مؤسسات أو منظمات تهتم بتعليم المكفوفين وسائر الأشخاص المعوقين بدنياً أو عقلياً أو مساعدتهم ، رخصت لها السلطات المختصة في البلد المستورد باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم الجمركية .

#### ثالثا

٤ - تتعهد الدول المتعاقدة ألا تفرض على المواد المشار إليها في ملاحق هذا البروتوكول أية رسوم جمركية أو رسوم تصدير أو أية رسوم أخرى مما يفرض على السلع المغادرة للبلد المعنى ، أو أي نوع من الضرائب الداخلية الأخرى التي تفرض على مثل هذه المواد في حالة تصديرها إلى دول متعاقدة أخرى .

#### رابعا

٥ - تتعهد الدول المتعاقدة بمنح ما يلزم من التراخيص و / أو النقد الأجنبي المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة الثانية من الاتفاق ، لاستيراد المواد التالية :

(أ) الكتب والمطبوعات المخصصة للمكتبات التي تخدم الصالح العام ، بما فيها ما يلي :

(١) دور الكتب الوطنية وغيرها من مكتبات البحوث الرئيسية ؛

(٢) المكتبات العلمية العامة والمتخصصة ، بما فيها مكتبات الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد

والمكتبات الجامعية المفتوحة للجمهور ،

(٣) المكتبات العامة ؛

(٤) المكتبات المدرسية ؛

(٥) المكتبات المتخصصة التي تخدم مجموعة من القراء يشكلون كيانا ، والتي تهتم بموضوعات خاصة ومحددة مثل مكتبات المرافق الحكومية ، ومكتبات السلطات العامة ، والمكتبات الصناعية ، ومكتبات الهيئات المهنية ؛

(٦) مكتبات المعوقين والقراء الذين لا يتمتعون بحرية التحرك ، كمكتبات المكفوفين ، ومكتبات المستشفيات والسجون ؛

(٧) المكتبات الموسيقية ، بما فيها مكتبات التسجيلات .

(ب) الكتب المقررة أو الموصى بها في مؤسسات التعليم العالي كمراجع دراسية ، والتي تقوم هذه المؤسسات باستيرادها ؛

(ج) الكتب المطبوعة بلغات أجنبية ، باستثناء الكتب الصادرة باللغة أو اللغات القومية الرئيسية للبلد المستورد ؛

(د) الأفلام والشرائح المصورة وشرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية ذات الطابع التربوي أو العلمي أو الثقافي ، التي تستوردها منظمات معتمدة من السلطات المختصة بالبلد المستورد لاستيراد هذه الأنواع من المواد معفاة من الرسوم الجمركية ،

#### خامسا

٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تشمل بالتسهيلات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاق الأثاث والمواد التي ينحصر الهدف من استيرادها في عرضها في معرض عام للمواد ذات الطابع التربوي أو العلمي أو الثقافي رخصت به السلطات المختصة للبلد المستورد ، على أن يعاد تصديرها بعد انتهاء المعرض.

٧ - ولا يحول أى حكم من أحكام الفقرة السابقة دون اتخاذ سلطات البلد المستورد التدابير اللازمة للتحقق من أن الأثاث والمواد المشار إليها سيعاد تصديرها فعلا عند اختتام المعرض .

#### سادسا

٨ - تتعهد الدول المتعاقدة بما يلي :

(أ) تطبيق نصوص المادة الرابعة من الاتفاق على استيراد المواد التي يشملها هذا البروتوكول ؛

(ب) تشجيع حرية تداول وتوزيع الأدوات والمواد التربوية والعلمية والثقافية المنتجة في البلاد النامية، عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة .

#### سابعا

٩ - لا يجوز أن يخل أى حكم من أحكام البروتوكول الحالي بحق الدول المتعاقدة في أن تتخذ ، بموجب تشريعاتها الوطنية ، التدابير الرامية الى حظر الاستيراد أو التداول بعد الاستيراد أو الى الحد منها بالنسبة لبعض المواد عندما تستند هذه التدابير الى أسباب تتعلق مباشرة بالأمن الوطنى أو الآداب العامة أو النظام العام للدولة المتعاقدة المعنية .

- ١٠ - على الرغم من الأحكام الأخرى الواردة بهذا البروتوكول ، يمكن للبلد النامي ، الذى تتحدد صفته هذه وفقا للعرف الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى يكون طرفا فى هذا البروتوكول ، أن يوقف العمل بالالتزامات المنصوص عليها فى هذا البروتوكول أو يحد منها فيما يتعلق باستيراد أى مادة ، اذا تسبب ذلك الاستيراد أو هدد بأن يتسبب فى الحاق أضرار بليغة بالصناعة الوطنية الناشئة فى هذا البلد النامي . وعلى الدولة المعنية أن تطبق هذه الاجراءات بصورة غير تمييزية ، وأن تبلغ المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باتخاذ أى منها ، مع مراعاة أن يكون هذا الابلاغ سابقا بقدر الامكان على تنفيذ الاجراء المعنى . وعلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ابلاغ ذلك الى جميع الدول الأطراف فى البروتوكول .
- ١١ - لا يجوز أن يمس البروتوكول الحالى بقوانين بلد متعاقد أو لوائحه ، أو أن يستتبع تعديلات فيها أو فى المعاهدات أو الاتفاقيات أو الاتفاقات أو الاعلانات التى وقع عليها البلد المتعاقد فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف أو الملكية الصناعية ، بما فى ذلك براءات الاختراع والعلامات المسجلة .
- ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة باللجوء الى أساليب التفاوض أو التوفيق لتسوية أى خلاف يتعلق بتفسير البروتوكول الحالى أو تطبيقه ، دون الاخلال بأحكام أية اتفاقيات سابقة تكون هذه الدول قد وقعت عليها فيما يتعلق بتسوية الخلافات التى قد تنشأ بينها .
- ١٣ - اذا حدث بين دول متعاقدة خلاف حول الطابع التربوى أو العلمى أو الثقافى لأية مادة مستوردة ، جاز للأطراف المعنية ، بالاتفاق فيما بينها ، أن تطلب رأيا استشاريا من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

## ثامنا

- ١٤ - (أ) تحرر هذا البروتوكول باللغتين الانجليزية والفرنسية ، ويعتبر النصان متساويين فى الحجية ، وهو يحمل تاريخ هذا اليوم ، وياب التوقيع عليه مفتوح أمام جميع الدول الأطراف فى الاتفاق وأمام الاتحادات الجمركية والاقتصادية بشرط أن تكون جميع الدول الأعضاء بها أطرافا فى البروتوكول المذكور .
- وينطبق تعبير " الدولة " أو " البلد " المستخدمان فى هذا البروتوكول ، أو فى البروتوكول المشار اليه فى الفقرة ١٨ ، وفقا لما يستفاد من السياق ، على الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية أيضا ، كما ينطبقان على مجموع أراضى الدول الأعضاء التى تتألف منها وليس على أراضى كل دولة من هذه الدول ، وذلك بالنسبة لكافة الموضوعات التى تدخل فى اختصاص هذه الاتحادات فيما يتعلق بمجال تطبيق هذا البروتوكول .
- ومن المسلم به أن هذه الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية ، ان تصبح طرفا متعاقدا فى هذا البروتوكول ، سوف تطبق أيضا أحكام الاتفاق على نفس الأساس المذكور فى الفقرة السابقة فيما يخص البروتوكول .
- (ب) يعرض هذا البروتوكول على الدول الموقعة للتصديق عليه أو قبوله وفقا لاجراءاتها الدستورية .
- (ج) تودع وثائق التصديق أو القبول لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .
- ١٥ - (أ) يجوز للدول المشار اليها فى الفقرة ١٤ (أ) والتى لم توقع على هذا البروتوكول أن تنضم اليه .
- (ب) يتم الانضمام عن طريق ايداع وثيقة رسمية لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .
- ١٦ - (أ) يجوز للدول المشار اليها فى الفقرة ١٤ (أ) من هذا البروتوكول أن تعلن وقت التوقيع أو التصديق أو القبول أو الانضمام عدم تقيدها بالقسمين ثانيا ورابعا وبالملاحق ج (١) ، و ، ز ، ح ، أو بأى من هذين القسمين أو هذه الملاحق . كما يجوز لتلك الدول أن تعلن عدم تقيدها بالملاحق ج (١) الا ازاء الدول المتعاقدة التى تكون هى ذاتها قد قبلت هذا الملحق .
- (ب) يجوز لأية دولة متعاقدة أصدرت مثل هذا الاعلان أن تسحب جزئيا أو كليا فى أى وقت عن طريق ابلاغ الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بذلك ، مع تحديد تاريخ سريان هذا الانسحاب .

(ج) تعتبر الدول التي تعلن عدم تقيدها بالملحق ج (١) ، وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، ملزمة بالضرورة بالملحق ج (٢) . وتعتبر الدول التي تعلن عدم تقيدها بالملحق ج (١) إلا ازاء الدول المتعاقدة التي تكون هي ذاتها قد قبلت هذا الملحق ملزمة بالضرورة بالملحق ج (٢) ازاء الدول المتعاقدة التي لم تقبل الملحق ج (١) .

١٧ - (أ) يصبح هذا البروتوكول نافذاً بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ ايداع خامس وثيقة تصديق أو قبول أو انضمام لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .

(ب) وبالنسبة لأية دولة أخرى ، يصبح هذا البروتوكول نافذاً بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديق أو قبول أو انضمام الدولة المذكورة .

(ج) على كل من الدول المتعاقدة الأطراف في هذا البروتوكول أن تقوم في ظرف شهر على الأكثر من انقضاء الفترات المذكورة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة بإرسال تقرير إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن التدابير التي تكون قد اتخذتها لضمان تنفيذ البروتوكول تنفيذاً كاملاً .

(د) تبلغ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هذه التقارير إلى جميع الدول الأطراف في هذا البروتوكول .

١٨ - ان البروتوكول الملحق بالاتفاق والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه ، وفقاً لنص المادة السابعة عشرة من الاتفاق ، يعتبر بموجب هذا جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول وتنطبق أحكامه على الالتزامات الناشئة عنه وعلى المنتجات التي يشملها .

١٩ - (أ) بعد انقضاء عامين من تاريخ نفاذ هذا البروتوكول ، يجوز لأية دولة متعاقدة أن تعلن انسحابها من هذا البروتوكول عن طريق ايداع وثيقة مكتوبة لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .

(ب) يصبح الانسحاب نافذاً بعد انقضاء عام واحد على تسلم وثيقة الانسحاب .

(ج) يتضمن الانسحاب من الاتفاق بموجب مادته الرابعة عشرة انسحاباً تلقائياً من هذا البروتوكول .

٢٠ - يبلغ الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الدول المشار إليها في الفقرة ١٤ (أ) ، كما يبلغ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، عن ايداع جميع وثائق التصديق أو القبول أو الانضمام المشار إليها في الفقرتين ١٤ و ١٥ ؛ وعن الاعلانات التي تصدر أو تسحب وفقاً للمادة ١٦ ، وعن تواريخ نفاذ هذا البروتوكول طبقاً للفقرة ١٧ (أ) و (ب) ، وعن حالات الانسحاب المنصوص عليه في الفقرة ١٩ .

٢١ - (أ) يجوز للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعديل هذا البروتوكول . بيد أن مثل هذا التعديل لا يلزم إلا الدول التي تصبح طرفاً في البروتوكول المعدل .

(ب) في حالة اعتماد المؤتمر العام لبروتوكول جديد يعدل هذا البروتوكول كلياً أو جزئياً ، يقفل باب التوقيع أو التصديق أو القبول أو الانضمام إلى هذا البروتوكول ابتداءً من تاريخ نفاذ البروتوكول المعدل ، إلا إذا نص البروتوكول الجديد على غير ذلك .

٢٢ - هذا البروتوكول لا يغير الاتفاق ولا يعدله .

٢٣ - الملاحق أ ، ب ، ج (١) ، ج (٢) ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، أجزاء لا تتجزأ من هذا البروتوكول .

٢٤ - وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، يتولى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تسجيل هذا البروتوكول في تاريخ دخوله دور النفاذ .

وأشباتنا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، وقد فوضوا ذلك رسمياً ، بالتوقيع على البروتوكول الحالي كل باسم حكومته .

الملحق أالكتب والمطبوعات والوثائق

- (١) الكتب المطبوعة أيًا كانت اللغة التي طبعت بها وأيًا كانت المساحة المخصصة للصور فيها ، بما في ذلك ما يلي :
- (أ) الطباعات الفاخرة ؛
- (ب) الكتب المطبوعة في الخارج عن مخطوط لمؤلف مقيم في البلد المستورد ؛
- (ج) كتب الرسوم والتلوين للأطفال ؛
- (د) كتب التمارين الخاصة بالتلاميذ والتي تشمل الى جانب النص المطبوع على فراغات ليملاها التلاميذ ؛
- (هـ) مجموعات مسائل الكلمات المتقاطعة التي تتضمن نصوصا مطبوعة ؛
- (و) الصور المنفردة والصفحات المطبوعة - سواء أكانت على شكل أوراق منفصلة أو مضمومة في ملازم وتجارب الاستنساخ أو أفلام الاستنساخ المعدة لانتاج الكتب .
- (٢) الوثائق أو التقارير المطبوعة ذات الطابع غير التجارى .
- (٣) المستنسخات المصغرة للمواد المذكورة في البندين (١) ، (٢) من هذا الملحق ، وللمواد المبينة فى الفقرات من (١) الى (٦) فى الملحق (أ) للاتفاق .
- (٤) كتالوجات الأفلام والتسجيلات أو غيرها من المواد البصرية والسمعية ذات الطابع التربوى أو العلمى أو الثقافى .
- (٥) الخرائط التى تتعلق بمجالات علمية معينة ، مثل الجيولوجيا وعلم الحيوان وعلم النبات وعلم المعادن ، وعلم الاحاثه وعلم الآثار والتكنولوجيا ، والأرصاد الجوية وعلم المناخ والجيوفيزيكا ، وكذلك الرسوم البيانية الخاصة بالأرصاد الجوية والجيوفيزيكا .
- (٦) المخططات والتصاميم المعمارية أو الصناعية أو الهندسية ومستنسخاتها .
- (٧) المواد الاعلامية الببليوغرافية المعدة للتوزيع بالمجان .

الملحق بالأعمال الفنية والمقتنيات ذات الطابع التربوى أو العلمى أو الثقافى

- (١) أعمال الرسم أو التصوير أيًا كانت طبيعة المادة التى نفذت عليها هذه الأعمال بأكملها باليد ، ويشمل ذلك النسخ المنفذة باليد ولكنه لا يشمل الأدوات المصنعة المزخرفة .
- (٢) أعمال الخزف والفسيفساء على الخشب بشرط أن تكون أعمالا فنية أصيلة .
- (٣) المقتنيات والأعمال الفنية المرسله الى صالات العرض والمتاحف وغيرها من المؤسسات المرخص لها من السلطات المختصة فى البلد المستورد باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم بشرط ألا تعرض للبيع .

الملحق ج ( ١ )

المواد البصرية والسمعية

- ( ١ ) الأفلام ( ١ ) والأفلام الثابتة والمستنسخات المصغرة والشرائح المصورة .
- ( ٢ ) التسجيلات الصوتية .
- ( ٣ ) النماذج والنماذج المجسمة واللوحات الجدارية ذات الطابع التربوي أو العلى أو الثقافى ، ما عدا نماذج اللعب .
- ( ٤ ) المواد البصرية والسمعية الأخرى مثل :
  - ( أ ) أشرطة الفيديو والكينسكوب وأسطوانات الفيديو والفيديو جرامات وغيرها من أشكال التسجيلات البصرية والصوتية ؛
  - ( ب ) البطاقات المصغرة والمواد الممغنطة أو غيرها من وسائل تخزين المعلومات اللازمة فى خدمات الاعلام والتوثيق باستخدام الحاسب ؛
  - ( ج ) المواد المخصصة للتعليم المبرمج والتي قد تعد فى شكل أطقم تعليمية ترفق بالمواد المطبوعة المناظرة ، بما فى ذلك أشرطة الكاسيت البصرية والسمعية ؛
  - ( د ) النسخ الشفافة ، بما فيها الصور المعدة للعرض المباشر أو للرؤية باستخدام أجهزة بصرية ؛
  - ( هـ ) الهولوجرامات التى تعرض بأشعة الليزر ؛
  - ( و ) النماذج المصغرة أو التصويرات البصرية للمفاهيم المجردة ، مثل التكوينات الجزيئية أو الصيغ الرياضية ؛
  - ( ز ) الأطقم متعددة الوسائل ؛
  - ( ح ) المواد المعدة لتعزيز السياحة ، بما فى ذلك ما تنتجه منها المؤسسات الخاصة ، والرامية لى تشجيع الجمهور على السفر خارج البلد المستورد .

ولا تنطبق الاعفاءات المنصوص عليها فى هذا الملحق ج ( ١ ) على ما يلى :

- ( أ ) الخامات التى تثبت عليها المستنسخات المصغرة والخامات التى تسجل عليها المواد البصرية والسمعية ، وعبواتها الخاصة مثل علب الكاسيت والخرطيش والبكرات ؛
- ( ب ) التسجيلات البصرية السمعية - باستثناء مواد الدعاية السياحية المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ٤ ) ( ح ) - المنتجة بمعرفة أو لحساب مؤسسة تجارية خاصة ، لأغراض الاعلان بصفة أساسية ؛
- ( ج ) التسجيلات البصرية والسمعية التى تزيد فيها المواد الاعلانية على ٢٥ فى المائة من مدتها . وفى حالة المواد الاعلانية السياحية المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ٤ ) ( ح ) ، لا تتعلق هذه النسبة بالاعلانات التجارية الخاصة ) .

( ١ ) بالنسبة للأفلام السينمائية المطبوعة والمحمضة لغرض العرض التجارى على الجمهور أو البيع ، يجوز قصر الاعفاء على الافلام السالبة ( النيجاتيف ) ، علما بأن هذا التحديد لا ينطبق على الافلام ( بما فيها الافلام الاخبارية ) عندما تدخل معفاة من الرسوم بموجب أحكام الملحق ج ( ٢ ) لهذا البروتوكول .

الملحق ج (٢)المواد البصرية والسمعية ذات الطابع التربوي أو العلمي أو الثقافي

المواد البصرية والسمعية ذات الطابع التربوي أو العلمي أو الثقافي التي تستوردها المنظمات ( بما فيها هيئات الإذاعة والتلفزيون اذا شاء البلد المستورد ذلك ) أو الهيئات الأخرى العامة أو الخاصة التي رخصت لها السلطات المختصة في البلد المستورد باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم ، أو التي تنتجها منظمة الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة ، ومن ذلك ما يلي :

- (١) الأفلام والأفلام الثابتة والميكروفيلم والشرائح المصورة ؛
- (٢) الأفلام الاخبارية ( الناطقة أو غير الناطقة ) التي تعالج موضوعات من الأحداث الجارية في وقت الاستيراد ، والمستوردة اما على صورة أفلام سالية (نيجاتيف) مطبوعة ومحضنة أو على صورة أفلام موجبة (بوزيتيف) معرضة ومحضنة ، مع جواز قصر الاعفاء على نسختين من الموضوع الواحد لأغراض الاستنساخ ؛
- (٣) مواد أفلام المحفوظات (الناطق أو غير الناطقة ) المخصصة للاستخدامات المتصلة بالأفلام الاخبارية ؛
- (٤) الأفلام الترفيهية المعدة بصفة خاصة للأطفال والنشء ؛
- (٥) التسجيلات الصوتية ؛
- (٦) أشرطة الفيديو والكينسكوب وأسطوانات الفيديو والفيديو جرامات وغيرها من أشكال التسجيلات البصرية والسمعية ؛
- (٧) البطاقات المصغرة والمواو الممغنطة أو غيرها من وسائل تخزين المعلومات اللازمة في خدمات الاعلام والتوثيق باستخدام الحاسب ؛
- (٨) المواد المخصصة للتعليم المبرمج والتي قد تعد في شكل أطقم ترفق بالمواد المطبوعة المناظرة ، بما في ذلك أشرطة الكاسيت البصرية والسمعية ؛
- (٩) النسخ الشفافة ، بما فيها الصور المعدة للعرض المباشر أو للرؤية باستخدام أجهزة بصرية ؛
- (١٠) الهولوجرامات التي تعرض بأشعة الليزر ؛
- (١١) النماذج المصغرة أو التصويرات البصرية للمفاهيم المجردة ، مثل التكوينات الجزيئية أو الصيغ الرياضية ؛
- (١٢) الأطقم متعددة الوسائل .

الملحق دالأدوات والأجهزة العلمية

- (١) الأدوات والأجهزة العلمية بشرط :

(أ) أن تكون مخصصة لمعاهد علمية أو معاهد تعليم عامة أو خاصة ، رخصت لها السلطات المختصة في البلد المستورد باستيراد هذه السلع معفاة من الرسوم ، على أن تستعمل في أغراض غير تجارية تحت اشراف تلك المعاهد وعلى مسؤوليتها ؛

(ب) ألا توجد أدوات أو أجهزة ذات قيمة علمية ماثلة يجرى صنعها في البلد المستورد .

(٢) قطع الغيار والمكونات والملحقات المصممة خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية المذكورة ، على أن تكون مستوردة في نفس الوقت مع تلك الأدوات أو الأجهزة ، أو أن يمكن الاستدلال ، اذا استوردت فيما بعد ، على أنها مخصصة لأدوات أو أجهزة سبق استيرادها أو يحق استيرادها معفاة من الرسوم .

(٣) العدد التي يلزم استخدامها لصيانة الأدوات والأجهزة العلمية أو اختبارها أو معايرتها أو اصلاحها ، بشرط أن تكون مستوردة في نفس الوقت مع الأدوات والأجهزة والآلات المذكورة ، أو أن يمكن الاستدلال ، اذا استوردت فيما بعد ، على أنها مخصصة للأدوات أو الأجهزة التي سبق استيرادها أو التي يحق استيرادها معفاة من الرسوم ، وبشرط ألا توجد عدد ذات قيمة علمية ماثلة يجرى صنعها في البلد المستورد .

### الملحق هـ

#### المواد المخصصة للمكفوفين وغيرهم من المعوقين

(١) جميع المواد المصممة خصيصا من أجل النهوض التربوي أو العلمي أو الثقافي بالمكفوفين ، والتي تستوردها مباشرة مؤسسات أو منظمات تهتم بتعليم المكفوفين أو مساعدتهم ورخصت لها السلطات المختصة في البلد المستورد باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) الكتب الناطقة (الاسطوانات وأشرطة الكاسيت وغيرها من التسجيلات الصوتية) والكتب ذات الحروف الكبيرة ؛

(ب) الفونوغرافات وأجهزة الكاسيت المصممة أو الموائمة خصيصا كي يستخدمها المكفوفون وغيرهم من المعوقين واللازمة لسامع الكتب الناطقة ؛

(ج) الأجهزة التي تتيح للمكفوفين وضعاف البصر قراءة النصوص المطبوعة العادية ، مثل آلات القراءة الالكترونية والأجهزة المكبرة عن بعد والأدوات البصرية المساعدة ؛

(د) المعدات اللازمة للإنتاج الميكانيكي أو باستخدام الحاسب للمواد المكتوبة بطريقة براى والمواد المسجلة ، مثل آلات الطبع بالاستيريوتيب ، والأجهزة الالكترونية للنقل والطبع بطريقة براى ، والوحدات الطرفية وأجهزة العرض الخاصة بالحاسب والعاملة بطريقة براى ؛

(هـ) ورق براى وأشرطة التسجيل والكاسيت اللازمة لإنتاج كتب براى والكتب الناطقة ؛

(و) المعينات اللازمة لمساعدة المكفوفين على حرية التنقل ، مثل الأجهزة الالكترونية للتوجيه واكتشاف العوائق ، والعصى البيضاء ؛

(ز) المعينات التقنية لتعليم المكفوفين واعادة تأهيلهم وتدريبهم المهني وتشغيلهم ، مثل ساعات براى وآلات براى الكاتبة ، ومعينات التعليم والتعلم ، وأدوات الألعاب وغيرها من الأدوات المصممة خصيصا لاستخدام المكفوفين .

(٢) جميع المواد المصممة خصيصا لتعليم سائر المعوقين بدنيا أو عقليا ولتشغيلهم والنهوض بهم اجتماعيا ، والتي تستوردها مباشرة مؤسسات أو منظمات معنية بتعليم هؤلاء المعوقين أو مساعدتهم ورخصت لها السلطات المختصة فى البلد المستورد باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم ، بشرط ألا تكون هناك مواد مناظرة يجرى صنعها فى البلد المستورد .

### الملحق و

#### معدات الرياضة

معدات الرياضة المخصصة فقط لرابطات أو جماعات هواة الألعاب الرياضية التي تعتمد على السلطات المختصة

في البلد المستورد وترخص لها باستيراد هذه المعدات معفاة من الرسوم ، بشرط عدم وجود معدات مماثلة يجرى صنعها في البلد المستورد .

### الملحق ز

#### الآلات الموسيقية وغيرها من المعدات الموسيقية

الآلات الموسيقية وغيرها من المعدات الموسيقية المخصصة فقط للمؤسسات الثقافية أو مدارس الموسيقى التي تعتمد على السلطات المختصة في البلد المستورد وترخص لها باستيراد هذه المواد معفاة من الرسوم ، بشرط عدم وجود أدوات أو معدات أخرى مماثلة يجرى صنعها في البلد المستورد .

### الملحق ح

#### المواد والآلات المستخدمة في إنتاج الكتب والمطبوعات والوثائق

( ١ ) المواد المستخدمة في إنتاج الكتب والمطبوعات والوثائق ( لب الورق والورق المعاد تصنيعه وورق الصحف وغيره من أنواع الورق المستخدم في الطباعة ، وحبر الطباعة والصمغ ، الخ ) .

( ٢ ) الآلات اللازمة لتصنيع لب الورق والورق وكذلك آلات الطباعة والتجليد ، بشرط عدم وجود آلات ذات نوعية تقنية معادلة يجرى صنعها في البلد المستورد .

## الملحق الثاني

### الرؤساء ونواب الرؤساء والمقررون المنتخبون للمؤتمر العام وهيئاته

فيما يلي قائمة بالرؤساء ونواب الرؤساء والمقررين المنتخبين للمؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة :

#### رئيس المؤتمر العام

السيد تاييتا توييت (كينيا)

#### نواب رئيس المؤتمر العام

الرئيس : السيد جابرييل بيتانكور ميخيا (كولومبيا)  
نواب الرئيس : السيد فاتح حمد (السودان) ، السيد  
برانكولوكوفاك (يوغسلافيا) ، السيد ب. د. م. لومبي  
(زامبيا)

المقرر: السيد ج. شتراسر (الأراضي الواطئة)

#### اللجنة الادارية

الرئيس : السيد لينارد ش. ج. مارتن (المملكة المتحدة)  
نواب الرئيس : السيد يوري كوتشوبي (جمهورية اوكرانيا)  
الاشتراكية السوفيتية) ، السيد ترايلوكيا ناث أوبريتسي  
(نيبال) ، السيد دود ودييني (السنغال)  
المقرر : السيد شيوكي هيراوكا (اليابان)

#### لجنة فحص أوراق الاعتماد

الرئيسة : السيدة استفانيا الدابا - ليم (الفلبين)

#### لجنة الترشيحات

الرئيس : السيد نسوجان اجيلمانيون (توجو)

#### اللجنة القانونية

الرئيس : السيد وليام ب. جونز (الولايات المتحدة  
الأمريكية)  
نائب الرئيس : السيد حسن كبيرة (مصر)  
المقرر : السيد جارث كاسترين (فنلندا)

رؤساء وفود كل من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفيتية ، الأراضي الواطئة ، الأرجنتين ، جمهورية  
ألمانيا الاتحادية ، أروجواي ، جامايكا ، الجزائر ،  
الدمارك ، جمهورية زائير ، ساحل العاج ، جمهورية  
سرى لانكا ، الجمهورية العربية السورية ، الصين ، غانا ،  
فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، الجمهورية العربية الليبية ،  
المغرب ، نيبال ، اليابان ، يوغسلافيا .

#### لجنة البرنامج الأولى

(العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية)

الرئيس : السيد عبد الوهاب الهرلسي (مصر)

نواب الرئيس : السيد فرنز باهنر (جمهورية المانيا  
الديمقراطية) السيد جونزالو أباد جريخالفا (اكوادور) ،  
السيد آرثر ك. سولومون (الولايات المتحدة الأمريكية)  
المقرر : السيد ك. س. نكوئيك (زامبيا)

#### لجنة البرنامج الثانية

(التربية والثقافة والاعلام)

الرئيس : السيد نيكولاى تود وروف (بلغاريا)

نواب الرئيس : السيد افرام ل. جونز اليس (هندوراس) ،  
السيد على لانكواند (فولتا العليا) ، السيد داتوك م.  
ن. مراد (ماليزيا) ، وقد حل محله السيد تشونج  
سيك تشيم (ماليزيا)  
المقرر : السيد فاديم الميسيف (فرنسا)

لجنة المقرر :

المقرر : السيد هـ. صقارى (ايران)

فريق الصياغة والتفاوض

نائب الرئيس : السيد بواسيه – بالون (بنين)

الرئيس : السيد شارل هومل (سويسرا)  
نواب الرئيس : السيد ف. نسوجان اجيلمانيون (توجو) ،  
السيد هـ. بوستامانتى (بناما)